

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج خضر - باتنة -

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجملة لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية

(الجملة الاعتزازية والجملة التفسيرية وجملة الصلة)

- ماراسة تحليلية في سورة البقرة -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم اللسان العربي

إشراف الدكتور:

خضر بلخير

إعداد الطالب:

اليزيد بلعمش

أعضاء لجنة المناقشة :

| المناقش | الدرجة العلمية | الجامعة الأصلية | الصف |
|-------------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| السعيد هادف | أ. التعليم العالي | جامعة باتنة | رئيس |
| خضر بلخير | أ.محاضر | جامعة باتنة | مشرفًا ومحررًا |
| السعيد بن إبراهيم | أ.محاضر | جامعة باتنة | عضوًـا منـاـقـشاـ |
| النواري سعودي | أ.محاضر | جامعة سطيف | عضوًـا منـاـقـشاـ |

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

لِلْهٗ وَحْدَةٍ

لِلّٰهِ مِنْ شَيْءٍ
لِلّٰهِ الْحُكْمُ وَالْحُسْنَىٰ

لِلّٰهِ الْحُكْمُ وَالْحُسْنَىٰ

لِلّٰهِ الْحُكْمُ وَالْحُسْنَىٰ

لِلّٰهِ الْحُكْمُ وَالْحُسْنَىٰ

سُبْرَة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين محمدٌ وعلى آله وصحبه أجمعين،
وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فمعلوم أنه لابد من أن تكون لكل مجتمع - حتى يكون من السائرين في ركب الحضارة، أو من الحالسين على عرشهما، أو حتى يكون على الأقل اجتماعه اجتماعا مُنتجحا كما يُراد منه - مقومات وأسس يقوم عليها وقواعد يعتمدتها في نهوضه، والتعاون والتكاتف أحد أهم تلك القواعد والأسس.

ولعل من أكد الوسائل والشروط المساهمة في حصول هذا الأساس هو التواصل بين أفراد المجتمع، بل إن هذه الوسيلة هي في حد ذاتها أساس، يدخل بطريق أو بأخرى في تكوين الأساس الأخرى، فكلما كانت الجموع البشرية متواصلة كلما كان تماسكها قويًا، وترابطها متينا، فقويتها شوكتها وعلت مكانتها، وكلما كانت مفككةً ومشرذمةً كلما كان تماسكها ضعيفاً، وترابطها هشا، فوهنت شوكتها وانحطت مكانتها. ولهذا أنزل الباحثون والعلماء والمفكرون على اختلاف أحاجيسهم وتنوع مذاهبهم ومشاربهم هذه الوسيلة مترلة الغاية، ونظروا إليها نظرة هدف يقصده، فبذلوا في سبيل تحقيقها الغالي والنفيس، وتحملوا في ذلك الشدائـد والحمـاقـيسـ، فاختـرـعـ وـأبدـعـ، وـأنتـجـ وـأوجـدـ ما أوجـدـ من الوسائل المساهمة في إنجاحها على مر العصور والدهور، إلا أن الفضل الكبير في وجودها ما يزال وسيـالـ يرجع إلى اللغة التي لها الأهمية والسبق المطلق في ذلك، فهي الوسيلة الاتصالـيـة الأولى والأخـيرـةـ، لأنـهاـ الأداـةـ الفـعـالـةـ التي يستـعانـ بهاـ فيـ تقـنيـاتـ الـاتـصالـ الأـخـرىـ الشـدـيـدـةـ التـنـوـعـ،ـ فـبـهـاـ يـتـفـاعـلـ المـرـءـ معـ غـيـرـهـ،ـ بـلـ وـحـتـىـ مـعـ نـفـسـهـ،ـ فـهـيـ أـدـاـةـ الـعـقـلـ الـذـيـ بـهـ يـفـكـرـ،ـ وـهـيـ الـكـتـابـ الـذـيـ مـنـهـ يـقـرـأـ فـكـرـ الـجـمـعـ الـذـيـ يـعـيـشـ فـيـهـ،ـ وـفـيـهـ يـرـىـ رـسـمـ طـبـائـهـ وـحـالـ خـصـائـصـهـ،ـ بـلـ هـيـ لـسـانـ الـحـالـ الـمـبـيـنـ الـذـيـ يـُفـصـحـ عـنـ وـجـودـهـ وـوـجـودـهـ،ـ وـهـيـ الـعـيـنـ الـكـاـشـفـ لـمـاـ غـيـرـ وـلـاـ حـضـرـ وـلـاـ يـتـنـظـرـ،ـ وـهـيـ الـواـصـلـةـ بـيـنـ الـمـاضـيـ الـبـعـيدـ وـالـحـاضـرـ الشـهـيدـ وـالـمـسـتـقـبـلـ الـوـلـيـدـ،ـ وـخـلاـصـةـ الـقـوـلـ هـيـ الرـحـمـ الـتـيـ بـفـضـلـهـ اـجـتـمـعـ النـاسـ وـتـوـاصـلـوـاـ،ـ وـقـدـ أـدـرـكـ الـقـدـماءـ هـذـهـ الـحـقـيقـةـ فـعـبـرـ عـنـهـ أـحـدـهـمـ بـقـوـلـهـ:ـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ بـقـاءـ أـحـدـ مـنـ النـاسـ وـوـجـودـهـ دـوـنـ كـلـامـ.

ونظراً لهذه الأهمية البارزة والمزيد العظمى التي تتمتع بها اللغة، توجه الفكر البشري - عن طوع منه يشبه الكره وعن كره منه يشبه الطوع - إلى العمل على فهم حقيقتها وتفسير كنهها، والعمل على دراستها لأجل أن يُفعّل دورها في عملية الإبلاغ والتبيّغ، وقد تم ذلك بطرق شتى وكيفيات متنوعة ومراتب متدرجة، فما زالت الدراسة تتَطَوَّر وتتراكم إلى أن وصلت إلى مرحلة يُبحَث فيها عن الوظائف الإبلاغية التي تؤديها في العملية الإبلاغية كما حَصَلَ ذلك من عدد من اللغويين منهم: ابن جن وابن سنان الخفاجي من العرب، وبُوهُلْر وجاكُسُون وروُبُول وهاليداي ... وغيرهم من الباحثين العرب أو الغرب. إنَّ بيان الوظيفة الإبلاغية للغة بصفة محملة عامة - وإنْ كانت هي في نفسها خطوة طيبة وجهداً جباراً بارعاً - قد لا يخدم الجانب الإبلاغي خدمة كبيرة بقدر ما يخدمه بيان وظيفة حدّها الأدنى المفيد الذي تبدأ

منه عملية الإبلاغ والتبلیغ، خاصة وأنّ المرأة لا يتکلّم اللغة دفعةً واحدةً، بل يستعمل ذلك الحدّ الأدنى الذي اصطلح على تسميته بـ:**الجملة**، كما أنه أصبح من المسلم به في الدراسات اللغوية الحديثة أن دراسة اللغة لا تكون نافعةً ومفيدةً إلا إذا انطلقت منها. فالجملة هي الخلية الحية والعضو الفاعل في جسم اللغة، وهذا كان التّحديد الدقيق للوظائف الإبلاغية لجسم اللغة يتحسّد ويتم من خلال تحديد وظيفة كلّ عضوٍ فيها، وأعضاؤها في العملية الإبلاغية إنما هي الجمل لا غير.

ويرى معظم الدارسين المحدثين أن النّحاة قد غمطوا الجملة؛ فلم يعطوها حقّها من الدراسة، ولم يتناولوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالفرد؛ أي إنهم اكتفوا في استعراضهم لوظائف الجملة الطريقة المتواترة في بيان وظائف المفردات، وهذا نظروا إليها من حيث إمكانية قيامها بالوظيفة التي يقوم بها المفرد، وذلك بتحديدِهم للجمل التي لها محل من الإعراب وتحديدِهم لوظائفها النحوية، وهي وظائفٌ خاصة، يتَسَنَّى في ضوئها وب بواسطتها واعتماداً عليها الانتقال إلى تحديد الوظيفة العامة المقصودة فعلاً من عملية الإبلاغ؛ وهي الوظيفة الإبلاغية، أما النوع الثاني من الجمل والناشئ من اعتبار النوع الأول وهو الجمل التي لا محل لها من الإعراب فبقي غُفلا دون دراسة، بل زاد أن أبعد من مجال الدراسة النحوية كما هو واضح من تسميتها، وهذه الرؤية في الحقيقة تثير العديد من الإشكالات التي نذكر منها: إلى أي مدى يمكن أن يُسلّم للمحدثين برأيِّتهم هذه؟. ولماذا أقصى النّحاة هذا النوع من الجمل من دراستهم وكيف تم ذلك؟. وإذا كانت الجمل التي لها محل من الإعراب حلّت في مكان المفرد، فما هو المكان الذي حلّته الجمل التي لا محل لها؟. بل وهل يُسلّم للنّحاة بهذا الطرح؟. وما هو الشيء الذي دفع حسب نظرهم إلى عجز الجملة غير المحلية عن أداء دور المفرد؟. وما هي الميزات التي تختص بها الجمل غير المحلية عن غيرها؟. وهل كان لإقصائها من الإعراب أثرٌ على فهم المعنى الإبلاغي؟. وإذا كان تحديد الوظيفة الإبلاغية للجملة المحلية يعتمد على الوظيفة النحوية بالأساس، فعلى ماذا يعتمد في تحديد الوظيفة الإبلاغية للجملة غير المحلية؟. معنى آخر هل يمكن تفعيل إقصائها من الإعراب في البحث عن محلّها في الإبلاغ؟. وكيف يتم ذلك؟. أو على الأقل كيف يمكن أن يتم ذلك؟.

وكمثال هذه الإشكالات حافزاً يدفع الفضول إلى كشف اللثام عنها، وحقيقةً من عنت له أن يبحث فيها، أن يقلب النظر في صفحات الكتب عساها أن يظفر بما يفكُّ إيمانها ويزيل إشكالها، وهو ما حاولته من خلال هذه الأوراق التي رمت جمعها تحت عنوان: **الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية**.

وفي ظلّ هذه الإشكالات وما تقدمها من أفكارٍ سطرت هدفين رئيسين، وتنحصر فيما مادة البحث، ويترفرع عنهما أهدافٌ جزئيةٌ تابعة لهما أو منبثقة عنهما.

المدارك الأول هو الوقوف على خصوصية تراكيب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتحديد كيفيات تأليفها والشروط المتحكّمة في ذلك بشكل يميل إلى الاختبارية من خلال الدراسة التطبيقية، وبيان ما تعلّق

بالموضوع من قواعده وقوانينه تضبطه وتبين حدوده، وقبل هذا وذاك بيان الأشياء قام عليها، ورصد أهم السلطات المعرفية والقواعد الخلفية التي كانت تسير تفكير النحاة وتقوده وتجهه في هذا الحقل من الدراسة النحوية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك السلطات والقواعد المعرفية، بل الدراسة النحوية كلها ليست من اللغة في حد ذاتها بل هي نظرة فذة، ورؤى عميقة، ابتكرتها عقول لها قوة فكري عميق بصيرة، امتلكت ناصية اللغة، وأحسنت تفسيرها والتنظير لها.

إن المتابعة الاستيعابية للموضوع على هذا المنوال تمكّنا من إعادة إنتاجه وصياغته صياغة حدايثة وفق الأصول التي قررها النحاة للوصول إلى تمييز الطاقة الفعالة التي تمكّنا من جعل الموضوع صالحا للتحديد والتطویر بما يتوافق مع توجهاتنا الدراسية، وأغراضنا البحثية، وأيضا حتى لا يكون البحث منسلحا عن ماضيه، منبناً عما سبقه، يسبح في عشوائية من غير تأصيل ولا تأثيل، خاصة إذا علمنا أنّ النظام النحوي للغات ثابت لا يتغير إلا إذا تغيرت اللغة في حد ذاتها، ومستّ الأساليب في جوهرها.

أمّا المدف الثاني فهو الانطلاق من هذه الرؤية عند النحاة لاستكمال عملهم بدراسة الوظائف الإبلاغية للجمل التي لا محل لها من الإعراب، ويكون ذلك بالانتقال من دراستها في المستوى الأول -الذي لا يعتمد على خارج عن اللغة، ولا تعرف بتأثيره فيها وفي بنيتها الداخلية- إلى المستوى الثاني -الذي يعتمد بسياق الإنتاج وأثره في البنية-، لنصل من خلاله إلى معرفة العلاقة التي تربط هاته الجمل بالخطاب أو بالنص أو بالمفهوم كاملا، وهذا يشبه إلى حد كبير ما يحصل في الرياضيات من الانتقال من مجموعة الأعداد الحقيقة إلى مجموعة الأعداد المركبة قصد إيجاد حلول لمسائل استعصى حلها في المجموعة الأولى، أما هنا فهو انتقال قصد إيجاد تفسيرات لتركيب عجز النظام الأول (النحو) عن تفسيرها، وهذا التفسير لا بد من طلبه لأجل بناء قواعد تنسيقية مشتركة في الفهم والحكم والتقويم والتأنويل، أو لإيجاد مرجعية واحدة موحدة للإبلاغ والتواصل أو لإنشاء معرفة مشتركة بين المرسل والمتلقي تؤدي إلى الاتفاق الدائم بينهما من أجل تسهيل الإبلاغ والتبليغ، خاصة وأن هذا الأخير لا يعني فقط رمي المعلومة بل يعني تحقيق وصولها، ولا يمكن تحقق وصولها إلا بمعرفتها على صورتها التي أرادها لها مبلغها، ولا يمكن أن يكون ذلك كذلك إلا إذا كان هناك وجود سابق لها في منظومة واحدة متفق عليها بين المتلقي والمرسل؛ لأن استخدام اللغة للاتصال بالآخرين يتطلب منا التنازل عن جزء على الأقل من سلطتنا الفردية والاحتکام للأعراف الاجتماعية وللسّلطة الجماعية، إذ اللغة ليست ملكا شخصيا خالصا للمتكلّم بها، فمن المسلم به أنها لو كانت كذلك، واستخدمها كل منا على نحو يخصه لتعذر فهمها وأصبحت أداة تقاطع وعزلة واضطراـب عكس الدور الذي أنبط بها اجتماعيا كما أشرت.

وقد اقتصرت في بحثي هذا على ثلاث جمل فقط، وهي الاعترافية والتفسيرية والصلة، وذلك لأن الاستئنافية والشرطية والتابعة وردّن بقوّة في المدونة، وكان توادرهن كثيرا جدا، خرج عن حد القدرة عن

دراستها كلّها في بحث واحد في حدود الوقت الممنوح ، إضافة إلى أن الشرطية والتابعة فيهما العديد من المسائل التي تحتاج إلى مناقشة وإعادة صياغة، أما بالنسبة لجملة حواب القسم الصريح فلم ترد تماما، أما القسم المدلول عليه باللام ونون التوكيد فقد ورد بتواتر قليل لا يصلح للدراسة وتسجيل نتائج عليه، هذا ويصعب على الدارس أن يجد مدونةً يكون فيها توادر الجمل التي لا محل لها وارداً وروداً تصلح معه دراستها مع بعضها مجتمعةً. وكان اختياري لسورة البقرة راجعا إلى أمرين هما:

1- رغبتي الدائمة والملححة في التعامل مع النص القرآني، فهو النص الذي لا تشبع منه العلماء، ولا تمله الأنقياء، لا يخلق من كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، وهو النص الذي من علم علمه سبق، ومن قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، كما أنه هو النص البعيد كلّاً بعد عن العبّيّة الصياغية والعبيّة الإبلاغية.

2- أن السورة تعالج مواضيع كثيرة جدا، تمس كل الجوانب الحياة الدينية والدنيوية، فمعظم المباحث العقدية والأحكام الشرعية ذكرت فيها وربما اختصت بعض الأحكام لم تذكر في غيرها، وقد جاء في الأثر أنّ اسمها فسطاط القرآن والفسطاط معناه: المدينة الجامعة، وكما ورد أن اسمها سنام القرآن والسّنام هو أعلى كل شيء، وقال بعض الأشياخ: إن فيها ألف أمر وألف نهي وألف خبر وقيل وفيها خمسة عشر مثلا، كل هذا التنوع في المواضيع يسمح بتنوع الوظائف الإبلاغية للجملة لتنوع الموضوع المستعملة فيه،

الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية هكذا صار عنوان البحث كما يلي:

(الجملة الاعتراضية، والجملة التفسيرية، وجملة الصلة)

دراسة تطبيقية في سورة البقرة

هذا، وقد وزعت مادة البحث على ثلاثة فصول يتقدمها مدخلٌ ومقدمة، وذيل المجموع بخاتمة سُجل فيها أهم ما أنارة البحث من أفكار تتصل بالموضوع عاممة من جهة بيان الأسس التي يُبني عليها، ومن جهة بيان طريقة تناوله.

وأما المقدمة فلا يخفى على كل من انتسب للدراسة الجامعية محتواها، وأما المدخل فانصبَّ على تبيان ماهية العضو الذي قصد بيان وظيفته، وتفرغت صفحاته لحمل بعض حدود هذا العضو القديمة والحديثة، وتقسيماته حسب نوع المؤلفات وحجمها، مراعيا في ذلك التطويل غير المُمْلِ والإيجاز غير المُخْلِ، أما التطويل فتحقق بعرض أكبر عدد من الآراء، أما الإيجاز فكان بتناول كلّ رأيٍ باقتضاب، وفعلت هذا كلّه من أجل أن تكون لي هذه المفاهيم والتقسيمات بصيص نور أهتدى بضوئه في مساري البحثي، وعنصراً أستند إليه في النهوض بأعباء الدراسة.

وإذا كان البحث تعالج الجمل التي لا محل لها من الإعراب، كان من اللازم علي أن أخصص فصلاً يعقب المدخل يعرف بهذا النوع من الجمل، وهو ما كان فعلا، وقد عنونته بـ"الجملة والإعراب"،

ومنه وبه توصلت إلى الفصل الثالث والذي - وعلى صفحاته - حاولت جاهداً ^{تبين} الوظائف الإبلاغية لكلّ جملة من الجمل الثلاث، وقد انتهت لذلك سبيلين:

السبيل الأول: مع الجملة الاعترافية، حيث قمت بتحليل كل شاهد اعترافي بمفرده خاتماً بذلك التحليل باستخلاص الوظيفة الإبلاغية، حتى أتيت على جميع ما أحصيته من شواهد اعترافية. أما مع الجملة التفسيرية والصلتين فقد انتهت السبيل الثاني والذي يجمع الشواهد المتعددة تحت الوظيفة الإبلاغية الواحدة.

ولم أكن حراً في سلوك هذين السبيلين، بل أُلزِمتْ بهما استجابةً لطبيعة توزع الوظائف الإلّا بلاغية، ففي المسار الأول خوفاً من إغفال بعضها، وفي المسار الثاني هروباً من الوقوع في التّنكرّار.

ويُلْحَظُ من توزُّع هذه المادةِ أَنَّـي لم أُسر في البحث بمنهج واحد، إنما تنوع المنهج بحسب طبيعة الفصل والأهداف المرجوة منه، ففي المدخل تزاوج فيه المنهج التاريخي؛ برصدِه سير مفهوم الجملة والأقسام التي تعرضت لها. بالمنهج التحليلي؛ بنظره في أسس تلك المفاهيم ومبادئها قصد الوصول من ذلك إلى تصوّر شامل للعضو الحي في اللغة، ومعرفة - ولو مبدئية - تيسّر الولوج فيما بعدها من مسائل.

وانفرد هذا الأخير –المنهج التحليلي– بالفصل الأول، وذلك لتعاملي مع ما وُجد من مادة نحوية تتعلق بموضوع الجمل التي لا محل لها فحلّلها للوصول منها إلى بيان سلوك النحاة في الموضوع تأسيساً وتقعيداً وتنظيراً وتطبيقاً. أما الفصل الثاني فقد تكادف على إبحاره ثلاثة مناهج، فبعد أن جمع المنهج الإحصائي ما عنَّ له أنه من الجمل الثلاث، تأخر ليتقدم على إثره المنهج الوصفي، فتَسَمَّ به الوقوف على المكونات الإفرادية للمادة المجموعة. وحُصِرَ ذلك الناتج الإحصائي في زُمر عرفت بالأسماء، ليعود في آخر العمل المنهج التحليلي مبيناً الطرق التي تعلقت بها العناصر الإفرادية بعضها بعض، ومبرزاً الخصائص التركيبية لكل جملة والشروط اللغوية التي تتحكم في تلك الخصائص. ويقى هذا المنهج –المنهج التحليلي– فارضاً سيطرته في الفصل الثالث معتمداً على إجراءات اختارها البحث وانسجمت معه وأدت العرض، يمكن القول عنها بأنها إجراءاتٌ شَبِهُ أسلوبية، لأنَّ الأسلوبية تبحث عن الوظائف الجمالية التي تتمحض عن البنية التركيبية، بينما يتجه هذا البحث إلى الكشف عن الوظائف الإبلاغية لها دون وضع اعتبار لعنصر الجمال فيها.

هذا، وقد اتخذ البحث لنفسه زاداً معرفياً، يعترف منه مختلفَ المشارب؛ فمنه القدِيسُ والمحدثُ، ومتنوَّع الأصناف؛ فمنه ما كان من النحو ومنه ما كان من البلاغة ومنه ما كان من التفسير.

فمن الكتب القديمة: كتابُ سيبويه، وشرحُ الرضي على الكافية، وشرح التسهيل لابن مالك، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطني، والخصائص لابن جيني، وشرح المفصل لابن يعيش، كتاباً دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، والإيضاح في علوم البلاغة للقرطبي... وغيرها، ويرجع الفضلُ الكبيرُ إلى كتاب ابن هشام خاصةً كتاب معنى الليب عن كتب الأعaries. أمّا ما كان منها حديثاً فاذكر منها: نظرات في التراث لعبد القادر المهيري، وفي النحو العربي –نقد وتجويه– لمهدى المخزومي، وكتاب اللغة العربية معناها وبناتها وكتاب الأصول وكتاب البيان في روائع القرآن كلّها لتمام حسان، والمنوال النحوي العربي لعز الدين مجذوب... وغيرها، وأخص بالذكر كتابي محمد حماسة عبد اللطيف: العالمة الأعرابية، بناء الجملة العربية. وكتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، كما لا أنسى رسالة الدكتوراه لأستاذِي الدكتور النواري سعودي الموسومة بـ"بنية الخطاب القرآني في السور المكية–دراسة وصفية تحليلية–" والتي كان لها الأثر الواضح في صياغة الفصل الثاني، كما كان له –جزاه الله خيراً– الأثر البين في صياغة العقلية اللغوية للباحث من قبل.

وحاولت قصارى جهدي أن أكون محتمياً بآراء المفسرين في توجيه الآيات وتبيين معانيها، حتى لا أتحمل تبعه القول في كتاب الله بعقلِي القاصر، ورأيِي الضعيف، وكيف لا أفعل ذلك وقد كان الصحابة –رضوان الله عليهم– وهم من هم في الزهد والعلم، لا يَجْرُؤُون على مثل ذلك كما حدثنا عنهم الأخبار، وثبتت بذلك الآثار. ومن التفاسير التي صحبتي في البحث: تفسير الطبرى، وتفسير القرطى،

وتفسirالألوسي، وتفسir البحر الخيط، وتلخيصه النهر الماد، وتفسir الكشاف، وتفسir التحرير والتنوير، وتفسir الجلالين ...

ولم يكن الحصول على هذه المراجع وغيرها سهلاً ميسوراً، خاصة وأن مكتبة الجامعة -جامعة باتنة- عاشت حالة عدم استقرار أثناء قيامي بالبحث، إضافة إلى عدم امتلاكها لبعض المصادر والمراجع مقارنة بغيرها، مما حال دون الوصول إليها إلا بمشقة وعنت وكلفة وضياع وقت في التنقل إلى مكتبات الجامعات الأخرى، وذُكرت هذه الصعوبة بصعوبة أخرى زادت من هميتها وشرارتها تمثلت في تشعب مادة الموضوع، وتفرقها في المصادر والمراجع، بل وتفرقها في المصدر والمراجع الواحد في مواضع عدّة منه، وذلك راجع إلى حصول الحديث عنها عرضاً لا قصداً، وهذا يعني الاحتياج إلى عدد كثير منها، فحال كل هذا دون حصول ما كان مبيتاً في النية من تناول الموضوع بجميع أنواع جمله، نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ذلك في المستقبل القريب العاجل، وأن يمدنا بالقدرة والقوة والتوفيق فيه.

وأخيراً، لا أدعى أني أتيت في بحثي هذا بجديد، ولكنني حاولت جمع ما تفرق من أفكاره الدرر، ومعلوماته الغرر، في كتب السالفين، وضمّمت إليها محاولات المحدثين التي ما فتئت تنفض الغبار عنها حيناً بعد حين، وأملي في ذلك أن أحسن التبويب والترتيب، والنقل والعرض، والبرم والفهم، والانتقاء والاختيار، عساي أن أكشف من وراء ذلك عن مستور تداولته العقول والفهم، ولم تره النواطر والعيون من المسطور المرقوم. فإن وفقت بفضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فلقصر باعي وقلة بضاعتي وضعفت حيلتي، وعليه فالمرجو من كل من وقف على هذا العمل، وسرّح ألفاظه فيه بالنقد، أن يسامح ناسجه وأن يسدي إليه النصح، وله منه جزيل الشكر، فصدره واسع لتقبل مرارة الخطأ مدام أنه يبحث عن حلوة الصواب والنجاح.

و قبل الختام لا يفوتي أن أتقدم بالشكر الجليل الكبير، لأستاذـي القدير: لخـضر بـلـخـيرـ، الـذـي أـحسـنـ إـلـيـ مـرـتـينـ، أـولـاهـماـ تـعلـيمـهـ لـيـ، وـكانـ أـحسـنـ ماـ تـعـلـمـتـ مـنـهـ تـلـكـ الشـيـمـ النـبـيـلـةـ، الـخـلـالـ الـكـرـيمـ، وـكـانـ أـحسـنـ أـحسـنـهـ لـيـنـ جـانـبـهـ وـتـواـضـعـهـ فـيـ حـشـمـةـ وـحـيـاءـ، وـهـوـ بـذـلـكـ مـعـرـوـفـ بـيـنـ الـطـلـبـةـ. أـمـاـ ثـانـيـهـماـ فـتـكـرـمـهـ بـالـإـشـرـافـ عـلـيـ فـيـ هـذـهـ الرـسـالـةـ، فـمـاـ فـتـئـ يـعـثـثـنـيـ وـيـوـجـهـيـ، وـيـرـشـدـنـيـ وـيـدـلـيـ، وـلـمـ يـأـلـ أـيـ جـهـدـ فـيـ ذـلـكـ حـتـىـ ظـنـنـتـ أـنـ أـحـرـصـ عـلـىـ المـوـضـوـعـ مـنـيـ، رـغـمـ الـمـرـضـ الـذـيـ أـكـرـمـهـ اللـهـ بـهـ طـيـلـةـ مـدـةـ الـبـحـثـ، نـسـأـلـ اللـهـ أـنـ يـمـدـهـ فـيـ دـيـنـهـ وـصـحـتـهـ وـأـهـلـهـ بـالـعـافـيـةـ وـالـهـنـاءـ، وـأـنـ يـعـجـلـ لـهـ الشـفـاءـ.

أما باذل الروح والجهد، الخل الوفي، والصاحب الطيب الزكي، والذي أخفى اسمه خشية أن أزاحم في صداقته، فحالـيـ معـهـ حالـ الشـاعـرـ الـذـيـ يـقـولـ:

يـدـيـ وـلـسـانـيـ وـالـضـمـيرـ الـمـحـجـبـاـ
أـفـادـتـكـمـ النـعـمـاءـ مـتـيـ ثـلـاثـةـ
وـلـكـنـيـ حـاوـلـتـ فـيـ الـجـهـدـ مـذـهـبـاـ
وـمـاـ شـكـرـيـ وـأـفـيـاـ بـنـوـالـكـ

والشكر موصول إلى كل الأستاذـةـ أـسـتـاذـاـ أـسـتـاذـاـ وـالـرـمـلـاءـ وـاـحـدـاـ وـاـحـدـاـ، وـالـلـهـ نـسـأـلـ أـنـ يـوـقـنـاـ لـلـاعـتـقـادـ السـلـيـمـ بعد الـنيةـ الـحـسـنـةـ، للـعـلـمـ النـافـعـ، وـأـنـ يـغـفـرـ لـنـاـ مـاـ كـانـ مـنـاـ مـنـ زـلـلـ إـنـ جـوـادـ كـرـيمـ، وـالـحـمـدـ اللـهـ ربـالـعـالـمـينـ، وـالـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ عـلـىـ أـشـرـفـ الـمـرـسـلـينـ مـحـمـدـ وـآلـهـ وـصـحـبـهـ أـجـمـعـينـ. أـمـيـنـ.

مقدمة في الجملة

المحتويات

1 - مفهوم الجملة .

2 - أقسام الجملة .

إن المصطلح الذي ... لا يستقر ولا يكتسب هويته الخاصة به بوصفه كائنا معرفيا إلاّ بعد فترة من التداول والاستعمال يكون فيها ملتبساً بمعناه الأصلي في ذات الوقت يحمل معانٍ جديدة تكون هي الأخرى في مرحلة الضبط والتدقيق، وإن سيكون من قبيل التكهن والتتخمين، لغيره ، القول بأنّ هذا المصطلح أو ذاك قد ولد يوم كذا ، أو مناسبة كذا ، أو أن فلاناً عينه دون غيره ، هو أول من قال به ، ومع ذلك فإنه يمكن - وكثيراً ما يكون مفيداً بل ضرورياً - تحديد الإطار المعرفي ، أو السياق الذي ظهر فيه المصطلح .

د/ محمد عابد الجابري " بنية العقل العربي "

إن التعريفات تعد بمثابة مدخل نظري لتحديد دائرة العمل ومنطقته، ونوع من التنظيم المنهجي الدقيق .

د/ محمد عبد المطلب " البلاغة العربية قراءة أخرى " (بتصرف)

مُخَيَّةٌ . مفهوم الجملة :

المصطلحات بالنسبة للعلوم كالبواقة بالنسبة للبيوت ، فلا يمكن الولوج في علم من العلوم أو إدراك فن من فنون المعرفة إلا بالمرور عبر مصطلحاته، فهي السياج الذي يضع لك حدود الموضوع، ويرسم لك معالمه، ويحفظك من الخلط بين فروع العلم وتشعباته ومتشابهاته، ويبين لك موضع الفكر وموطن الكلام، ناهيك عما يشي به إليك من أصول أصحابه في بنایاهم الفكرية ومنطلقاهم المعرفية وتأصيلاهم التعقیدية، وإذا كانت هذه بعض فوائد معرفة مفهوم المصطلح، كان من البديهي أن يبدأ في هذا البحث بتناول مفهوم مصطلح الجملة عبر الخط الزمني للدراسة اللغوية، ولو بصورة موجزة، لتبصر الخطوط العريضة له، خاصة إذا كان المنهج المتبوع في بعض أجزاءه يحتم تحديد وسائله ومبادئه حتى تكون قوانينه اللغوية تتماثل والمادة اللغوية التي يعالجها.

بما أن تناول مفهوم هذا المصطلح سيكون عبر الخط الزمني للدراسة اللغوية فإنني أبدأ الكلام عن مفهومها عند الأقدمين-رحمهم الله- ثم أتني ذلك بالحديث عن مفهومها عند الحدثين:

1-1: عند النهاة القدامى :

1-1-1: الجملة لغة: الجملة واحدة الجمل¹ ، ويأتي هذا الجمع على زنة "الجمل، الجمل، الجمل، الجمل" ، وكلها بمعنى جبل السفينة²، الذي يقال له القلس³، قال الأزهري (ت 380هـ) "كان الجبل الغليظ سمى جمالة لأنها قويّة كثيرة جمعت فأجملت جملة، ولعل الجملة اشتقت من جملة الجبل"⁴. والجملة الجماعة من كل شيء بكماله من الحساب وغيره، ويقال أجملت له الحساب والكلام إذا رددته إلى الجملة وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة⁵، ومنه قوله تعالى : "وقال الذين كفروا لو نزل علينا القرآن جملة واحدة كذلك لشبت به فؤادك ورئنناه ترتيلًا"(الفرقان 32) قال الراغب الأصفهاني (ت 425هـ): "أي: مجتمعاً لا كما أنزل بحوماً مفرقة... وحقيقة الجمل هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخصة"⁶.

¹ محمد بن منظور الأنباري الإفريقي، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط 1، 1997، [مادة جمل] (3/461). ومحمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ضبط و تحرير و تعليق: مصطفى ديوب البغدادي، دار المدى-الجزائر، ط 4، 1990، باب الجيم «مادة: ج م ل» (ص 80).

² انظر: ابن منظور، لسان العرب، (3/461). و محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، علق عليه : نصر الموريبي، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط 1425هـ ، باب اللام [فصل الجيم] ، (ص 993).

³ انظر : لسان العرب (3/461). والقاموس المحيط (ص 993). و مختار الصحاح (ص 80).

⁴ نقله عنه صاحب اللسان (3/461).

⁵ انظر : المرجع نفسه (3/461).

⁶ الحسين بن محمد بن الفضل: الملقب بالراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، تج : صفوان عدنان داودي ، دار القلم و الدار الشامية ، ط 2، 1318هـ ، كتاب الجيم مادة (جمل) (ص 203).

١-٢: الجملة اصطلاحاً: يبدو أنّ ظهور المفهوم الاصطلاحي للجملة في كتب القدماء كان بأربعة

مظاهر هي:

أ - **المظهر الأول** : ظهور مفهومه تحت مصطلح الكلام : إذا ما تبعنا أولى الأعمال اللغوية و التي تلخص الجهود السابقة لها والمتمثلة في كتاب سيبويه(ت180هـ) ، فإننا نجده قد استعمل لفظ الجملة بمعناها اللغوي السابق في عدة مواضع من كتابه ، من ذلك قوله: "جملة هذا الباب: أنّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ..." ^١، قوله: "فكلّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليس في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ، فإن سمّيته باسم في أوله زيادة و أشبه الأفعال لم ينصرف ، فهذه جملة هذا كله" ^٢ ، كما استعمله بصيغة الجمع في قوله: " وما لا يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا ، لأن هذا موضع جمل" ^٣ . أمّا عن استعماله بالمعنى الاصطلاحي فلا يوجد له أثر ، على الرغم من أنه تحدث عن الاسناد وطرفيه في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يُعْنِي واحد منها عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدا" ^٤ ، وهو المعنى الاصطلاحي للجملة، وذلك راجع إلى أنه استعمل بدلها مصطلحا آخر قريبا منها هو الكلام ، وكان يعنيها به ^٥ ، نلمس هذا عند حديثه عن أقسام الكلام من حيث الاستقامة والإحالة، فإنّ نلفيه يمثل له بجمل نحوية تامة المعنى ؛ يقول: "فاما المستقيم الحسن فقولك: "أتتيك أمس وسأريك غدا" ، وأمّا الحال فنقول: "أتتيك غدا وسأريك أمس" ، أمّا المستقيم الكذب فقولك: "حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح...نحو قولك: "قد زيدا رأيت "و"كي زيد يأتيك" ، وأشباه هذا، وأمّا الحال فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس" ^٦ ، فهذه الأمثلة كلها من قبيل الجمل التامة. وهو ما نص عليه صراحة ابن جني (ت392هـ) بقوله: "قال سيبويه : واعلم أنّ "قلت" في كلام

^١ سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تج: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل-بيروت، ط1، 1411هـ، (119/3).

² المصدر نفسه (208/3).

³ المصدر نفسه (32/1) ، خلافا لما قاله د/محمد حماسة عبد اللطيف "إنه لم يرد في الكتاب مصطلح الجملة إلا مرة واحدة" ، انظر : بناء الجملة العربية ، دار غريب-القاهرة ، (دط) ، 2003 (ص21).

⁴ كتاب سيبويه (23/1).

⁵ هنا مسألتان لابد من إشارة إليهما : أولاهما ؛ أن سيبويه لم يكن يقصد مصطلح الكلام الجملة فقط ، فقد يقصد به النثر كما في قوله "قد يجوز في الشعر و هو ضعيف في الكلام" ، وقد يقصد به اللغة كما في قوله "ولكنه كثر النصب في كلامهم" وأشار إلى هذه المسألة محمد حماسة . انظر : بناء الجملة العربية (ص22).

ثانيةهما ؛ أنه لم يذكر تعريفها في نص واحد صريح ، بل قد يعرفها بالعناصر الضرورية لتكوينها كالنص المنقول في المتن ، وقد يعرفها بالأشكال التي تأتي بها كقوله "ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم و إلا لم يكن كلاما ، و الاسم قد يستغني عن الفعل" و كالنص الثاني المشار إليه في المتن والذى أشار إلى هذه المسألة د/عز الدين مجذوب ، انظر : المنوال النحوي لعربي-قراءة لسانية جديدة-دار الحامى و كلية الآداب و العلوم الإنسانية-تونس ، ط1 ، 1998 ، (ص149).

⁶ كتاب سيبويه (25/1).

العرب إنما وقعت على أن يمحكى بها ، وإنما يمحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، ففرق بين الكلام والقول كما ترى ... ثم قال [يعني سيبويه]¹ في التمثيل: "نحو: "قلت: زيد منطلق" ألا ترى أنه يحسن أن تقول : "زيد منطلق" ، فتمثيله بهذا يعلم منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها..."² ، وقد سار على هذا المنهج ؛ منهج إطلاق مصطلح الكلام على مفهوم الجملة خلق كثير ، لأن الكتاب كان يكتسي مكانة عظيمة في الدراسات اللغوية التي تلته ، فنجد منهم مثلا: أصحاب المدرسة الكوفية و على رأسهم أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت208هـ) ، وصاحب الألفية محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت682هـ) وتابعه على ذلك شراحها³ .

ب - المظهر الثاني : ظهور مفهومه تحت مصطلحي الجملة و الكلام بالتواضي، بعد أن أشار المبرد(ت258هـ) إلى مصطلح الجملة عرضا - وكان الأول في بابه - أثناء حديثه عن باب الفاعل، حيث قال: "هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك قوله: قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو الفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجنب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمترلة الابتداء والخبر ..."⁴ . أصبح العلماء من بعده يستعملون مصطلحي : الكلام و الجملة بمفهوم واحد ، فهذا ابن جنّي يقول في تعريفه للكلام هو: "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل"⁵ ، ويقول أيضا هو : "في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برأوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"⁶ ، و من نحا هذا التحويل المختشري (ت538هـ) حيث يقول في تعريفه للكلام : "هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتي إلا في

¹ هذا الرمز أعني به إدراج كلام اقتضاه السياق في كلام منقول عن الغير.

² أبو الفتح عثمان بن حني ، الخصائص ، تج : محمد علي النجار ، عالم الكتب-بيروت ، (دط دت) ، 18/1 ، 19 .

³ انظر: د/فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح-الكويت، ط1، 1398هـ-(ص30,29,24).

⁴ وقد صرَّح بذلك معظم الدارسين والباحثين، ولم أجد لهم مخالفًا في ذلك فيما اطلعْت عليه من كتب. وأذكر منهم: د/محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية (ص24,25). ود/فتحي عبد الفتاح ، الجملة النحوية (ص21). ود/ محمود أحمد نحالة في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة، دار النهضة العربية-بيروت، دط، 1988(ص19) . ود/عز الدين مجذوب، المنوال النحوی-قراءة لسانية جديدة- (ص151). والنص منقول عنهم جميعا.

⁵ الخصائص (32/1) .

⁶ المصدر نفسه (32/1) .

اسمين كقولك : "زید أخوك و بشر صاحبك" ، أو في فعل و اسم نحو قوله : "ضرب زید و انطلق بکر"
ويختتم هذا التعريف بقوله : "و تسمى جملة" ¹.

ج - المظہر الثالث و الرابع : وهذان المظہران متفقان من جهة ، و مختلفان من جهة ، أمّا جهة
الاتفاق بينهما فتکمن في أنّهما يفرقان بين مفهومي الكلام والجملة، أمّا جهة الاختلاف فتکمن في كيفية
التفریق بينهما، ففي المظہر الثالث نجد فيه ابن عیش (ت643ھـ) الذي يجعل الكلام جنساً تندرج تحته
الجملة ، ويعتبره بأنه كل ما يقع به التفاهم ، فهو بهذا يجعله مساوياً للغة بكل نظمها وتركيبها² ، يقول في
هذا الشأن "إنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع
له ، يصدق إطلاقه عليها كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات ، فيصح أن يقال : كل "زید قائم" "كلام ، ولا
يقال كل كلام "زید قائم" وكذلك مع الجملة الفعلية"³ ، فيكون على هذا التصور كل جملة كلام وليس
كل كلام جملة .

أمّا أصحاب المظہر الرابع فيرون عكس هذه الكيفية في التفریق بينهما ، إذ يجعلون الجملة أعمّ من
الكلام، يقول رضي الدين الأستراباذي (ت688ھـ) : "والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن
الاسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا ، كاجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من
الجمل ... والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس"⁴ ،
فاشترط في الكلام شرطاً آخر بعد الإسناد الأصلي وهو القصدية؛ أي أن يكون المتكلم قاصداً ايسال
معنى ذلك التركيب ، ويشرح ابن هشام(ت761ھـ) هذا التفریق شرعاً جلياً واضحاً مع التدليل والتمثيل
فيقول: "في باب شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها": "الكلام هو القول المفید بالقصد
و المراد بالقصد ما دل على معنى يحسن السکوت عليه" ، واجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ: قام زید ،

¹ أبو القاسم محمود الرمحشري، المفصل في صنعة الإعراب، تج: إمیل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية-بیروت، ط1، 1420ھـ(ص33). والعبارة المعنية "و تسمى جملة" هكذا وجدتها في هذا التحقيق ، وفي تحقيق د/علي بو ملحم، دار ومكتبة الملال-بیروت، ط 1 ، 1993 (ص 23) وهذا يوهم بأن المقصود بها الكلمة إلا أن الذي يصرّف عن هذا المقصود ويجعلنا نحملها على أن المقصود بها الأمثلة التي مثلها للكلام لا الكلمة ما نقله عنه ابن هشام في الرد عليه كما سيأتي في الصفحة التالية، وما نقله عنه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي في همّ الموامع في شرح جمع الجواب ، تج: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية- القاهرة ، دط دت (55/1). ويستأنس كذلك بما أثبت في شرح المفصل[علم الكتب-بیروت ومكتبة المتنبي-القاهرة ، دط دت (18/1) وإلا أنه غير محقق].

² انظر : د/محمد حمامه عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية(ص26) . وهذا ما أشار إليه كذلك د/عبد القادر المهيري في كتابه نظرات في التراث اللغوي العربي (الجملة في نظر النحاة) ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1993 (ص34) . و هذا يكون قد أخطأ من جعل ابن عیش من الذين يرون أن الكلام يوازي الجملة ؛ مثل د/محمود أحمد نخلة في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة (ص 20) .

³ موفق الدين عیش بن علي ، شرح المفصل (21/1) .

⁴ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية (شرح الكافية)، تصحیح وتعليق: یوسف حسن عمر (دط)، 1393ھـ (33/1).

و المبتدأ و خبره كـ: زيد قائم ، وما كان بمثلة أحدهما ، نحو : " ضرب اللص " و " أقائم الريدان " و " كان زيد قائما " و " ظنته قائما "¹ . ويضيف قائلاً: " وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمنه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام ، قال: ويسى جملة ، والصواب أنه أعم منه ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام "² ، فهو بهذا يشرح ويوضح ، ويفسر ويعلل ، ويرد ويدلل على أن الجملة أعم من الكلام ، وبحده في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب يعيد عبارة الرضي نفسها "كل كلام جملة ولا ينعكس "³ . فهو يشترط في الجملة الإسناد ، أمّا الكلام فيزيده شرطا آخر هو الإفادة وهذه الإفادة لابد أن تكون مقصودة لذاتها . من هنا ، فالمفهوم الاصطلاحي للجملة وفق هذه الرؤية هو: " عبارة عن مركب من كلمتين ، أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك : " زيد قائم " ، أو لم يفد كقولك " إن تكرمي " فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجئ جوابه ، فتكون أعم من الكلام مطلقا " ⁴ . قال بعضهم

وإن قام زيد جملة قد تمثلا
وإلا فتسمى جملة قط فاعلا⁵

و مثل أتي زيد أو الحق واضح
كلاماً تسمى إن أفادت

بعد هذا العرض الموجز للمظاهر التي تظهر بها المفهوم الاصطلاحي للجملة نخلص إلى الملاحظات

التالية :

1 - أن الانزياح الذي كان إلى مصطلح الكلام من قبل سيبويه و الفراء ومن تابعهما تمثيلا ، والترادف الذي أقيم بينه وبين الجملة عند ابن جين والزمخري ومن كان على شاكلتهما تصريحا ، ينم عن أمرين اثنين هما :

أ - أن المصطلحات النحوية لم تستقر ولم تحدد في بداية الدراسة اللغوية ، إنما كان ضبطها مسيرة لتطور هذه الدراسة ، فكان في البداية استعمال مصطلح الكلام ثم مساواته في المفهوم والاستعمال مع مصطلح الجملة ليحصل وفي مرحلة أخيرة التفريق بينهما و تحديد مفهوم كل مصطلح على حدة .

ب - أمّا الأمر الثاني: فإننا إذا تساءلنا عن السبب الذي دفع بالانزياح و الترادف إلى أن يكون مع مصطلح الكلام بالذات ، رغم وجود غيره من المصطلحات التي كان من المقبول أو من الممكن جدًا أن يكونا معها من مثل: القول ، أو التركيب ، أو التلفظ ، أو ... قلت: إذا تساءلنا عن السبب علمنا يقينا أنه مبرر و معلل ،

¹ جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنباري ، مغني الليب عن كتب الاعاريب ، تج: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية- بيروت ، دط 1411هـ (431/2) .

² المصدر نفسه . (431/2).

³ انظر : شرحه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، شرح : خالد بن عبد الله الأزهري ، تج: عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط1، 1996 (ص31) .

⁴ علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني ، التعريفات ، تج: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط1، 1405 [باب الجيم] (ص106) .

⁵ انظر : الشيخ عثمان بن مكي الزبيدي التوزري ، الحال على نظم المحرادية في الحمل ، المطبعة التونسية ، دط ، 1347هـ(ص05).

وقد تنبه إلى هذا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف من خلال قوله: "والذي يبدو أنّ استخدام النّحاة المصطلح الكلام فيه توفيق كبير، وذلك أنّ الكلام يقصد به النشاط الحيّ والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنهم أرادوا أن يقولوا : إن التّقييد لا يكون إلا للمنطق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها"¹، فالنّحاة - رحهم الله تعالى - لما توجهوا إلى دراسة اللغة درسوها وهي على هيئة التحققات الفعلية لها ؛ أي أثناء كونها حدثا لغويًا حيّا ، لأنهم كانوا يشاهدون الأعراب ويقدرون للاعراط، فانعكست أحوال هذه الدراسة حتى على مصطلحاتهم فكانت مطابقة لها، وهذا كان من البديهي أن نجد تعريف الكلام عندهم : هو اللفظ المركب المفيد، قاصدين باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف المجائية²، بل حتى إن مفهومه في لغتهم كان عاكساً لهذه الصورة، يقول ابن تيمية (ت 678هـ) أثناء حديثه عن التفرقة بين حديث النفس والكلام عند شرحه لقوله-صلى الله عليه وسلم- "إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَرَ عَنْ أُمَّيٍّ مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسُهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ" يقول: "فَفَرَقٌ" بين حديث النفس والكلام ، وأخبر بِهِ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ حَتَّى يُتَكَلَّمُ بِهِ ، وَالْمَرَادُ حَتَّى يُنْطَقُ بِهِ اللِّسَانُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ ، فَعْلَمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْلُّغَةِ ، لَأَنَّ الشَّارِعَ - كَمَا قَرَرَ - إِنَّمَا يَخَاطِبُنَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ"³ ، ويزيد الأمر وضوحاً وتصریحاً عندما يقول : " ولم يكن في مسمى الكلام [الذي هو النطق باللسان] نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعائهم ، لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة ، بل أول من عرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط هو" عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب " [رئيس فرقه الكلابية] وهو متأخر ، وقد أنكر عليه علماء السنة وعلماء البدعة ، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم ... لم يعرف أحد من الصحابة والتابعين وتابعائهم "⁴ ، ولا يخفى عليك حال النّحاة فقد كان منهم من هو إمام في القراءات كالكسائي زعيم مدرسة الكوفة، وكان منهم من هو من كبار المفسرين كالزمخشري صاحب الكشاف .

فهذا يدل على أنهم كانوا يقصدون أن الكلام هو التطبيق الفعلى للغة ويكتفي دليلاً أنّ العرب أمّة حكيمة فربما هجم بهم الظنّ على اليقين فدار في ذهنهم ذلك ، وإنما كان قصورهم قي أنهم لم يفرقوا بينه وبين الجملة، ولم يحددوا التعريف الدقيق لهذه الأخيرة ، بأنّها هي الوحيدة الصغرى لهذا التحقق الفعلى في بداية الدراسة اللغوية، لكنهم تبعوا إلى ذلك فيما بعد كما رأينا ذلك عند ابن هشام و الرضي⁵ . وهذا

¹ محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية (ص 30).

² محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهد़ه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط 1 ، 1418هـ (31/1).

³ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، كتاب الإيمان، تحرير وضبط ومراجعة: صدقي جمال العطار، دار الفكر-بيروت، دط ، 2003(ص 99).

⁴ المرجع نفسه (ص 100، 101).

⁵ انظر : المظهر الرابع .

يُوحِي أنَّ القصور في أول الأمر لا يرجع إلى الأفراد من جانب تقصيرهم ، كلاً ، إنما هو نتيجة حتمية لافتراض المراحلية في أي دراسة ، فهي تكشف جهود الفرد رغم عنده .

2- انتباهم إلى ضرورة بدء الدراسة اللغوية من التركيب ، والنظر إلى الألفاظ وهي في حالة تعاقق وتآلف ، من خلال تقديمهم كلَّ أثر نحوبي بتعريف الكلام وما يتصل به من مصطلحات كـ : الكلمة ، الكلم ، اللفظ ، القول فاللغة نظام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شحن بالمعنى ليظهر في شكل تركيب ، وعليه لا يمكن إخضاعها للتحليل إلا في هذه الحالة الأخيرة .

3- حديثهم عن جانبين هما قطب الرّحى في تحديد مفهوم الجملة؛ الإسناد والإفادة، بل لا تكون مبالغين إذا قلنا إنه بعما يتميّز و يأخذ محتواه ويستقيم سوقه.

فإِلْسَنَادُ هو الرابطة التي تجمع بين طرفين هما : المسند والمسند إليه ، يقول الرضي : " أحد أجزاء الكلام هو الحكم ؛ أي الإسناد الذي هو الرابطة ، ولا بد له من طرفين مسند و مسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه ، و الفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحد هما " ¹ . وكما هو بيّن هنا أنه نجم على إثر ضبط مفهومه تحديد عناصر الجملة وهي :

1- **المسند**: و يكون إما فعلاً أو اسمًا ، أو هو ما نعبر عنه بـ "الفعل" في الجملة الفعلية ، وبـ "الخبر" في الجملة الاسمية .

2- **المسند إليه** : و لا يكون إلا اسمًا، و نسميه في الجملة الفعلية بـ : "الفاعل أو نائب الفاعل" ، و في الجملة الاسمية بـ "المبتدأ" .

3- **الإسناد** : وهو التآلف و الانسجام الموجود بين المبتدأ و الخبر ، و بين الفعل و الفاعل أو نائبـه .

أمّا الإفادة : فتضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن سكوت المتكلم عليه ² ؛ أي يحسنه عدّ السامع إياها حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحکوم عليه و بـ ³ ؛ أي مشتملاً على عناصر الجملة من مسند و مسند إليه و إسناد بينهما، و كأنَّ الإفادة عندهم كنایة عن الاستقلالية الاستقلالية الجملة و عدم احتياجها إلى غير عناصرها. ولهذا بجدهم يعللون إطلاق مصطلح الجملة على التركيب الذي أكتملت فيه عناصر الجملة ولم يتم معناه،

¹ شرح الرضي على الكافية (33/1) .

² بقاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تـح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث-القاهرة ، دـط ، 2005 (15/1) .

³ حاشية الصبان على شرح الأشموني (31/1) .

بأنه إطلاق على سبيل المجاز باعتبار ما كانت عليه كإطلاق اليتامي على البالغين نظراً لأنهم كانوا كذلك¹, أمّا من فرق بين الجملة والكلام فقصر شرط الإفادة على الكلام دون الجملة .

٢-٢: عد المحدثين :

بعد هذه الالتفاتة إلى تصور النحاة القدامى لمفهوم للجملة لا بأس أن ندرج كذلك على مفهومها عند المحدثين وما أضافوه في هذا الباب حتى تكتمل رؤيتنا لهذا العضو الحي ، بل لهذا القلب النابض في الكيان المعقد العجيب الذي نسعى جاهدين لنفهمه ، وتصور كنهه ، ومعرفة حقيقته .

أبرز ما يمكن ملاحظته على تناول المحدثين للجملة أنه لم يكن تناولاً مستقلاً منفرداً في إطار نظرية لغوية خاصة به، وإنما كان تناولهم لها من خلال ملاحظاتهم وانتقاداتهم التي سجّلوها على تناول القدامى يقول الدكتور عز الدين مجدوب: "إن مقاربات التراث اتسمت بالتجريبية² لأنها في الأغلب الأعم عندما كانت ت النقد التراث النحوي و تقييمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ، ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما" ³ ، وهذا يعني بدوره أن تناولهم للجملة لم يكن نابعاً من اللغة نفسها ، بل كان ماراً عبر تناول النحاة لها ثم محاولتهم تمييز جوانب الإصابة من مواطن الرلل والخطأ ، ولذا يجدون في فلسفتهم ، ويسيرون في ركابهم ، ولا يميزهم عنهم إلا الملاحظات والانتقادات التي وجهها لهم والتي كان من بينها:

١ - أن النحاة لم يتعرضوا لدراستها إلا بمقتضى ما لها من علاقة المفرد، ولذا لم يكن لهم تصور واضح لمفهومها ولم يتبلور لهم مصطلحها مما أدى إلى التباس مفهومها بمصطلح الكلام ثم تأرجحه معه⁴، وقد فرق بينهما المحدثون استناداً إلى ما توفر لهم من علم باللغة حديث، فجعلوا الكلام عملاً وسلوكاً وحركة ونشاطاً أدائياً، واللغة حدود هذا العمل ، ومعايير هذا السلوك ، ونظام هذه الحركة ، وقواعد

¹ انظر : جلال الدين السيوطي ، همّ المقام في شرح جمع الجواب ، تج: عبد الحميد هنداوي (٥٦/١) .

² يعني عنده مصطلح التجريبية "Empirsme" قلة التنظير للممارسة العلمية و عدموعي الباحث بالسلمات التي ينطلق منها و عدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم به من مستلزمات و نتائج فرعية "المنوال النحوي لعربي – قراءة لسانية جديدة – (ص12). و انظر أيضاً (ص 05).

³ المرجع نفسه (ص 12).

⁴ انظر : د/مهدي المخزومي ، في النحو العربي – نقد و توجيه – ، المكتبة العصرية- بيروت ، ط ١، ١٩٦٤ (ص ٣٣) . و د/ تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبنها ، عالم الكتاب ، ط ٣، ١٤١٨ـ (ص ١٦) . و د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية بين القدم والحديث ، دار غريب ، ٢٠٠١ ، ص ١٨ ، ٢٢ . – و د/ عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي (الجملة في نظر النحاة العرب) (ص ٣٢). – و د/ محمود نخلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية (ص ٧٠) . – و د/ مصطفى حميدة ، نظام الربط و الارتباط في تركيب الجملة ، شركة مصرية العالمية للنشر ؛ لونجمان ، ط ١ ، ١٩٩٧ (ص ٠٣) .

ذلك النشاط الأدائي، والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى و الوحدة الأدنى من ذلك العمل والسلوك والحركة و النشاط و الأداء¹.

2- رأوا - كذلك - بأن دراسة النحوية القديمة كانت تتجه إلى المنطق العقلي لا المنطق اللغوي، وتميل إلى النظرية الفلسفية لا إلى النظرية اللغوية²، ولذا راحوا يحاولون وصف اللغة كما تبدو و تظهر، عازمين على ترکِها تعبَّر عن نفسها و تترجم قواعدها وعلى عدم التدخل في ذلك الوصف وتلك القواعد ، ولكن هذه النظرية سرعان ما ولت الإدبار، وأخذت في الانحسار ، خاصة بعد الأثر الذي تركه تومسكي، حيث أعاد الاعتبار للمنطق العقلي في التعامل مع اللغة، لأنها منه وهي نتاجه، ولا يمكن بحال من الأحوال فصلُّها عنه ، أو إخراجها من بين أحضانه، خاصة وأنه لا يمكن معالجة الجانب المهم فيها ؛ وهو الجانب المعنوي إلا من خلال البنية العميقية التي لا يتم الوصول إليها إلا بالنظر في الأنماط الفكرية للغة التي يعتمدُها الذهن في إنتاج عدد لأنهائي من الأنماط اللغوية المتماثلة ، أما الاكتفاء بالبنية السطحية التي يتمظهر فيها التمثيل الصوتي فلا يمكننا من ذلك ولا يفي بالغرض المنشود، والمبتغى المطلوب³، يقول أحد الباحثين منهم معترفاً بهذه الحقيقة: " ولعل موجة الوصفية الآن آخذة في الانحسار، استجابة لتروع العقل البشري إلى البحث عن التفسير وعدم الاكتفاء بوصف الظاهرة وصفاً مجرداً ، وقد ساعد على انحسارها كذلك، ظهور تلك المدرسة التي تعرف بأن مهمة النحو هي الاهتمام بوسائل الربط بين عالمي الأصوات والمعنى، وبأن مهمة النحو أن يبحثوا العلاقة بين الأنماط الفكرية والأنماط النحوية ، وأن يحددوا الأنماط الفكرية بقدر ما يجدون من التعبيرات النحوية وأن يبحثوا العلاقة المتبادلة بين عالمي الصيغة والمعنى"⁴، هذا إذا نظرنا إلى الجانب الدراسي الذي تكون معه هذه النظرية الحدائِية صادقة ، أما إذا نظرنا إلى المصدر التكويني الأول لجموع القوانين النحوية القديمة بأطرها الفكرية بأنها لم تأت من تصور بحريدي أو من إبداع عقلي متخيّل

¹ انظر : د/مهدي المخزومي، في النقد العربي نقد و توجيه (ص 32). - و/ تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبنها (ص 32). و/ محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية (ص 31).

² انظر : د/مهدي المخزومي في النحو العربي نقد و توجيه (ص 16) . - و/ محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة العربية، (ص 85)، و (ص 63).

³ انظر : الفصل الثالث في الدراسة الوظائف الإبلاغية للجملة المصدرية تظهر لك أهمية هذا الإجراء في الكشف عن المعنى الإبلاغي بصورة لا تتحمل النقاش .

⁴ د/محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية (ص 31). يقول أبو حامد الغزالى: " ولتحقق قبل كل شيء أن فيك حاكما حسيا و حاكما وهيا و حاكما عقليا ، والمصيبة من هؤلاء الحكام هو الحاكم العقلي ، والنفس في أول الفطرة أشد إذاعنا و انتقادا للقبول من الحاكم الحسي والوهسي، لأنهما سبقا في أول الفطرة إلى النفس و فاتحاها بالاحتکام عليها ، فألفت احتکاما و أنسنت بهما قبل أن أدركها الحاكم العقلي ، فاشتد عليها الفطام عن مألفتها و الانقاد لما هو كالغريب من مناسبة جلتها ، فلا تزال تختلف حاكم العقل و تکذبه و توافق حاكم الحس و الوهم و تصدقهما إلى أن تضبط بالحيلة ... " ثم يستطرد رحمة الله في ذكر الأخطاء الحاكمة في العلوم و أن الإنسان كثيرا ما يرى الأشياء على غير ما هي عليه في الحقيقة، انظر: معيار العلم في فن المنطق ، قدم له و علق عليه د/علي بو ملحم، دار الهلال-بيروت، ط 1، 1993، ص : 34 و 33.

و عمل فكري تخميني، إنما جاءت نتيجة متابعة وصفية قائمة على عملية استقرائية شبه كاملة لنصوص لغوية محددة الزمان والمكان، قلت إذا نظرنا إليها من هذا الجانب ألغينا أن النظرة الحديثة السابقة فيها جانب كبير من مبالغة .

و لهذا يمكن القول أن النحو العربي من العلوم الوصفية المعاصرة ، أما الوصفية فلأنه ينظر في الناتج اللغوي الفعلي من حيث وصفه، وأما المعاصرة فلأنه يضع الأصول و القواعد التي ينبغي للإنسان أن يتبعها ليسلك في كلامه مسلكاً مموداً .

3 - وهناك من آخذ النحاة على اعتبارهم الاسناد شرطاً أساسياً، ومكوناً ضرورياً في الجملة، ومقوماً من مقوماتها، أعاد النظر في اللغة في ضوء إهمال هذا الشرط، فوجد أن الجمل على نوعين: جمل إسنادية وجمل غير إسنادية يقول عبد الرحمن أيوب: "فعدنا أنَّ الجمل نوعان: إسنادية وغير إسنادية... أما الجمل الغير إسنادية فهي جملة النداء وجملة التعجب وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية بحسب تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"، وقال الدكتور محمد حماسة بعد نقله لهذا النص : "ونحن نوافق الدكتور أيوب على هذا التقسيم"¹، ويقول في موضع آخر عندما أراد أن يوضح الأسس التي اعتمد عليها في تقسيمه الجديد لأنواع الجملة : "إنَّا لا نرى رأي النحاة في كون الاسناد شرطاً ضرورياً لكل جملة، بحيث يفرض الإسناد على جمل مفيدة، فلا تتعقد إلا إذا كان الإسناد، بل إنَّا لا نتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر "²، وفي الحقيقة أنَّ الإسناد أمر معنوي لا يظهر فضلاً عن أنه يتكلف، لأنه رابطة معنوية تجمع بين المسند والمسند إليه، وتحدث بينهما ما يسميه عبد القاهر الجرجاني (ت 481هـ) ائتلافاً، فبالإسناد وعدمه "انقسمت الكلم قسمين مختلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم ، وغير مختلف وهو ما عدا ذلك وهو الفعل مع الفعل والحرف مع الحرف ، ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا لأنَّه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ "³، إنما يحدث التنافي بينها إذا لم تكن هناك ألفة أو إسناد، فهو إذا ضروري لربط أجزاء الكلام أو الجملة كييفما كان نوعها، إذ لو لم يتتوفر لِرَبْط هذه الأجزاء لصارت " في حكم الأصوات التي حقها أن يعنق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب"⁴، "فاجملة كييفما كانت ... قضية إسنادية "⁵.

¹ د/محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث (ص 53).

² المرجع نفسه (ص 61).

³ عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، شرح وتعليق : د/محمد ألسنجي ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط 3 ، 1420هـ (ص 337).

⁴ جار الله الرمذاني ، المفصل في صنعة الإعراب ، تج : إميل بديع يعقوب (ص 53).

⁵ د/إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة-بيروت ط 3 ، 1403هـ (ص 201).

هذا وهناك من تحامل على التراث فحرده من النفع¹ ، ورماه بكل ما يستهجنه طبعه ويحشه ذوقه، فمثل هؤلاء نضرب عنهم الذكر صفحًا ولا نعير لهم أي اهتمام ، ذلك بأنهم قوم مسرفون ، وعن العلمية معرضون ، ومن الخير معذومون .

وهناك من المحدثين من نهج في تعريفها نهج السلف ، كعباس حسن الذي يقول "الكلام أو الجملة هي ما ترکب من كلمتين أو أكثر وله معنی مفید مستقل"² ، فجعلها مرادفة للكلام .

وهكذا جاءت التعريفات تترا ، دون أن يستقر لها قرار أو تثبت على رأي معين أو تعريف واحد ، انضاف إلى هذا صعوبة البحث اللغوي العلمي في الكلام المتصل (Discourse) ، مما أدى إلى إقتناع غالبية الدراسات الحديثة على قصر الدراسات اللغوية على الجملة البسيطة بمفهوم مبدئي بسيط يتمثل في أنها كل شكل لغوي مستقل يتتألف من مسند ومسند إليه ، ثم يقوم البحث نفسه بتعديل هذا المفهوم³ ؟ معنى آخر : أن يجعل التعريف الفعلي والمفهوم الحقيقي والتحديد الصحيح للجملة هو الهدف من عملية البحث و نتيجته المبتغاة ، لا أن نضعه في المقدمة ، لأنه إن كان كذلك كان بمثابة سائق يقود البحث ويووجهه ويتتحكم فيه ، وهذا غير مطلوب منه ، بل المطلوب منه أن يكون عاملا مساعدًا ، وسندًا قوياً مُقوِّيًا .

فاجملة – إذن – بمفهومها المبدئي البسيط: هي ذلك الشكل المصغر والبسيط لكيان واسع معقد ومركب ، تتتألف من عنصرين متالفين بينهما، هما: المسند والمسند إليه ويمثلان حجر الزاوية فيها، ربما تعلق بأحد هما أو كليهما عنصر أو عناصر أخرى سميت فضلات .

2- أقسام الجملة:

تنوعت تقسيمات النحوة – رحمهم الله – للجملة بتتنوع المعايير والأسس المعتمدة في ذلك فلنذكر من بين هذه التقسيمات ما يلي :

1-2 : التقسيم الأول : تقرر مما سبق أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه ووفقاً لموضعهما في السلسلة الكلامية قسم نحوة الجملة قسمين اثنين: هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فالاسمية هي التي صدرت باسم أصلية كـ: زيد قائم، وهيئات العقيق، و قائم الزيدان، والفعلية هي التي صدرت ب فعل

¹ نقل د/النواري سعودي عن د/عاطف مذكور قوله عن النحوة بأهم قدر بنوا " تحديدتهم للجملة على أساس شكلي ، فنظروا إلى الاستناد وحده... أي لم يجعلوا شرط الجملة أن تفيد المعنى تماماً يحسن السكوت عليه "، بنية الخطاب القرآني في السور المكية [رسالة دكتوراه] - دراسة وصفية تحليلية-، إشراف: د/بلقاسم ليبارير ، جامعة الأمير عبد القادر ، 1425هـ(ص20)، فهذا يكشف عن عدم الاستناد إلى قواعد علمية في النقد ، إذ النقد العلمي الحق يتطلب من صاحبه أن يكون عملاً بالشيء المقود لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره فإذا انعدم التصور بطل الحكم ، وإن حصل هو فاسد أسوأ الفساد .

² د/عباس حسن ، النحو الواقي ، دط دت (ص15).

³ انظر : د/نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عالم المعرفة العدد 9 ، سبتمبر 1978 (ص 233، 243).

أصلالة : كقام زيد، وضرب اللّص، وكان زيد قائما، وظننته قائما ، و يقوم زيد ، و قم¹ . ولم يكن هذا التقسيم محل إجماع منهم، فقد خالف في ذلك الزمخشري فجعلها أربعة أقسام؛ اسمية و فعلية و شرطية و ظرفية، لكن ابن يعيش تعقبه و ردّ القسمة اثنين فقط، قال: " وهذه قسمة أبي علي ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان فعلية أو اسمية ، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين؛ الشرط : فعل و فاعل ، والجزاء : فعل و فاعل، والظرفية [وهذا النوع عده ابن هشام أيضا قسما برأسه في مقابل الاسمية والفعلية] في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو الفعل والفاعل"².

يظهر لنا من الأمثلة السابقة التي مثلها ابن هشام ، و تعقيب الذي عقب به ابن يعيش أن صور تأليف الجملة الفعلية هي: الفعل و الفاعل أو الفعل و نائب الفاعل ، ويكون الفعل هو المصدر فيها أو صاحب الريادة ، فإن تقدم عليه الاسم صار هذا التأليف ضمن القسم الثاني الذي هو الجملة الاسمية ؛ والتي تتألف من مبتدأ و خبر، هذه هي العناصر الإفرادية في الجملة بنوعيها وهذه هي عمدة الكلام وركائزه وأركانه التي يعتمد عليها تركيب الجملة ، أما ما عدتها من العناصر المكملة فهي فضلات يمكن أن يستغني عنها التركيب من حيث هو كلام نحو لا من حيث هو حدث لغوي³ ، و من حيث أصل وضع تصوّر الجملة لا من حيث أصل وضعه في اللغة .

ويخلص هذا التقسيم بنوعيه لأصول يعتبر الخروج عنها انحرافا عن الكلام النحوى و خرقا للمألوف منه، وعدولا عنه ، أجملها تام حسان في خمسة أصول⁴ هي :

- 1 - الأصل الذكر** فإن عدل عنه سمى حذفا و وجوب التقدير .
- 2 - الأصل الإظهار** فإن كان هناك إضمار و جب تفسيره .
- 3 - الأصل الوصل** أما الفصل فهو عدول .
- 4 - الأصل الرتبة** ، فاما في الفعلية فهي محفوظة و واجبة الحفظ ، وأما في الاسمية فقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير، لأن في الفعلية يؤدي تغيير الرتبة إلى انتقالها إلى النوع الثاني وفقا للمعيار المسند إليه في التصنيف .
- 5 - الأصل الإفادة** ، فإن لم تتحقق الفائدة فلا جملة ، وإن كنت لا أتفق مع الدكتور في هذا الأصل بأنه أصل اعتدّ به الجميع ، فقد خالف في ذلك من فرق بين الكلام و الجملة .

¹ انظر : ابن هشام الأنباري ، معنى الليب عن كتب الأعرايب(2/433).

² ابن يعيش، شرح المفصل (1/88).

³ وقد حرر محمد حماسة عبد اللطيف مفهوم الفعلية عند النحاة القدامى بما يشفى بالجهال، ويعنى الطالب في: بناء الجملة العربية(ص 34).

³⁵ . 36) . فليرجع إليه.

⁴ انظر : الأصول - دراسة اistemologية للفكر اللغوي عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ط ، 1982(ص 130).

وقد لقي هذا التقسيم قبولاً عند جماعة من المحدثين وعلى رأسهم الدكتور فتحي الدجني الذي يقول بعدما عرض أراء النحاة القدامي وأراء المحدثين في تقسيم الجملة: "عندما نقف مع الآراء السابقة الخاصة بتقسيم الجملة فنحن نميل إلى التقسيم الثنائي الذي سار عليه جمهور النحاة و هو القائل : إن الجملة في لغة العرب قسمان : اسمية و فعلية"^١، و حجته في ذلك أنه " التقسيم المنطقي لطبيعة العربية من حيث النشأة والتركيب"^٢ ، وكما آثر الدكتور فاضل صالح السامرائي أن تبقى القسمة ثنائية ، فقال بعد أن ذكر الأدلة التي تمنع من القول بزيادة الجملة الظرفية و الشرطية : "أرى إدخال هذه الجمل و نحوها في الجمل الاسمية والفعلية... جريا على القاعدة العامة والله أعلم".^٣

وإن رضي به هؤلاء، فإن البعض الآخر رأى بأنه يحتاج إلى إعادة نظر، وحجتهم في ذلك أنه غير موافق للواقع اللغوي، فهذا الدكتور مهدي المخزومي وإن وجدناه قد قبل القسمة الثنائية واعتد بها، إلا أنه خالف في معيار تحديد الاسمية من الفعلية وتبييز كل واحدة عن الأخرى ، ووصف معيار النحاة في التحدد بأنه ساذج قائم على أساس اللفظ فقط ، ورأى بأن المقياس الأصح في ذلك هو النظر إلى المسند فإن كان فيها دالاً على التحدد فهي فعلية ، و إن كان دالاً على الدوام والثبوت فهي اسمية ، أو أن الفعلية هي التي يتصرف فيها المسند إليه بالمسند على سبيل التجدد، والاسمية هي التي تتصرف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً^٤ ، و هو بهذا لا يبتعد عن رأي إميل بنفينيست الذي يعتبر أن الجملة الاسمية هي كل جملة خالية من الزمن الذي يحيط بالمتكلم ، وأما الفعلية فهي التي تتصرف بنوع من التخصص يؤهلها لأن تكون صالحة لزمن معين مضبوط^٥ . والقصد من هذا الاعتراض على النحاة إلى أنَّ الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه عن المسند الفعل من مثل جملة "البدر طلع" جملة فعلية لا اسمية ، لأنَّ العبرة ليست بالصدارة وإنما هي راجعة إلى المسند؛ فمتي ما كان اسمها فهي جملة اسمية، ومتى ما كان فعلاً فهي جملة فعلية، وهو رأي كوفي^٦ مرجوح، لأنَّ الاستعمال اللغوي لا يؤيده بسبب ظهور صور ممنوعة لغوياً عند القيام بعمليات استبدالية للمسند إليه و تقديمه إلى الصدارة في حالة ما إذا كان مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤثراً^٧ ، على النحو التالي:

قام الحمدان ← الحمدان قاما / قامت الفاطمان ← الفاطمان قامت

قام الحمدون ← ← الحمدون قاما / قامت الفاطمات ← الفاطمات قامت

^١ د: فتحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة التحورية نشأة وتطوراً وإعراباً (ص81).

² المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

³ د/فضل صالح السامرائي ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر- بيروت ، ط1 ، 1422هـ(ص161).

⁴ انظر : د/مهدي المخزومي ، النحو العربي - نقد و توجيه-(ص39 . 41 . 42).

⁵ انظر : د/عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي[قضية الجملة الاسمية] (ص43).

⁶ انظر: ابن هشام ، معنى الليب عن كتب الأغاريب (437/2).

⁷ انظر: د/محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية(ص38 . 39 . 40).

من ذهب مذهب المخزومي الدكتور المهيري حيث يقول: " وهكذا يتضح أن اعتبار الجملة المبدوءة باسم أردف بفعل اسمية اعتبار لا تؤيد المعطيات الملموسة ، ولا يبرره الواقع اللغوي وليس له أي مزية منهجية سوى أنه يدعو إلى التشتت بالشكليات¹ من ناحية أولى، ويتسبب في الالتباس² من ناحية ثانية، ويجر إلى التعقيد³ من ناحية ثالثة"⁴، لكنه لم يقف عند الحد الذي وقف عنده المخزومي، بل أدرك الخطأ الذي ينجم عن هذا الطرح الجديد وحاول أن يتفاداه، فعاب على المخزومي اقتصاره على مثال واحد بسيط وتجاهله للمشاكل التي تنجر عن هذه الرؤية إذا كان للاسم المصدر ضمير منصوب أو مجرور ، أي إذا كانت العلاقة بين الفعل وذلك الاسم المبدوء به غير الفاعلية ،كما أن هذا الاسم لا يكون دوما بصيغة المفرد ، بل قد يكون جمعاً أو مثنى ، يقول في هذا الشأن : " إلا أنَّ الجمل الفعلية المبدوءة باسم لا تأتي حسب هذا النمط فقط [يعني نمط المثال الذي مثل به المخزومي وهو " طلع البدر، البدر طلع "]، فعلاقة الاسم بالفعل الذي بعده ليست الفاعلية دائماً، كما أنه ليس دوماً مرفوعاً والفعل الوارد بعده ليس في جميع الحالات بصيغة المفرد المذكر ، هذا من شأنه أن يشير مشاكل تحتاج إلى حل حتى يتتجنب الاضطراب في تحليل هذه الجملة"⁵ ، لينتهي في الأخير وبعد عرضه لهذه المشاكل إلى إعطاء حل لها، ولا يمكن لهذا الحل أن يتحقق - على حد قوله - إلا بعد أن نتخلّى عن مبدأين هامين من مبادئ النظام النحوی القديم الملزمة من طرف نحاتنا القدامى .

المبدأ الأول هو : ربط المعنى النحوی الذي تقوم به الكلمة بالعلامة ، فلا نقصُر الفاعلية على حكم الرفع ولا المفعولية على حكم النصب ... بل نحرره من هذا ، ولا نخص أي معنى نحوی بعلامة من العلامات ، لأن العلامة - في نظره - لا تدل على المعنى بتاتاً ، و إنما نحدده تبعاً للعلاقة المعنوية التي يقيّمها العنصر المعنى مع بقية العناصر .

أما المبدأ الثاني - الذي يجب أن نخلّى عنه- فهو: اعتبار الضمائر التي تلحق الأفعال والأسماء ككلمات مؤدية لمعانٍ ووظائف نحوية ، فنتخلّى عليه ، ونعتبرها مجرد روابط وعلامات تفيد المطابقة، بهذا نتخلص من إشكالية أن يكون للفعل فاعلان⁶، فيصبح تحليل النماذج التالية - مثلاً - كما يلي :

- الزائرون : فاعل بدئ به مرفوعاً .
- وصلوا: فعل مطابق لفاعله .

¹ الشكلية هي الاعتماد على الحركة الاعرابية والترتيب الشكلي البحث في تحديد المعنى نحوی .

² يقع الالتباس بين الجملة الفعلية التي تقدم مفعولها مع الجملة الاسمية التي خبرها فعل .

³ التعقيد يكون بانتقال الجملة من البساطة إلى التركيب ، يلزم في بعض الأحيان التأويل والتقدير .

⁴ انظر : د/عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي العربي (ص48).

⁵ انظر : المرجع نفسه (ص49, 50) .

⁶ انظر : المرجع نفسه (ص50).

2- الزائر أخذت حقیقته .

- الزائر : مضاف إلية بدئ به مرفوعا .

أخذت: فعل مسند إلى المتكلم .

حقيقة : مفعول به مضاد .

٥: ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه.

- الزائر : مضاف إلية بدئ به منصوباً بياناً .

أخذت : فعل مسند إلى المتكلم .

حقيقة : مفعول به مضاد .

٥ : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه.

فالجملة عند هؤلاء نوعان كما هي عند النحاة نوعان ، لكن ليس بمعيار الكلمة المبتدأ بها ، إنما باعتبار نوع

المسند فيها ، فإن كان فعلاً فهي فعلية ، وإن كان اسمًا فهي اسمية .

بعد هذا العرض يمكننا أن نقول : إن الانتقاد الذي وجهه المهيرى للمخزومي ، من أنه أهمل المشاكل التي تنسجم من اعتبار الجملة الحاوية للفعل المتأخر فعلية في أشكال أخرى مخالفة للشكل الذي تناوله، هذا الانتقاد نفسه يوجه له، لأن التخلّي عن مبادئ النّظام يعني إلحاد تغيير به ، يمكن أن تنتجه عنه مشاكل أكثر وأصعب من التي ظهرت عند المخزومي ، إلا أنه لم يبنه على هذا ولم يلتفت النظر إليه، وذلك راجع إلى نظرته الجزئية التي عاها على صاحبه ، وفي الحقيقة أن هذه المشكلة العويصة تعانى منها حلّ الدراسات اللغوية العربية الحديثة في جهدها لبناء درس لغوى حديث ، وضبط الأمور التي تتکفل بتعليم الفرد اللغة و تفسير كننها واكتشاف حقيقتها ؛ عقلية التبعيض وذهنية التفكير والنظارات الجزئية التي تفتقر إلى الشمولية في عملها ، وهي في نهاية المطاف تمثل نظرة أحاديد ضيقة خاصة بجزئية أو بخلية واحدة من مليارات خلايا اللغة ، ومع هذا تتوهم أنها اكتشفت الحقيقة المطلقة واستحوذت عليها من جميع جوانبها ، وتمنع عن نفسها حصتها في النمو بسبب انقطاع الامتدادات الهرمونية والاتصالات العصبية عنها التي كان من المفترض أن تقييمها مع غيرها من الخلايا الأخرى في اللغة في نظام متكامل شامل ، فتساهم أحياناً الفشل والإحباط ثم التخاذل الفكري والشلل الدراسي والانتحار النهجي ، وفي الكثير من الأحيان الأخرى هروبها من عالمي التفسير والتحليل اللغوي ^{الحيين} إلى حجة الواقع اللغوي الجامد المحمد ، ويصب عليها سائل انطفاء الفاعالية بسبب العزلة المضروبة عليها ، فطوراً تقدم نماذج لغوية دون دراسات بحجة الواقع اللغوي ، وطوراً آخر تقدم دراسة على دراسة لغوية ماضية (الدراسات النحوية القديمة) خالية من اللغة ودون ضبط لعملية سلوك الفكر والدراسة اللغوية ، فالمعرفـة العلمـية الحقـة هي معرفـة شاملـة تسري على

جميع أمثلة الظاهرة المدروسة التي يبحثها العلم ولا شأن لها بالظواهر في صورها الفردية¹، يحسن أن أعيد هنا نقل قول الدكتور عز الدين مجدوب السابق : "إن مقاربات التراث اتسمت بالتجريبية لأنها في الأغلب الأعم عندما كانت ت النقد التراث النحوي و تقييمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ، ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما " ، ويضيف قائلا: " ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقضي بها عملية التقييم هذه"² ، فلا يمكن بحال من الأحوال اعتبار جملة "الرائرون وصلوا" اسمية - حسب نظرية المهيري - إلا بعد وضع وتنظيم نظام جديد يدرس مدونات اللغة التي درسها الأقدمون خالي من المبدأين المشار إليهما سابقا، لأن هذا الذي قال به يسبب لنا صعوبات وإشكالات لا نجد لها جوابا عند الاقتدار على ما ذكر ، نذكر منها :

1- ليس لدينا تصور واضح لحلل به العبارات التي من مثل " الشر " و " إياكم والظن " ... في ضوء الافتراضات السابقة التي أتي بها الدكتور، فإذا قلنا: الشر : اسم منصوب بدئ به الكلام. فهذه البداية فأين نهايتها؟!.

2- أن اعتبار الضمائر روابط يفرض علينا في تحليل بعض الأساليب الخروج عن مقتضيات الوصف اللغوی الذي دعوا إليه ، ويلحقنا إلى التقدير في حالة غياب العنصر الذي يعود عليه الضمير ، كما في قوله تعالى : " وَلَوْ يُواخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَأْبٍ وَلَكِنْ يُوَحِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمٍّ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَاخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ " (النحل 61) ، فلا يوجد في التركيب اللغوي ما يعود عليه ضمير " عليها"³ ، ويطرد هذا التقدير في حالة إذا ما كان في التركيب ضمير شأن كقوله تعالى : " قَدْ نَعْلَمْ إِنَّهُ لَيُحِرِّنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فِإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ " (الأنعام 33) ، في حين أن اعتبار الضمير كلمة مؤدية للوظيفة النحوية يعني عن هذا التقدير، خاصة وأنه حال في موضع تلك

¹ انظر : د/فؤاد زكريا ، التفكير العلمي (سمات التفكير العلمي) ، عام المعرفة ، العدد 3 ، مارس 1978 (ص 36 و 37) . و د/ تمام حسان ، الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي العربي (ص 14) .

² المثال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة - (ص 12) . وانظر ص 9 في المامش من هذا البحث تجده مفهوم التجريبية عنده.

³ وقد وردت هذه الظاهرة اللغوية في العديد من الآيات منها : قوله تعالى : " وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْتُمْ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ أَنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " (البقرة 31) ، فالضمير في عرضهم للسميات لا الأسماء و لم يسبق ذكر لها ، و قوله : " إِذْ سَتَغْفِلُونَ رَبِّكُمْ فَاسْتَجِابَ لَكُمْ أَنَّى مُمْدُوكْ بِالْفِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ، وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشَرَى وَلَتَطْمِنَنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا التَّصْرُ إِلَّا مِنْ فِتْنَةٍ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَثِيرٌ " (الأنفال 10) فضمير " جعله " لا مرجع له ، و قوله : " وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْيَاءٌ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُونَ عِنَّ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (الأنفال 73) فضمير " تفعلوه " لا مرجع له ، و قوله : " أَوْ كَظُلْمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجِيْ يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلْمَاتٌ بَعْضُهُمَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ " (النور 40) فضمير " يده " لم يسبق ذكر مرجع له . و كما نلاحظ في هذه الآيات غياب مراجع الضمير إلا أن المعنى واضح تماماً الموضوع ، مما يدل دلالة قطعية على أنه في مرتبة الكلمة التي يصح أن تؤدي وظيفة نحوية .

الكلمة، واقع في موقعها ، مؤدٍ لمعناها في حالة غيابها عن التركيب تماماً كما في الآيات السابقة، فلا يوجد مانع يمنع من أن يعطى وظيفة تلك الكلمة ، و الإجراء التقطيعي التالي يوضح ذلك:

أخذتُ / حقيقةً / الزائرِ

أخذتُ / حقيقةً / هُ

فعل + فاعل / م به / مضارف إليه

3- أن الاعتماد على المعنى فقط في تحديد المعاني النحوية يؤدي إلى فتح ميدان فسيح لاختلاف وجهات النظر، كما يؤدي إلى توسيع مجال الدراسة اللغوية توسعاً يشقّ الكاهمل ، يشتت الذهن .

وإن كانت هذه ثلاثة من الدارسين قد قبلت التقسيم الثنائي واعتبرت فقط على المعيار المستعمل فيه، فإننا نجد طائفة أخرى قد رفضوه تماماً، وأنكروا أن يحصر في قسمين فقط، كالأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي يرى بأن تقسيم القدماء اعتمد على الشكل، من جانب أنه جعل اللفظ هو الأساس وفرض صوراً شكلية على بعض التراكيب الأخرى؛ حتى يجعلها موازية لما افترضه أن يكون، أما تقسيم المحدثين فأعتمد المعنى فقط وأهمل الشكل تماماً¹، التقسيم الأمثل والأفضل عنده هو الذي يراعي الجانبيين معاً ولا يفصل بينهما، وهو ما اعتمدته في بناء تقسيم جديد إلى جانب أسس أخرى كان من بينها: إنكاره أن يكون الاسناد مقوماً من مقومات الجملة ، واعتباره التقسيم الأصح للكلم العربي هو الذي جاء به تمام حسان، فظهر له ثلاثة أقسام كبرى يتفرع عن كل قسم منها أنواع أخرى هي :

- الجمل التامة (الإسنادية) وتضم: الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الوصفية .

- الجمل الموجزة (الإسنادية ذكر فيها طرفاً واحداً منه) وتحتها: الفعلية الموجزة والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة

- الجمل غير الإسنادية (الجملة الإفصاحية): وهي الجملة الخالفة والجملة التعجيبة وجملة المدح والذم وجملة خالفة الصوتية والجملة الندائـة والجملة التحذيرية والإغرائية² . وقد سبق وأن أشرنا إلى أن الإسناد مكون ضروري في الجملة لتألف أجزاءها لا يمكن تجاوزه، فيكون التقسيم غير مقبول من هذا الوجه، أما إذا قبلنا جدلاً بتجاوز الإسناد فهو تقسيم يحتاج في هذه الحالة من أهل الاختصاص المتمكّنين والباحثين المتخصصين إلى تطبيق واسع له على اللغة حتى يتعرف على اختبار مدى صلاحيته وخدمته لتحليل اللغوي على المستوى العلمي والتعليمي على حد سواء.

بهذا يبقى لدى أسلم تقسيم للجملة آخذ به في الدراسة التركيبية في ثنايا هذا البحث هو تقسيم النحاة القدماء عدداً وكيفية ، وفي اعتقادي أنه تقسيم مراعٍ للناحية الشكلية من خلال نظره إلى اللفظ المصدر

¹ انظر : د/محمد حماسة ، العالمة الاعرافية في الجملة بين القديم والحديث (ص 58).

² انظر : المرجع نفسه من (ص 60 إلى ص 115).

والعلاقات التركيبية التي تنتظم وفقها العناصر في الخط الكلامي ويتعذر هذه الناحية إلى الناحية المعنوية خلافاً لما أشار إليه د: حماسة - من خلال ربطه للتركيب والبنية بالوقف الإبلاغي¹ ، فلا يمكن جعل الدلالة الإبلاغية لجملة "ورحمي وسعت كل شيء"² كدلالة الإبلاغية للجملة "وسعت رحمي كل شيء" ، ويمكن لك أن تصوّر الفرق بين الجملتين والبُون الشاسع بين التركيبين كالفرق بين أن يكون أول ما يقرع سمعك، ويوقظ ضميرك، ويلفت لحظك كلمة "رحمي" وبين أن تكون كلمة "وسعت" .

2- التقسيم الثاني : وهذا التقسيم اعتبر فيه الطول والقصر منظاراً ، وحدد فيه الانكماش والتتمدد معياراً، وذلك بأن يشهد أحد عناصر الجملة أو كلاهما طولاً وتمدداً ، ومن القصر والانكماش خروجاً بطريقة تعقب فيه الجملة المفرد فتقوم مقامه وتؤدي وظيفته، وبهذا تصير الجملة حاوية على عملية إسنادية مركزية تدور في رحابها وعلى مستوى أحد عناصرها عملية إسنادية ثانية . فتتضمن الجملة جملة أخرى، تسمى الأولى منها كبرى والثانية صغرى، يقول ابن هشام معرفاً وموضحاً وشارحاً: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو "زيد قام أبوه" و"زيد أبوه قائم" ، والصغرى هي البنية على المبتدأ كاجملة المخبر بها في المثالين"³ ، ويواصل قائلاً : " وقد تكون الجملة صغرى والكبرى باعتبارين ، نحو "زيد أبوه غلامه منطلق" ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير لأنها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق" ، وصغرى باعتبار جملة الكلام"⁴ ، ومن هذا النص يمكننا أن نستنبط ما يلي:

- 1- أن تسمية الجملة بالكبرى أو الصغرى تسمية نسبةً وليس لازمة، فلا تسمى الجملة بإحدى التسميتين إلا باعتبارها داخل جملة أو جملة بداخلها، أما إذا كانت منفردة مستقلة فلا توصف بأنها كبرى أو صغرى وذلك مثل جملة "محمد رسول" وهي التي يسميها عباس حسن "الجملة الأصلية"⁵ ، ومن هنا فالتقسيم النحاة للجملة من حيث البساطة والتركيب لا يستوعب ولا يشمل جميع صور تركيب الجملة .
- 2- أن طول الجملة وامتدادها أو اعتبارها كبرى أو صغرى، إنما يكون عند النحاة بالعناصر التي حلّت في مكانها الجملة، أما العناصر غير الإسنادية أو الفضلات بتعبيرهم التي تكون كلمة واحدة ، فلا يعد حضورها تكبيراً للجملة ولا غيابها تصغيراً لها .

¹ انظر : د/ النواري سعودي، بنية الخطاب القرآني في السور المكية-دراسة وصفية تحليلية- (رسالة دكتوراه) (ص20).

² جزء من آية الأعراف 156.

³ ابن هشام الأنباري ، معنى الليب عن كتب الأعراب (2/437، 438).

⁴ المصدر نفسه (2/438).

⁵ انظر : د/ عباس حسن ، النحو الواقي (1/16).

3- أنّ الكبر لا يكون إلا في الجملة الاسمية؛ بمعنى أنّ العناصر التي يمكن لها أن تتمتد أو تطول هي المبتدأ¹ والخبر، أمّا الفاعل فلا يمكن أن يكون ممتدًا، وهذا ما صرّح به ابن هشام نفسه في شرح شذور الذهب حيث يقول: "ولا يكونان [الفاعل ونائب الفاعل] جملة وهذا هو الصحيح"²، إلا أنّ الشواهد اللغوية قد صحت مجّيئه جملة³.

وفي ضوء الأفكار السابقة وعلى هديها قامت أفكار حديثة حاولت بناء تقسيم جديد من حيث البساطة والتركيب يستوعب كل التراكيب، ويدرك ما أغفله تقسيم القدامي، من بين أولئك الذين حاولوا ذلك: إبراهيم عبادة، وبعد أن تناول جميع أصناف الجمل عند القدماء أعطى تصوراً جديداً يقسم فيه الجملة من حيث البساطة والتركيب إلى:

- 1- الجملة البسيطة : وهي كل جملة ذات عملية إسنادية واحدة مستقلة .
- 2- الجملة الممتدة : وهي ما تعلق بأحد عناصرها أو كليهما مركب غير إسنادي.
- 3- الجملة المتعددة أو المزدوجة : وهي كل جملة تألفت من مركبين إسناديين غير معتمدين على بعضهما يرتبطان بحرف من حروف العطف .
- 4- الجملة المركبة : وهي ما تألفت من مركبين إسناديين بينهما ارتباط ، هذا الارتباط يحصل بعدة علاقات منها: علاقة التأكيد (القسم) ، أو علاقة الشرط .
- 5- الجملة المتداخلة : وهي جملة تتضمن بداخلها جملة أخرى لها محل من الإعراب ، سواء أكان هذا المثل طرفاً في الاسناد أم له تعلق بأحد أطرافه .

6- الجملة المتشابكة: هي ما اجتمع فيها نوعان فأكثر من الأنواع السابقة⁴.
يظهر هذا التقسيم بهذا الشكل الذي اقترحه الدكتور أنه لا يريد به أن يستوعب صور تركيب الجملة، بل أراد به استيعاب صور تركيب اللغة وهي في حالة تتحققها الفعلي (الكلام)، فلم يقف عند حدود

¹ ليس هذا من المتفق عليه، فقد خالف في بعضهم. أشار إليهم الدكتور فخر الدين قباوة في أعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأوزاعي - بيروت، ط 4، 1406هـ (143...147).

² شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق ، ط 1 ، 1984 (ص 217).

³ قال أبو حيان: "في كون الجملة تقع فاعلاً خالفاً مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا إسماً أو ما في تقاديره ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين حوازاً كون الجملة فاعلة وأجازوا يعجّبـنـي يقوم زيد وظاهر لي أقام زيد أم عمر؛ أي قيام أحدـهـماـ، ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها حاز... وإنـاـ فلا ونسب هذا لسيبوـيـهـ قال أصحابـناـ والـصـحـيـحـ المعـمـلـقاـ" [أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي ، تفسير البحر الحبيط ، دار الفكر ، ط 2 ، 1398 (46/1)]. وينذهب بعض المحدثين إلى أن هذا الأسلوب فيه كسر لما هو مألف في اللغة قصد لفت الانتباه وإثارة التأمل . انظر : تفصيل المسألة في بناء الجملة العربية ، د/محمد حماسة عبد اللطيف (ص 41...49). وتابعه على هذا د/محمد طاهر الحمصي ، من نحو المباني إلى نحو المعاني ، دار سعد الدين للطباعة والنشر-دمشق ، ط 1 ، 1424 هـ(ص 145, 146).

⁴ انظر: د/إبراهيم عبادة ، الجملة العربية - دراسة نحوية لغوية - ، دار المعارف-الإسكندرية ، دط ، 1983 (ص 152 .. إلى .. 164).

الجملة، بل تعداده إلى علاقتها مع غيرها من الجمل كما هو حال الجملة المتعددة و الجملة المركبة و الجملة المتشابكة، ونحن إذا دخلنا هذا المجال معناه أننا دخلنا إلى دراسة كيفية ارتباط الجملة مع صوبياتها، والارتباط بين الجمل أعم من مفهوم الاتساع في الجملة (طول الجملة)، وقد لا تكون جانبنا الصواب إذا عدنا الاتساع في الجملة نوعاً منه، أما إذا جعلناه نوعاً من طولها فإنَّ هذا غير مستقيم، لأنَّه لا يمكن للخاص أن يضم تحت فروعه ما هو عام يشمله.

وعليه لابد من التفريق بين الطول الناجم عن عناصر الجملة والذي يمكن أن نسميه "بالارتباط الداخلي"، والطول أو الاتساع الموجود في الكلام الناجم عن غير عناصرها، وإنما عن علاقتها بغيرها ونسميه "بالارتباط الخارجي"، فالنوع الأول هو طول نابع من الجملة في حد ذاتها، كان بواسطة عضو من أعضائها. أما النوع الثاني فالطول فيه ناجم عن أمر خارج عنها، فالطول الحقيقي للجملة هو ما كان بالنوع الأول لا بالنوع الثاني.

من هنا، استناداً إلى ما مرّ معنا يمكن القول أنَّ أنواع الجملة من حيث البساطة و التركيب هي:

- 1- الجملة البسيطة: و هي التي تحتوي على عملية إسنادية واحدة ، و تكون مجردة إذا اقتصر تأليفها على العناصر الإسنادية فقط .
 - 2- الجملة الصغرى: و هي التي تدخل في تكوين جملة أوسع منها .
 - 3- الجملة الكبرى: و هي التي يدخل في تكوينها جملة أخرى أو أكثر، واصطلح على تسميتها بعض المحدثين بالجملة المركبة¹ .
- 2-3: التقسيم الثالث: ومن التقسيمات المهمة جداً و البارزة التي خضعت لها الجملة في الدراسة النحوية العربية القديمة تقسيمها إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها منه. وقد تأثرت قيمة هذا التقسيم و أهميته من ارتباطه بأبرز خاصية من خصائص الدراسة، بل من أبرز خصائص اللغة العربية في ذاتها على وجه الخصوص وهي خاصية الإعراب.

ولما كان هذا التقسيم هو القطب الذي تدور عليه رحى هذا البحث، أُخر الحديث عن مسائله إلى الفصل الآتي بالتفصيل الذي تسنج به القرحة.

¹ انظر: د/طاهر سليمان حمودة ، أسس الإعراب و مشكلاته ، ، الدار الجامعية-إسكندرية ، دط ، 2000 (ص 41) .

رسالة في الأعراب

المحتوى : ١- أنواع الإعراب .

٢- رأي المحدثين في الإعراب المحلي .

٣- قراءة في التغيير النحيلي "لام محل لها من الإعراب .

٤- الأسس المعنوية في الحكم بعدم المحلية .

٥- الجمل التي لامحل لها .

إن الفكر النحوي لدى العلماء والدارسين والباحثين على ممر القرون والعصور، حين يتوجه إلى إجراء عمليات في الإعراب أو الصرف أو معاني الأدوات، تنظمه خطوط موحدة، رغم ما بينهم من اختلاف في المذاهب والأراء والأحكام والأصياغ والأزمان. وهذا يعني ثمة ضوابط راسخة في أذهان الجميع، وإن لم يفصحوا عنها ، تحيط عملياتهم الإجرائية بالتوجيه، وتمدها بالأحكام والمصطلح والتفسير والتعليق ... وما ذلك إلا لأن الفكر العربي المسلم كان يصدر عن أصول واضحة المعالم في ممارسة التحليلات النحوية المختلفة ، توجه تفكيره وتصوره وتعبيره د/ فخر الدين قباوة " التحليل النحوي أداته وأصوله " (بتصرف يسير جدا) .

إن الدراسة السليمة للفكر العربي والإسلامي لا تتأتى بالمحاذافة في التعميمات وإرسال الأحكام في جمل هذا الفكر، كما عودنا بعض الباحثين المعاصرین، وإنما بال الوقوف عند مسائله، والتحليل المفصل لها واحدة واحدة، والاستخراج التدريجي للقوانين التي تضبط كلا منها، مع الاحتفاظ بحق مراجعتها ومعاودة النظر في نتائجها، عند مقارنة هذه المسائل بعضها بعض في الأحكام والمقتضيات

د/ طه عبد الرحمن " في أصول الحوار وتجديده علم الكلام " .

١- أنواع الإعراب:

لقد كان للحن اليد الطولى والقدح المعلى والمزية العظمى في الدفع بالعلماء والزَّجْ بهم في رحاب الدراسة اللغوية، والقصص عنهم في ذلك مشهورة ، وفي كتب التاريخ مسطورة متشورة ، وأظهرها وأشدتها تسليا للأسماء وتعلقا بالذهن وانتشارا في البقاع ، لحن ذلك القارئ في قوله تعالى: "... اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ..." (التوبه ٢١)، فقرأها: "رسوله" بكسر اللام بدل رفعها^١، فلما رأى العلماء ذلك هبوا إلى وضع شيء يعصم الألسن من ذلك الحادث الجلل ، وكان هذا الذي راموه ناشئاً كفن في كلام العرب فأخرجوه هم صناعة إلى حيز الوجود، تتناوله بالنظر العقول ، وبالحفظ الأفادة والآثار والنقل.

فانصب انشغالهم أول الأمر على تتبع المواطن التي كانت مسرحاً لذلك الشيء الناشر في كلامهم؛ وهي أواخر الكلمات ، فصنفوها حسب العلامات الظاهرة عليها ، فألفوها تتأرجح بين ما آخره ضمة فجعلوها دليلاً وعلامة على الرفع ، وما آخره فتحة فجعلوها علامه على النصب ، وما آخره كسرة فجعلوها علامه على الجر ، وما آخره سكون فجعلوه علامه على الجزم ، وهكذا تم لهم تميز أربع حالات إعرابية تدل عليها أربع علامات ، لكن لما لم تكن أواخر الكلمات كلها على شرح واحد ، إذ يمكن للكلمة أن تلتبس بحالة الرفع ولا تظهر عليها الضمة، فتكون بدها ألف أو واو أو نون ، اعتبروا أن هذه علامات فرعية للعلامة الأصلية "الضمة" في هذه الحالة الإعرابية ، كما اعتبروا "الألف والكسرة والياء وحذف النون" علامات فرعية تنبئ عن الفتحة في حالة النصب، و"الياء، والفتحة" علامتين نائبتين عن الكسرة في حالة الجر ... وأسموا هذا بـ"الإعراب اللفظي" ، ونصوا على أنه يقع إذا كان آخر الكلمة صلب المتن ، متن الصلب قادراً على تحمل العلامة ، أمّا إن كان هشاً ضعيفاً، بأنّ كان - حسب نظرهم - ألفاً أو واواً أو ياءاً ، أو كان مشغولاً بحركة أخرى، فإنهم قدرموا عليه الحركات الأصلية (الضمة والفتحة ، ...) لعدم قبولها على الألف أصلية، ولتجنب التقليل في حالة ما إذا كان آخره واواً أو ياءاً، ولا تشغّل المخل في حالة وجود حركة أخرى ، ونعتوا هذا النوع بـ"الإعراب التقديري"^٢.

أمّا توزيع هذه العلامات - ظاهرة كانت أو مقدرة - فيخضع للموقع الذي تأخذه الكلمة؛ بمعنى آخر أنّ العلامة الإعرابية تعطى حسب الحالة الإعرابية التي يحددها لها الموضع الذي تشغله الكلمة، فالفاعل

^١ انظر : د/أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، ط ٠٧ ، ١٩٩٧ (ص ٨٥ وما بعدها) . و د/مازن المبارك ، النحو العربي : العلة نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، ط ٠٣ ، ١٤٠١ هـ (ص ٠٨ وما بعدها) . و د/سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، ط ٠٣ ، ١٣٨٣ هـ (ص ٠٨ وما بعدها) .

^٢ انظر : محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن أجرؤم ، متن الآجرمية ، ويليه نظمها لشرف الدين العمريطي ، دار الفكر دط ، دت (ص ٥٤ ، ٥٥) .

والمبتدأ والخبر و...و.. موقع إعرابية تدل على الرفع. والمفعول به، ومعه، وله، وفيه، والمطلق، والحال، والتمييز... موقع إعرابية أيضاً تدل على النصب. المضاف، المجرور... موقع تدل على الجر... ، وهكذا توزعت الحالات الإعرابية على الواقع¹.

أما عن الكيفية التي تحدد بها الموقع الإعرابية - وهي وظائف النحوية للكلمة - فتخضع للمعاني التي تتوارد عليها أثناء دخولها في علاقات ركنية مع غيرها في المحور التركيبي² ، ولهذا ذهب الزجاجي(ت338هـ) إلى أن الإعراب إنما يدخل الكلمات لمعانٍ تعتورها³ ، قال: "وجعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانٍ"⁴ ، ويوضح ابن جيني هذا من خلال ما نقله في الخصائص قال: "سألت يوماً أبي عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوشي .. فقلت له : كيف تقول "ضررتُ أخوك" ، فقال : أقول "ضررتُ أخاك" ، فأردته على الرفع فأبى ، وقال : لا أقول أخوك أبداً، قلت : كيف تقول ضربَنِي أخوك؟ فرفع ، فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ، فقال: إيش هذا؟! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدلةً شيء على تأملهم موقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة"⁵ ، فقول أبي عبد الله اختلفت جهتا الكلام؛ أي اختلفت المعانٍ الموقعة للكلمة، فلما كانت "أخوك" دلت على معنى الفاعلية، ولما صارت "أخاك" دلت على المفعولية، إذن فالمعاني التي طرأت على الكلمة اقتضت العالمة الإعرابية التي كانت دليلاً على الموضع، ولهذا كان النظم ليس إلا وضع الكلام الوضع الذي يتضمنه علم النحو ، والعمل على قوانينه وأصوله ، معرفة منهاجه وحفظ رسومه⁶ ، ووفق

¹ والذي أشار إلى مصطلحات العالمة الإعرابية ، الحالة الإعرابية ، والموقع الإعرابي الدكتور محمد حماسة عبد الطيف ، وفرق بينها تفريقاً دقيقاً ماتعاً ، وخلاصة ذلك أن :

- الموقع الإعرابي : هو الذي يدل على الوظيفة التحوية ، ويحدد بواسطة نظام الجملة وعلاقة الإسناد ، ومثاله : الفاعل ، والمفعول ...

- الحالة الإعرابية : وهي أربع حالات : الرفع والنصب والجزم والجر .

- العالمة الإعرابية : وهي الدالة على الحالة الإعرابية .

فقولنا مثلاً : فاعل / مرفوع / وعلامه رفعه الضمة .

موقع إعرابي / حالة إعرابية ، انظر : بناء الجملة العربية (ص

.88...89).

² يقول د/عبد القادر المهيري أثناء حديثه عن علامات الإعراب : "إن هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلاً كما توجد الكلمات مثلاً ، ولا يتسعني عزله مثلاً تعزل الوحدات المعجمية ، فهو لا يبرز إلا في الكلام ، وليس من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبدالية إنما هو من مشمولات العلاقات الركنية. نظرات في التراث اللغوي العربي "قصبة الإعراب" ص 56 .

³ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تتح: مازن المبارك ، دار النفائس ، ط 5 ، 1406 هـ (ص67).

⁴ المصدر نفسه (ص 69).

⁵ نتح: محمد علي النجار ، (76/1).

⁶ انظر : عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز (ص88).

هذا الميزان التركيبي انتظمت الكلمات في مستواها الأفقي كما انتظمت بالميزان الصرفي في المستوى العمودي .

فلما انتهى النحاة إلى هذا الموضع انزاحوا بعده نحو وجهة تفسيرية مفادها تعليل اختلاف المعانى المترادفة على الكلمة الواحدة في الأنسجة التركيبية المتعددة ، فقرروا أن سبب ذلك العوامل أو ما يعرف بـ "العامل" ، يقول سيبويه : " وإنما ذكرت لك ثمانية مخار لفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعه لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُعنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب"¹ ، فالتغير الحاصل في الكلمة إنما كان باختلاف العامل فيها ، ولذا وجدناهم يعرفون الإعراب بأنه "اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العوامل فيها"² ، ولم يخالف في هذا إلا ابنُ مضاء القرطبي .

وبغض النظر عن رأي المحدثين في هذا التفسير والتعليق، لوحظ-وذلك من قردن اللغة التي تأبى أن ترضخ لقواعد البشر- أن بعض الكلمات لا يتاثر آخرها رغم اختلاف العامل الداخل عليها ، لا لأن آخرها لا يقبل الحركة أو لا يستطيع إظهارها إنما هو حرف صحيح ، بل لأنه ثابت على حركة واحدة دوماً مثل: كيف ، كم ، أين ، حيث ، هؤلاء... وأطلق عليها اسم "المبنيات" ، وعرفوها بقولهم "هي التي تلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها"³ ، وجعلوها شاغلة محل الواقع التي ألفوها في الكلمات المعربة والتي يستدعيها العامل في مثل تلك الحالة، لأنه "مادام أن المؤثر موجود أي العامل، وجب البحث عن المؤثر أي المعمول، ولا بد من اعتبار محل التأثير"⁴ ، أو بعبارة أوضح "وجب المحافظة على محل التأثير"⁵ . وهكذا ظهر نوع ثالث من الإعراب هو "الإعراب المخل".

ويتبين من خلال ما مر معنا أنه "تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً"⁶ ، وإذا كان الفرق بينه وبين الإعراب اللفظي ظاهراً، فالفرق بينه وبين الإعراب التقديرية يتضح من خلال قول ابن النحاس التالي: "والفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل، أن إذا قلنا في قام هؤلاء: أن هؤلاء في موضع رفع؛ لا نعني به أن الرفع مقدر في المهمزة، كيف؟ ولا مانع من ظهوره لو كان مقدراً فيها، لأن

¹ الكتاب (14/1) .

² انظر : أبو البقاء محب الدين عبد الله العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تج: عازمي مختار طليمات ، دار الفكر-دمشق ، ط 1 1995 ، 52/1) . وعثمان بن جنى ، كتاب اللمع في العربية ، تج: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية-الكويت ، دط ، (ص 10)

³ ابن هشام الأنباري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تج: محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ط 2، 1418هـ(34)

⁴ د/محمد حماسة عبد الطيف ، العالمة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ص 189).

⁵ المرجع نفسه (ص 276).

⁶ د/محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشروق العربي ، ط 3 دت (263/3) .

الهمزة حرف يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كملة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا ، فإذا قلنا أنها في موضع رفع يعني به أن الضمّة مقدرة على الألف نفسها بحيث لو لا امتناع الألف من الحركة ... لظهرت الحركة على نفس اللفظ¹.

وكما يظهر أيضاً أن الحكم الإعرابي إنما يقع على الكلمة الواحدة لأنها هي التي تشغّل مكان الموضع الإعرابي لكن اللغة لم تقف عند هذا الحد ، وقد ألغى منها تمردها بظاهر شئ على كل محاولة لحصرها وتطويقها في قواعد ثابتة، فهي دوماً وأبداً أوسع من كل الضوابط التي توضع لها ، لأنها شيء يأتي الإحاطة به فهماً ومعرفة، فوجدنا - في الفصل التمهيدي - من التراكيب ما يحوي جملتين تكون الثانية منها عنصراً في الأولى كالمجملة الفعلية التي تكون خبراً للمجملة الاسمية ، مما يعني أنّ الجملة قد شغلت موقعها إعرابياً وأدّت وظيفة تؤديها الكلمة الواحدة فاتصفت بخاصية الإعراب التي هي من خصائص الكلمات ، كما في قوله تعالى : " وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ " (الأعراف 156) ، فإذا ما وازنا بين الآية والتركيب التالي: " وَرَحْمَتِي وَاسْعَةٌ كُلُّ شَيْءٍ " ، فإننا واحدون لا محالة أن جملة " وَسَعَتْ " واقعة موقع " وَاسْعَةٌ " التي وظيفتها الخبرية ، وهكذا أتاح النظام اللغوي للمجملة أن تشغّل موضع المفرد ، وبناءً على هذا قال النحاة : " إنّ الجملة إذا جاز تقديمها بالمفرد أعطيت إعرابه تقديراً لأنّها حلّت محله وقامت مقامه واستخدمت في موضعه "².

وهكذا دخلت الجملة حيز الإعراب، وصار لها محل، وأفردت بباب يعرف باسم "المجملة لها محل من الإعراب" إلا أن هذا الباب لم يكن في أول الأمر مجموعاً، بل كان متفرقًا على بعض الأبواب النحوية الخاصة بالكلمة، إلى أن جاء ابن هشام ، فكان أول من جمع شتاته وعددها سبع جمل هي: " الواقعه خبراً، الواقعه حالاً، الواقعه مفعولاً به، الواقعه مضافاً إليه، الواقعه بعد الفاء أو إذا الفجائية جواباً لشرط جازم، والتابعة للمفرد، والتابعة لمجملة لها محل من الإعراب"³. وعقب هذا العدد بقوله: " والحق أنّها تسع،

¹ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فائز ترجيبي، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2، 1417هـ، (212-213).

² د/ فخر الدين قباوة ، إعراب المجملة وأشباه المجملة ، دار الأوزاعي بيروت ، ط 9 ، 1406هـ(ص 33) . وقال عبد القاهر المرجاني : "كل جملة وقعت موقع المفرد قدر في موضعها ما يستحق المفرد في ذلك الموضع من الإعراب " ، كتاب المقتضى في شرح الإيضاح ، تج: د/ كاظم بحرى المرجان المطبعة الوطنية عمان ، دط 1982 (292/1) . وقال بن مالك: "المجملة لا تقع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه وتقوم مقامه" شرح التسهيل، تج: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والتوزيع ، ط 1 ، 1410هـ (303/1) . ويقول الرضي أيضًا : " ولا يقدر للجملة إعراب إلا إذا صرّح وقوع المفرد مقامها" شرح الكافية (16/3) . وقد احترت نقل كلام الدكتور فخر الدين قباوة ، لأنه أجمع لکلامهم وأشمل لصطلاحاتهم ومفاهيمهم ، وسيأتي مرید إيضاح لهذا العنصر في الكلام عن الأسس المعتمدة في إعراب المجملة .

³ معنى الليب عن كتب الاعارب ، (2/472 وما بعدها).

والذي أهملوه: الجملة المستثناء، والجملة المسند إليها¹. وبهذا يكون قد خالف غيره في عددها، وفي بعض أنواعها، كأبي حيان²، والمرادي³.

دخول الجملة إلى الإعراب - في نظر النحاة - إنما كان من طريق الفرعية لا الأصلية، لأن الأصل في الجملة عندهم أن يكون لا محل لها من الإعراب، فكان لديهم في مقابل القسم السابق قسم آخر يضارعه ويخالفه، يضارعه من حيث أنه محكوم عليه كما حكم على السابق، ويختلف في نوع الحكم، إذ نفي عنه ما كان ثابتا للأول بالأصلية، وهو قسم الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو موضوع البحث.

إذن: فالإعراب المحلي رؤية تفسيرية منبثقة من اعتباره وجهة مقابلة لانعدام الموضعية أو المحلية، قائم عليها، مما يعني أن بينهما صلات وروابط تساعد معرفتها على فهم كل جزء على حدة أو على فهم معنى "لا محل لها من الإعراب"، ولذا يحسن الوقوف عند الإعراب المحلي قليلاً، لنرى موقف المحدثين منه. لأن فهم أي ظاهرة يتم إما من خلال النظر في شرحها وإما من خلال النظر في نقدها وتقويمها، وقد مر معنا شرح الصورة التي توصل بها إلى هذا الإجراء التحليلي، فبقي علينا معرفة رأي المحدثين فيه.

2- رأي المحدثين في الإعراب المحلي :

هذا هو النوع الثالث من أنواع الإعراب الذي توصل إليه النحاة في رؤيتهم التحليلية لكلام العرب بعد أن التقاطوا الخيط من النظر في العلامة الإعرافية وأحكموها مسكة وأحسنوها جديه .

وقد وقف المحدثون منه على طرقين ، كما كان موقفهم من الدراسة النحوية عامة ، فالطرف الأول رضي بما ورثه وذهب يدافع عنه تفهميا بمحباه وأسراره لا حوفا عليه من إزالته ، وأما الطرف الثاني ، فطائفة منهم اكتفت بالنقد ، وتتبع مواطن العثرات ، والكشف عن الزلات ، أما الطائفة الأخرى منهم فطلبوا بدلها سبل تفسيرية أخرى ، وحاولوا تسطير رؤى جديدة .

ومرد هذا النقد عند الطرف الثاني بكل طائفتيه إلى أن الدرس النحوي قد انحرف عن طريقة الدرس اللغوي وسماته، إلا من مظهره وشكله، وقد تحول إلى درس ملطف غريب، ودبّ إليه جدب أودى بحيويته وقدرته، وصار درسا يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات

¹ المصدر نفسه ، (491/2).

² ذهب أبو حيان إلى أن عدد الجمل التي لها محل يبلغ ثالثين جملة، صنفها حسب أنواع الإعراب، انظر: الأشيه والناظير (30...27/2).

³ أما المرادي فقد اتفق مع ابن هشام في عددها بأنها تسع جمل، كما اتفق معه في عدّ الخبرية، والخالية ، والمضاف إليها ، والنتيجة ، والواقعة في جواب شرط حازم مقتنة بالفاء أو يإذا الفجائية ، وبالتالي جملة معربة ، والجملة الحكية ، واحتلّ معه في الجملة المعلق عنها العامل. انظر: التعليقات الواافية على شرح الآيات الشامية، المعروف بكتاب الجمل ، شرح عبد العزيز محمد بن يوسف المادي ، تتح ودراسة : مختار بوعناني ، دار الفجر ، وهران ، دط ، 1990 (ص 27) ، (منظومة المرادي في هامش الكتاب) .

ويقترحون من حلول¹ ، لأن تقدير محل-حسب رؤية بعضهم- لا تعد قرينة يستعان بها على إيضاح المعنى؛ لأن من شأن هذه الأخيرة أن تقوم الفهم ، لأن يخترعها الفهم ، لأن تدخل الفهم بالاحتراز يجعل المختار نتيبة متأخرة عن الفهم لا قرينة متقدمة عليه تقوده إلى المعنى، ثم إنه لا يجدي لتكشف المعنى أن ينسب العنصر اللغوي إلى محل مقدر، لأن ذلك يلحق التكشّف ولا يؤدي إليه كشأن القرائن²، أما ما طلبوه من سبل فيمكن تصنيفها -حسب المدف المرجو منها- إلى اتجاهين اثنين هما :

1- هذا الاتجاه يسعى بالدرس التحوي إلى جعله درسا يراعي حال المتعلمين ودارسي النحو، فهو يسعى إلى تيسيره وتذليل صعوباته التي تقف أمامهم كجدار صد لهم عن الدخول في جو الدراسة التحوية من خلال التخلص من الإعراب المحلي .

وأول من يطالعنا في هذا الاتجاه لجنة أستتها وزارة المعارف المصرية³ حملت على عاتقها تيسير النحو للناشئة ، فكان من مقترحاتها أن تستغني عن الإعراب المحلي لأنه - حسب تصورها - يسبب للتلميذ مشقة من غير فائدة يجنبها في ضبط الكلمة أو تصحيح إعراب⁴ ، كما دعا إلى هذا الدكتور : محمد شفيق عطا واقترح أن يكتفي في إعراب المفردات والجمل ببيان الوظيفة من أنها مسند أو مسند إليه فقط فنقول - على رأيه⁵ - في مثل :

*الذي اجتهد ناجح :

الذي : اسم موصول مسند إليه ، اجتهد : فعل ماض صلة موصول .

ناجح : مسند مرفوع .

*من يجتهد ينجح :

من: أداة شرط ، يجتهد: مسند ومسند إليه غائب ، ينجح: مسند ومسند إليه غائب.

* محمد خلقه مهذب :

محمد: مسند إليه أول مرفوع، خلقه: مسند إليه ثان مرفوع، والهاء مضاف إليه، مهذب: مسند مرفوع .

¹ انظر : د/مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد وتجبيه - (ص14) .

² انظر : د/ثمام حسان ، البيان في رواي القرآن ، عالم الكتب-القاهرة ، ط2، 1420هـ(19/1).

³ وتنال هذه اللجنة من الدكاثرة الآتية أسماؤهم : طه حسين، أحمد أمين، محمد أبي بكر إبراهيم، إبراهيم مصطفى، عبد الجيد الشافعي.

⁴ انظر : د/إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط1، 2004 (ص86).

⁵ انظر : المرجع نفسه ، ص 118 .

أما الجمع العلمي بدمشق فيرى أنه لا بأس من إبقاء الإعراب المحلي ، لكن دون ذكر تعليقات خفاء الإعراب ، ودون تعليم التلاميذ عبارات لا يفهمونها ، من مثل: فعل ماضي لا محل له من الإعراب¹ ، وهو ما ذهب إليه أيضاً مجمع اللغة بالقاهرة لسنة 1979² ، فنقول - حسب رأيهما - في مثل : جاء من سافر

من : فاعل محله رفع ، سافر : صلة .

ونعرب جملة "يقرأ" من قولنا "رأيت محمدًا يقرأ" بصيغة التحليلية التالية : يقرأ : جملة فعلية حال ، دون أن نقول : أنها في محل نصب حال .

وفي الحقيقة أن هذه الحلول المقترحة من طرف هؤلاء جميعاً، إن فكك الإشكالات من جهة ، فإنها قد فتحت بابها وأثارتها من جهة أخرى ، فتولد عن ذلك فك الصعوبات صعوبات الفك التي فررنا منها أول الأمر ، ذكر لنا الشيخ محمد الخضر حسين واحدة منها بقوله : "إذا اقتضى حال البدائِ ألا يتعرض في تعليمه للإعراب التقديري والإعراب المحلي فان عقدت التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب لا تنحل إلا بمراعاتها ، فليس في الاستغناء عنه توفير لعناء هذا العلم"³ ، ولتوسيح هذه المشكلة نأخذ قول الشاعر :

يَارُبَّ يَيْضَاءَ مِنَ الْوَاهِجِ أُمُّ صَبِّيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٌ⁴

فإذا أوضحنا لתלמיד أن "دارج" معطوفة على "قد حبا" ، مع علمه أنّ التابع يأخذ حكم المتبع ، فإنه يسألنا مباشرةً : أين هي عالمة الجر في قد حبا ، فبماذا يحاب ؟ . وعلى فرض أنه لم يسأل ، فأيهما أفضل ؟ أن يعلم أن "دارج" تابعة محل مجرور ولهذا جاءت مجرورة ، أم أنه يعلم أن التابع مجرور فقط ، وأي معنى - إذن - للفظ التابع؟! وماذا يعني بالتبعية؟!

ونحن إذا أردنا التيسير حقيقة لا التغيير ، والتجديد لا التبدل فإن هناك حلولاً وطرق أخرى توفر للطلاب جلب المراد دون المساس بقواعد النحو وإخلال بها؛ منها ما رأاه الجمع العراقي ، من الإبقاء على الإعراب المحلي ، لكن يقتصر في الصياغة التحليلية على التعريف بحال الكلمة ، وأنها معرفة كأن يقال مثلاً في الكلمة: مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ، وفي الجملة أنها في محل رفع... ويترك أمر التعليل وبيان الوظائف والكلمات المبنية والجمل ومواعدها على أن يختار لكل مرحلة تدريسية ما يناسبها⁵ ، هنا أقول لو كان الأمر هو صعوبة النحو على الدارس الجديد والمتعلم المبتدئ فقط لكان الأمر سهلاً في غاية اليسر لأننا

¹ انظر : المرجع السابق (ص 162) .

² انظر : المرجع نفسه (ص 179) .

³ الشيخ : محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، الناشر : المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح-دمشق ، ط 2 ، 1380 هـ (ص 246) .

⁴ انظر : حركة تجديد النحو وتسييره في العصر الحديث ، إبراهيم عمر سليمان زبيدة (ص 101) .

⁵ انظر : الموجع نفسه (ص 166) .

سنقضي على هذه الصعوبة بأن لا ندرس للمتعلم أي شيء من هذه الصناعة في مراحله الأولى، بل نأمره بالاعتكاف على حفظ منظوم ومنتور العرب حتى تنتفع في نفسه تلك القوالب، وتثبت في ذهنه تلك التراكيب ، حتى إذا شبّ على حب اللغة وتشربَ عنديتها علمناه شيئاً من الصناعة¹، وشيئاً من التعليل آخذين بعين الاعتبار مراعاة مقدراته الذهنية واحتياط ما يناسبها حسب مراحل تطورها .

وبهذا أظن بل أحزم بأن الطالب سيركب كل صعب من أجل تخليل ما يملكه وما ينتجه من مادة لغوية، ولن يستقل في سبيل ذلك شيئاً ، ولا أدرى لماذا نحن لا نطبق هذا في مدارسنا اليوم؟! بل ما نراه أن المبتدئ يعلم هذه الصناعة وهو لم يكتسب بعد ولو عدداً قليلاً من المفردات ، بل ولم يحسن بعد قراءة ولو جملة واحدة قراءةً سليمةً، ومع هذا فهو يعلم مسائل من النحو اختلف فيها سبويه وغيره من أئمة النحو -رحمهم الله- ، فلماذا لا يجعل المرحلة الابتدائية كلّها للحفظ ، ليواصل هذا الحفظ مع تعلم شيء من الصناعة في المرحلة الثانية (المرحلة المتوسطة ، والمرحلة الثانوية) ، وعلى الترتية نفسها يواصل السير في المرحلة الجامعية .

2- أما الاتجاه الثاني فقد اتخذ العلمية سبيلاً ، وراح يبحث في الأصول الخلفية التي يستند إليها الإعراب المحلي وخلفية هذه الأصول ، ولم يكتف بإعطاء السطحي من الحلول التي رأيناها في الاتجاه السابق ، بل حاول التغيير لا التسيير ، ولم يقصد البسيط بل نوع التبديل ، فألفوا أن السبب يرجع إلى "أن نظرية العامل هي المسئولة عن الإعراب المحلي والتقديري ، [لأنه] مadam أن المؤثر أي العامل موجوداً ، وجب البحث عن المؤثر أي المعمول، ولا بد من اعتبار محل التأثير أو تقدير عالمة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها"² ، يقول الدكتور مهدي المخزومي بعد عرضه تقسيم ابن هشام للجملة من حيث الإعراب:" بدا لنا أنه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية، ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها وما بعدها، وإنما تناولها في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة ومنهم ابن هشام نفسه"³ ، ثم أوضح ذلك بشرح نفهم منه عدم جدواه لهذا الجانب من الدراسة وأنه لا طائل منه، بل الجانب المهم من الدراسة هو أن ندرس الوظيفة اللغوية العامة والخاصة لهذه الجمل أما قولنا في محل رفع .. أو في

¹ وهذا ما يسميه عالمة المغرب "عبد الرحمن ابن خلدون" "بالمملكة اللسانية" وأهنا تحصل بعمارة كلام العرب وتكرره على السمع حتى يصير ذلك صفة راسخة في النفس . وقد ذكر وكرر وأعاد بما لو طبقناه لعدنا باللغة إلى أزهى عصورها التي كانت عليها. ارجع مقدمة ابن خلدون المسماة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، دار الفكر- بيروت، ط 1، 1423هـ (ص 574... 583).

² د/محمد حمامة عبد اللطيف ، العالمة الإعرابية بين القسم والحديث (ص 198).

³ في النحو العربي - نقد وتجويم - (ص 61).

محل نصب .. فـ "هو أبعد ما يكون عن المهدف اللغوي الذي تألفت الجملة من أجل الوصول إليه"^١ ، فدعا هو ومن معه إلى إلغاء العامل المتسبب في مثل ذلك .

وحقيقة أنّ الغاية المهمة من الدراسة اللغوية هي تحديد الوظائف اللغوية للجملة داخل النص - وهو ما أسعى إليه في هذا البحث -، إلا أنّه لا يمكن الوصول إلى هذا المهدف العظيم إلا في مرحلة أخيرة تعد نتيجة لمراحل سابقة عليها، أهم هذه المراحل على الإطلاق هي بداية الانطلاق وهي النظر في الملفوظ لتحديد بنائه، وتبين أجزائه ومكوناته "لأن تحصيل المعنى المقامي للفظ ما متوقف بشكل ما على تقسيمه، وأن الخطأ في ذلك يضيع على المتكلم حسن البيان، ويفوت على السامعإصابة المعنى"^٢ ، وثانياً على معرفة العلاقات القائمة بين هاته المكونات، والتي منها على سبيل المثال؛ الوصل والفصل. وقد بلغ من قوة أهمية هاتين العلاقتين أن جعلتا حدا للبلاغة^٣ ، وهذه هي الأمور التي رامها النحاة من خلال قولهم "لما محل من الإعراب، ولا محل لها" ، فليست تجزئهم هذه يراد منها تحنيط المكونات المجزأة ، بل ما هي إلا تجزئة خيالية يدركها الفكر وحده من أجل أن تساهم في تحلية معرفتنا بالنص، فـ "ليس المعنى التحوي بطبيعة الحال منعزلًا عن النص أو يمكن أن يكون كذلك، ولذلك ينبغي النظر دائمًا إلى المعنى التحوي بوصفه الجدلية المزدوجة المفتولة ياحكم من المفردات والنظام التحوي معا، والمنصهرة في بوتقة الاختيار بينهما بحيث تكون دلالة الكلمة الحقيقة في سياق بعينه، وتكون جزءاً من دلالة الجملة كلها، ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى التحوي والمعجمي في سياق مخصوص"^٤ ، ويفسر هذا لك الوقوف عند الجملة ذات المحل والتي تنوب عن الكلمة في أداء الوظيفة ، فعندما نقرأ قوله تعالى : "... لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى ..." (النساء ٤٣) نفهم منها أن المسلم لا يجوز له أن يقرب الصلاة في حالة سكر، وذلك بالاعتماد على الوظيفة التحوية لجملة " وأنتم سكارى" والتي هي الحالية المبينة لهيئة صاحبها كما صرّح بذلك النحاة أنفسهم^٥ . يقول فخرالدين قباوة : "إن الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام، وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه ، والحال واحدة سواء أكان للجملة محل من الإعراب أم لم يكن لها محل، لأننا في إعراب الجمل نحدد مدى الجملة ومكانها من العبارة ، وعلاقتها بالمفردات والجمل التي حولها ... وعلى هذا ، فإننا حين نقول عن الجملة : إنها ابتدائية أو استئنافية أو

^١ المرجع نفسه (ص 61-62) .

^٢ د/عز الدين مجذوب ، المنشال التحوي العربي-قراءة لسانية جديدة - (ص 145) .

^٣ قال الجرجاني : "اعلم أن مما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها والمحيء بها منشورة تستأنف واحدة بعد أخرى من أسرار البلاغة ...، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل . دلائل الإعجاز (ص 147) .

^٤ د/محمد حماسة عبد اللطيف ، التحوي والدلالة - مدخل لدراسة المعنى اللغوي الدلالي - ، دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٢٠ (ص 168) .

^٥ يقول ابن هشام في الحال معرفاً بما : "هو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه وتأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة" ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تج: عبد الغانيم الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٤ م (ص 316) .

اعتراضية أو جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول أو تابعة الجملة لا محل لها فإنما نبين الوظيفة النحوية التي تؤديها في الكلام ، ونوضح علاقتها بما قبلها وما بعدها ، مع أنها لا محل لها من الإعراب¹ ، وكأنهم يعنون بقولهم لا محل لها من الإعراب أنهم لا يستطيعون لها توجيهها إعرابيا ، وإن كانوا يجدونها أنها قد أدت معاني لا تستفاد إذا حذفت ، بل في كثير من الأحيان ينعدم الإبلاغ بحذفها .

أما الدعوة إلى إلغاء العامل فترجع منابتها وأصولها إلى ابن مضاء القرطي ، إلا أنها بقيت خامدة في صفحاتها حتى العصور التي تحركت فيها المناهج اللغوية ، فحركت معها بعض أبناء هذه الأمة إلى إعادة إحيائها والسعى في إيجاد أدوات تفسيرية بديلة عنها ، فقامت إثر ذلك عدة دراسات آخذة بعين الاعتبار فكرة إلغاء العامل ، كان من أبرزها وأفضلها "محاولة نظرية القرآن أو تضافر القرآن" التي جاء بها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"² .

وإن كانت الدراسة اللغوية في ظل نظرية "تضافر القرآن" تقضى على "الإعراب المخلوي في المبنيات والجمل التي تنتقل للقيام بوظيفة المفرد لأن المعنى اللغوي يحدد بواسطة القرآن"³ ، فإنها تزيد من مشكلة صعوبة الدراسة النحوية حدة عند المبتدئين ، لأنه يصعب على مثله أن يستحضر العدد الكافي من القرآن في وقت واحد ، لتحديد وظيفة الكلمة ، مع ما وجدها من انتقادات تحطها عن مرتبة أن تكون جهازا تفسيريا بديلا لنظام العوامل⁴ .

¹ إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 35).

² وقد تلخصت انتقادات المحدثين لنظام العوامل في ثلاثة اتجاهات هي :

أولها : يتهم نظام العوامل بأنه خرج عن مقتضيات الوصف اللغوي ، لأنه أدى بالنتيجة إلى رفض بعض الأقوال المروية عن العرب الثقات وتحطمه بعض فحول الشعراء ، ومن أصحاب هذا الاتجاه : عبد الرحمن أبوب وقام حسان من أصحاب الاتجاه الوصفي .

وثانيها : يتهم نظام العوامل بأنه أدى بالنتيجة إلى تشريع أساليب رديئة فيها من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح ، يمثله : إبراهيم مصطفى ومهدى المخزومى .

وثالثها : يتهم نظام العوامل بأنه أدى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ كتقدير الحركات والضمائر .

ولم تخرج مقتراحهم - في الغالب - ببعض ذلك عن ثلاثة ، وهي :

- إنما الرجوع بوصف اللسان العربي إلى متأهات مادة المضمنون والمعنى الخدسي الذي احترس منه القدماء ، كدعوة إبراهيم مصطفى ومهدى المخزومى إلى عدم التمييز بين وظيفة الفاعل والمبتدأ ، إلحاد الخبر بالتتابع... الخ

- إنما تضيقا لدائرة المعطيات التي تشملها نظام العوامل ، بحيث يخرج الباحث بعض الظواهر من مشمولات المنوال النحوى ويحلقها بالبلاغة ، كما في قوله : " زيدا ضربته "

- أو إعادة اكتشافهم لمفاهيم سبقهم إليها القدماء الذين ينقدونهم ، كتمييز عبد الرحمن أبوب بين العالمة الإعرابية والظاهرة ، وكاكتشاف تمام حسان لتضافر القرآن وهو تفصيل لما أجزته ألقاب الإعراب والبناء ، انظر : الباب الأول من القسم الأول من كتاب المنوال النحوي العربي ، والقسم الرابع خاصة الصفحات : (من 195 إلى 300 ، ومن 323 إلى 324) .

³ د/محمد حماسة عبد اللطيف ، العالمة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث (ص 290).

⁴ قال د/عز الدين مجذوب بعد أن قدم نقدا وافيا لأراء كثير من المحدثين عامة ، ونظرية القرآن خاصة (انظر: نقد هذه الأخيرة في الصفحات: من 37 إلى 48 ، ومن 325 إلى 326) قال : " في حوصلة أولى ، يمكن أن نزعم أن نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل

وبهذا يبقى الإعراب المحلي ضرورة لا تفرضه علينا اللغة ، بل يفرضه علينا النظام التفسيري لها "نظام العوامل".

3- قراءة في التعبير التحليلي "لما حمل لها من الإعراب":

بعد أن أشرت إلى أن النحويين قرروا أن الإعراب المحلي إنما يكون في الجمل التي حلت محل المفرد ، وقامت مقامه وقدرت به، أما إن كانت في مكانها الأصلي فهي لا محل لها من الإعراب، إلا أنه لو رجعنا إلى الأمثلة الآتية لوجدنا فيها جملة هي في أماكنها، ووقيعها الخاصة بها التي لا يمكن للمفرد أن يزاحمها فيها، أو لا يمكن أن تؤول به إلا أنّ لها محلًا من الإعراب كجملة ضمير الشأن، نحو قوله تعالى: "هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" (الإخلاص 01) ، وكحمل أخبار أفعال الشروع والمقاربة والرجاء ، مثل قوله تعالى : "يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ..." (البقرة 20) وقوله تعالى: "...وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ..." (الاعراف 22)، وقوله تعالى: "...عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُواً..." (النساء 84)، ولعل أنّ الأمر يمكن تخريجه على رأي فاضل صالح السامرائي حيث يرى أنّ: "هذا [هو] الأساس لتقسيم الجمل المسلم به عند النحاة، فيما كان يصح تقديره بالفرد من الجمل كان له محل من الإعراب، وإلا فلا، هذا مع تسليمهم بحملها محل من الإعراب مع أنها لا يصح تقديرها بالفرد" ¹، وبعد أن ذكر أمثلة من نحو التي ذكرت آنفا، عقب ذلك بقوله : "ولن يعجز النحاة التأويل إذا أرادوا

2 .

إلا أنّ القراءة المتأنية في عبارة التحليل التي ذكروها "لما حمل لها من الإعراب" ، تكشف لنا أموراً أخرى محتاجة ربما كانت هي السبب الذي لأجله ترك النحاة التأويل في مثل الأمثلة السابقة .

فأول ما نلحظه في هذا التعبير التحليلي أنه لا ينحصر إطلاقه في النظرية النحوية على فرع الجمل التي لا محل لها فحسب، بل يطلق أيضاً على الحروف وعلى الماضي وعلى المضارع إذا لم يتقدمه شيء (ناصب أو حازم) في حاليتين، وكذا على الأمر، وهي كما ترى كلمات مفردة، غير خارجة عن موقعها الأصلية عند الحكم عليها بذلك .

الذي افترضه القدماء وضبطوا مقتضاه الوظائف النحوية الأساسية وميزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتواتع ، تبدو مقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تذكر وأنما ملائمة لشكل المضمن في اللسان العربي ، ولعل هذا السبب هو الذي يفسر عجز ناقدi التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري يعوضه رغم شدة نقدthem له " (ص 323) ، المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة – .

¹ د/ فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص 185) .

² المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

أما الشيء الثاني فإننا نجد عبارة التحليل مصدرة بـ "لا النافية" ، نفت عن العنصر المطلق عليه هذه العبارة المحلية التي هي الوظيفة النحوية الناتجة عن العامل ، مما يعني أن نفيها نفي للعامل المحدث لها ، لأنه إذا لم يكن هناك عامل فإن محل التأثير أولى بعدم الوجود لكونه متسبب عنه كائن به .

وإذا أجرينا إسقاطا لهذا الأمر الثاني على ما قرر في الملاحظة الأولى من إطلاق العبارة على تلك العناصر ، فإننا نصل إلى يقين من أنّ القصد كذلك من عبارة "لا محل له من الإعراب" هو نفي تأثر العنصر المعنى بغيره من العناصر ، وقد صرّح النحاة بذلك في حق الحروف ، فقالوا عنها إنها تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها¹ ، وهو ما نلمسه في الأفعال المشار إليها سابقا وفي سائر العناصر التي يطلق عليها " لا محل لها من الإعراب " .

من هنا يتبيّن لنا أن معنى " لا محل لها من الإعراب " لا يُؤثّر لعامل نحوي سابق أو متّأخر في العنصر المعنى ، ويترتب عليه أن الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، هي تلك الجملة التي لم تتأثر أو لم يؤثّر فيها عامل نحوي ، وهو ما نجده يتفق في وضوح تام عند النظر في الجمل الابتدائية والاستثنائية والاعترافية وجمل جواب القسم على سبيل المثال . لهذا نجد الدكتور مجذوب يذهب إلى أن "جملة لا محل لها من الإعراب" مساوٍ في الغالب لما يسميه المحدثون بالجملة المستقلة² ، وإلى التقرّيب بين مصطلح "جملة لا محل لها من الإعراب" وبين طريقة بعض اللسانيين المحدثين في تحديد الجملة المستقلة يقول : "إننا نزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتّحليل تعريفا بالسلب حين قالوا لا محل لها من الإعراب ولم تحل محل المفرد ، لا يبعد عن تعريف بلومفید أو مايلی للجملة بالسلب أيضا"³ .

والذي نخلص إليه من هذه الملاحظة أنه ليس الضابط الوحيد في الحكم على الجملة بعدم المحلية هو عدم شغلها موقع المفرد فقط ، بل يضاف إليه ضابط آخر هو عدم تأثيرها بالعوامل ، وضوابط أخرى تأتي الإشارة إليها في هذا العنصر التالي :

4 - الأسس والمبادئ المعتمدة في الحكم على الجملة بعدم المحلية :

وأتناول في هذه النقطة المبادئ والأسس التي استند إليها النحاة لإخراج الجملة من الإعراب ، لنرى أولاً مقدار الصلة والعلاقة الموجودة بين هذه المبادئ نفسها ، وثانياً لنرى أي المبادئ كان النحاة بها أشد تمسكاً ، وأسس التي كانوا لها أكثر التزاماً ، وأبدأ بمبدأين كنت قد أشرت إليهما فيما سبق وأعيد ذكرهما هنا بصورة أوضح وأعمق ، أما أو هما فهو :

¹ انظر : شرح ابن عقيل ، تلحظ : محمد محى الدين عبد الحميد (ص 20) .

² الم noenال النحووي العربي - قراءة لسانية جديدة - (ص 157) .

³ المرجع نفسه (ص 164, 165) .

المبدأ الأول : أن الجملة إذا لم تقدر بمفرد أو لم تقع في موقعه لم يكن لها محل من الإعراب ، كما أوضح ذلك المرادي بقوله : " إن أصل الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب ، لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد ، ولا تقع موقعه ، وما كان من الجمل له محل من الإعراب ، إنما كان لوقوعه موقع المفرد وسده مسدّه ، فنصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها ، فيحکم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك الموضع " ، ويضيف بعدها قائلاً : " كل جملة يسد المفرد مسدّها فلها موضع من الإعراب ، وكل جملة لا يسد المفرد مسدّها فلا موضع لها من الإعراب " ¹ .

و واضح أن هذا المبدأ يقوم على فكرة الأصل ، التي تقوم عليها مسائل كثيرة جداً من مسائل النحو ² ، ولعل أن هذا الأصل المردودة إليه تلك المسائل يكون بإحدى الصورتين الآتيتين :

تعتمد الصورة الأولى منها على الخروج عن المطرد الذي كان بفعل اللغة نفسها ، ومن إنتاج أساليبها المتعددة ، فيكون هذا الشيء الناشر خارجاً عن أصل الوضع ؛ أي عن المطرد ، أما الصورة الثانية فتعتمد على الخروج أيضاً ، لكنه لا يكون بفعل اللغة ، إنما نشأ عن خروج القاعدة إلى ظواهر لغوية غير التي وضعت لها بالأساس ، فيكون هذا الخروج إذن خروجاً عن " قاعدة أصلية " أو عن " أصل القاعدة " ³ .

إلا أنَّ هذا المبدأ قد دخل في تأسيسه كلاً الصورتين ، فاعتبر في المرحلة الأولى " أصل الوضع " ، فتحدد من خلاله أنَّ موضع الكلام عند العرب منها ما وضع أساساً للجملة ، ومنها ما يكون في الأصل للمفردة ، فإذا حصل إنزياح لغوي عن هذا الوضع الأصلي ومنح النظام اللغوي مكاناً إدراهماً للأخرى ، عوْمَل ذلك الموضع باعتبار ما كان عليه في الأصل الأول ، فإذا وجدنا في جواب : من جاء؟ كلمة: زيد ، عدناه من قبيل المركب المفید ، وقدرناه بجملة ، وقلنا عنه هو في تقدير: جاء زيد ، لأنَّ مثل هذا المكان في الأصل للجمل لا للمفردات ، وهكذا نفعل مع الجملة إذا وقعت في مكانِ الأصلُ فيه للمفرد ، فإننا نعاملها كما لو كانت هناك كلمة مفردة ، فتصدر عليها أحکامها لأنَّ الأصل في الجمل أن لا تحل محل المفردات كما قال بن هشام ⁴ . ليتدخل في المرحلة الثانية " أصل القاعدة " ، إذ وجد عند تحرير القواعد من المسموع أنَّ الأصل في الإعراب أن يكون للمفردات لأنَّها كلمة واحدة ، يمكن أن تظهر على آخرها حركات الإعراب أو تقدر تقديرًا ، أما الجملة بعيدة من الإعراب لأنَّها مركبة مما يحول دون ظهور أو تقدير حركات الإعراب عليها ، أما ما يكون في كلماتها من مظاهر إعرابية فهو خاص بالمفردات لا علاقة له

¹ نحو الجمل (التعلقات الواافية على الأبيات الشامية) ، تتح: مختار بوعناني ، دار الفجر - وهران ، دط ، 1993م ، (ص 44) .

² انظر : جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تتح: أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة - القاهرة ، ط 1، 1396هـ(ص 172).

³ انظر : د/قام حسان ، الأصول - دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي العربي - (ص 114 - 115) .

⁴ قال ابن هشام معللاً بآيته بالجمل التي لا محل لها من الإعراب : " بدأنا بها لأنَّها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل " ، معنى الليب عن كتب الاعارب (440/2) .

بالجملة¹ ، فكانت لا محل لها من الإعراب إلا إذا وقعت في موقع المفرد فإنه يكون لها محل من الإعراب الذي هو في أصل القاعدة للمفردات . قال أبو حيان الأندلسي(ت845): "أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب وإذا كان لها موضع قدرت بالمفرد"² .

ومن هنا يمكن لنا صياغة هذا المبدأ كما يلي : "كل جملة تسد مسد المفرد وتقع موقعه فلها محل من الإعراب، وكل جملة لم تسدّ مسدّ المفرد لم تقع في موقعه ، كانت خالصة في جُمْلِيَّتها ولم يكن لها محل من الإعراب " .

المبدأ الثاني : وهذا المبدأ سبقت الإشارة إليه عند القراءة التحليلية لقول النحاة "لا محل لها من الإعراب" ، وتبيّن أنه استند إلى ما انبني عليه النحو العربي هو العامل ، فـ "تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من العوامل فما سلط عليها عامل رفع فهي في محل رفع ، وما سلط عليها عامل نصب فهي في محل نصب ... وهكذا ، وما لم يسلط عليها شيء فلا محل لها من الإعراب"³ ، وبالنظر إلى سنته يمكن أن نحكم عليه بأنه المبدأ الأساس أو الأصل الذي ترجع إليه المبادئ الأخرى بوجه ما من الوجوه ، وقد بان لنا فيما سبق أن الذي دفع بالنحاة إلى القول بالإعراب المحلي هو تبنيهم نظام العوامل في الدراسة اللغوية .

المبدأ الثالث: ويستند هذا المبدأ إلى تحديد العلاقة المعنوية التي تربط الجملة بالكلام الواردة فيه من بيان السببية أو الغائية أو الظرفية أو التفسير أو بيان الذات أو... الخ ، مما كان من هذه العلاقات معاني نحوية تؤدي بالمفرد أعطيت إعراب ذلك المفرد ، وما كان منها معاني لا تؤدي بالمفرد لم يكن لها محل من الإعراب ، معنى آخر "تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني نحوية، فكل جملة أدت معنى نحويا يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد، أما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الإعراب"⁴ . وعلى هذا المبدأ يكون إعراب "فإنه مفيد" من قولنا: "اطلب العلم فإنه مفيد" في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى يؤديه المفرد (المفعول لأجله) ، وتعرب جملة "صنع من حديد" من قولنا: "لبيس خاتما صنع من حديد" في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى التمييز الذي هو بيان الذات⁵ وهو من المعاني التي تؤدي بالمفرد ... وهكذا ، إلا أن هذا المبدأ مرفوض من قبل النحاة إذ يعدون الجملة الأولى: "فإنه مفيد" استثنافية لا محل لها من الإعراب ، أما الثانية: "صنع من حديد" فإنهم يطبقون عليها قاعدة "الجمل بعد النكرات صفات"⁶ ، لأنه من المتقرر عندهم "أن الارتباط معنى لا يستلزم

¹ انظر : د/فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، ص 33 .

² جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، (32/2).

³ د: محمد الأنطاكي ، الحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (322/3).

⁴ المرجع نفسه (320/3) .

⁵ المرجع نفسه (320/3) .

⁶ انظر : ابن هشام ، معنى اللبيب عن كتب الأعاري (492/2) .

محلية الإعراب¹ بالضرورة ، وإن مهمّة النحو عندهم هي وصف الكلام وتحليله تحليلًا يكشف عن أحزائه ، ويوضح عناصره التركيبية، ويلتمس المقاييس العقلية التي تجعل المتكلم قادرًا على استخدام اللغة، كما يكشف أيضًا عن العلاقات النحوية التي تسهم في إبراز المعنى، أما إذا لم يكن المعنى مدلولاً عليه بواسطة هذه العلاقات فإنه لا يتكلف إظهاره، إيماناً منه بأن دائرة المعنى أوسع من دائرة التقييد التي يسعى إليها، بل و الإحاطة بالمعنى أمر عسير، وإن قلنا أمر مستحيل لم نكن مبالغين في ذلك.

وإن قيل : إذا كان هذا المبدأ غير معتمد به ضمن المبادئ التي استند إليها النحوة في الحكم على الجملة

بعدم الخلية ، فلماذا ذكر هنا، أجيبي عن ذلك بما يلي :

1- أولاً إن التعبير عن رفض مبدأ هو في حد ذاته مبدأ ، لأن النحوة حددوا بفرضهم لهذا المبدأ أن الوسيلة المستعملة في تحديد هذه الجمل لا بد أن تكون معتمدة على الجانب الشكلي ، المتمثل في المبدأين السابقين . كما يعني رفض هذا المبدأ ضمناً تقريرهما وتأكيدهما ، وزيادة تحصيص لحدود كيفية استعمالهما .

2- إن رفض هذا المبدأ يعد إيماناً بوجود علاقتين وارتباطات معنوية بين الجملة التي لا محل لها والكلام المحتوى عليها، وكأنهم يعلون بذلك : إننا لا نجد لها وجهاً إعرابياً رغم ارتباطها معنى بكلام محتوى عليها. وإلى هنا يبدو أنه قد اتضح لنا السبيل الذي حُكم به على الجمل بعدم الخلية ، والأدوات المستعملة فيه ليكونا لنا عوناً على تحديد الإفراد الذي تدخل تحته في العنصر الموالي :

5- الجمل التي لا محل لها:

بعد أن تم للنحوة - رحمة الله - تصنيف الجمل من حيث الإعراب إلى صنفين لها محل وليس لها محل، اتجهوا إلى تحرير مواضع كل صنف ضمن ألقاباً تدخل تحتها المثل اللغوية غير المنتهية ، ليتم لهم حصر أنهاطتها العامة وتجمّعها ، وقد لوحظ على هذا العمل كثرة اختلافهم فيه ، يقول محمد الأنطاكي: " ولم يختلف النحوة في شيءٍ كاختلافهم في أمر إعراب الجمل"² ، ولا شيء أدل دلالة واضحة عليه مما وجد في مصنف ابن هشام من كثرة الأقوال والآراء عند حديثه عن هذا الباب ، فقليله هي الأسطر التي لا نجد فيها :..ووزعم فلان .. ومنع فلان .. وهي على قول فلان .. وقيل ... إلى غير ذلك من الألفاظ التي تصرح برأي أو تعبّر عن نقد³ ، ويرجع ذلك في نظري إلى أمرتين :

¹ قاله الأمير في حاشيته على المغني ، انظر : المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (321/3) .

² المرجع السابق (312/3) .

³ انظر : مغني البيب عن كتب الأغاريب (440/2 وما بعدها) خاصة الصفحات: 443، 444، 448، 449، 451، 462، 463، 465، 466، 467، 468 ... الخ .

1- أننا لا نجد أي مؤلف قديم-إذا ما استثنينا المغني وقواعد الإعراب وهمما لابن هشام-جمع شتات الموضوع وبسط مسائله ونظر في أصوله، بل حتى إنَّ الكلام عليه لم يختصّ له ولو باب نحو واحد، كما خصّ غيره من الموضوعات النحوية، فكان الحديث عنه يأتي عرضاً بإشارات وجذرة في أثناء تناول الأبواب النحوية التي لها علاقة به مما أدى إلى تشبع الآراء فيه، حتى من النحوي الواحد، لأنَّه قد يصدر الرأي عنه عفواً في موضع ثم ينقضه في موضع آخر دون أن يتتبَّع أو يتبَّع على ذلك، أو دون أن يوفق بين الرأيين لأنَّه يتكلَّم عن الموضوع عرضاً، لا بسطاً، وفرق -كما هو معلوم- بين أنْ يُنْظَر في الموضوع على حدة وبين أنْ يصدر فيه رأي عن نظرة عابرة، هذا ما حصل حتى مع ابن هشام نفسه على الرغم من أنه خصَّ الكلام فيه بما بالك بغيره؟ وقد تتبع الأنطاكي بعض المفهومات التي وقع فيها وبعض النقاط التي تركها غامضة لم يفصل فيها للدرجة أنَّ رماه بالتجاهلي عنها، والتهرب منها عمداً لأنَّه ليس في جعبته ما يقوله فيها على حد تعبير الأنطاكي¹.

2- حصول خلط بين المفاهيم البلاغية والنحوية كما حصل بين الاستئناف النحوي والاستئناف البياني، وبين الاعتراض البياني والاعتراض النحوي مثلما سرَّاه في حينه، أدى إلى اختلاف المقاييس والضوابط بالتَّوسيع والضيق، إذ النحوي يقتصر على مراعاة العلاقات البنوية، بينما البلاغي لا يتوقف عند هذا الحد، فانعكس ذلك اختلافاً في الآراء بتخطئة بعضهم بعضاً، كما روى ابن هشام عن أبي حيان والزمخشري، قال: "وللبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالف لاصطلاح النحوين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ": يجوز أن يكون حالاً من فاعل نعبد أو مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وأن تكون معطوفة على "نعبد" وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي من حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويُرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهم منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي ، وهو الاعتراض بين شيئاً متطالبين"² ، بذكر أبي حيان نذكر أنه اعتبر عدد الجمل التي لا محل لها اثنى عشرة جملة هي :

- 1- أن تقع الجملة ابتداءً كلام لفظاً ونية أو نية لا لفظاً.
- 2- أن تقع بعد أدوات الابتداء .
- 3- أن تقع بعد أدوات التخصيص.
- 4- أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة.
- 5- أن تقع جواباً لحروف الشرط غير العاملة .
- 6- أن تقع صلة حرف أو اسم

¹ فمن المفهومات التي وقع فيها بن هشام تناقض آرائه في بعض المسائل؛ منها :

- مسألة الإسناد إلى الجملة فأجازها في (473/2) و (491) ومنعها في (492/2) .

- مسألة وقوع الجملة بدلاً فأجازها في (419/2) مرتين ومنعها في (463/2) .

- مسألة المقول بعد القول المبني للمجهول ، هل هو النائب أم الضمير المستتر ، فقال بالأول في (462/2) ، وقال بالثاني في

(492، 474، 473/2) .

وانظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (313/3... 317) .

² معنى الليبي عن كتب الأغاريب (459/2)

- 7- أن تقع اعتراضية .
- 8- أن تقع تفسيرية .
- 9- أن تقع توكيدا لما لا محل له .
- 10- أن تقع جواب قسم .
- 11- أن تقع معطوفة على ما لا محل له .
- 12- الجملة الشرطية إذا حذف جواها وتقدمها ما يدل عليه¹ .
- أما ابن هشام فجعلها سبعة أقسام هي :
- 1- الابتدائية وتسمى أيضا الاستثنافية .
 - 2- المعرضة .
 - 3- التفسيرية .
 - 4- المجاب بها القسم .
 - 5- الواقعة جوابا لشرط غير حازم مطلقا أو حازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ إذا الفجائية .
 - 6- الواقعة صلة لاسم أو حرف
 - 7- التابعة لما لا محل له²

وقد نظمها كلاً من المرادي في أربعة أبيات³ ، والجرادي في سبعة عشر بيتا بذكر مثال كل قسم⁴ .

أما الدمنهوري فقد عدّها ثالثي جمل في منظومة له ذكرها صاحب الأشباه والنظائر هي قوله:

أنت صلة مبدوءة سرك هنا .

وفي الشرط قالوا لا محل لها كما ،

جواب يمين مثله فاتك العنا .

وفي الشرط لم يعمل ، كذلك جوابه

كذلك في التخصيص نلت به الغنا⁵ .

مسرة أيضا وحشوا كذا أنت

ودون أن ننسى أن هناك آراء أخرى كثيرة حول بعض أنواع الجمل السالفة الذكر ، أو تضيف أنواعا أخرى إلى هذا الصنف لغاية آخرين من لم يخصصوا الحديث أو التأليف في الموضوع بل تأتي آراؤهم فيه عرضا ضمن الموضوعات النحوية ، كما هو حاصل في الجملة التفسيرية ، وفي الجملة الموصولة ، وستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقا .

مهما تكن درجة الاختلاف بينهم إلا أنه يظهر من عرض الأعداد السابقة أنهم يدورون في فلك سبع جمل هي:

- 1- الابتدائية (تقع ابتداء كلام ، تقع بعد أدوات الابتداء ، الاستثنافية ، مبدوءة) .
- 2- الاعتراضية (أن تقع حشوا ، أن تقع تخصيصا) .
- 3- التفسيرية (المسورة) .
- 4- جواب القسم (جواب يمين) .

¹ انظر : جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، (25، 26).

² معنى الليب عن كتب الأعارة (2 من 440 إلى 472) .

³ انظر : نحو الجمل (التعليق الوافية بشرح الأبيات الشامية) ، تتح: مختار بوعنай ، ص 27 . والأشباه والنظائر في النحو (25/2)

⁴ انظر : الشيخ عثمان الزيداني التونسي ، الحال على نظم الجرادية في الجمل ، من (ص 13 إلى ص 20) .

⁵ انظر : الأشباه والنظائر في النحو (30/2)

5- صلة موصول اسمى أو حرفى.

6- التابعة لما لا محل لها (توكيدا أو عطفا) .

7- في الجملة الشرطية (أن تقع بعد أدوات التحضيض ، أو الواقعة بعد أدوات الشرط غير العاملة ، أو جواب حروف الشرط غير العاملة ، جواب أدوات الشرط غير العاملة ، أو جواب أدوات الشرط العاملة غير المقترب بالفاء أو بإذا الفجائية ، أو الجملة الشرطية حذف جوابها وتقديمها ما يدل عليه).

وذكر هذا الاختلاف في العدد ليس القصد منه فقط ذكر مآثر الأسلاف وجمع أقوالهم-إن كان ذاك أصلا من الأصول الكرام ، وموضعا من مواضع الاعتبار والاحترام - بل القصد منه بيان منطلقات هذا الاختلاف ودواجهه، ومدى إخلاص كل صاحب رأي لما اعتمدوه من المبادئ المشار إليها آنفا، وقبل هذا كله بيان طريقة إسقاط تلك المبادئ على المادة اللغوية الخام، وسأحاول تبيان هذا المقصود من خلال الجملة الثالثة المختاراة :

أما الجملة الأولى وهي الجملة الاعترافية: فحين صاغ النحاة أنماط الجملة العربية وميزوا مفرداتها جعلوها على درجات متفاوتة من الارتباط ، ونصوا على أن هذا الارتباط هو الذي يُميّز العنصر المتميّز إليها من العنصر الأجنبي عنها، وكانت أقوى هذه الروابط التي لها الدور البارز في ذلك رابطة التلازم والتطلب، فكرهوا أن يفصل بين المتلازمين أو المتطلعين بشيء إلا أن يكون جملة اعترافية¹، فقبلوه بل استحسنوه أيام استحسان ، يقول ابن جني في هذا السياق منوها بقيمة الاعتراف في الكلام: "اعلم أن هذا القبيل من العلم قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنتور الكلام، وهو حار عند العرب مجرب التأكيد، فلذلك لا يشون عليهم ولا يستنكرون أن يعرض بين الفعل وفاعله ، والمبدأ و خبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل بغيره إلا شادا أو متاؤلا"² ، ويقول أيضا : "والاعتراف في شعر العرب كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوه نفسه وامتداد نفسه"³ ، فهو -إذن- كلام أقحم بين متلازمين أو متطلعين على شرط اتصاله بهما معنى وانفصاله عنهما تركيبا، يقول السيوطي متحدثا عن هذا الشرط تكون الجملة الاعترافية ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه وليس لها معمولة شيء منه"⁴، أو هي التي تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى احتلال في علاقات الكلام بعضه البعض" كما يقول الأنطاكي⁵، وبهذا نعلم عدم صلاحية أن يكون " ضابط هذا النوع من الجمل هو

¹ انظر: تمام حسان، البيان في رواع القرآن، ص

² المصادص (335/1)

³ المصدر نفسه (341/1)

⁴ السيوطي ، همع المجموع في شرح جمع المجموع (327/2).

⁵ الخيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (315/3)

ضابط معنوي ؛ إذ يصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب معاً¹ ؛ لأنه يفهم منه وجود استقلالية من الجانب المعنوي والتركيبي، والأصح استقلاليتها من الجانب التركيبي فقط. وهذا الموقع الذي حظيت به الجملة الاعترافية أوقع بينهما وبين الجملة الحالية تشابها، دفع بالباحث والدارسين إلى الكشف عن بعض المفارقات التركيبية الموجودة بينهما، فذكروا منها ما يلي² :

أولاً: أن الجملة الاعترافية لا تؤول بالفرد ، ولا يمكن له أن يحمل محلها . في حين نجد أن الجملة الحالية تؤول به ويمكن له أن يحمل في مكانها ، بل الأصل في المكان له لا لها .

ثانياً: جواز تصدر الاعترافية بدليل استقبال من مثل : السين ، أو سوف ، أو لن ،... وجواز كونها تركيبا شرطيا، أما الحالية فلا يجوز " لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها، فتفوت المقارنة للتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى"³ ، أما عن وقوع الحالية تركيبا شرطيا فقد قال صاحب البحر المحيط: " وقال بعض شراح كتاب المصباح: وأما الشرطية فلا تقاد تقع بتمامها موضع الحال، فلا يقال: "جاء زيد إن يسأل يعط" على الحال، بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد عنه الحال، نحو " جاء زيد هو وإن يسأل يعط" ، فيكون الموضع موقع الحال هو للجملة الاسمية لا الشرطية، نعم وقد أوقعوا الجمل المصدرة بحرف الشرط موقع الحال، ولكن بعد ما أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لم تخال من أن يعطف عليها ما ينافيها أو لم يعطف، الأول ترك الواو مستمر فيه، نحو " آتيك إن أتيتني وإن لم تأتني" ، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطية في مثل هذا الموضع لا يقيمان على معنى الشرط ، بل يتحولان إلى معنى التسوية، كالاستهانين المتناقضين في قوله: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَذْنَرُهُمْ أَمْ لَمْ تُذْنَرُهُمْ"⁴ ، أما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو: " آتيك وإن لم تأتني" ، ولو ترك الواو لاتتس بالشرط حقيقة⁵ ، وعليه فلا يمكن للحالية أن تتصدر بحرف شرط فإن تصدر به ، لم يكن على معنى الشرط الحقيقي بخلاف الاعترافية فإن الشرط فيها على بابه .

ثالثاً: جواز تصدر الاعترافية بأحد أحرف الاعتراف، وهي في الأصل أحرف استئناف أو أحرف عطف اقترن بجملة وقعت بين شيعين متطلبين من نحو: الواو، أو الفاء، أو حتى أو إذ التعليمة⁶ ، أما الحالية فلا تقتربن بوحد من هذه الحروف إلا بالواو التي تكون معنى "إذ" الظرفية ، ويشترط فيها عدد من

¹ فتحي عبد الفتاح الدجني ، الجملة النحوية نشأة وتطورها وإعرابها (ص 106).

² انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل (375/2) وما بعدها)

³ حاشية الصبان على شرح الأشموني (278/2)

⁴ البقرة 06

⁵ أبو حيان محمدبن يوسف الأندلسي الغرناطي ، البحر المحيط ، دار الفكر- بيروت ، ط 2 ، 1398هـ (424/4 - 425).

⁶ فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 77، 78)

النحوة أن لا يليها مضارع مثبت، فإن ولها - وقد جاء لسان العرب بذلك - أضمروا مبتدأ قبله ، وجعلوا الفعل خبرا له ، فقول ابن همام السّلولي:

فَلَمَّا حَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُمْ مَالِكًا
وَقُولُهُمْ: قُمْتُ وَأَصْكُ وَجْهَهُ هُمَا بِتَقْدِيرٍ: وَأَنَا أَرْهَنْتُمْ مَالِكًا، وَأَنَا أَصْكُ وَجْهَهُ¹.

ويذهب الجرجاني مذهب آخر في تفسير هذه الواو تصير معه الجملة معطوفة على ما قبلها وغير محتملة لا للاعتراض ولا للحال، يقول: " أما قول ابن همام السّلولي ... وما شبهوه به من قوله : قُمْتُ وَأَصْكُ وَجْهَهُ، فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى: بجوت راهناً مالكا، وقمت صاكاً وجهه ، ولكن "أرهن وأصلك" حكاية حال مثل قوله :

وَلَقَدْ أَمْرُ عَلَى اللَّهِيمِ يَسْبِيْنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي².

فكما أن أمر هاهنا في معنى "مررت" ، فكذلك يكون أرهن وأصلك هناك في معنى "رهنت وصكت" ، ويبين ذلك أنك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا "، وبعد أن ذكر الدليل على مجيء الفاء مكان الواو ليدلّ على أنها عاطفة قال بعدها: " كذلك يكون "وأرهنهم" معطوفا على الماضي قبله... ويكون المعنى في البيت "نجوت ورهنت" ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكي الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره كما كان في:

" وَلَقَدْ أَمْرُ عَلَى اللَّهِيمِ يَسْبِيْنِي فَمَضَيْتُ".

إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف عليه، فأعرفه³ ، وبعضهم يذهب إلى أن اللجوء إلى تأويل المضارع بالماضي إنما هو حاصل على سبيل الأولوية في العطف فقط، وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل⁴ .

رابعا : الجملة الاعترافية يمكن لها أن تكون خبرية أو إنسانية، أما الجملة الحالية فلا تكون إلا خبرية ذلك "أن الإنسانية إما طلبية أو إيقاعية؛ كبعت أو اشتريت؛ فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف ينحصر بوقته حصول مضمون العامل، والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها، والمقصود بها إنما مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقع"⁵ ، أما الاعتراض فهو غير مقيم لأي علاقة من هذه العلاقات مع التركيب الذي يرد فيه، وغير متعلق به تماما إلا من جهة المعنى، فهو تركيب مستقل

¹ حاشية الصبان على شرح الأشنوي (279/2)

² البيت لرجل من بنى سلول . عن تحقيق شرح الكافية (239/1).

³ دلائل الإعجاز (ص 163، 164)

⁴ حاشية الصبان على شرح الأشنوي (279/2)

⁵ المصدر نفسه (277/2).

يُقْحِمُ بَيْنَ مَتَّهُلِيْنَ لِغَرْضِ مِنَ الْأَغْرَاضِ الَّتِي يَرِيدُهَا الْمُتَكَلِّمُ، فَيَقْعُدُ بِكُلِّ الْأَسَالِبِ الْلُّغُوِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي التَّوَاصُلِ .

ويضيف الدكتور فخر الدين قباوة إلى هذه الفوارق الأربعة فارقا خامسا؛ هو حواز دخول لام القسم على الجملة الاعترافية امتناع اقتراها بالحالية¹، لعل أن هذا الفارق مدرج ضمنا في الفارق الأخير(الرابع)، لأن القسم من الأساليب الإنسانية ، وشرط الإنسانية في الجملة الحالية يعني عن إضافة هذا الشرط وتخسيصه .

إن هذه الفوارق التي سلف ذكرها ما هي إلا وسائل تغطي عددا معينا من المثل اللغوية الشديدة التنوع، وتميز بين ما كان منها داخلا ضمن هذه الأساليب الأربعة من الجملتين في حين أن الكلام لا ينحصر في صور هذه الفوارق فقط فهو أوسع نطاقا منها، لهذا بقي العديد من التراكيب الأخرى ليس فيها بيان فصل ولا فصل بيان على أنها اعتراض أو حال .

فنجد -مثلا- إمام متأخر النحو ابن مالك(ت682هـ)-رحمه الله- حينما أراد أن يمثل للجملة الاعترافية التي تكون بين الناسخ واسمها ، ذكر بيت أبي الغول الطهوي :

كَانَ -وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ- أَتَّافَيْهَا حَمَامَاتٌ مُشَوْلٌ² .

هذا الشاهد نفسه جعله دليلا على معاملة العرب الحال نفس معاملة الظرف في إيلاتها "كان" ، قال: "قد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها "كان" ومنه قول الشاعر ... وذكر البيت³ ، ذكر هذا في الموضعين بالجزم دون أن يتبه في كلا الموضعين إلى احتمال البيت للوجهين، أما ابن جني عند كلامه على هذا البيت فيبني عنه الاعتراض تماما، يقول: "أما قوله" وقد أتى حول جديدا" ، فذو موضع من الإعراب وموضعه النصب بما في كان من معنى التشبيه، ألا ترى أن معناه: أشبهاه وقد أتى حول جديدا حمامات مثولاً" ، أو "أشبهها وقد مضى حول جديدا بحمامات مثول" ؛ أي أشبهها في الوقت وعلى هذه الحال بكندا"⁴ ، إلى هذا يذهب ابن جني وأظن أنه لو برق لغوي آخر في مستوى ابن جني من إحسان لـ اللسان باللغة وأعطى تفسيرا آخر للبيت آخذنا بعين الاعتبار أن جملة " وقد أتى حول جديدا" بأنها اعتراض، ما شككنا في قوله، فالعمل والحالـةـ هذهـ أنـ نـرـدـ ذـلـكـ لـسـيـاقـ المـقامـ وـالـحـالـ،ـ فإنـ لمـ يـتـرـجـحـ لـنـاـ وـجـهـاـ نـأـخـذـ بـهـ اـعـتـمـادـاـ عـلـيـهـمـاـ،ـ أـخـذـنـاـ بـالـاحـتمـالـيـنـ مـعـاـ مـعـ مـرـاعـاـتـ ذـلـكـ فـيـ التـفـسـيرـ وـالتـأـوـيـلـ،ـ وـأـثـرـ كـلـ اـحـتمـالـ فـيـ الـعـنـ،ـ لـأـنـ الـأـخـذـ بـأـحـدـ الـاحـتمـالـيـنـ يـلـغـيـ الـآـخـرـ،ـ إـذـنـ :ـ فـالـضـابـطـ فـيـ الـفـرـقـ بـيـنـهـمـاـ يـقـيـ رـاجـعـاـ إـلـىـ الـعـنـ أـسـاسـاـ .

¹ إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 79,80).

² شرح التسهيل (377/2) . والبيت لأبي الغول الطهوي عن تحقيق الكتاب نفسه.

³ المصدر نفسه (13,12/2).

⁴ - الخصائص (337/1).

واستطردت في تبع هذه المفارق التركيبيّة بين الجملتين الحالية والاعتراضية رغم أن القصد ههنا بيان سلوك النحاة مع المبادئ التي ضبطوها، لأن هذه المفارق تمثل جانباً مهماً من المقارنة بين الجمل المحلية والجمل غير المحلية وهذا بدوره داخل ضمن المقصود السابق، ويمكن حصر هذه المقارنة بينهما من خلال ما مرّ علينا في ثلاثة أمور هي:

الأمر الأول: المكان: فكمان الجملة المحلية الأصل فيه للمفردات، ومكان الجمل غير المحلية خاص بها لا يتجاوزها إلى غيرها، وهذا كان ما ورد من الاعتراض بالفرد رُجع به إلى الجملة بإظهار المذوف وتقديره، وإن تعذر ذلك فهو من قبيل الفصل التحوي¹ الذي يكون ناجماً عن العدول عن الترتيب المعهود لعناصر الجملة الواحدة، كما في قوله تعالى: "قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" (إبراهيم 10) ففصل بين الخبر المقدم وصفته بالبِدَاء، وقوله تعالى: "وَأَثْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ" (هود 60) ففصل بين المتعاطفين بالمفهول الثاني ... وغيرها من الأمثلة التي يكون فيها تقدّيم وتأخير .

الأمر الثاني : غط التركيب: إذا ما تتبعنا الفروق السابقة باستثناء الفرق الأول فقط نجد جميعها ترجع إلى نمط تركيب الجملتين وقوالب صياغتهما، فنلاحظ أن الجملة الحالية لا تتألف إلا من أساليب محدودة ومحفوظة، بينما نجد أن نمط تأليف الاعتراضية يسع كل أساليب اللغة التي تظهر بها ، هذا يقوي رغم الدكتور عز الدين مجذوب في أن الجملة التي لا محل من الإعراب تمثل الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص ، أو اللغة بصفة عامة . يقول: "ويبدو لنا أن مصطلح الجملة التي لا محل لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لها والواقعة مركبات جزئية ، ولكن مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنون أن النحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد، ويدل على صحة ما ذهبنا إليه أننا إذا تتبعنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملة لا محل لها من الإعراب، ألقيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل"²، وكانت كذلك لأنها حاملة لجميع خصائص اللغة من خلال أشكالها المختلفة .

¹ - والذي سماه بذلك د/قام حسان ويقول فيه بعد أن مثل له بالعديد من الشواهد القرآنية: "الذي تقدم هو الفصل التحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بتفاصيل دون الجملة إلا أن تكون الجملة ذا محل إعرابي فإنهما تعد كالمفرد والفصل بما كالفصل بالفرد، أما إذا كانت الجملة أحنجية على التركيب ولا محل لها من الإعراب وكانت مستقلة يضاف إليها فإن الفصل بما يسمى الاعتراض" البيان في رواي القرآن (112/1). ويقول أيضاً مفرقاً بين الفصل التحوي وبين الفصل البلاغي: " وإنما قيدنا بأنه نحو للتferiq بينه وبين الفصل البلاغي، ذلك بأن الفصل البلاغي إنما يكون بمحذف حرف الربط الذي يربط جملة بأخرى ولكن الفصل التحوي يأتي بوضع لفظ بين لفظين آخرين في جملة يتميّز أحدهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين أو بينهما أي صورة من صور التضامن". المرجع نفسه(2/118).

² المنوال التحوي العربي - قراءة لسانية جديدة - (ص 157).

الأمر الثالث: الاستقلالية التركيبية: وهذا الفارق من أهم الفوارق وأبرزها، فالجملة المحلية تكون معمولة لما وردت فيه بينما غير المحلية تكون غير معمولة لشيء منه، وسقوطها لا يحدث فيه أي خلل تركيبي، قد سبقت الإشارة إلى هذا .

2/ أما الجملة الثانية فهي الجملة التفسيرية: ويعرفها ابن هشام بقوله: " هي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب ولست بعمدة" ¹ ، وهي نوعان ² :

1- مقتنة بحرف تفسير: وحروف التفسير اثنان هما: أَيْ ، أَنْ³ :

أ/ أَيْ: ويشترط فيها أن تقع بين جملتين ، كل منهما جملة تامة مستغنية بنفسها عن غيرها⁴ ،

نحو قول الشاعر:

ثُرْمِينَيِ بالطَّرْفِ ؛ أَيْ أَئْتَ مُذْنِبٍ

ب/ أَنْ : ولكي تكون تفسيرية أيضاً يشترط فيها⁶ :

1- أن تتقدمها جملة تامة، فليست قوله تعالى "الحمد لله" من قوله تعالى: "وَآخِرُ دَعْوَاهُمُ أَنِ الْحَمْدُ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (يونس 10)، تفسيراً لأن المتقدم عليها ليس جملة تامة .

2- أن تليها جملة ، فإن ولها مفرد وجوب الإتيان بـ : أي

3- أن يكون في الجملة السابقة لها معنى القول دون حروفه .

4- أن لا يدخل عليها حار، فإن قدرناه قبلها، كان "أَنْ" مصدرية لا تفسيرية والجملة بعدها صلة موصول حرفي .

2- مجردة من حرف تفسير: وهذا النوع عكس اسمها تماماً، إذ يكتنفها غموض كبير من جهة تحديد قواعدها وكيفية تحديدها، فكثيراً ما يشبه موضعها بأوجه إعرابية أخرى، وقلما تسلم منها، وإذا سلمت منها سلمت بحججة نحوية مختلف فيها، يقول الدكتور فخر الدين قباوة: " وإذا كانت الجملة تفسيرية. ولست تلي حرف تفسير، فهي غالباً ما يكون لها في الإعراب وجه آخر" ⁷ ، ويقول الدكتور محمد الأنطاكي مضيفاً إلى هذا المعنى ما يؤكده "فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فعقب قائلاً: "وسأذكر لها أمثلة توضحها"، وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضحها وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها بتجده يأتي بشمانية أمثلة كان في خمسة منها مما جرى فيه خلاف، أو مما

¹ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، شرح خالد الأزهري (ص 60).

² انظر : ابن هشام ، معنى الليب عن كتب الأعارات (2/460).

³ انظر : المصدر نفسه (2/461). وشرح الرضي على الكافية (4/437).

⁴ د/ فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 80).

⁵ انظر : البيت مجھول القائل ، عن تحقيق شرح الكافية(4/438).

⁶ انظر : شرح الرضي على الكافية (1/438, 439). و/ د/فضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص 190).

⁷ إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 85).

يتحمل التفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه، وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من الموقفين موقف حياد، فلم يرجح رأيا على آخر، كل هذا جعل أمثلته عاماً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدوتها¹.

ومواضع هذه الجملة كما تبيئنا بها أمثلة ابن هشام تلخصها القاعدة التالية: «كل جملة أنت بعد مفرد مصري به شارحة له أو مفرد محنوف عند النحو أو عند بعضهم دالة عليه، أو كانت جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو كيف ذلك ؟² فهي جملة تفسيرية بشرط أن تكون في كل ذلك فصلة في الكلام لا عمدة فيه³ »، ومنهم من يذهب إلى اعتبار جميع أشكالها إجاباتٍ عن أسئلة مقدرة ترتبت عن جمل سابقة لها مما يجعلها مائة لجمل حوارية مستقلة⁴.

وي يكن - للإيضاح أكثر - إعادة ترتيب أمثلة ابن هشام و توزيعها حسب المواضع المشار إليها في القاعدة الآنفة الذكر كما يلي :

1- أن تقع الجملة التفسيرية بعد مفرد يؤدي معناها : مثلاً في المغني، قوله تعالى: "وَاسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ" (الأنبياء3) فجملة " هلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ " تفسير للنجوى، وهي محتملة للحالية و الب diligية⁵. وكذلك قوله تعالى: " حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُحَاجِلُوكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" (الأنعام25) فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لـ(يجادلونك) إذا كانت "إذا غير شرطية وإلا فهي جوابها⁶ . وكذلك قوله تعالى: " أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَاتُكُمْ مَّثُلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَّسْتَهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا" (البقرة214)، فجملة (مستهم البأساء والضراء) تفسيراً لـ(مثل) وهي محتملة للحالية على إضمار قد لكنه رأي مرجوح حسب نظر ابن هشام⁷ .

2- أن تكون تفصيلاً لمفرد جمل، ومثلاً من المغني: قوله تعالى: " إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (آل عمران59) فجملة (خلقه من تراب) تفسير لـ(مثل)⁸ . وكذلك قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلَّ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيُكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلَيْمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

¹ الخيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (366/3).

² انظر : المرجع نفسه (369/3).

³ انظر : معنى الليب عن كتب الأعارات (463/2).

⁴ د/شوقي ضيف ، تجديد النحو ، دار المعرفة ، د ط دت (ص258).

⁵ انظر : معنى الليب عن كتب الأعارات (459/2).

⁶ انظر : المصدر نفسه (460/2).

⁷ انظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

⁸ انظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ" (الصف 11,10) فجملة (تؤمنون بالله) تفسير لـ (تجارة) وهي متحملة للاستئناف ¹ .

3- أن تكون الجملة واقعة موقع مفرد لا تحيط القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع مخدوفاً أو مضمراً واعتبرت تلك الجملة تفسيراً له² ، ومثالها من المعنى " جملة لهم مغفرة " من قوله تعالى: " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ" (المائدة 9) تفسير للمفعول به الثاني المخدوف، وذلك لأن وعد يتعدى لاثنين ، وليس الثاني هو " لهم مغفرة " لأن المفعول الثاني لهذه الأفعال لا يكون جملة، بل هو مخدوف تقديره " خيراً عظيماً أو الجنة" والجملة مفسرة له³ . وكذلك قوله تعالى: " ثُمَّ يَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لِيَسْجُنَنَهُ حَتَّىٰ حِينَ" (يوسف 35) فجملة (ليسجنه) قيل: مفسرة للضمير في (بدا) الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق عند ابن هشام يقتضي أن تجعل حواب قسم مقدر⁴ ، ومنه أيضا قوله: "أَحْسَنَ إِلَى زِيدٍ أَعْطَهُ أَلْفَ دِينَارٍ" ، لأنها هنا شاغلة لوضع المفعول المطلق⁵ ، وكذلك قوله تعالى: " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" (البقرة 11) فيقدرون نائب فاعل ويجعلون جملة " لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" مفسرة لضميره المقدر، و الصواب عند ابن هشام يقتضي جعلها في محل نائب فاعل⁶ ، وهنا ينبغي أن نتبين إلى أن ابن هشام رفض أن تكون جملة الاشتغال من هذا الباب، لأن من شروط الجملة التفسيرية عنده أن تكون فضلة ، وهذه ليست كذلك، فلا يمكن الاستغناء عنها لأن الفهم يعتمد عليها، وإن حصل بها تفسير، كما أنه لا يعدها ولا يحيط عدّها عطف بيان وبدلاً؛ لأن المعطوف عطف بيان لا يجوز حذفه، ولأن الجمهور لم يثبت بمحيء البدل جملة⁷ ، على الرغم من أنه يقر بوقوع الجملة بدلاً أثناء حديثه عن الجمل التي لها محل من الاعراب⁸ .

وإذا لم تكن هذه الجملة مفسّرة ولم تكن عطف بيان ولم تكن بدلاً، فماذا تكون يا ترى؟! يبقى هذا السؤال بدون إجابة عند ابن هشام. أما عند أبي علي الشَّلُوبِين⁹ فإن هذا الإشكال لن يطرح تماماً لأنه يذهب إلى أن الجملة المفسّرة تابعة في إعرابها لما تفسره يقول: " والتحقيق على أنها على حسب ما ثُفَسَّرَ ،

¹ انظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

² انظر : د/محمد الأنطاكي ، الخيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (367/3) .

³ انظر : معنی الليب (263/2) .

⁴ انظر : المصدر نفسه ، (461/2) .

⁵ انظر : المصدر نفسه ، (461/2) .

⁶ انظر : المصدر نفسه ، (462/2) .

⁷ انظر : المصدر نفسه ، (464,463/2) .

⁸ انظر : المصدر نفسه ، (489/2) .

⁹ واسمه: عمر بن محمد الأزدي الأندلسي المولود بأشبيلية له تعليق على كتاب سيبويه توفي سنة 645هـ وهو قريب العهد من الرضي.

ومعنى الشَّلُوبِين بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر

فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب وإن فلا فمثيل: زيدا ضربته لا موضع لها من الإعراب ومثل "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" (القمر 49) له موضع من الإعراب لأن المفسّر في موضع خبر إنّ، فالملفوس في موضع رفع¹.

وما نخلطه عن سلوك النحاة في تحديد هذه الجملة يتمثل في:

1/ خروج ابن هشام عن الضوابط المعتمدة في إعراب الجمل وعدم إعرابها إلى إضافة ضابط آخر، مفاده وجوب انعدام العمديّة في الجملة التفسيرية؛ لأنها إن كانت كذلك كان الفهم متوقفاً عليها. ولا ندرى لماذا لم يشترط هذا القيد في الجمل الأخرى مثل: الاستئنافية، وجواب القسم، وجواب الشرط... رغم أنّ الفائدة متوقفة عليهم بل ولا يحصل كلام إلا بهنّ.

2/ يظهر من قول أبي علي الشلوبيين أن موقع الجملة التفسيرية ينظر إليه من زاوية موقع المفسّر، فإذا كان للمفسّر محل، وهذا يعني أنه واقع في مكان الأصل فيه للمفرد، فيكون مكان المفسّر بعده في الأصل للمفرد بحكم التبعية، وإذا لم يكن للمفسّر محل وهذا يعني أنه واقع في مكان خاص بالجمل، كان مكان المفسّر جاريا على هذا الأصل، آخذا هذا الحكم بالتبعية، فيكون لاملاً له من الإعراب، وهذا في الحقيقة مقبول من الناحية المعنوية ومن الناحية الشكلية، أما من الناحية المعنوية؟ فوظيفة الجملة التفسيرية تتطبق على وظيفة التبعية بالبدلية، فكلاهما يقوم بعملية الإيضاح والبيان فإذا كان المبدل منه فاعلاً كان البدل في التقدير فاعلاً، وإذا كان المبدل منه في وظيفة كان البدل مؤدياً الوظيفة نفسها فكذلك يجب أن يكون المفسّر والمفسّر. أما من الناحية الشكلية: فالجملة تشرح وتساوي بالجملة، والمفرد يشرح ويُساوى بالمفرد، وإن شُرح بالجملة، فتلك الجملة تساويه تأوياً.

ومن خلال هذا يظهر أن رأي أبي علي الشلوبيين أقرب إلى الضوابط المستند إليها في الحكم على الجملة التفسيرية بعدم الخلية أو بالخلية من رأي ابن هشام.

أما الجملة الثالثة وهي جملة الصلة: فهي جملة تذكر بعد الموصول "تعرفه ويتم بها معناه"²، لأنه "لا يتم معناه بنفسه، بل يفتقر إلى كلام بعده يتصل به ليتم"³، وهو على ضربين: موصول اسمي وأفراده هي: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، الأولى، اللواتي، الباقي، الباقي، من، ماذا، ما، ذا، ذو، أي، آية⁴، وخالف الأخفش في "آل" وحكم بحرفيتها⁵، أما الموصولات الحرفية فهي: "أن، أنّ، كي، ما، لو".

¹ نقل قوله أبي علي أبو حيان الأندلسي في : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تج ودراسة وشرح : درج عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الحاجي- القاهرة ، ط1 ، 1418 هـ (1618).

² حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/233).

³ ابن يعيش ، شرح المفصل (3/138).

⁴ شرح الرضي على الكافية (3/12).

⁵ انظر: د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر-عمان ، ط1 ، 1420 هـ (1/128).

فإن الجملة التي تذكر بعد هذين النوعين من الموصولات لا محل لها من الإعراب عند النحاة، إلا أن بعضهم ذهب إلى أن الواقعة بعد الموصول الاسمي والموصول في موضع كذا، محتاجاً بأهلهما كالكلمة الواحدة²، وعلى هذا القول يصير التركيب الموصولي (اسم الموصول+الصلة) من الجمل المعرفة.

وفي الحقيقة وعند الرجوع إلى الأسس السابقة المعتمدة في عدم إعراب الجمل ، وإخضاع الصلة لها، نخلص إلى أنه لا محل لها، لأن موضعها من الموضع الذي لا تشتراك فيه مع المفرد ، يقول الرضي: "إن الصلة ينبغي أن تكون جملة"³، وإنما وجب كون الصلة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتalking على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه مكتوما عليه بحكم معلوم الحصول له...، أو بكون متعلقه مكتوما عليه بحكم معلوم الحصول عليه...، أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكما على شيء⁴. و"الحكم على الشيء بالشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله ، ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيها لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلا، لا بالشبيه وهو الجملة، ويغنى عنها: ظرف أو جار ومحرر منوي معه فعل وفاعل وهو العائد"⁵.

ثم إنه لا ينبغي لنا أن يجعل من احتياج اسم الموصول إلى صلته لإنعام معناه مسروعاً يسوناً لنا أن نشرك جملته معه في موقعه الإعرابي، لأننا إذا نظرنا إليه نظرة بنوية الفيناء اسمها صحيح الاسمية، قد شغل موقعه إعرابياً واستقل به بدليل ظهور حركات الإعراب على بعض أفراده النابية عن البناء، فهو مع صلته كالمضاف مع المضاف إليه، اللهم إلا ما حصل مع "الـ" فإنه لا تخل بعدها الجملة في الغالب، وهي غير مستقلة بموقع إعرابي وهذا ما يرجح رأي الأخفش فيها القائل بحرفيتها، ويستند في ترجيحه أيضاً إلى :

"1/- أن الإعراب ينطحطها، ولو كانت اسماء ما تخطتها .

"2/- قولهم أنه⁶ لو كانت حرف تعريف لمنعت إعمال اسم الفاعل والمفعول لأنهما من خصائص الأسماء، كما يمنع التصغير والوصف إعمالهما باطل، وذلك لأن النداء لا يمنع من إعمال اسم الفاعل والمفعول مع أنه من خصائص الأسماء.

"3/- استدلاهم بعود الضمير على "الـ" في نحو "قد أفلح المتقى ربـه" استدلال باطل، وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على "الـ" في الجملة السابقة فعلـي من يعود في نحو قولـنا: "ما متـق ربـه مضـيع" أو "قد أفلح

¹ شرح الرضي على الكافية (440/4).

² انظر : ابن هشام ، معنى الليث عن كتب الأعرب (471/2).

³ شرح الرضي على الكافية (9/3).

⁴ المصدر نفسه (7/3).

⁵ المصدر نفسه (9/3).

⁶ هكذا وردت في متن الكتاب لعل الصواب: " قولهـم أنه ..."

متق ربه" مما ليس فيه "ال" ، فالضمير ههنا يعود على الموصوف المخدوف أو على المتقي نفسه وكذا في الجملة السابقة¹.

والأخذ بهذا الرأي لا يتعارض مع كونها اسمًا موصولاً بمعنى "الذى" إذا اتصلت بالفعل كما في قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ الْتُّرْضَى حُكْمُهُ وَلَا أَصِيلٌ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ²

لأن الأداة الواحدة قد تختلف حالتها إذا اختلفت ارتباطها وأوضاعها ، ألا ترى أن "الكاف" تارة تكون حرفًا، وتارة تكون اسمًا³ .

أما من أصر من النحاة على موصوليتها إذا وليتها صفة، فيذهب إلى أن الإعراب الظاهر على هذه الأخيرة إنما نقل إليها بطريق العارية ، لأن "ال" في صورة الحرف الذي لا يعرب، وأن الفعل جاء في صورة الاسم كراهة إدخال "ال" عليه، لأنها مختصة بالأسماء⁴، وذهب من ذهب إلى هذا التأويل لأجل أن يسلم له ضابط إعراب الجمل الذي اعتمد في الحكم على الصلات ويطرد له في جميعها.

وقد ذهل بعضهم عن ضابط إعراب الجمل وذهب إلى جعلها تابعة في إعرابها لإعراب الموصول، اعتقادا منه أنها صفة له لأنها بيتته ، كالجملة الواقعة صفة للنكرات⁵ ، وعلى فرض أخذنا بهذا الرأي فإنه يصير لدينا ثلاثة أقسام للجملة من حيث الإعراب، جملة لها محل من الإعراب، وجملة ليس لها محل من الإعراب، وجملة ثالثة تابعة، وهذه الأخيرة لن تخرج خصائصها في الظاهر عن خصائص الجملة التي لا محل لها إلا من ناحية عبارة التحليل الإعرابي من حيث افتراض العالمة أو عدمها، ولعل زيادتها تكون من باب حمل الأسفار التي لا يجيئ منها إلا التعب ومشقة التقسيم .

هذا في الموصول الاسمي وصلته، أما الموصول الحرفي، فحكم النحاة عليه بأنه لا محل له كحملته لكونه حرفا، ونصوا على أنه يؤول معها بمصدر، يشغل محل الذي يتيح له النظام اللغوي، واللغز الذي يحيّر هنا، ما الشيء الذي جعل النحاة يعملون العامل في المصدر المؤول ولا يعملونه في الجملة مباشرة؟! أو لماذا لم يعطوا محل للجملة المصدرة بالحرف الموصولي ويعطي لشيء متخيل؟!.

عند الرجوع إلى الواقع اللغوي، وتطبيق المبادئ السابقة نجد أن الموضع التي تشعلها هذه الجملة هي مواضع خاصة بالفرد، كما هو حاصل في الأمثلة التالية: قال تعالى: "أَمْ ثَرِيدُونَ (أَنْ تَسْأَلُوا) رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ (مُوسَى مِنْ قَبْلٍ" (البقرة108)، قوله: "وَأَنْ تَصُومُوا) خَيْرٌ لَكُمْ" (البقرة184)

¹ د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (128/1).

² البيت للفرزدق ، عن تحقيق: حاشية الصبان على الشرح الأشموني (240/1)

³ انظر : د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (129/1).

⁴ انظر : شرح الرضي على الكافية (14,13/3)

⁵ انظر : المصدر نفسه (16/3)

وقوله: "وَاعْلَمُوا (أَتَكُم مُلَاقُوهُ)" (البقرة 223) قوله: "أَفَتَهْلِكُنَا بِ(مَا فَعَلَ) الْمُبْطَلُونَ" (الأعراف 183) قوله: "وَدُوا (لَوْ تَكَفَرُونَ) كَ(مَا كَفَرُوا) فَتَكُونُونَ سَوَاءٌ فَلَا تَشْخُذُونَ مِنْهُمْ أُولَيَاءُ النِّسَاءِ" (89)، وهذا المفرد لا يمثل باباً نحوياً واحداً، إذ لو كان الأمر كذلك لضمت إلى الجملة العربية تحت اسم ذلك الباب ، بل نجده يمثل العديد من الأبواب النحوية، فنجد أنه مثلاً في موضع المفعول ، وفي موضع المبتدأ وفي موضع المجرور كما في الأمثلة السابقة ، وجعل هذه الصلة تبعاً لذلك من الجمل الطوافة في الإعراب ليس لها باب نحوياً خاص بها تدخل تحته يوقعنا في مشاكلٍ وظواهرٍ تأباهما الصناعة النحوية والنظام النحوي ، لأنها ربما وقعت في موضع المجرور أو المبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل، إذن :

1- فمشابهتها للاسم من حيث إن الوظائف النحوية تعتبرها كما تعتور الاسم الصريح و تداولُها كما تداولُه.

2- وشغلها مواضع النحاة يقتصرُونها على المفردات ، ولا يجوزن للجملة أن تقع فيها كما مُثُلَ .

هذا السبب هما اللذان دفعا بالنحاة إلى سلب محلية منها ، وإعطائهما للاسم الذي يتلاءم مع الخصائص السابقة التي ما ألفناها إلا فيه، كان مثلاً في المصدر المسبوك من الحرف الموصولي وصلته (جملته) ، وهكذا انشغل العامل بهذا المسبوك وخللت الجملة من جميع العوامل فكان لا محل لها من الإعراب .

هذا ويهذب بعض المحدثين إلى أن هذه الجملة ليست صلة لما قبلها، لأن الصلة من شأنها أن تزيل إبهام الموصول وتبين معناه ، والأصل أن يدل الموصول على معنى مبهم لا يتضح إلا بها ، فالصواب عنده أن يقتصر في الإعراب على بيان المعنى الوظيفي للمصدر المسبوك منها بواسطة هذه الأحرف¹ .

وفي الحقيقة أن النحاة قد أوضحا ضابط كل موصول على حدة، ولم يجعلوا لذلك أصلاً عاماً يرجع إليه مفهوم الموصول وضابطه² ، كما أن ما نلحظه من العلمية التحليلية لعمل النحاة أن الجملة لم يحكم عليها بعدم محلية من خلال النظر إلى أنها واقعة بعد الموصول أو غيرها واقعة بعده ، وإن كانت تسميتها ترجع بسبب مباشرته، بل جاء الحكم عليها بعدم محلية من اعتماد أحد المبادئ المشار إليها آنفاً؛ وهو عدم وجود عامل نحوبي يؤثر فيها، لأن عاملها فُرُغ للعمل في المصدر المؤول³ ، وقد لاحظنا مسلك النحاة في الوصول إلى ذلك.

¹ انظر : د/محمد طاهر الحمصي ، من نحو المبني إلى نحو المعاني (ص 492)

² قد عرف ابن الحاجب الموصول الاسمي بأنه : " ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد" ، وزاد الرضي قوله " وحد الموصول الحرفي: ما أول مع ما يليه من الجمل ع مصدر، ولا يحتاج إلى عائد". انظر : شرح الرضي على الكافية (6، 5/3)، فلم يربطا -رحمهما الله- بينهما في ضابطهما ، كما لم يجعلاه لهما أصلاً واحداً يُرداً إليه ، إنما الذي صوغ تشابههما في التسمية أصل عملهما، فكلاهما يستعملان في وصل الجمل بعضهما البعض، أو هي وسائل إعمال الجمل في الجمل، كما سيأتي إيضاح ذلك -إن شاء الله- في دراسة الوظائف الإبلاغية لهما.

³ أقول: إن كان من حق أي باحث أن يقول رأياً وما يحق لもしاني أن يتعالى على اللغويين وال نحوين -في ظني أن نترع إلى الحفاظ على البين اللغوية سالمة فيعطي المثل للجملة مباشرة ويجعل العامل مؤثراً فيها أولى من أن يجري تحليلها بشوه الصياغة، يحرم بعض الأجزاء. ثم إن الأخذ بهذا الرأي يجنبنا تكليف تقدير "إن" في مثل: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" ، وقول الشاعر:

وإلى هنا، وبعد أن اضحت لنا بعض الخلفيات الفكرية والمنهجية المشكّلة للموضوع وسلوكيات أهله وفق هذه الخلفيات ، آن لي أن أنتقل إلى الفصل المقصود من الدراسة والبحث ، لكن قبل الوصول إليه لابد من المرور على: ... الفصل الثاني

الافتخار بالثباتي :
حماة همة سلاماً حماة حماة

الدراسة التركيبية

الجذور النحوية : 1- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الاعترافية.

2- دراسة الأنماط التركيبية للجملة التفسيرية .

3- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الموصولة .

إن تحصيل المعنى المقامي للفظ ما متوقف بشكل ما على تقطيعه، وإن الخطأ في ذلك يضيع على المتكلم حسن البيان ويفوت على السامع إصابة المعنى
د/ عزالدين مجدوب " المنوال التحوي العربي "

وَمَا رَأَيْتِ إِلَّا يُسِيرُ بِشُرُطَةٍ
وعَهْدِي بِهِ فَيَنْسِي بَكِيرًا .

وقوله تعالى: " وَمَنْ آتَاهُنَا يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا " (الروم 24).

إن تجزئة النص تجزئة خيالية تدركها العين والفكير وحدهما، ولكنها تجلي معرفتنا بالنص دون أن تحدث في كيانه خدشاً واحداً

د/ محمد حماسة عبد اللطيف "النحو والدلالة"

توطئة : وقبل البدء في هذه الدراسة أرى أنه من اللازم أن أمهد لها بكلام يعرف بالأبعاد المرجوة منها، ويعرف بعلاقتها بالموضوع عامـة ، وبـما سيأتي خاصـة ، وبـهذا الصدد أقول :

إذا كانت عملية استحلـاء المعنى الإـبلاغي لا تتم إلا في ضوء دراسة متـكاملة تتطلب النظر إلى البنية اللغـوية، وإلى كل ما يحيط بها من جـمـيع جـوابـها، فإن ذلك لا يمكن أن يتم في آن واحـد، إنـما لا بد من فصل مـرـحـلي بين هـذـين الجـانـبـين في الـدـرـاسـة، يـُـيدـأـ فيها بـالـمـسـتـوـىـ الـلـغـوـيـ الـظـاهـرـ أيـ الـبـنـيـةـ الـلـغـوـيـةـ أـولـاـ، لـأـنـهاـ هيـ أـولـاـ ماـ يـيـاشـرـناـ، كـمـاـ أـنـهـ لاـ يـمـكـنـ الوـصـولـ إـلـىـ الجـانـبـ الـآخـرـ إـلـاـ بـالـوـقـوفـ عـنـدـهـاـ .

ولهـذاـ فـإـيـ أـرمـيـ منـ وـرـاءـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ فـيـ هـذـاـ الفـصـلـ إـلـىـ درـاسـةـ المـسـتـوـىـ التـرـكـيـيـ، وـذـلـكـ بـوـصـفـ وـتـحـليلـ الـبـنـيـ التـرـكـيـيـهـ لـهـذـهـ الجـمـلـ عنـ طـرـيقـ تـبـيـنـ نـظـمـ صـوـغـهـاـ ، وـرـصـدـ حـرـكـةـ مـفـرـدـاتـهـ الـتـيـ تـشـكـلـ عـلـاقـاتـهـاـ نـسـقاـ بـنـائـاـ مـتـكـامـلاـ، يـمـكـنـ منـ خـالـلـهـ أـنـ أـحدـ الـخـصـائـصـ التـرـكـيـيـهـ الـتـيـ يـتـمـيـزـ بـهـاـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ الجـمـلـ عـامـةـ ، وـالـتـيـ يـتـمـيـزـ بـهـاـ كـلـ فـردـ مـنـ أـفـرـادـهـ عـنـ الـآخـرـ، وـكـمـاـ أـتـيـنـاـ مـنـ ذـلـكـ رـأـسـ خـيـطـ الـمـعـنىـ الإـبلاغـيـ لـاستـلالـهـ، خـاصـةـ وـأـنـ كـلـ تـفـسـيرـ دـلـالـيـ لـأـيـ تـرـكـيـبـ يـقـومـ عـلـىـ مـعـطـيـاتـ مـفـرـدـاتـهـ الـمـؤـلـفـةـ لـهـ وـطـرـيقـةـ تـأـلـيفـهـاـ ، لـأـنـهـ أـحـدـ شـقـيـ سـيـاقـ الـخـطـابـ الدـاخـلـ فـيـ إـيـضـاحـ الـدـلـالـةـ وـتـبـيـنـ الـمـعـنىـ وـهـوـ الـسـيـاقـ الـلـغـوـيـ¹ ، بلـهـذـاـ هوـ مـرـكـزـهـاـ وـالـحـامـلـهـاـ، لـأـنـ "ـالـتـرـكـيـبـ الـنـحـوـيـ هوـ الـوـسـيـلـةـ الـمـبـاـشـرـةـ الـتـيـ أـعـدـهـاـ الـلـغـةـ لـنـشـوـءـ الـمـعـنىـ الـدـلـالـيـ"² .

ولـقـدـ مرـوقـتـ طـوـيلـ عـلـىـ النـاسـ وـهـمـ يـعـقـدـونـ -ـ وـلـاـ يـزالـ هـذـاـ الـاعـتـقادـ -ـ أـنـّـ المـصـدرـ الـدـلـالـيـ لـلـتـرـاكـيـبـ نـابـعـ مـنـ الـبـنـاءـ التـرـكـيـيـ لـهـ (ـالـصـوـتـيـ وـالـصـرـفـيـ وـالـنـحـوـيـ)ـ ،ـ كـامـنـ فـيـهـ ،ـ وـبـعـضـ الـنـظـرـ عـنـ سـعـةـ اـنتـشارـ هـذـاـ الـاعـتـقادـ فـيـ الـقـدـيمـ أوـ الـحـدـيثـ وـمـدـىـ موـافـقـتـهـ لـلـإـصـابـةـ ،ـ فـهـوـ يـدـلـ عـلـىـ بـيـونـةـ فـاعـلـيـتـهـ فـيـ إـبـراـزـ الـدـلـالـةـ بـيـونـةـ كـبـرـىـ ،ـ وـيـدـلـ عـلـىـ قـوـةـ اـرـتـباطـهـ بـهـاـ قـوـةـ فـرـضـتـ عـلـىـ الـأـذـهـانـ ذـلـكـ الـاعـتـقادـ .

¹ وقد ذكر الدكتور عبد الحادي بن ظافر الشهري خمسة أنواع له هي : السياق النصي وبقصد به السياق اللغوي وهو ما يكشف عنه النص من علاقات معنوية ونحوية ، السياق الوجودي ، السياق المقامي ، سياق الفعل ، السياق النفسي . ارجع إلى : استراتيجيات الخطاب-مقارنة لغوية تداولية-دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت، ط1، 2004 (ص42 وما بعدها) . وفي الحقيقة عند التأمل في الأنواع الأربع الأخيرة يدخل تحت نوع واحد هو : السياق غير اللغوي وهو في الواقع أعم من هذه الأنواع الأربع .

² د/مصطفى حميده ، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية ، الشركة العالمية للنشر لونجمان ، ط1 ، 1997 (ص131) .

والذي يرفع هذا الجانب من الدراسة إلى درجة الوجوب والزّوم والختمية: أن التعليق بين الكلمات هو الذي يكسبها المعنى، أما الكلمات الحرة المستقلة فلن تكون كذلك يقول الميرد: "اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدثاً معنى واستغنى الكلام"¹، ولعل قول الجرجاني في هذا أزيد في الإفادة لانتهاج صاحبه منهجه المخاجة يقول: "وما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفراداً و مجردة من معانى النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولا يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، وجعله فاعلاً أو مفعولاً أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبدأً أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك ، وإن أردت أن ترى ذلك عيناً فاعمد إلى أي كلام شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضعها وضعاً يتنع معه دخول شيء من معانى النحو فيها ، فقل في: قفا بنك من ذكرى حبيب ومتزل " من حبيب بنك قفا ذكرى متزل "، ثم انظر هل يتعلق منك فكر معنى كلمة منها؟"². فهذا النص بطوله يكشف لنا عن وجود تفاعل بين "اللفظ" و"المعنى النحوي" أو بين "الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية" للحصول على المقصود من العملية التواصلية، أو لتشكيل المعنى الدلالي للجملة، فـ "ليس معنى الجملة مجموع المفردات التي تتتألف منها بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، تماماً كما أن الساعة ليست هي مجموع القطع المعدنية التي تتتألف منها ، وإنما هي آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة لتوادي وظيفة لا تؤديها أي من القطع وحدها ، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة ، كذلك آلة التبريد مثلاً لا تؤدي وظيفتها إلا إذا ركبت القطع التي تتتألف منها بطريقة محددة ، فإذا ركبت القطع ذاتها بطريقة أخرى فقد تصبح كومة من المعدن ، وما قيل عن آلة الساعة والتبريد يمكن أن يقال عن اللغة"³. ويمكن أن نحمل كل هذا الكلام في المعادلة الآتية:

$$\boxed{\text{مفردات ذات معانٍ معجمية} + \text{علاقات نحوية تركيبية} = \text{جملة ذات معنى}}.$$

والعلاقات هي التي تم الجملة بالمعنى، فالكشف عنها كشف عن عناصر المعنى، وإدراكها إدراك لـ: "الطبقة الأولى من طبقات تفسير [المعنى]، والطبقة الأولى هي الأساس التي يبني عليه ما يليه من طبقات ، ولا يمكن فهم ما بعدها إلا بفهمها أولاً ، ومعرفة مداخلها وأسسها التي تنبع عليها"⁴، ولهذه الأبعاد جاء هذا الفصل مبدوعاً بالدراسة التركيبية للجملة الاعتراضية .

¹ ذكره د/محمد حماسة عبد اللطيف في كتاب النحو والدلالة (ص12).

² دلائل الإعجاز (ص203).

³ د/محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي - (ص163).

⁴ المرجع نفسه (ص60).

١- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الاعترافية:

الشيء الذي منح التميز للوحدات اللغوية التي يتتألف منها الخطاب أو الرسالة هو القيمة الخلافية الموجودة بين تلك الوحدات ذات الرسائل المعنوية الجزئية المترافقه لأداء الرسالة المعنوية العامة (الرئيسة)، ور بما جاء هذا التميز بالقيمة الخلافية من قبل النظم العام لتركيب الوحدة اللغوية ، وكيفية رصف أجزائه، وصورته النمطية التي تعد بمثابة بطاقة تعريف له وبه ، كما هو حاصل في العديد من التراكيب اللغوية، ويكون مثلا على ذلك أن التفريق بين نصي الجملة استند إلى هذا ، فجاء نظم الجملة الاسمية على النحو التالي : اسم + اسم أو فعلا ؛ أي ما تألف من: مبتدأ + حرفا ، وجاء نظم الفعلية في مقابلة و بصورة مخالفة له على النحو التالي : فعل + اسم قد يكون فاعلا أو نائب فاعل . بهذه القيمة تميز أسلوب الإعتراض عن غيره من التراكيب الأخرى^١ ، إذ نجد أن نظمه العام قد تألف من ثلاث وحدات لغوية ترتبت وفق النمط التالي :

$$\boxed{\text{أسلوب الإعتراض} = \text{وحدة لغوية قبلية} + \text{الاعتراض} + \text{وحدة لغوية بعدية}}.$$

والوحدة اللغوية ، كما هو معلوم ، إما أن تكون تامة مفيدة إفاده يحسن السكوت عليها ، متوفرة على جميع ما يتطلبه المعنى من البني (الكلمات) لإيضاحه، وإما أن تكون ناقصة البني فينجم عن ذلك نقص في المعنى حتما ، إما أن تكون مشتملة على لفظة واحدة . وانطلاقا من هذه المسلمات ومن معنى الاعتراض المشار إليه سابقا² ، يمكن أن أقدم تصورا عاما لتركيب كل وحدة لغوية من الوحدات الثلاث المكونة لأسلوب الاعتراض :

فلنبدأ بالوحدتين القبلية والبعدية، إن هاتين الوحدتين اشتُرط فيما التلازم والتطلب الناشئان عن علاقات إما نحوية وإما معنوية .

¹ وقد نبه على ذلك الدكتور تمام حسّان بإمامية ذكية عند حديثه عن قرينة الرتبة حيث قال : " هي قرينة نحوية و وسيلة أسلوبية؛ أي أنها في النحو قرينة على المعنى ، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبى و وسيلة إبداع وتقليب العبارة و استجلاب معنى أدي " ، البيان في روائع القرآن(1/67). فالرتبة في أسلوب الاعتراض كانت مؤشرا عليه، ووسيلة إبداع له بتحريك بعض الدوال عن أماكنها ، واستجلاب الكلام المعترض به .

² انظر : الفصل السابق، جاء فيه أن الاعتراض : هو كلام بين شيتين متلازمان أو متطلبين .

• فإذا كان التلازم و التطالب ناشئين عن العلاقة النحوية التي يقصد بها " العلاقات الإعرابية التي هي صلات تركيبية تتحقق في التعبير نحو: الاسناد والشرط والاضافة، والتبعية بوصف أوبدالية أو عطف أو توكيـد، والوصل...، والتقييد مفعولية أو حالية أو زمان أو مكان¹... أو غيرها من العلاقات الاعرابية²، فهذا يعني أن الوحدة القبلية مفتقرة إلى الوحدة البعدية ، وهذه الأخيرة مفتقرة أيضاً إلى سابقتها لتكوين كلام نحوـيـ حـدهـ " ما تضمن من الكلم إسناداً مفيدةً مقصوداً لذاته " ³. فـعـلـمـ بـهـذـاـ أـنـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـماـ بـانـفـرـادـهـاـ عـنـ صـاحـبـتـهـاـ لـاـ تـشـكـلـ كـلـامـاـ نـحـوـيـاـ؛ـ أيـ أـنـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـماـ نـاقـصـةـ؛ـ إـمـاـ تـأـلـيـفـاـ فـهـيـ مـخـتـلـةـ العـلـاقـةـ الـاسـنـادـيـةـ،ـ إـمـاـ تـكـمـيـلاـ لـحـصـولـ الـقـصـدـيـةـ فـهـيـ مـفـتـقـرـةـ إـلـىـ مـكـمـلـاتـ الـعـلـاقـةـ الـاسـنـادـيـةـ.

• وأما إن كانا ناشئين عن علاقة معنوية؛ كأن يكون بينهما علاقة تفسير وبيان، أو علاقة سببية، أو علاقة نقض وإبطال، أو علاقة شرطية مدلوـلـ عليها بالتركيب لا بالأداة، أو علاقة تعـقـيـبـ وـتـرـتـيـبـ، أو عـلـاقـةـ إـجـابـةـ عـنـ سـؤـالـ...ـالـخـ،ـ فـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ كـلـ وـحـدـةـ لـغـوـيـةـ أـنـبـأـتـ عـنـ معـنـيـ،ـ وـ المعـنـيـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ بـعـدـ تـقـامـ التـرـكـيـبـ،ـ إـذـاـ فـكـلـ وـحـدـةـ تـرـكـيـبـ تـقـامـ مـسـتـقـلـ بـنـفـسـهـ،ـ فـهـيـ كـلـامـ؛ـ أيـ جـمـلـةـ فـأـكـثـرـ .

وعليـهـ: فالـوـحدـةـ الـلـغـوـيـةـ الـقـبـلـيـةـ أوـ الـبـعـدـيـةـ يـتـرـاوـحـ تـكـوـيـنـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـماـ مـنـ الـكـلـمـةـ إـلـىـ الـلـفـظـ الـمـرـكـبـ إلىـ الـلـفـظـ الـمـرـكـبـ المـفـيدـ؛ـ أيـ قدـ تكونـ جـمـلـةـ أوـ أـقـلـ مـنـهـاـ أوـ أـكـثـرـ .

أما تركيب الإعتراض - وهو بيت القصيد - فمعلوم عنه، بل من الـبـدـيـهـيـ أنـ يـكـونـ مـنـفـصـلـاـ عـمـاـ قـبـلـهـ نـحـوـيـاـ،ـ مـسـتـقـلـاـ عـمـاـ بـعـدـهـ حـتـىـ يـسـمـىـ اـعـتـرـاـضاـ،ـ إـذـ لـوـ كـانـ مـتـصـلـاـ بـمـاـ قـبـلـهـ أـوـ بـمـاـ بـعـدـهـ لـمـ كـانـ اـعـتـرـاـضاـ،ـ فـالـأـنـفـصـالـيـةـ وـالـأـسـتـقـالـيـةـ تـوـحـيـ بـالـتـمـيـزـ وـالـأـكـتمـالـ.

أضـفـ إـلـىـ هـذـاـ أـنـ حـدـ الإـعـتـرـاـضـ تـشـرـطـ فـيـ الإـفـادـةـ،ـ الـيـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ بـعـدـ تـقـامـ الـكـلـامـ سـوـاءـ بـأـبـسـطـ صـورـهـ وـهـيـ صـورـةـ الـجـمـلـةـ الـبـسـيـطـةـ أـمـ بـأـوـسـعـ مـنـهـاـ،ـ وـهـذـاـ نـعـرـفـ أـنـ الإـعـتـرـاـضـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ لـفـظـ مـرـكـبـاـ مـفـيدـاـ،ـ وـ هـذـاـ يـتـحـقـقـ بـالـجـمـلـةـ الـمـفـيـدةـ فـأـكـثـرـ مـاـ عـسـاهـ أـنـ يـكـوـنـ ضـرـورـيـاـ فـيـ عـنـصـرـ الـإـفـادـةـ .

والـذـيـ يـقـويـ هـذـاـ التـصـوـرـ التـرـكـيـبيـ لـلـاـعـتـرـاـضـ قـوـلـ النـحـاـةـ عـنـهـ بـأـنـهـ مـنـ الـجـمـلـةـ لـاـ مـلـحـ لهاـ،ـ وـضـابـطـ هـذـاـ التـوـعـ عـنـهـمـ أـنـ تـقـعـ الـجـمـلـةـ فـيـ وـقـعـهـاـ الـأـصـلـيـ وـأـنـ تـكـوـنـ فـيـ مـوـضـعـ لـاـ يـصـحـ لـلـفـظـ الـمـفـرـدـ أـنـ يـقـعـ فـيـهـ.

أما الإـعـتـرـاـضـ الـذـيـ يـيـدـوـ أـقـلـ مـنـ الـجـمـلـةـ الـمـفـيـدةـ فـ"ـلـاـشـكـ أـنـ التـضـامـ مـبـرـرـ قـبـولـ التـقـدـيرـ سـوـاءـ عـنـدـ الـإـسـتـارـ،ـ أـوـ عـنـدـ الـحـذـفـ،ـ فـالـإـسـتـارـ وـالـحـذـفـ إـنـمـاـ يـكـوـنـانـ لـلـعـنـاصـرـ الـتـيـ تـتـطـلـبـهـاـ عـنـاصـرـ أـخـرـىـ،ـ فـيـكـونـ هـذـاـ التـطـلـبـ أـسـاسـاـ لـقـبـولـ تـقـدـيرـ الـمـسـتـرـ أـوـ مـتـعـلـقـ الـجـارـ وـالـمـحـرـرـ،ـ وـتـتـضـافـرـ مـعـهـ بـالـطـبـعـ قـرـائـنـ أـخـرـىـ كـسـبـيقـ .

¹ دـ/ـفـحـرـ الدـيـنـ قـبـاـوةـ ،ـ التـحـلـيلـ النـحـوـيـ أـصـوـلـهـ وـأـدـلـتـهـ ،ـ الشـرـكـةـ الـمـصـرـيـةـ الـعـالـمـيـةـ لـوـجـمـانـ ،ـ طـ 1ـ ،ـ 2002ـ (ـصـ 166ـ)ـ .

² أـوـ هـيـ – عـلـىـ حـدـ تـبـيـرـ ثـمـامـ حـسـانـ – عـلـاقـاتـ التـضـامـ الـأـيـاجـيـةـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ التـلـازـمـ؛ـ الـذـيـ يـضـمـ الـأـفـقـارـ وـالـأـخـصـاصـ،ـ وـ فـيـ التـوـارـدـ؛ـ الـذـيـ يـضـمـ الـمـنـاسـبـةـ.ـ انـظـرـ:ـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ مـعـنـاهـاـ وـمـبـنـاهـاـ،ـ صـ216ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ.ـ وـ الـبـيـانـ فـيـ روـأـيـ الـقـرـآنـ (ـ1ـ 250,249ـ)ـ .

³ ابنـ مـالـكـ ،ـ شـرـحـ التـسـهـيلـ (ـ5/1ـ)ـ .

الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة عند الاستئصال¹, في مثل ما نجده في جملة الاختصاص كما في قوله عليه السلام: "نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَتَيَاءِ - لَا نُورَثُ", وفي قول الشاعر :

نَحْنُ - بَنَاتَ طَارِقَ - نَمْشِي عَلَى النَّمَارِق²

بهذا يظهر للناظر في تعريف الاعتراض، والبنية العامة له أن تحديده في الكلام عملية سهلة يسيرة، إلا أن العمل التطبيقي صور لنا القضية بعكس ذلك تماماً، إذ عثرنا أثناء تبع مواطنه على اضطرابات في بعض المقاييس، واختلافات في وجهات النظر³، حتى عند النحاة الكبار أنفسهم ، فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر الزمخشري - صاحب التأليف الراهن والتصنائف الفائفة الباهرة - فإنه يذهب إلى أن جملة " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " من قوله تعالى: "... قَالُوا نَعْدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ " (البقرة 134,133) "يجوز أن تكون معطوفة على نعبد، وأن تكون جملة اعترافية مؤكدة ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون أو مذعنون"⁴ . ولما نظر أبو حيان في هذا القول أنكره ، وقال : "والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأى موصول و صلة...أو بين جزأى اسناد...أو بين فعل شرط وجراه، أو بين قسم و جوابه، أو بين منعوت و نعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما

¹ د/قام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها (ص 224).

² انظر : ابن هشام الأنباري ، مغني اللبيب عن كتب الأعaries (447/2). أما إن تعدد تقدير المذوف و بقى الفاصل بين المتلازمين دون الجملة ، وهذا لا يكون إلا متصلة بالوحدة اللغوية القبلية أو البعدية بعلاقة نحوية، فهو من قبيل التقديم و التأخير ، وسبق أن ذكرت أن ثام حسان يسميه بالفصل النحوي . ارجع إلى الفصل السابق.

³ ومن الأمثلة التي أورها شواهد على هذه الاختلافات: ما نقله الألوسي عن الرضي عند كلامه على قوله تعالى: "... أَوْلَوْ كَانَ آباؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ " (سورة البقرة 170) قال: "واختار الرضي أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثل هذا اعترافية، وعنى بالاعترافية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، أو يحيى آخره متعلقا به معنى مستأنفا لفظا "، [روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط 4، 1405هـ (40/2)]. وهو ما نقله الدكتور فخر الدين قباوة عن الرضي أيضا، و زعم أن هذا من الخلط بين الاعتراض والاستئناف الذي لا يجوز، [انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل (72)]. و نقل الألوسي في موضع آخر عنه كذلك في قوله تعالى: "... وَلَوْ أَعْجَبْتُكُمْ..." (البقرة 221) قال: "قال الرضي: إنها اعترافية تقع في وسط الكلام و آخره " [روح المعانى (119/2)]. هو ما طبقه في تفسيره ؛ فحكم على العديد من الجمل بأنها اعترافية وهي عند غيره إما استئناف أو تكميل أو تذليل أو تتميم ، والرجوع إلى التفسير يعني عن التمثيل . كما نجد في معجم إعراب القرآن أن قوله تعالى : "وما كفر سليمان (البقرة 102) و قوله " تلك عشرة كاملة " (البقرة 191) ، يعدما من قبيل الاعتراض ، وهم عند غيره من الاستئناف التكميلي، [انظر: معجم إعراب الألفاظ و الجمل في القرآن الكريم ، أبو فارس الدحداح ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 1، 1999]. أما محى الدين الدرويش في كتابه "إعراب القرآن و بيانه " فيذهب إلى أن قوله تعالى : "... وَاللَّهُ سَمِيعُ عَلِيهِ" (البقرة 256) اعتراض تكميلي ، في حين أن قرها من الاستئناف التعليلي بين. [دار ابن كثير- بيروت ، ط 9 ، 1424هـ (336)]. قبل هذا وذاك نلفت نظرك بالرجوع إلى الأمثلة التي أوردها ابن هشام في معنيه (442/2 وما بعدها)

⁴ الإمام محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ضبط مصطفى حسين هيكل ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط 3 ، 1408هـ (194/1).

تلازم ما، وهذه الجملة التي هي قوله " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " لست من هذا الباب لأن قبلها كلاماً مستقلاً، وبعدها كلام مستقل... ولا يقال إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصح أن تكون الجملة معتبرة، لأن ما قبلها كلام بين يعقوب حكاه الله عنهم، وما بعدها من كلام الله أخبر به عنهم بما أخبر تعالى... فتبين بهذا كله أنّ قوله: "وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" ليس جملة اعترافية¹، أما ابن هشام فلم يرضه هذا التعقيب وذهب إلى رأي آخر مفاده أنّ " للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحوين"²، وانتصر للزمخشي بقوله : "ويرد عليه [على الزمخشري] مثل من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئاً من مطالبين"³ . إن مثل هذه المساجلة القيمة تبين بالمقال المدعوم بالمثال أن الاعتراض على ضررين: اعتراض نحوبي، واعتراض بياني، حصل اختلاف في فهم أحدهما أدى إلى إدخال ما ليس باعتراض في الاعتراض، لأن ما ادعاه الزمخشي اعتراضًا ليس كذلك، ولا يدخل تحت هذا الباب، حتى وإن نظرنا إليه بمقاييس بياني - كما يقول ابن هشام - لأنه داخل في جملة مقول القول إما بالاعطف على نعبد، وإما مرتبط بما قبله بعلاقة الملasse (الحالية)، فهو غير مستقل ولا منفصل عنه في كلا الحالتين فلا يمكن عزله عنه، لذا يحسن بنا - وبعد أن أحملنا القول سابقاً في الاعتراض عامة - أن نتبين مفهوم الاعتراض البياني عند أهله حتى نعرف ما هو تصور الزمخشي للاعتراض من خلال قوله السابق، وتصور البيانيين عامة ، وقبل هذا لابد من المرور على مفهوم الاعتراض نحوبي لأنّه بمثابة القاعدة والأساس لفهم النوع الثاني.

1- الاعتراض نحوبي: نسبة إلى النحاة ، وهو ما كان بين متلازمين أو مطالبين أو ما كان بين جزأين كلام بينهما اتصال نحوبي ، وحدد ابن هشام تمثيلاً بعض الواقع له بلغت ستة عشر موقعاً⁴ ؛ منها : بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومنصوبه ... الخ ، إذا ما استثنينا المثال السابع عشر فإنه من قبيل الاعتراض البياني كما سيأتي أيضًا ذلك، و لعل ابن هشام كان قاصداً هذا المزج ، لأنّه لم يحدد في بداية كلامه أي النوعين كان ي يريد الحديث عنه، بل تكلم عن الاعتراض العام .

2- الاعتراض البياني: نسبة إلى البيانيين، و بالمقارنة مع الاعتراض نحوبي و كما أشار إلى ذلك ابن هشام⁵ ، من المفترض أن يكون ضابطه وحدّه هو توسط كلام بين جملتين مستقلتين بينهما اتصال معنوي ، لكن ما مدى إلتزام البلاغيين لهذا الضابط ؟ ، أما الإمام حلال الدين القزويني (ت 739هـ) وهاء الدين السبكي (ت 883هـ). فأضافا إليه شرطاً آخر هو أن يكون لنكتة سوى دفع الإبهام حتى ينماز عن

¹ أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر الخيط (1 / 404) .

² مغني الليب عن كتب الأعرايب ، ابن هشام الأنصارى (459/2)

³ المصدر نفسه (2 / 459)

⁴ المصدر السابق (2 / 446 وما بعدها)

⁵ المصدر نفسه (2 / 453)

التكامل الواقع في وسط الكلام لهذا الغرض¹، ومن البينيين من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكره، بل يجواز أن تكون لدفع توهם ما يخالف المقصود وهؤلاء فرقان:

- فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بل تجواز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام غير متصل به معنى، وبهذا يشعر كلام الزمخشري السابق الذكر، وفي موضع آخر من الكشاف، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذليل، ومن التكامل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة.

- وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة، فالاعتراض عند هؤلاء تشمل من التسميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى، ومن التكامل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر²، هكذا تم عند البينيين المزج بين الاعتراض وغيره من صور الإطناب أخرى هي : التكامل ، و التذليل ، و التسميم . من هنا وجوب علينا عرض مفاهيم هذه المصطلحات و البحث عما يوجد بين صورها وصورة الاعتراض من تداخل وتماثل دفع إلى المزج بين هذه الظواهر الأسلوبية.

أما "التكامل فهو أن يأتي في كلام يوهم خلاف المقصود، بما يدفع ذلك التوهם، وهو ضربان، ضرب يتوسط الكلام...، وضرب يقع في آخره...".³ إذا كان هذا هو معنى التكامل، فلا يتفق تماماً أن يجعل الضرب الثاني منه من قبيل الاعتراض، لأنّه يخالف شرطه، إذ لم يتوفّر فيه الوجود بين أجزاء متطلبة أو متصلة اتصالاً معنوياً أو نحوياً. أما الضرب الأول منه، فإذا كان أقل من الجملة فليس باعتراض، لأن الاعتراض لا يكون إلا كلاماً، وشرط الكلام التركيب والإفادة وأقل صوره للإفادة صورة الجملة وهو ليس كذلك، أما إذا كان التكامل كلاماً مفيداً، فإنّ كان له محل من الإعراب فهذا يعني أنه متصل بما قبله غير منفصل عنه، أو كان الكلام الذي بعد التكامل منفصلاً عن الذي قبله حتى إنّ كان هذا الأخير لا محل له من الإعراب، فإنه لا اعتراض و الحالتين هاتين، لعدم توفر الاستقلالية التركيبية أو الإنفصالية النحوية في الوجه الأول، ولانعدام الاتصال والترابط بين الكلامين المتوسط بينهما في الوجه الثاني.

أما إذا توفر الاتصال و الترابط بين الكلامين والاستقلالية التركيبية للتكميل (عدم المحليّة)، فالذي يظهر أنه لاحاجة لأن يخرج هذا من القيد المعنوي، بل لنا أن نجعله نوعاً من أنواع الاعتراض فنقول عنه: هو اعتراض بالتكامل أو (اعتراض تكميلي) وظيفته دفع التوهם .

¹ انظر : جلال الدين القردوبي ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط 4 ، 1998 (ص 194). و براء الدين السبكي ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تحرير : حليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط 1 ، 1422هـ - (129/3).

² انظر : جلال الدين القردوبي ، الإيضاح في علوم البلاغة (ص 197).

³ السبكي ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ص 127).

هكذا مع التتميم "وهو أن يؤتى - في كلام لا يوهم غير المراد- بفضلة تفيد نكتة"¹، ويكون بالكلمة فأكثر"²، ومع التذليل "الذي هو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد"³. إذا تحقق فيما شرط الاعتراض صارا نوعا منه.

وبهذا تبين لنا أنه إذا تحقق لنا شرط الاعتراض الذي هو الإفادة أو الفائدة مع الاستقلالية النحوية له⁴، مع اتصال ما يوجد على طرفه من الكلام في أحد الأنواع الثلاثة السابقة صار نوعا من الاعتراض، كما أتضح لنا أنّ أحسن تعريف يكمن وضعه للاعتراض البيني وضبطه به هو ما قاله ابن عاشور إن "الجملة المعرضة هي الواقعية بين جملتين شديدة الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام ، والاعتراض هو مجيء ما لم يُسوق غرض الكلام له ، ولكن للكلام و الغرض به علاقةً وتكميلاً"⁵ . وكما اتضح لدينا أيضا:

أنَّ مَنْ مَرْجَ بَيْنَ التَّتِيمِ وَالتَّكَمِيلِ وَبَيْنَ الاعتراضِ لَمْ يَشْرُطْ فِي الاعتراضِ أَنْ يَكُونَ جَمْلَةً فَأَكْثَرُ، بل جُوَزَ أَنْ يَكُونَ أَقْلَمْ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لَمْ يَشْرُطْ فِي الانفصالِ النَّحْوِيِّ عَمَّا سَبَقَهُ أَوْعَمًا لَحْقَهُ مِنْ كَلَامٍ. وَأَنْ

¹ المرجع السابق (ص128)

² السيد أحمد الحاشمي ، حواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، ضبط : د. يوسف الصميلي . المكتبة العصرية – بيروت – ط1، 1420هـ ، (ص 205).

³ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، السكري ، تح : خ ابراهيم خ (ص 126) .

⁴ وهو ما أثبتته النحو الوظيفي مع أحمد المتوكلي حيث ذهب إلى أن الحمل الاعتراضي: "هو أن يتخلل حمل آخر دون أن يشكل أحد الحملين مكونات الحمل الآخر، ودون أن يربط بين الحملين بعاطف" وإن كان هذا الشرط الثاني يمكن الاستغناء عنه بالشرط الأول؛ لأن العطف وجه من وجوه التعليق التي تجعل من الحمل المعطوف مكونا من الحمل المعطوف عليه.
وبعد أن نفى الاقتراحات المقدمة في إطار النحو التوليدى التحويلى من طرف "روس" والاقتراحات المقدمة في إطار النحو الوظيفي من طرف "زييف" لرصد خصائص الحمل الاعتراضية، اقترح تخليلا في إطار هذا الأخير لرصد خصائصه، تمثل خطوطه العريضة فيما يلي:
1- تختلف الحمل الاعتراضية عن الحمل الذيول اختلافا يحتم إيجاد تخليل خاص لكل صنف [الحمل الذيول كخالد مسافر-أظن]، لأن توسيع مفهوم الحمل الذيول ليشمل الضربين معا يؤدي إلى فقد معناه وقوته الإجرائية.

2- يشكل الحمل الاعتراضي داخل الجملة حملا مستقلا دلاليًا وتركيبيا يمكن سقوطه بخلاف الحمل المدمج فلا يمكن ذلك؛ مثل: بلغ هندا أن أحتها مريضة ، فلا يمكن أن تقول: بلغ هندا .

3- لا يرتبط الحمل الرئيسي والحمل الاعتراضي أي رابط.

4- تضطلع القواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب مكونات الجملة بموقعة الحمل المفترض في المكان المناسب وعلى هذا الأساس تكون بنية الجملة : خالد - أظن- مسافر هي [ج خالد [أظن]مسافر]، وانتقل بعدها إلى إعطاء جملة من الاقتراحات لرصد خصائص الحمل الذيول. انظر: الجملة المركبة في اللغة العربية ، منشورات عكاظ ، ط1 ، 1987 (صص 39....45).

⁵ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير و التنوير ، الدار التونسية للنشر والمكتبة الوطنية الكتاب الجزائري ، دط 1984 (1/671).

من جعل التذليل والتكميل اعتراضا لم يشترط في الاعتراض وقوعه بين كلامين متصلين معنى، بل جوّز أن يكون في آخر الكلام.

ولى هنا ييدو أنّ معنى الاعتراض قد اتضح جليا، وتميز منه نوعان نحوي وبياني، ومن أنواع البيان الاعتراض التذليلي والتكميلي والتمييمي، ولنا عودة إلى هذا مع مزيد ايضاح له في الفصل الآتي-إن شاء الله تعالى- عند دراسة الجانب الإبلاغي .

وبعد أن ظهر لنا هذا الفرق بين نوعي الاعتراض، آن لنا أن نسأل عن السبب الذي دفع إلى التمييز بين الاعتراض البياني والاعتراض النحوبي؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في النظر إلى مجال انشغال أصحاب كل نوع ، فالبيانيون بحال انشغالهم المعنى (المضمون أو الغرض)، فإذا اعترض المعنى الواحد معنى ثان و تخلله، فإنهم ينظرون إلى المعنى الثاني على أنه معرض للأول، الذي تم بعد الثاني المتخلل له، فالمعيار المعتمد عندهم في تقسيم وتقطيع الكلام هو الشحن المعنوية المحمولة في المتالية اللغوية، ويمكن أن نمثل في هذا المقام، بما أثر عن ابن هشام - عليه رحمة العلام- من عَدَه قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ" (البقرة 222) اعتراضا بين قوله تعالى: "فَإِذَا تَطَهَّرُنَّ فَأَتُوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ" (البقرة 222) وقوله تعالى: "نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأُتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ" (البقرة 223)، معللا ذلك ومسندا إلى أنّ بين هذين الكلامين الأخيرين علاقة تفسير وبيان¹ ، فواضح هنا أنّ مقياس تجزئة الملفوظ هو العلاقة الموجودة بين الشحن الدلالية لجمل هذا الملفوظ . وربما نُظر في اعتبار معياره إلى أشياء أخرى خارجية لها اتصال بالمعنى وتأثير فيه وفي فهمه، لكن ليست هي المعنى في حدّ ذاتها، فيجزئ الكلام باعتبارها، كاعتبار المبدع (المتكلّم) مثل، كالمثال الذي ذكره ابن هشام ويمثل به البلاغيون كثيرا في كتبهم ، فيقولون: إنّ قوله تعالى: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأَنْشَى" (آل عمران 36) اعتراضا بين قوله تعالى: "قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أَنَّى" وقوله: "وَإِنِّي سَمِّيَتُهَا مَرِيمٍ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ" ، معللين ذلك بأنّ الاعتراض ليس من قول مريم - عليها السلام - المحكي عنها بل هو من قوله تعالى ، فـ"يبدو في هذا الشاهد...أن مقياس تجزئة الملفوظ هو صحة نسبته إلى قائل واحد، وأنّ الاعتراض يعني تداخل حديثي قول من قائلين مختلفين..."²، ولا يعني ارتباطا معنويا بين كلامين. وربما عَدَ الكلام اعتراضا باعتباره مذكورا بين جملة أحداث متسلسلة هو ليس منها، كما عَدَ قوله تعالى: "وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْأَرْأَתُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ" اعتراضا بين قوله تعالى: "فَأَلْوُوا إِلَيْنَا جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ" وقوله

¹ معنى الليب عن كتب الأغاريب (453 / 2)

² د : عز الدين مجذوب ، المنوال النحووي العربي – قراءة لسانية جديدة – (ص166).

تعالى: "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ" (البقرة 71-72-73). لأنّه أول القصة¹ ... إلى غير ذلك من المؤثرات التي تم إدخالها في تحديد الاعتراض البياني .

أمّا النّحاة فمجال انشاعلام هو التركيب وصور تشكّله، بالبحث فيه عن العلاقات التي تقييمها البني اللسانية فيما بينها والتي يتخلّص عنها مجرّى تركيبي توليدى يُتعرّف إليه بواسطة تقطيع الكلام إلى وحدات لسانية دنيا، والاعتراض عندهم هو ما "اعتراض مجرّى النّمط التّركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة [أو الكلام] بعضها بعض اتصالاً يتحقّق به مطالب التّضام النّحوي فيما بينها ، والجملة الاعتراضية في كلّ أحواها أجنبية عن مجرّى السياق النّحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب"² ، أو هو كلام ذو علاقات جديدة دخل ضمن علاقات سابقة عليه أحدث فيها شرحاً و تفكّكاً أدى إلى بعد المسافة بين أجزائها. فمقاييسهم هو تجزئة الملفوظ إلى وحدات تركيبة نحوية .

فالتمييز - إذن - بين الاعتراض النّحوي و الاعتراض البياني راجع إلى اختلاف المقاييس المستعملة عند كل فريق لدراسة الملفوظ و تجزئته.

أمّا وقد وصلنا إلى هذا الحد، فإنه قد آن لنا أن نسأل غير متربّدين: إلى أي مدى يمكن قبول هذه القسمة التي أثبتت هذين النوعين ؟ . وقبل الإجابة عن هذا السؤال، أقول ممهداً لها: إنّه عند التأمل الجيد في العلاقة بين هذين النوعين لا نلحظ أنّ هناك علاقة تصادم أو نقاط تعارض بينهما، بل إنّ الاعتراض البياني يعد في حقيقة الأمر دراسة تكميلية لتغطية جوانب دراسة هذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض)، فنقطة بدايته من نقطة نهاية الاعتراض النّحوي، مما يؤكّد الصلة المتينة بين علم المعانٍ وبين النّحو، وأنّ الأمر كما قال الدكتور ثمام حسان : أنّ "علم المعانٍ قمة الدراسة النّحوية أو فلسفتها"³ ، إذن فالعلاقة بينهما علاقة تكميلية تدل على شمولية المناخي الدراسية للمنوال النّحوي العربي ودقّتها ، وإحكام بناءه من حيث تحديده للدوائر الدراسية وضبطها حتى لا يكون هناك تداخل بينهما. والفرق الواضح الذي يمكن ملاحظته، يتمثل في أنّ الاعتراض النّحوي محدود الموضع ، معروف الموضع، لأنّ العلاقة النّحوية محفوظة ومعدودة ، فيترتب على هذا أنّ مواضع هدمها واعتراض مجرّها محدودةً معروفة ، أمّا الاعتراض البياني فهو واسع النّطاق، رحب الآفاق، غامض المقاييس، صعب القياس، طلق العنوان، لا يحده مكان دون مكان، لأنّه يمتاز بمساحة شاسعة كشসاسة مساحة علم المعانٍ .

وإذا كان الخلاف لا يحصل في مجال تصنيف الأول بحكم أنّ تصنيفه أو إحصاءه أو جرده يقوم على النّاحية الشكلية اللغوية بالأساس، بحسب تكوين العلاقة النّحوية هي الدليل على التركيب المعنوي بالعملية

¹ حلال الدين الحلي وحلال الدين السيوطي، تفسير الحلالين هامش المصحف الشريف، مكتبة الصفا-القاهرة، ط 1، 2004م (ص11).

² ثمام حسان ، البيان في رواع القرآن (115,116).

³ اللغة العربية معناها ومبناها (ص17) .

الإحصائية والوصفية، وهي الحدود التي تحمي الباحث من الزيف، فلا يعتبر ما ليس من الاعتراض منه، أو لا يخرج منه ما ينبغي أن يكون داخلاً فيه، قلت: إذا كان الأمر كذلك، فإن الاعتراض البياني أكثر صعوبة، ومهمة الوقوف عليه محفوفة بالمخاطر سيما في ظل تعدد المحاصل الذاتية، مما قد يعده المفسر أو الباحث تركيبياً اعتراضياً قد لا يرتضيه غيره، المعنى ينعكس أيضاً¹، ويضاف إلى هذا أن النص لا يقبل إلا أراء خاصة الخاصة من أهل العلم بما يملكه من دون الخاصة، لذا فإن أقصر الدراسة على الاعتراض النحوي دون الاعتراض البياني، اللهم إلا تركيبيين منه لأنهما يُعيّدان الدراسة بنتائج مهمة بخصوص الظاهرة عموماً.

وبعد أن تبيّنت لنا الصيغة التركيبية العامة للاعتراض نتطرق الآن إلى السمات التركيبية الخاصة بكل تركيب اعتراضي على حدة.

ما ألفيته في المدونة قيد الدراسة (سورة البقرة) من تركيب اعتراضية نحوية أربعة وعشرين (سبعين صنف)² تركيبياً، أضفت إليها تركيبيين اثنين من تركيب الاعتراضات البيانية—وهي حاضرة حضوراً قوياً في المدونة المختارة—لأنهما فرعاً نسهماً على البحث من خلال وظيفتيهما الإبلاغيتين اللتين أدىاهما. وبينما جاء جل هذه التركيب مؤلفاً من جملة واحدة، جاء تركيبيان منه يتالف كل واحد منهما من جملتين، ولنبدأ بـ:

مَحْمَّةٌ - ما جاء بجملة واحدة: توزعت هذه الجمل على نوعي الجملة المعروفيَّن : الاسمية و الفعلية .

مَحْمَّةٌ - أ: الجمل الاسمية: واحتللت أنواع هذه الجمل طولاً وقصراً، وتمدداً وانكماشاً، فكان منها البسيطة وهي العالية، والكبيرة وهي قليلة .

مَحْمَّةٌ - أ - مَحْمَّة: الجمل الاسمية البسيطة: وهذه بدورها توزعها غطاء تركيبيان انماز الثاني منهما عن الأول بدخول الناسخ عليه:

❖ **الجمل الاسمية البسيطة غير المنسوخة:** توزعت على أربعة أشكال اتحدت في أصل الوضع الاسمي واحتللت في مدى ما افتحت عليه من عناصر متكاملة، وفيما يلي ذكر لأشكالها مرتبة حسب تراكم المكلمات فيها:

- **الشكل مَحْمَّة:** مبتدأ (اسم إشارة) + خبراً (جمع تكسير) + مضافاً إليه (ضميراً متصلة).

مثلاً في قوله تعالى: "... تَلْكَ أَمَانِيْهُم ... " (البقرة: مَحْمَّةٌ مَحْمَّةٌ)، أول ما يطالعنا في هذه الجملة اسم الإشارة المشار به إلى معنوي عدولًا به عن الأصل فيه، لأنّ الأصل في الإشارة أن تكون للمحسوسات والملموسات²، مما يعني سلوك طريق إحضار مالا يدرك بالحس والمشاهدة فيمثل قبلة قوة المخاطب

¹ انظر توضيح ذلك أيضاً في الفصل الثالث عند دراسة الوظائف الإبلاغية للجملة الاعتراضية في هامش الصفحة الأولى.

² انظر : حاشية الصبان على شرح الأسموني (1/ 202).

التصويرية ليتم بعدها إلقاء الفائدة والحكم إليه، لأجل أن تتألف أجزاء الخطاب تألفاً حضورياً، تقوى معه سلطة الخطاب على القارئ¹، بالإضافة إلى أنّ هذا يحدث في نفس الملتقي تداعى للمعانى المتصلة بمعنى لفظ المشار إليه وتناميها في ذهنه ، فيصل به الأمر إلى أن يستدعي جميع المعانى القريبة من "الأمانى" من مثل: الأخيلة، هواجس، ظنون، أباطيل، ادعاءات، أكاذيب، ترهات ، ... الخ، كما أنها تشعر هنا بمعية السياق بالتحقير والتسفيه المشرّين بالاستهزاء منهم، كقول المشركين في نبينا-صلى الله عليه وسلم- حشاها: "أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا" (الفرقان بِالْمُجْرِيَّةِ) مثل هذا في القرآن كثير، يأتي بعد هذه الإشارة الخبر مضافاً إليهم "أمانىهم" لتفيدنا هذه الإضافة قيمة تعينية لهذه الأمانى، على أنها "أمانى لهم" ، أو "أمانى منهم" ، وإن كان النحاة لا يحيزون تقدير "من" هنا، لأن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف²، والحقيقة إن زعمنا أن الإضافة لا تكون إلا على تقدير حرف، فلا ينبغي أن نقيد أو أن نضع شرطاً لذلك الحرف المقدر، بل نجعل الحكم الأول والأخير في هذا التقدير هو المعنى³، فإذا طلب المعنى تقدير "من" قدرناها، وإذا طلب تقدير "اللام" قدرناها، وإن احتملها معاً قدرناهما. ومهما يكن فالمضاف اكتسب تعريفاً من المضاف إليه الذي جاء ضميراً ليلعب دور شدّ الأنساق التركيبية، فلا يبقى التركيب الاعtrapسي شارداً عن الجو النصي دخيلاً عليه لغياب الرابط العامل لـأن الجملة مفصولة نحوياً عن كلام السابق واللاحق، وجاء المضاف جمعاً (جمع تكسير) رغم أنّ الأمانة واحدة واسم المشار به دال على ذلك، لدلالة على شدة تمنيهم وقوه تأكيد ذلك في نفوسهم، أو لدلالة على كثرة تردد الأمانة في نفوسهم وتكررها فيها، وربما حمل الجمع هنا باعتبار قائلها⁴، وكلّها احتمالات واردة .

¹ انظر : د/محمد عبد المطلب ، البلاغة العربية—قراءة أخرى —، الشركة المصرية العالمية ، ط ١ ، ١٩٩٨(ص ٢٣١). و النواري سعودي ، بنية الخطاب القرآن في السور المكية — دراسة وصفية تحليلية — (ص ٨٧).

² يرى النحاة أن الإضافة تكون بتقدير : ١- "في" وضابطها أن يكون المضاف ظرفًا للمضاف إليه ، وقد أغفلها جل النحوين كما يقول ابن مالك .

2- "من" وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أي جنسا له.

3- "اللام" فيما سوى الحالتين السابقتين.

انظر : شرح التسهيل (221/3...223) ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (357/2...358) ، و شرح ابن عقيل (3/24) .
 يقول د/فضل صالح السامرائي: " و ما يدل على ضعف مذهبهم أن الأولى أن يكون التقدير أحياناً على غير ما ذهب إليه النحاة، وذلك
 نحو قوله تعالى: " يَجْعَلُونَ أَصْبَاهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَدَرَ الْمَوْتُ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ " (البقرة 19) فهو على تقدير اللام
 عندهم، وتقدير (من) أرجح وأولى، أي: حذرا من الموت، وهم لا يقدرون به - (من) لأن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف، وكذلك
 "هربت خوف سعيد" فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي خوفاً من سعيد، ونحوه قوله تعالى: "أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ
 لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ" (البقرة 161) فهم يقدرون باللام و تقدير (من) أظهر في المعنى أي لعنة من الله وهم يمنعون
 تقديره - (من) لأن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف، ومثله قوله "غُفْرَانِكَ رِبَّنَا" (البقرة 285) و معناه غفراناً منك و ليس غفراناً
 لك و كذلك قولنا " هو أَكْبَرُ الْقَوْمَ" و "أَفْضَلُ الطَّلَابَ" فإن تقدير (من) قيه أولى من اللام أي أَكْبَرُ من القوم و أَفْضَلُ من الطَّلَابَ .
 معانٍ النحو (120/1...121)

⁴ انظر : شهاب الدين محمود الالوسي البغدادي ، روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبعين المثانى (359/1) .

- الشكل ^{ستة}: مبتدأ (اسم معرفة) + خبرا (اسم تفصيل) + جارا و مجرورا .

وذلك في قوله تعالى: "... وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ..." (البقرة:١٧٥)، هنا جاءت جملة اسمية بسيطة تعلق بخبرها جار و مجرور، وجاء هذا الخبر اسم تفصيل لعقد المفاضلة بين الفتنة والقتل من جهة الشدة وأنه لا يدان بها فيها، بل وأثبت لها مطلق الشدة وعمومها بحذف المفاضل فيه، لأن ذهن المخاطب يذهب إلى تقدير جميع معانى الشدة من: فساد ، بلاء ، هرج ، مرج ... الخ.

- الشكل ^{سبعين}: واو الاعتراف + مبتدأ(اسم استفهام)+ خبرا(اسم تفضيل)+جارا و مجرورا+مكملا

(تميزا)

قوله تعالى: "... وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ صِبَغَةً ..." (البقرة:١٧٦). ما يلحظ على هذه الجملة تسلط اسم استفهام عليها صيغها بتغيمه مخالفة لنغمة التركيب المعترض فيه، فحقق بذلك استقلالية زائدة إضافة إلى الاستقلالية التركيبية، وكانت لهذا الاستفهام الصدارية حتى يعلم المخاطب أنه ليس بقصد معنى مألف (الإخبار) بل هو بقصد استفهام فيستعد لذلك، لكن بال مضى في تتبع البنى التركيبية بحد الاستفهام يخرج عن معناه، ليتقمص معنى النفي، وذلك لأنه طلب المفاضلة بين حسن بلغ الغاية في الكمال وحسن مزعوم موهم، مما يوحى بأن اسم التفصيل لم يُرد منه معناه الحقيقي، إنما قصد به المبالغة، وتوسيع المهوة بين الحسينين، حتى تنمحى المقارنة بينهما تماما، بهذا تحول البنية التركيبية في مستوى العمق إلى " لا أحد أحسن من الله صبغة"، عدل عنها إلى التركيب الموجود بغية الإنكار على من يقول ذلك وهم النصارى¹، وفهم من السياق أن المفاضلة جرت بين الصبغتين على تقدير: لا صبغة أحسن من صبغة الله " ثم حولت الصبغة إلى تميز² " ومن أحسن من الله صبغة " لإيقاع النفي مرتين: نفي الحسن عن غير الله و نفي الحسن عن غير صبغة الله، وإثبات الحسن لله مرتين: إثبات الحسن لله وإثبات الحسن لصبغة الله.

- الشكل ^{سبعين}: واو الاعتراف + مبتدأ (اسم الجلالة) + خبرا (اسم فاعل) + مفعولا لاسم الفاعل (اسم موصولا عاما) + صلة جملة فعلية كبرى³ [(فعل مضاربي ناقص)+ضميرا متصل(اسمها) + [خبر جملة فعلية صغرى = فعل مضارعا+ضمير الواو (فاعلا)].

¹ انظر : أبو جعفر محمد بن حرير الطبرى ، تفسير الطبرى المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط 3 ، 1420هـ / 1422هـ .

² وهو تميز م Howell عن مبتدأ، قال أبو حيان : " وقلما ذكر النحوة هذا التمييز المنقول عن المبتدأ " . النهر الماد من البحر المحيط ، تلح : د/عمر الأسعد ، دار الجليل ، ط 1 ، 1995 / 212 . التمييز الم Howell من الأنماط التحويلية في النحو العربى ، انظر تفصيل المسألة في كتاب : من الأنماط التحويلية في النحو العربى ، د/محمد عبد اللطيف حماسة ، دار غريب ، 2006 ، ص 25 ... 29 .

³ وهذا على رأى ابن هشام ، انظر: معنى الليب (431/2). وإليه ذهب الدكتور فخر الدين قباوة ، انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ص 19. أما الدكتور تمام حسان فيرى أن الناسخ في مثل هذه الحالة فعل نقل إلى أداء دور الأداة فهو مثلها، والأداة كما هو معلوم لا اعتبار لها أثناء التصنيف ، انظر : البيان في رواع القرآن (1 / 58) . وعلى هذا يكون هذا النوع من الحمل الاسمية. ومهمما يكن فإن

قوله تعالى: "... وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْسُبُونَ" (البقرة: ٢٧). دل بناء الجملة الاسمية على وقوع ذلك

فعلا^١, يزيد من تأكيد هذا الزعم وقوع اسم الألوهية في أولها إذ السيطرة المطلقة له, وكل مذكور أمامه في حكم المقطوع بوقوعه, كما أن ذكره في هذا الموضع يسلب من غيره القوة والتدبر والسلطان لينفرد بهم سبحانه وتعالى^٢, جاء الإخبار عنه باسم الفاعل الذي يحوي معاني الفعلية ومقومات الحركية , التي هي في الأصل من خصائص الفعل, لكنها حركية دائمة مما دفع بعض المحدثين إلى القول بأنه فعل^٣, هذا منتقض بالنظر إلى موقعه الإعرابية وخصائصه البنائية, وانصرف عن التعبير بالفعل إليه, "لأنه يدل على الثبوت , والفعل يدل على التجدد والتكرار , ولا تكرار , إذ لا تجده فيها لأنها قصة واحدة"^٤ (قصة قتيل بني إسرائيل), واشرب معنى الاستقبال بقطعه عن الإضافة رغم وقوعه في المضي لحكاية ما كان مستقبلا وقت التدراو^٥ , ثم جاءت بعده ما الموصولة معمولة له وسبب الaitan بها دون التعبير بال مصدر حتى يتواافق ذكر صفة الإخراج مع صفة الكتم ليكون ذلك أبلغ في التعبير عن المعنى .

❖ **الجمل الاسمية البسيطة المنسوخة:** دخل تحت هذا النوع نطان, كل نطق ضم شكلا واحدا من أشكال التعبير هو:

- **الشكل معنئ:** واو الاعتراض+ما الحجازية+اسم "ما" (لفظ الجلالة)+حرف جر زائد+خبرًا محورا لفظا(اسم فاعل)+حرف جر+اسم موصولا عاما+صلة (جملة فعلية بسيطة=فعلا مضارعا+فاعلا ضميرًا متصلًا). قوله تعالى: "... وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ" (البقرة: ٢٧). تصدرت هذه الجملة بأداة قامت بسلب النسبة بين المستند والممستند إليه على سبيل الإطلاق والدوام, أو قامت بتعرية الاسم الأول (اسم الجلالة) عن معنى الخبر المحصور بحرف الجر الزائد المفید توكيده شحنة النفي , تعلق بهذا الخبر اسمًا موصولا عاماً لدلالة على العموم, فجاء نفي الغفلة عن الله تعالى مؤكداً وعاماً ومطلقاً .

- **الشكل معنئ:** لا النافية للجنس + اسمها(اسم مفردا نكرة) + خبرها (محذوفا) + أداة استثناء ملغاة(إلا) + بدلا من الضمير المستتر في الخبر, أو بدلا من "لامع اسمها". وتتمثل هذا الشكل في الكلمة

الخلاف حول هذه المسألة على حسب ما يبدو أنه لا يعدو أن يكون شكليا, لأن هذا القول أو ذاك لا يغيران شيئاً من العمليات التحليلية مثل هذه الجمل, والنتائج التي يصل إليها صاحب القول الأول حتما يصل إليها صاحب القول الثاني.

^١ انظر : الآلوسي , روح المعانى (١/ ٢٩٣).

^٢ انظر : النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص ٧٧).

^٣ انظر : مهدي المخزومي , في النحو العربي - نقد وتجييه - (ص ١٢٦) . وقد ذهب إلى هذا القول الكوفيون من قبل .

^٤ انظر : أبي حيان , البحر الخيط (١/ ٢٥٩).

^٥ انظر : الرحمنشري , الكشاف (١/ ١٥٣) .

الطيبة كلمة التوحيد "... لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ..." (البقرة:١٧١). كان فيه سلب النسبة بين الحكم والمحكوم عليه بواسطة "لا" التي هي لنفي الجنس؛ لأنها ضمت إلى نكرة غير مفصلة عنها وهو لفظ "إِلَهٌ"^١، الذي هو من أسماء الأجناس ، يقع على كل معبد بحق أو باطل^٢. وجاء "على وزن فعال معنى مَفْعُول ككتاب بمعنى مكتوب"^٣، و"اشتقاقه من أَلَهَ كَعَبَدَ، إِلَاهَةَ، كَعَبَادَةَ ..."^٤، فمعناه : لا معبد ، أما خبرها فقد قرر النحاة جواز إسقاطه إذا كان مدولا عليه بالسياق^٥ ، معلوم بأنه في عهده – صلى الله عليه وسلم – كثرت العبادات لكن كلها عبدت بالباطل و الظلم و الطغيان والتعدى ، فنفي الله تعالى عنها أحقيته هذه العبادة ، وعلى هذا يقدر الخير "حق" ، ثم أثبت هذه الأحقيه وحصرها لنفسه تبارك وتعالى – هو لذلك أهل – بقوله "إلا هو" ، و قدم النفي على الإثبات لعرض نفي الشركاء والأنداد و إثبات التوحيد^٦.

مَحْمَدٌ - أ - صَنْعَهُ: الجمل الاسمية الكبرى: وانضوى تحت هذا النوع نحطان اثنان، اتفقا في عدد العناصر واحتلفا في هيئتها وترتيبها وهي على النحو الآتي :

النمط مَحْمَدٌ: قد جاء هذا النمط على شكل: "خبر مقدم (مصدر) + جاراً و مجروراً+مبتدأ مؤخراً جملة مصدرية كبيرة [هَمْزَةٌ تسوية]+ج فعلية بسيطة(فعل + فاعلا + م به)+ حرف عطف (أم المتصلة)+ حرف جزم ونفي (لم)+ ج ف ب أخرى] ". وهو قوله تعالى: "... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءاَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ... " (البقرة:٢٩)، قدم الخبر في هذا التركيب لغرضين اثنين هما :

مَحْمَدٌ - غرض بلاغي: عنابة المخاطب بيانه و تعجيل مضمونه .

صَنْعَهُ - غرض تركيبي: وهو طول المبتدأ الذي قد ينسى الخبر أو يعطي عليه حيث تركب من جملتين عطفتا بـ: أم المتصلة و مصدرها همزة أصلها للاستفهام لكن باجتماعها مع "أَمْ" و "سواء" جعلاها دالة على التسوية المتضمنة لمعنى الحرف المصدري حيث جردت الفعل بعدها عن النسبة والرمان ، فصار معمولة المصدر أو معمولة قوله : "سواء عليهم إنذارك وعدمه"^٧.

^١ يشترط النحاة لعملها ستة شروط : 1- أن تكون نافية . 2- أن يكون المبني بها الجنس . 3- أن يكون النفي نصا في ذلك . 4- ألا يدخل عليها جار . 5- أن يكون اسمها وخبرها نكرة . 6- ألا يفصل بينها و بين اسمها أي فاصل . انظر : مغني الليب (1 / 264 , 265 , 266) شرح التسهيل (2 / 53 , 54) ، وشرح ابن عقيل (2 / 5 , 6).

² الكشاف (6 / 1).

³ أبو حيان الأندلسي ، النهر الماد من البحر المحيط (1 / 69).

⁴ الآلوسي ، روح المعاني (1 / 59).

⁵ انظر : مغني الليب عن كتب الأغارب (1 / 266) ، وقال ابن مالك في الألفية : وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر ، الباب المقصود في النظم هو باب لا النافية للجنس .

⁶ أبو حيان ، البحر المحيط (1 / 463).

⁷ هذا أحد المواقع الثلاثة التي تسرب فيها الاسم من الفعل بغير حرف سابق .

النَّمَطُ صَنْعٌ: ودخل تخته شكلان، اتفقا اتفاقاً شكلياً يكاد يكون تماماً لولا زيادة التركيب الثاني بالمضارف إليه وهو ما قوله تعالى: "...وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ" (البقرة: ٢١)، ومن قوله تعالى: "...وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ" (البقرة: ٢٣)، ونمطهما التحريدي فهو :

وأو الاعتراض + المبتدأ (لفظ الجلالية) + الخبر جملة فعلية بسيطة [أدلة نفي(لا) + فعلاً مضارعاً + فاعلاً (ضميراً مستتر)+ م به] . ولنلمس في هذين التركيبين إنزيات النفي إلى الجملة الصغرى التي تمثل خبراً (مسند) للجملة الكبرى (الجملة الاسمية)، أما في الجملة الفعلية فلا يكون النفي إلا مصدراً، لأن المسند لا يكون إلا كذلك، مما يوضح لنا أن النفي في الجملة لا يتسلط في الحقيقة إلا على المسند فقط^١، جاء هذا النفي بـ "لا" التي هي لنفي المستقبل، لكنها في هذا السياق تجردت من اختصاصها بالزمان؛ لأن الله لا يحب الفساد ولا يهدي الكافر على الدوام في الأزمنة كلها، نعوذ بالله من الاتصاف بما يبغض الله . إلى هنا انتهت الدراسة التركيبية للجملة الاسمية لتنقل بعدها إلى دراسة الجملة الفعلية.

مَعْنَى-بِ: الجملة الفعلية: إنَّ ما تميَّزَتْ به الجملة الفعلية بمقارنتها مع شقيقتها السابقة قَلَّتْ أنماطها، فقد أفرزَ الإحصاءَ عن وجود ثلاثة أنماط :

النَّمَطُ الْأَوَّلُ: اندرس تحت هذا النَّمَطُ الجملة الفعلية ذات الطبيعة التركيبية المألوفة للجملة الفعلية أو ما يمكن تسميتها بالصورة الأصلية لهذه الجملة، وهي: (فعل + فاعل + م به (مع الفعل المتعدد)). وظهر في ثلاثة أشكال هي:

- **الشكل مَعْنَى:** الفاء (الفصيحة^٢ أو الاستثنافية) + حرف نصب ونفي(لن)+ فعلاً مضارعاً+ فاعلاً(اسم الجلالية)+ م به + مضارف إليه (ضميراً). قوله تعالى: "...فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ..." (البقرة: ٢٣).

- وختلف في هذه الجملة على أقوال ثلات : **مَعْنَى**- على أنها جواب شرط مقدر صنف- أو هي دليل الشرط وجزائه معا

والموضون الآخرون هما : 1- وقوع الفعل بعد ظرف الزمان . 2- وقوع المضارع بعد الفاء و الواو في الأجوية الثمانية . انظر : الأشيه و النظائر في النحو (259/1) .

^١ انظر : د/محمد عبد اللطيف حماسة ، بناء الجملة العربية (ص 280 ، 281) .

^٢ وتسميتها بذلك من باب المجاز العقلي، لأنها أفضحت عن شرط مقدر كما أشار إلى ذلك الرمخشري، انظر الكشاف (١/144)، أما أبو حيان فأنكر هذا ، وعمل ذلك بأنه لم يثبت في كلامهم حذف فعل الشرط و الأداة معاً ، كما أنكر أن تكون هذه الفاء المعنوف عليه المعنوف مع الفاء العاطفة المتصلة بالمعنوف ، وذهب إلى أن مثل هذه الفاء عاطفة على معنوف جملة ، هذا قوله في الفاء الفصيحة ، [انظر : البحر الخيط (209/1) و (227/1) ، وانظر أيضاً : النهر الماد (128/1)] . أما قوله في إعراب الجملة المقصودة من الآية الكريمة فنجد أنه ينقل قول ابن عطية التالي : " فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ " اعتراض أثناء الكلام ، ثم يضيف قائلاً: " كأنه يريد أن " أم يقولون "معادل لقوله "فَلَنْ يَخْلُفَ اللَّهُ عَهْدَهُ" اعتراضًا بين المتعارلين فلا موضع لها من الإعراب "، دون أن يتعقبه كما هو مألوف عليه . انظر: المرجعين السابقيين (278/1)، (154/1) على التوالي .

نَبَأْلَهُ - أنها جواب استفهام تضمن معنى الشرط

يمكن إرجاع أصل منشأ هذه الأقوال الثلاثة إلى محاولة تفسير الفاء في بداية الجملة ، وهي كما نلاحظ أنها تفسيرات اعتمد النظرية المعنية فقط في تفسير هذه الفاء ، لهذا نجد فخر الدين قباوة يقول : " الحق أن هذه الفاء إنما فسرها البينيون كذلك ، وليس التحوّل ملزماً بما يذهب إليه علم البيان ، فالفاء الفصيحة هي من الزاوية التحوية لم تخرج عن معنى السبيبة، وقد تكون عاطفة...، وقد تكون استثنافية..."¹ كما هي في هذا الموضع، أما عن البنية التركيبية، فإن الجملة تألفت من: "لن" وهي أكد في النفي من غيرها، وستعمل لنفي المستقبل ويختص دخولها على المضارع فقط كما في الآية ، وجاء التعبير بلفظ الألوهية دون لفظ رب ؛ لأن الإيمان بعدم إخالٍ لله وعده وعهده من الإيمان بالألوهية ، كما أضيف إليه العهد تأكيداً لهذا .

- **الشكل نهج: واو الاعتراض+فعلا مضارعا+فاعلا (ضميرا متصل).** مثل في قوله تعالى: "...ولَنْ تَفْعُلُوا..." (البقرة: نهج 18)، و"لن" هنا أددت المعنى الذي أدته في التركيب السابق وانضمت إلى الفعل المضارع الذي منح الجملة الصفة التجددية، أي كلما خطر على باهتم التحدى جاء النفي سالباً القدرة منهم.

- **الشكل نهج: فعل مضارع+فاعلا ضميرا مستترام به(ضمير المخاطب المتصل)+جارا و مجرورا.** قوله تعالى: "...يَعِظُكُمْ بِهِ..." (البقرة: نهج 19). جاء الفعل المضارع دالاً على الاستمرار والتجدد، لأن وعظ الكتاب للمؤمنين دائم لا يتوقف ولا يجد بزمان أو مكان، وهو ما يرجح كون الجملة الاعتراضية لا حالية؛ لأن الحالية مقيدة بزمان عاملها.

النمط الثاني: وهو نمط محول عن النمط الأصل، خضع فيه العنصر الأول (الفعل) لقانون تحويلي متمثل في التغيير؛ إما دون عوض صيغى يقوم مقامه كالمصدر المنصوب بفعل مخدوف، وإما بعوض صيغى يظهر في المستوى السطحي على أن الفعل مغيب في المستوى العميق² كما في النداء، والسياق هو الذي يميز بين

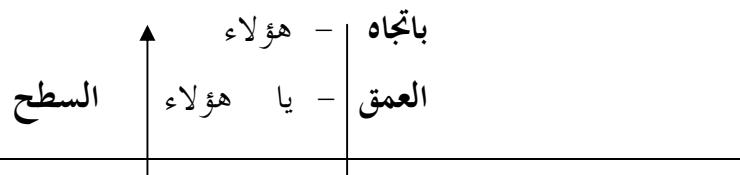
¹ إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص66). هذا الرأي قال به ابن هشام من قبله حين ذهب إلى أن الفاء الفصيحة تفسير معنى لا تفسير إعراب . انظر : معنى الليث عن كتب الأعارات (190/1).

² يقول محمد حماسة عبد اللطيف : " نستطيع القول بأن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجاً يقوم على افتراض "بنية عميقه " لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبعت في معاجلتهم ، و "بنية سطحية " لم يعبروا عنها بهذا المصطلح ، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم ، وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقه إلى البنية السطحية ، ويمكن أن نطلق على هذا التحويل لديهم أنه تحويل عفوياً قائم على دقة النظر للأمور " اهـ . من الأنماط التحويلية في التحوّل العربي (ص38)، وانظر : (ص30) . أما تمام حسان فيرى أن هذا من مواطن الإساءة عند النحاة يقول : " ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون النظر إلى القيم الأسلوبية للجملة ، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنساء والتي عدوها منصوبة بواحد الحذف تمسكاً منهم بفكرة العامل التحوي "، لأن هذا في نظره يقلب المعنى رأساً على عقب فيتحول إلى خبر بعد أن كان للإنشاء ، ويرى أنه يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرب المصدر

لتحقيق لنفسها "بعد عن الوضوح الكامل؛ لأن مثل هذا الوضوح في الخطاب الأدبي يبعده عن كثافته، ويعود به إلى الشفافية، مما يعني احتماله للعبئية الصياغية، ومن هنا يكفي أن تشحن الصياغة بمؤثرات مقالية أو خيالية تسمح بغياب بعض الدوال الم عبر عنها"¹. وعليه فالتقدير ضرورة تفرضها الجمالية الإبلاغية على الصياغة أثناء تأليف الكلام، وكلا النمطين المشار إليهما آنفاً تم إحصاء أشكال هما في

النطء صنٰء-محرّأ: حذف على نية العرض؛ ودخل تحته شكلان متماثلان بينهما اختلاف طفيف:

- الشكل الأول : ونمطه التجريدي هو: حرف النداء ممحض + منادى (اسم إشارة)، هؤلاء من قوله تعالى: "لَمْ أَنْتُمْ - هَؤُلَاءِ - تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ" (البقرة: ١٧٦-١٧٧) في أحد أوجه إعرابها إذا قدر قبلها حرف نداء ممحض^٢ ، وقد جاءت تحولات هذه البنية نحو العمق كما يلي:



منصوباً على معنى الإنماء . انظر : البيان في رواي القرآن (21,201) . الاختلاف الحاصل بين الباحثين في تقييم النظرة النحوية العربية راجع إلى اختلاف المنهج المتأثر به، فنمام تأثر بالمنهج الوصفي، في حين أن حماسة يظهر عليه التأثر بالمدرسة التشومسكية. في حين يبقى تقييمها عبادتها وأصولها التي تستدتها غياباً نوعاً ما .

¹ د/محمد عبد المطلب ، اللالغة العربية - قاعدة أخرى - (ص 218).

² والأوجه التي وردت في الآية يلخصها أبو حيان [انظر : البحر المحيط (1/295)] في خمسة أو جه هم :

¹- أنتم : مبتدأ و هؤلاء : خبره ، وهو المختار عند أبي حیان ، وأحد الوجهين المتوجهين عند الطبری [تفسير الطبری (441/1)].

2- أنتم خير مقدم ، و هو لاء متداً مؤخر وهو قول الشيخ ابن عطية الانصارى (ت528هـ)

و " تقتلون " في الوجهين السابقين حال ، وهي المقصودة بالإحبار أو الإبلاغ عند الفريقين .

³ - هؤلاء موصول بمعنى الذين قاله الزجاج انظر تفسير الطبرى (23/2).

يقيم، وهو جهان المشاه، إليهما في المتن هما :

⁴ هؤلاء منادي محنوف منه حرف النداء ، وقال به الزجاج و القتبي [انظر أيضاً الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ترجمة عبد الرزاق المهدى ، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط 2006 (23/2)] . وهو الوجه الثاني المتوجه عند الطهري . انظر تفسير الطهري (1/440).

5 - هؤلاء منصوب على الاختصاص بأعني أو أخص وهو قول ابن كيسان وغيره .
وحكى الآلوسي وجها سادسا هو: أن "هؤلاء" تأكيد لغوي لـ"أنتم" فهو إما بدل منه أو عطف بيان عليه [انظر روح المعاني 1/312]، وهو ما أزعم به الطبرى بعض البصرىين قائلًا: "وزعم بعض البصرىين أن هؤلاء توكيده وتبنيه لـ"أنتم" معللين ذلك بأنهما كانوا عن أسماء المخاطبىن [تفسير الطبرى 1/441]. والذى يرجح الوجه الرابع والخامس "أن الأصل الأخبار أن تكون بين المخبر والم الخبر عنه تختلف في المفهوم والاتحاد في الخارج وهو المعروف عند المناطقة بحمل الاستئناف نحو "أنت صادق"، ولذلك لزم اختلاف المسند إليه بالحمد والاشتقاق ولا تجدهما جامدين إلا بتأنويل" [تفسير التحرير والتتوير 1/586]. هنا يمكن جعل "قتلولون" هو الخبر، لأنه هو المقصود بالكلام، وإعراب "هؤلاء" على ما ذكر في الوجهين، بذلك تكون قد راعينا الناحية الشكلية والمعنوية

- أدعوك هؤلاء باتجاه

وهذا على القول بجواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وإنما في المسألة خلاف، فالبصريون منعوا ذلك وحجتهم "أن الأصل "هذا" أن تشير به لواحد، فلما دعوته نزعته منه الإشارة التي كانت فيه وآلزمه إشارة النداء فصارت عوضاً من نزع الإشارة¹، فلا يمكن حذفه، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك وتابعهم ابن مالك في الألفية وفي شرح التسهيل وذكر في هذا الأخير خمسة شواهد على صحة ذلك، منها قول ذي الرمة، وهو مطابق لما جاء في الآية تماماً، إنما وقع الاختلاف في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر:

إِذَا هَمَّلْتُ عَيْنِي لَمَا قَالَ صَاحِيْ بِمِثْلِكَ - هَذَا - لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ²

والتقدير : بمثلك - يا هذا - لوعة و غرام . ويكون مقياس الترجيح، في مثل هذا، السماع الصحيح، أما عن سبب الحذف فيمكن أن يقال فيه أمران هما:
أ/ استغناء بدلالة الكلام عليه فطوي ذكره .

ب/ لإفاده الإيجاز والاختصار ، يشهد لهذا الغرض المقارنة بين قوله تعالى : " قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي ... " (الأعراف ٢٧) . و قوله تعالى : " قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ... " (طه ٣٦)، ففي الآية الأولى لما كان الموضع مقام السرعة حذفت الياء منه للإيجاز والاختصار، ولما كان الموضع في الآية الثانية موضع بسط وإطالة أثبتت، والسياق القرآني للأيتين يشهد على ذلك³. - الشكل الثاني: حرف النداء محفوظ+منادي منصوبا+مضافا إليه. وورد هذا التركيب اعترضا في أربعة مواضع في الآية سَعْيَانَ صَنْرَ مُحَمَّدَ، وفي الآية رَصَانَ صَنْرَ مُحَمَّدَ، وفي الآية جَلَّ جَلَلَ شَعْبَانَ صَنْرَ مُرْتَيْنَ، من سورة البقرة، وهو قوله تعالى: " رَبَّنَا "، وقد تألف مما تألف منه الشكل الأول، وزيد فيه المضاف إليه منسوبا إلى الرب نسبة تشريف وتكريم له .

النمط صَنْرَ - صَنْرَ: حذف ولا عوض يدل عليه: ورد أيضا تحت هذا النمط شكلان هما:

- الشكل الأول: ∅+مفعلا به، ويثله قوله تعالى: "... هَؤُلَاءِ..." (البقرة جَلَّ جَلَلَ شَعْبَانَ) على وجه آخر في الإعراب⁴. وهو أن يكون لفظ "هؤلاء" تخصيصاً للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون فيكون إذ ذاك منصوباً بأعني أو أخص⁵، لكن معظم النحاة نصوا على أن التخصيص لا يكون بأسماء

¹ السيوطي ، الأشيه و النظائر في النحو (2/297). انظر كذلك : البحر الخيط ، أبي حيان (1/290)، حاشية الصبان على شرح الأشموني (3/202).

² انظر : شرح التسهيل (3 / 386 , 387).

³ انظر : د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (4 / 323).

⁴ انظر هامش الصفحة السابقة .

⁵ انظر: روح المعاني (1 / 312) ، البحر الخيط (1 / 290)

فإنَّه يجوز فيه التخصيص .¹ وفي الحقيقة أنَّ أسلوب الاختصاص صورة فرعية عن النداء، إلا أنه يحذف منه حرف النداء لا الإشارة². على نية تقديره، يقول الدكتور محمد عبد المطلب بعد عرضه للصور التي يتراكب وفقها أسلوب الاختصاص: "فكل هذه التراكيب تدخل منطقة النداء وليس بنداء" ، ومadam أن اسم الإشارة ينادى

الشكل الثاني: مفعولاً مطلقاً+ مضافاً إليه. ويمثلها قوله تعالى: "...سبحانه..." (البقرة: ٣٧) كلمة سبحان قيل إنها مشتى مفردها "سبحا"^٣، وذهب جماعة إلى أنها علم للتسبيح، أي اسم وضع موضع المصدر^٤، غالبة النحاة ينصون على: أنها مصدر، فعله "سبح" مخففاً ومعناه: التترية والتبرئة والخاشأة^٥، ولا يستعمل إلا مضافاً وهو هنا مضاف إلى اسم الجلالة (مفعوله)، والعامل فيه فعله المضمر وجوباً^٦، سبب الإضمار هنا والتعبير بالمصدر، لأن المصدر يدل على حدث مطلق غير مقيد بزمن ولا متعلق بفاعل معين، فتترية الله يُبَشِّرُكُمْ مطلق لا يتقيد بزمن ولا يتعلق بفاعل، وذهب الكسائي إلى أنها منصوبة بنداء ممحوف وهو ما لم يثبت في السماع^٧.

النحو الثالث: تظهر هذا المظاهر في جمل شرط حذف جوابها، مثل نصف عدد الجمل الاعترافية الفعلية تقريباً، حيث بلغ ستة تراكيب؛ أربعة منها تراكيب شرط بسيطة واثنتين احتوت على جملة صغرى في تكوينها.

مَحْرَّةٌ - جمل الشرط البسيطة : وهي :

إن+ فعل ماضيا+فاعلا (اسم الجلالة) "... إِن شَاءَ اللَّهُ..." (البقرة ٢٧٦).

"...إِنْ تَرَأَ خَيْرًا ... " (البقرة شَوَّالٌ شَعْبَانٌ مُحَمَّدٌ). إن+ فعلماضيا + م به

"إن+فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول+جاراً ومحوراً+مفهولاً نائب فاعل "إن كُتبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ.."

^١ قال أبو حيان : وقد نص النحوين على أن التخصيص لا يكون بالنكرات و بالأسماء الإشارة ، و المستقر من لسان العرب أنه يكون بأي : نحو المم اغفر لنا - أيتها العصابة - ، أو معرفا بالألف و اللام نحو : نحن - العرب - أقري للضييف ، أو بالإضافة نحو : نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث ، وقد يكون علما كما أنشدوا : بنا - ثمما- يكشف الضباب ... " البحر المحيط (290/1)" ، وانظر : شرح التنسف (3/434) . وحاشية الصان على شرح الأشعري (3/277) .

² البلاغة العربية - قراءة أخرى - (ص 302).

البحر المحيط (138 / 1) ٣

⁴ المرجع نفسه (1 / 138) ، روح المعانٰي (1 / 226)

⁵ انظر: المرجع نفسه (صفحة نفسها) ، و تفسير الطبرى (258/1) ، والجامع لأحكام القرآن (المسمى بتفسير القرطبي) (329/1)

⁶ انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/170) ، ود/ محمد حماسة ، من الأنماط التحويلية في النحو العربي (ص30).

⁷ تفسير القرطبي (329/1) ، و البحر المحيط (1 / 147) .

"..إِنَّ أَرَادُوا" (البقرة ١٢٧) إن + فعل ماضيا + فاعلا (ضميرا متصل (الواو))+م به إصلاحا .." (البقرة ٣٦) .

والملاحظ في هذه التراكيب أن حرف الشرط واحد في جميعها وهو "إن" الذي يدل على أن فعل الشرط محتمل الوقع بخلاف "إذا"^١ ، والفعل-أيضا في جميعها- جاء ماضيا مما يدل على وقوعه-إن وقع-مرة واحدة ، ولا يتكرر فمشيئة الله إما أن يقع وإما لا ، والميت إما أن يترك المال إما لا ، والقتال إما أن يفرض و إما ألا يفرض، الزوج إما أن يتغير الإصلاح بإرجاع زوجته وإما لا ، و تغییر(ال فعل كذلك) في التركيب الثالث بناءه للمفعول استغناء بشهرة الفاعل عن ذكره ، إذ جميع المخاطبين يعلمون أنه لا مشروع لهم إلا الله ، وتعدى بـ"على" لفائدة الاستعلاء وهو هنا استعلاء معنوي ، كأن المسلم يحمل ثقل هذا الحكم على عنقه لأن الحقوق لازمه لأعناق أصحابها .

2- جمل الشرط الكبري: ضمت شكلين من التراكيب هي:

- **الشكل الأول:** وهو قوله تعالى "...إِنْ كُنْ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ..." (البقرة ١٢٨)، وتألف من: أدلة شرط "إن" + فعل ماضيا ناقصا "كان" + اسمها "نون النسوة" + الخبر حملة فعلية بـ[فعل مضارع+ فاعلا ضميرا (نون النسوة)+ جارا و مجرورا + حرف عطف + اسماء معطوفا + مضاف إليه] .

- **الشكل الثاني:** وهو قوله تعالى "...إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقْيِيمَا حُدُودَ اللَّهِ..." (البقرة ٢٣٠)، وتألف من: إن+ فعل ماضيا ناسخا+فاعلا (ضميرا متصل هو الألف)+جملة مصدرية بـ[أن+ فعل مضارعا+ فاعلا(ألف الاثنين) + مفعولا به + مضاف إليه]. وللمفت للإنتباه في هذا التركيب، تعليق الفعل القلي عن العمل، بإخراج المفعولين مخرج المفرد المصدري المؤول. إن إجراء تحويل المفعولين إلى المفرد المصدري المؤول إجراء تحويلي شكلي ظاهري، لأن المعمولين من قبل وإن كانوا منفصلين إلا أنهما في تقدير الاسم الواحد، لأن ماهما المفرد المركب تركيب إضافة^٢، فقولنا: ظن حُدُودَ اللَّهِ قائمَةً بمنزلة قولنا : ظن إقامة حدود الله . والمضاف والمضاف إليه كلكلمة الواحدة، لكن الإجراء التحويلي من المفرد المصدري المؤول إلى التعبير المصدري أو من جو الإفراد إلى جو التركيب له علل المعنوية الجمالية له والحاصلة عليه، وتمثل في: / ربط الحدث ، حدث الظن ، بشرىحة الزمن ، وتوجيهه التركيب وجهة زمنية^٣ ، إذ هناك فرق بين "إن ظننا إقامة حُدُودَ اللَّهِ" والذي يشكل خلفية البنية السطحية بعد التحويل ، وبين "إن ظننا أن يُقْيِيمَا حُدُودَ اللَّهِ" والذي يظهر في البنية السطحية . ذلك أن الزمن في التركيب الأول مائع عام، لا يكاد ينضبط، أما في العينة الفعلية فيتعدد في حيز المستقبل عند وجود نية الرجعة بعد طلاق الزوج الثاني.

¹ انظر : الجرجاني كتاب المقتضى في الإيضاح (١١١٧/٢) ، ود/فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو (٤/٧٣) .

² انظر : النواري سعودي ، بنية الخطاب القرآني في سور المكية (ص ١٠٣) .

³ ينظر : المرجع نفسه (ص ١٠٤) .

ب / كما يكسب الكلام معنى أسلوبيا آخر لا وجود له داخل النمط الأصلي وهو تحديد الجهة الفاعلة التي تصدر منها الإقامة، والتي لا وجود لها ولا الدليل يدل عليها في البنية التحتية¹. هذه هي أنماط الاعتراض بالجملة والآن إلى:

2-ما جاء بأكثـر من جملـة: خالـف أبو عـلي الفـارسي في الـاعتراض بأكـثر من جـملـة زـاعـما أنه لا يمكن

أن يكون، وذلك عندما عرض لبيت كثـير عـزـة :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ اللَّهِ أَيَّةً لِنفسي - قد طَالَبْتُ غَيْرَ مُنْبِلٍ .

قال ابن مالك: "أنشده أبو علي وقال: أَيَّةً منصوب بكفران: أي لا أَكْفُرُ اللَّهَ رَحْمَةً لِنفسي، ولا يجوز نصب "أَيَّةً" بِأَوْيَتُ مضمرا، لئلا يلزم من ذلك الاعتراض بين مفعولي "أَرَى" بحملتين إحداهما: لا واسمها وخبرها، والثانية: أَوْيَت، ومعناه: رَقَّت². إلا أن غيره من النحاة قروا جواز ذلك بمحىء النصوص اللغوية به منها قول زهير: لَعَمْرِي - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى - وفي طول المعاشرة التَّقَالِي -. لَقَدْ بَالَّيْتُ مَظْعَنَ أَمْ أَوْفَى ولكنْ أَمْ أَوْفَى لَا ثَبَالِي .

وإن كان الاعتراض بحملتين فقط أنكره الفارسي، فقد ذهب الزمخشري إلى أن في قوله تعالى: "ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخْدَنَاهُمْ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ، - وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخْدَنَاهُمْ بِمَا كَاثُوا يَكْسِبُونَ ، - أَفَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِأَسْنَانًا بَيَانًا وَهُمْ نَائِمُونَ " (الأعراف 95 ، 96 ، 97) اعتراضًا بسبع جمل ، لأن "فَأَمِنَ" معطوفا على "فَأَخْدَنَاهُمْ" ، ووافقه ابن مالك على ذلك وقال من حقه أن يعدها ثالثي جمل⁴ ، أما الأمير في حاشيته على المعنى فعدّها تسعًا⁵ ، وهي كما نلحظ نصوص لا تتحمل التأويل وتوجيهه كنص كثـير عـزـة.

فالاعتراض - إذن - لا يقتصر تركيبه على الجملة الواحدة فقط ، بل يتعدى ذلك إلى الجملتين و الثلاث وأكثر، وأقصى طول للاعتراض وقفت عليه في المدونة المختارة وصل إلى أربع عشرة جملة وهو من الاعتراض البياني، في قوله تعالى : "الظَّالِقُ مَرَّتَانِ فِيمَسَكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْحٍ يَا حُسَانٍ وَلَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تُلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوْهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، فَإِنْ طَلَقْهَا فَلَا تَحْلُّ لَهُ مِنْ بَعْدٍ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ" (البقرة 229 ، 230). فـ "فَإِنْ طَلَقْهَا" ، تفسير

¹ سيأتي في الفصل الثالث في دراسة الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الحرفي مزيد ايضاح وتفصيل .

² شرح التسهيل (63/2).

³ انظر : البيان لزهير بن أبي سلمى عن محقق شرح التسهيل (378/2).

⁴ انظر : المصدر نفسه (431/2 ، 432).

⁵ نقلًا عن: د/ محمد حماسة ، بناء الجملة العربية(ص28).

لقوله تعالى: "أو تسریح بإحسان"، ويكون ذكر الخلع بينهما اعتراضاً لبيان أن الطلاق يقع مجاناً تارة بعوض أخرى¹، أما الاعتراض النحوی فألفيت منه تركيبين اثنين لا غير، يتالف كل واحد منهما من جملتين هما :

الأول: قوله تعالى: "... وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ" (البقرة 149)، تضمن هذا التركيب ربطاً بين جملتين اسميتين بواسطة حرف العطف الواو التي هي للجمع المطلق بين الأشياء، ولا يكون هذا الجمع إلا إذا كانت هناك مناسبة بين المتعاطفين²، وهي هنا تكمن في أن كليهما خبر عن فعله سبحانه؛ الأول: تشريعه للحق، والثاني: مراقبته للخلق؛ لأن عدم الغفلة تلتزم ذلك، أكد الخبر الأول بـ"إن" و "لام" لئلا يقع لأحد فيه [في الأمر باستقبال القبلة] أدنى شبهة، ولئلا يظن أنه على سبيل التشهي لا الإيمثال³، وجاء اسم "إن" ضميراً متصلاً ليستعمل إحالة على ما سبق ذكره، وليحسن الكلام بإشتماله على الاختصار، وفي الوقت ذاته ينجد عزوفاً عن إضمار اسم الحق سبحانه وتعالى، فقد ذكر في كلا الجملتين؛ في الأولى بلفظ الرب المناسب للأمر والحكم إذ هما من أفراد الربوبية، وفي الثانية بلفظ الألوهة فيه استحضار لمقامها إلى الذهن، ليكون الوصف بعدم الغفلة أوقع في النفوس المطلوب منها مراقبته في كل الأحوال والمهيات .

الشكل الثاني: قوله تعالى: "... لَا تُضَارِّ وَالدَّةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ..." (البقرة 233). تلون هذا التركيب في كلا جزئيه بأسلوب إنساني، مفاده نهي ذوي الإيمان عن إلحاق الضرر ببعضهم البعض، تحقق هذا الغرض بإستعمال "لا" النافية مع الفعل المضارع، الذي من أبرز دلالاته التجدد والاستمرار، فالنهي عن الضرر مستمر في المستقبل حاصل في الحاضر، والفعل دالًّا ببنيته الصوتية على التأكيد بفعل التضييف. ويزداد التأكيد حدةً وصلابةً بفعل الجزم الذي جعل بنية الفعل محتملةً لوجهين :

الوجه 1: البناء للفاعل على نية أنّ بنيته العميقه هي "تضارر" ، وفي هذه الحالة يكون المذوق هو المفعول به، وربما كان حذفه ل تمام وضوحه في الأذهان فيكون الغرض من ذلك الاختصار، وربما كان حذفه من باب عدم تعلق الغرض بذكره كما في قوله تعالى: "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضِي" (الضحى 5)، فلم يذكر تعالى ما سيعطيه لأنه لا تعلق للغرض بذكره فيكون الغرض من الحذف على هذا الاقتصار⁴ .

الوجه 2: أن تكون بنيته العميقه "تضارر" فهو بهذا مبني للمفعول لغرض العلم بالفاعل، وتجنبها لكثرة تكرار بعض الألفاظ التي يكون معها ثقلًا في النطق و السمع على حد سواء، مع كثرة وجود الضمائر

¹ انظر : روح المعانی (2/141).

² انظر : دلائل الإعجاز (ص 175).

³ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، دار المعنى - (م.ع.س) ، ط 1 ، 1419هـ (ص 60).

⁴ انظر : معانی النحو (2/93 ، 94).

التي تكون عائقاً في الفهم بحيث يصير التركيب كما يلي " لا يُضارُرُ والدُ مولودٌ والدَّةٌ بِمَوْلُودٍ " منها، ولا والدُ مولودٌ والدَّةٌ بِمَوْلُودٍ منه "، ففيه ذكر المولود أربع مرات و الوالد والوالدة مرتين، مع وجود ستة ضمائر كلّها دالة على الغيبة، وأربعة منها دالة على المفرد المذكور؛ مما يؤدي إلى الخلط في تحديد المراجع. ثم قيد هذا الفعل بالجهاز والمحرر بولدها، " بولده " مستعملاً الباء الدالة على السبيبة ، أما عن مضارف إلى المحرر وتتنوعه فيقول المخنثي في ذلك آخذنا بعين الاعتبار بناء الفعل للفاعل " فإن قلت كيف قيل بولدها وبولده ؟ قلت : لما نحيت المرأة عن المضارة أضيف إليها الولد استعطافاً لها عليه ، وأنه ليس بأحني منها فمن حقها أن تشفق عليه ، وكذلك الوالد " ¹ . أما إذا أخذنا بعين الاعتبار بناء الفعل للمعنى فيكون " لما نحي الوالد عن المضارة بالولد أضيف إلى الوالدة ليذكره بعترتها من ابنه، فيعطف عليها، بعطفه على ابنه، وكذلك مع الوالد " ، ولما كان التشاكل حاصل بين الجملتين بفعل المسند " يُضارَ " ناسب ذلك عطفهما بالواو.

بعض الخصائص التركيبية للجملة الاعtrapية الواردة في السورة: بعد هذه النظرة في بين الجمل

الاعtrapية يمكننا أن نلخص إلى ذكر بعض الخصائص التركيبية لها في النقاط التالية:

- 1- ليس للاعتراض نمط تركيبي محفوظ يقع وفقه دوماً، بخلاف أسلوبه فإنه لا يقع إلا وفق نمط واحد.
- 2- يمكن للجملة الاعtrapية أن تكون: فعلية أو اسمية، بسيطة، أو كبرى تحتوي جملة صغرى، أو مركبة.
- 3- كثيراً ما تتصدر الجمل المعتبرة بالواو، وأحياناً بالفاء وأحياناً أخرى لا يتتصدرها شيء من الحروف. وهو الغالب عليها.
- 4- يرد الاعتراض إما بأسلوب خيري؛ فيكون توكيداً أو إثباتاً أو نفياً، أو بأسلوب إنشائي؛ فيكون استفهاماً أو هنباً أو نداءاً ... وهو في هذا التنوع لا يتقييد ولا ينضبط بأسلوب التركيب المعتبر فيه، فقد يوافقه وقد يخالفه، وهو في هذه حالة مخالفته له قد حقق استقلالية تنعيمية زائدة إضافة إلى الاستقلالية التركيبية، أو قد حقق مظهراً من مظاهر خارجيته عن الجملة الواردة فيه كما يقول أحمد المتوكل².
- 5- يقع الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ما يكون الربط بينها بالواو .
- 6- قد ترتبط الجملة الاعtrapية بالتركيب الذي ترد فيه إضافة إلى الرابط المعنوي برابط لفظي متمثلاً في الضمير أو الإشارة .
- 7- الاعتراض يتميز بانفصال نحوه عن التركيب الذي يرد فيه، لهذا يمكن اعتباره بالنسبة للجزء السابق عليه فرعاً من فروع الاستئناف النحوية، وصورة خاصة من صوره.

¹ الكشاف (280/1)

² الجملة المركبة في اللغة العربية (ص 44)

8- احتواء الاعتراض وهو لا محل له من الإعراب على جملة أخرى لا محل لها من الإعراب ، قد تكون: صلة ، أو استئنافية ، أو تابعة لما لا محل لها

2- دراسة الأنماط التركيبية للجملة التفسيرية :

أول ما يمكن ملاحظته على هذا النوع من الجمل (الجمل التفسيرية) بمقارنته مع النوع السابق (الجمل الاعترافية) أنَّ بينهما فرقاً جوهرياً ، يتمثل في أنَّ الاعتراض نمطُ أسلوبي ؛ بمعنى أنه ظاهرة تركيبية تخضع لقوانينٍ لغوية تتولد عنها أغراضٌ و حاجياتٌ يمكن لنا أن نسمِّيَها: مقاصدُ أسلوبية أو معانٍ إبلاغية، سُنْرٍ أنها كثيرة متعددة حتى كان من ضمنها التفسير ، مما يعني أنَّ هذا الأخير معنى إبلاغي (مقصدُ أسلوبي) تتوخاه عقول المبدعين، وتلهج من أجله ألسنة المتكلمين .

وقد أومأ الدكتور عز الدين مجدوب إلى هذا إيماءً لطيفاً بقوله: "يبدو أنَّ مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلق تركيبية أو إعرابي بينهما"¹ ، فجعله مفهوماً بلاغياً، والمعنى البلاغي عادةً ما تتيح له اللغةُ من نفسها سبلًا عدَّة ، طرائق كثيرة يؤدي بها ، مثله مثل التوكيد الذي هو مقصدُ أسلوبي يتحقق بظواهرُ أسلوبية عديدة ، نذكر منها: التوكيد اللغطي والمعنوي ، والتوكيد بالريادة ، بالتقديم ، بالقصر ، بالتعتميم ، بالصيغة اللغطية الخاصة ، بأدوات النسخ ، وبالضمائر ، وبأسلوب المدح والذم ، وبالحال المؤكَّد ، وبالإشارة... الخ ، هكذا سلوك اللغة مع التفسير .

إذا تقرر ما تقدم، فلا يذهب بك الظن إلى أن كلَّ الظواهر التركيبية (الأسلوبية) التي تؤدي معنى التفسير من مثل: المفردات التي تأتي للتفسير ، سواءً كانت بعد حرف التفسير مثل: عندي عسجد؛ أي ذهب، أو كان لها موقع في الإعراب ووظيفتها التفسير ؛ مثل التمييز في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُؤْمِنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنَ أَحَدِهِمْ مُّلْءُ الارْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ" (آل عمران 91)، وقد سماه بعضهم تفسيرا² ، ومثل البدل أيضاً كقوله تعالى: "اَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" (الفاتحة 6-7) ويسميه بعضهم أيضاً تفسيرا³ .

¹ المنوال النحواني العربي - قراءة لسانية جديدة - (ص 160).

² والذي سماه بذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدي والفراء، انظر : د/عوض حمد القوزي ، المصطلح النحواني نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط 1، 1401 هـ ، ص (107 و 164) .

³ انظر : المرجع نفسه (ص 164).

وقد يكون التفسير بالحروف كمن البيانية في قوله : " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ " (البقرة 127) ولم يقل سبحانه وتعالى قواعد البيت ، بل أبهم القواعد ثم فسرها بقوله : " من البيت " .

ومثل الجمل التي تؤدي معنى التفسير، لكنها جاءت استعنافاً لقوله تعالى: " وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمَ أَتَيْتُكُمْ سَبِيلَ الرَّشادِ ، يَا قَوْمَ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ، مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ اُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرِزَقُونَ فِيهَا بَغْيَرِ حِسَابٍ " (غافر 38, 39) . فـ "سبيل الرشاد" هو الإعراض عن الدنيا والرغبة في الآخرة، الامتناع عن الأعمال السيئة خوف المقابلة عليها والمسارعة إلى الأعمال الصالحة رجاء المجازة عليها ¹ ، أو كان لهذه الجملة محل من الإعراب ؛ مثل الجملة المقسورة لضمير الشأن في نحو قوله تعالى : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " (الإخلاص 1) ، أو الجملة المقسورة في باب الاستغلال نحو قوله تعالى : " إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ حَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ " (القمر 49) وقولنا : " زيدا ضربته ". فهذه كلّها ظواهر لغوية تؤدي معنى التفسير.

قلت : فلا يذهب بك الظن أن كل هذه الظواهر التركيبية التي تؤدي معنى التفسير مقصودة من طرف النحاة في هذا الباب ، لا فإن مثل هذه الظواهر السابقة وأشباهها قد أخرجت منه ، فالجملة التفسيرية لا يقصد بها كل الأنماط التركيبية التي تؤدي معناه، بل هي مقصورة على بعض الظواهر التركيبية فقط وهي المشار إليها في الدراسة النظرية في الفصل السابق .

والقول السابق للدكتور مجذوب يلمح إلىفائدة أخرى تخص الجملة التفسيرية من الناحية التركيبية أيضاً تمثل في إثبات الاستقلالية التركيبية والانفصالية النحوية لها عما تفسر ، مع تمام معناها ، وذلك عندما يقول : " يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص ، لا تعلق تركيبي أو إعرابي بينهما " ، مما يعني أنها كلام نحوي توفرت فيه شروطه التي هي : التركيب والإفادة ، ولن يتوفرا إلا في الجملة المقيدة فأكثر .

ولقد أسفرت العملية الإحصائية في السورة استناداً للضوابط المشار إليها سابقاً في الفصل الأول عن وجود اثنين وعشرين تركيبياً يلخصها الجدول الآتي ، وقبل مباشرته أشير إلى أنني لا أقف طويلاً عند العناصر المفردة التي تسهم في بناء الجملة التفسيرية ، لأنني ذكرت قدرًا كافياً منها ومن بعض معانيها التي تؤديها في التركيب في تحليلي لنماذج الجملة الاعترافية ، ولذا سأشغل جل عنايتي واهتمامي بالخصائص التركيبية التي تميز بها الجملة التفسيرية عن غيرها، وما قيل فيها ، فهي المعيار الذي حكم به عليها أنها تفسيرية ، والآن مع الجدول :

| الجملة التفسيرية | نطها التركيبية | المفسّر | محله الإعرابي | الآية |
|------------------|----------------|---------|---------------|-------|
|------------------|----------------|---------|---------------|-------|

¹ أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن الأنباري، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ترجمة: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ط 1995 (25/2).

| | | | | |
|-------------|------------------------|--|---|--|
| 11 | مفعول لما لم يسم فاعله | الضمير في "قيل" | لا النافية + فعل مضارع مجزوم + الواو (فاعل) + حار و مجرور | - 1 لا تفسدوا في الأرض |
| 13 | مفعول لما لم يسم فاعله | الضمير في "قيل" | فعل أمر + الواو(فاعل) + حار + [جملة مصدرية (ما + فعل ماض + فاعل)] | - 2 آمنوا كما آمن الناس |
| 41 | معطوف. | الفعل المذوف | الفاء زائدة + فعل أمر+ الواو فاعل + م به | - 3 فانقون |
| 40 | معطوف. | الفعل المذوف | له النمط السابق نفسه. | - 4 فارهبون |
| 49 | مضاف اليه | العذاب | فعل مضارع مرفوع+الواو(فاعل) + مفعول به + مضاف إليه+حرف عطف+جملة معطوفة[فعل مضارع+الواو+م به+مضاف إليه] | - 5 يدبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم |
| 63 | مفعول به | ميثاقكم | فعل + الواو(فاعل) + مفعول به + اسم موصول + جملة الصلة. | - 6 خذلوا ما آتيناكم بقورة |
| 83 | مفعول به | ميثاق | لا النافية+فعل مضارع مرفوع + الواو (فاعل) + إلا(أداة استثناء)+مفعول به (اسم الجلالة). | - 7 لا تعبدون إلا الله |
| 84 | مفعول به | ميثاقكم | لا النافية + فعل مضارع مرفوع + الواو(فاعل) + مفعول به + مضاف إليه+حرف عطف+جملة معطوفة. | - 8 لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم دياركم |
| 91 | مفعول لما لم يتم فاعله | الضمير في "قيل" | فعل أمر + الواو(فاعل) + حار + جملة مصدرية [(ما+فعل ماض + فاعل)]. | - 9 آمنوا بما أنزل الله |
| 96 | مفعول به ثان | احرص | فعل مضارع مرفوع+فاعل+مضاف إليه+ م به+ جملة مصدرية [لو للتنمي + فعل مضارع مبني للمفعول + ظرف زمان+ مضاف إليه]. | - 10 يود أحدهم لو يعمر ألف سنة |
| 125 | مفعول به | المعمول المضمر لعهدنا أو تفسير الفعل معطوفة | أن التفسيرية + فعل أمر+ ألف(فاعل) + م به + مضاف إليه + حار و مجرور + حرف عطف + معطوفات. | - 11 أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والرُّكْعَ السُّخُود |
| -149 150 | استئناف | الفعل المذوف | الفاء الرابطة لما في الجملة السابقة من معنى الشرط + فعل أمر + م به + مضاف إليه+ظرف | - 12 فول وجهك شطر |

| | | | | | |
|-----|---------------------------|--------------------------------|--|---|-----------------------------------|
| | | | | مكان + مضاف إليه+صفة. | الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ (مرتين) |
| 178 | مفعول لما لم يتم فاعله | القصاص | نائب فاعل+ جار و مجرور+حرف عطف+ جملة معطوفة ماثلة. | 13- الْحُرُّ بِالْحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى | |
| 170 | مفعول لما لم يتم فاعله | الضمير في "قيل" | فعل أمر + الواو(فاعل)+م به(اسم موصول)+جملة الصلة. | 14- أَبْعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ | |
| 184 | استثناف | كتب عليكم الصيام | ظرف زمان + صفة. | 15- أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ | |
| 206 | نائب فاعل. | الضمير في "قيل" | فعل أمر+م به. | 16- أَتَقِ اللَّهَ | |
| 214 | فاعل | مثل | فعل ماض+هم(م به مقدم)+فاعل+حرف عطف + اسم معطوف + حرف عطف + جملة معطوفة على الأولى. | 17- مَسْتَهُمُ الْبَلَاسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا | |
| 223 | جواب الشرط لا محل له | فأتوهن من حيث أمركم الله | مبتدأ+خبر+جار و مجرور+فاء(استثنافية)+ فعل أمر + الواو(فاعل) +م به+ مضاف إليه + ظرف + مضاف إليه (جملة فعلية). | 18- نَسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُمْ فَأَثْوَا حَرَثَكُمْ أَنِّي شَتُّمْ | |
| 233 | اسم مجرور | المعروف | لا النافية+ فعل مضارع مبني للمفعول + مفعول لما لم يسم فاعله+أداة استثناء(إلا)+م به+ مضاف إليه | 19- لَا تُكَلِّفُ نَفْسٍ إِلَّا وُسِّعَهَا | |
| 233 | مفعول به | وسعها | لا النافية+ فعل مضارع مبني للمفعول+نائب الفاعل+جار+اسم مجرور+حرف عطف+جملة معطوفة. | 20- لَا تُضَارَّ وَالدَّهُ بُوَلَدَهَا وَلَا مَوْلُودُ لَهُ بُوَلَدَه | |
| 286 | مفعول به ثان | وسعها | جار و مجرور خبر مقدم + اسم موصول مبتدأ مؤخر + صلة موصول (جملة فعلية) + حرف عطف + جملة معطوفة ماثلة. | 21- لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ | |

التعليق :

- أول ملاحظة نخرج بها من هذا الإحصاء غياب الجملة التفسيرية المسبوقة بـ : "أي".
- ورود مثال واحد من الجمل المفسرة المسبوقة بـ: "أن" وهو قوله تعالى : "أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّاهِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكُعَ السُّجُودِ" (البقرة 125) تفسيرا لقوله تعالى من الآية نفسها " وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ". وحمل "أن" هنا على التفسير أولى من حملها على المصدرية من وجهين :

أ/- أنها دخلت على جملة تامة، وتقدمتها جملة تامة تضمنت معنى القول دون حروفه، فكل التفاسير الحاضرة بين يدي اتفقت على أن معنى عهتنا هو وصينا أو أمرنا أو أوحينا أو قلنا، قال الألوسي: "والذي عليه المحققون أن العهد إذا تدعى بـ (إلى) يكون معنى الوصية"¹. وقال صاحب مفردات ألفاظ القرآن "عَهْدٌ فَلَانِ إِلَى فَلَانِ يَعْهُدُ؛ أَيْ : أَلْقَى إِلَيْهِ الْعَهْدَ وَأَوْصَاهُ بِحَفْظِهِ"² ثم ذكر الآية .

ب/- أن الإتيان بلفظ الفعل على صيغة الأمر فيه قصد إلى حكاية القول بلفظه، وهذا يتحقق يجعل "أن" تفسيرية لا مصدرية، لأنها إن كانت كذلك فات معنى الأمر بأسبياكه مع "أن" مصدرا³.
هذا وقد أنكر الكوفيون وقوع "أن" تفسيرية بالكلية، واستحسن ابن هشام ذلك وقال: "وهو عندي متوجه، لأنه إذا قيل: "كتبت إليه أن قم" ، لم يكن "قم" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد؛ أي ذهب، ولهذا لو جئت بأي مكان "أن" في المثال لم تجده مقبولا في الطبع"⁴، وهذا فيه نظر من ناحية أن ابن هشام ألغى الفوارق الدقيقة بين المبني من حيث معانيها ، وأقام دليلا على المطابقة التامة بين "أي" و"أن" في وظيفتهما التفسيرية، والحقيقة أن بينهما فرقا من حيث إن التفسير بـ "أي" يعني أن ما بعدها مطابق لما قبلها⁵ ، أما التفسير بـ "أن" فيعني أنها نائبة مناب القول، فصارت بانضمامها مثلا إلى "كتبت" من قولنا: "كتبت إليه أن قم" بمتعلة ما يفيد القول وزيادة، فكأنه قيل : قلت لك كتابة أو قلت لك في كتابي: "قم". لذا كان من حقها أن لا يتقدمها لفظ القول بحروفه ؛ نحو أن تقول : قلت لزید أنْ افعل كذا ، لأنها نائبة عن القول ومشيرة إليه فإذا جاءت استغني بها عنه⁶ . فهي - إذن - تفسير لضمون ما كتبت لا لحقيقة الكتابة نفسها من حيث هي الرسم بالقلم والخط به على الورق ، ولهذا ذهب الرضي إلى تقدير معمول قبلها للفعل الدال على القول، وجعل ما بعد "أن" تفسيرا لهذا المعمول المقدر وربما كان ظاهرا أحيانا، يقول: "(أن) لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول، مُؤَدِّ معناه كقوله تعالى: "وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ" (الصفات 104)، فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر، أي ناديناه بشيء وبلفظ ، هو قوله: يا إبراهيم ، وكذلك كتبت إليه أن قم؟ أي كتبت إليه شيئا هو قم . فـ(أن) حرف دال على أن قم " تفسير للمفعول المقدر لـ(كتبت) وقد يفسّر به الظاهر كقوله تعالى: "إِذَا أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ مَا يُوْحَى أَنِ اقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ

¹ روح المعاني (380/1) ، وانظر : البحر الحيط (381/1) ، والكشف (180/1) ، وتفسير الطبرى (587/1) ، تفسير القرطى (113/2) .

² الراغب الأصفهانى ، مفردات ألفاظ القرآن (ص 591).

³ انظر : البحر الحيط (381/1).

⁴ معنى الليبب عن كتب الأغاريب (39/1).

⁵ الأشباه والنظائر في النحو (142/2).

⁶ انظر : كتاب المقتضى شرح الإيضاح (488/1).

فَلِيُقْهِ الْيُمْ بِالسَّاحِلِ" (طه 38)¹ ، أما إن سقطت "أن" من مثل هذا التركيب كما في قوله تعالى: "وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوْذِنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" (البقرة 132). فأسقط البصريون والkovيون ما بعدها من هذا الباب وجعلوها في محل نصب على المفعولية إما:

1- بإضمار قول مذوف عند البصريين على أنه حال من أوصى ، وإنما قالوا ذلك لأمور :

- أ/ أن الجملة يمكن الإخبار عنها بأنها " مقوله " ، فتكون مفعولا به لفعل القول ، ولا يمكن الإخبار عنها بأنها " موصاة " فلا يمكن أن تكون مفعولا لفعل الإيصاء² .
- ب/ أن "أن" التفسيرية حذفت لأنه أريد التنصيص على أن هذه الجملة حكاية لقول إبراهيم بنصه ، فعوّلت " أوصى " معاملة القول نفسه من عدم مجيء أن التفسيرية بعدها³ .

ج/ أنه يشهد لهذا الحذف التصریح بالقول في آيات آخر، مثل قوله تعالى: " وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ .." (هود 45) ، وقوله تعالى: " إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءَ خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظُمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا .." (مريم 3 ، 4) .

2- وإما بأوصى نفسها عند الكوفيين لأنها بمعنى القول ، والشيء إذا أشبه الشيءأخذ حكمه فنصبت مفعولا كما ينصب القول مفعولا⁵ .

أما الزمخشري فينقل عنه ابن هشام في قوله تعالى: " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ " (النساء 11) قوله: إن الجملة الأولى إجمال والثانية تفصيل لها⁶ ، ويعقب على هذا بقوله: وهذا يتضمن عندك أنها مفسرة لا محل لها ، وهو الظاهر⁷ ، إلا أن الزمخشري يقول في الآية السابقة (الآية البقرة) بعد أن نقل اختلاف القوم فيها : " ونحوه قول القائل :

رَجُلًا مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا

بكسر المهمزة ، فهو بتقدير القول عندنا ، وعندهم تعلق بفعل الإخبار⁸ .

¹ شرح الكافية(4/438). وهناك من يرى أنها تفسير للفعل كأي حيان ، انظر : البحر المحيط (1/381).

² د/محمد الأنطاكي ، المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (3/354).

³ تفسير التحرير والتنوير (1/728).

⁴ مغني الليب عن كتب الأعارات (2/475).

⁵ المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (3/354).

⁶ هذا ما قاله ابن هشام عن الزمخشري يظهر أنه نقله عنه بالمعنى ، لأن الزمخشري قال : بعد أن ذكر قوله تعالى: " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ " قال: هذا إجمال تفصيله " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ " . انظر : الكشاف (1/480).

⁷ مغني الليب عن كتب الأعارات (2/475).

⁸ الكشاف (1/191).

لعل الاختلاف الموجود في كلام الرمخنثري راجع إلى أنه تكلم في الموضع الأول بفکر البلاغي الذي يرى أن التفسير مفهوم بلاغي، وفي الموضع الثاني تكلم بفکر النحوی الذي يميل إلى التقييد . كما نلحظ من الاختلاف السابق أن قول البصرة أقرب إلى المعيارية منها إلى الوصفية ، أما قول أهل الكوفة فهو على عكس من ذلك .

3- أما الجمل الباقي فكلها جاءت مجردة من حرف التفسير ويعکن تصنيفها حسب الأشكال التي قرر النها ظهورها كما يلي :

أ/ ما وقع تفسيراً لفرد مذدوب : وظهر هنا نوعان من الجمل بحسب نوع المذدوب :

أ- 1 : ما كانت تفسيراً لاسم مذدوب: وكان هذا النوع حاضراً بقوة حيث مثل نسبة 25% من المجموع الكلي للجمل ، وهي على مذهب جمهور البصريين ما كانت تفسيراً للمعمول الذي لم يسم فاعله ، وهو ضمير المصدر المستتر في فعل القول المبني للمفعول ، وذلك في الآيات: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ..." (البقرة 11)، "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ..." (البقرة 13)، "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ..." (البقرة 91)، "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَتَبْعَوْا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ..." (البقرة 170)، "وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقِ اللَّهُ..." (البقرة 206)، وهذا لأنهم لا يجيزون وقوع الجملة فاعلاً، فلا يصح أن تنب عنه¹ . فيكون تقدير الآية 11 مثلاً على هذا بـ: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قُولَ... ثم أضمر (قول) وجاءت الجملة بعده تفسيراً له، وكأن تحولات هذه الجملة تمت بالطرق التالية :

1- قال القائل لهم قوله : "...

2- قيل لهم قوله : "... (بناء الفعل للمفعول) .

3- قيل لهم : "... (حذف المصدر و إثابة الضمير عنه، وإقامة جملة المقول تفسيراً له). وليس جائزًا أن يكون "لهم" في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام، لأنّه يبقى "لا تفسدوا" لا ارتباط له ، إذ لا يكون معمولاً للقول مفسراً له² .

وكأن الرمخنثري أحس بغرابة هذا القول وطغيان الروح المعيارية عليه إلى حد أن الحقن ضرراً بروح اللغة وطبيعتها بواسطة عملية تمجيد حيوتها وحركيتها في قوالب ثابتة تکفر كفرانا فاحشاً بالتغيير الملموس الحساس الذي يرتكب أحياناً إنزيحاً عن المؤلف عن طرق عدوله عن الشائع المطرد، فعدّل من القول السابق، وجعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة نفسها، باعتبار أن ذلك من قبيل الإسناد اللفظي لا المعنوي ؛ لأن الجملة أجريت بمحى اللفظة الواحدة فأعطيت حكم الألفاظ، قال: "إإن قلت: كيف صح أن يسند إلى "لا تفسدوا ، وآمنوا" وإنسان الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت : الذي لا

¹ معنى الليب عن كتب الأغارب (462/2).

² البحر المحيط (64/1)

يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل ، وهذا إسناد له إلى لفظه، كأنه قيل : " وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ". فهو نحو قوله : " ألف ضرب من ثلاثة أحرف "، ومنه " زعموا مطية الكذب "¹ ، وهو ما اختاره ابن هشام ² ، أما أبو حيان فتعقب الزمخشري بقوله: "إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعدَّ إلى الإسناد اللفظي ، وقد أُمِكِّنَ ذلك"³ ، وعليه فالجملة هي المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو رأي هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين ، ولعله هو الأقرب إلى منطق اللغة من جهتين :

1/ أن الجملة نفسها كانت قبل حذف الفاعل هي المفعول وهي المنصوبة بالقول ، والمفعول هو المتعيين للنيابة عن الفاعل إذا حذف وبُنيَ الفعل للمفعول ⁴ . هذا هو الأصل المتقرر، والمتمسك بالأصل الخارج عن عهدة المطالبة بالدليل كما هو معلوم في أصول النحو وقواعد التوجيه .

2/ أن الفعل "قيل" مادته هي مادة القول ، وهذه المادة لا تقع إلا على كلام في لغة العرب قال سيبويه: "واعلم أن" قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكَى بها ، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاما لا قول⁵. والتفسير المقبول الصحيح ما وافق اللغة لا ما خالفها، والتفسير الذي يجعل من الجملة هي المعمول هو الذي يوافق اللغة. وأخذ به أولى من الأخذ بالتقدير. وعليه فإنه لا تفسير في مثل هذه الأمثلة.

أ-2: ما كان تفسيرا لفعل مذوف: وتمظهر هذا النوع في صورتين لكل صورة نموذجين متماثلين
متشاركيين:

صورة 01: وهي قوله تعالى: "وَإِيَّاهُ فَارْهُوْنِ" (البقرة 40)، و قوله سبحانه: "وَإِيَّاهُ فَائَقُونَ" (البقرة 41). والجملتان التفسيريتان هما: اتقون - ارهبون ، مثل هذه الجمل أخرجها ابن هشام من الجمل التفسيرية بحجة أنها ليست فضلة ولم يحدد لها محل خاص بها كما سبق بيان ذلك في الفصل النظري، وذهب بعضهم إلى التفريق بين ما كان المشتغل عنه منصوبا فالجملة تفسيرية لا محل لها ، لأنها من باب تفسير الجملة بالجملة ، وبين ما يكون المشتغل عنه مرفوعا فالجملة في هذه الحالة ليست تفسيرية، لأن التفسير هنا هو تفسير مفرد بمفرد⁶ ، وهو توجيه يتماشى مع الضوابط المستند إليها في الحكم على الجملة بال محلية أو عدم المحلية كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن رأي أبي علي الشلوبيين. أما المحدثين فقد كثرت آراؤهم في هذا الباب (باب الاشتغال) نذكر من بينها رأي الدكتور خليل أحمد عمairyه الذي

¹ الكشاف(1/64).

² معنى الليب عن كتب الأعرايب (2/462).

³ البحر المحيط (1/64).

⁴ معنى الليب عن كتب الأعرايب (2/462).

⁵ الكتاب (1/122).

⁶ حاشية الصبان على الأشموني (2/105).

ذهب إلى أن الضمير المتصل بالفعل توكيده للاسم السابق آخذًا بعين الاعتبار جواز توكيده الظاهر بالضمير¹، وهو ممتنع عند النحاة لأن الضمير أخص من الظاهر فلا يصح أن يكون مبيناً له.

صورة 02: وهي جملة واحدة "وَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" وردت في موضعين في قوله تعالى: "وَمِنْ حِيثُ خَرَجْتَ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..." (البقرة 149-150)، وقد كثرت فيها الأقوال سبب الفاء المتصلة بالفعل "ولّ" ، لعل أبعدها عن كثرة التقدير رأي محي الدين الدرويش الذي يقول : "الجار والمجرور ظاهرهما أنهما متعلقان بول ، ولكن فيه إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وهو ممتنع ، غير أن هذا المعنى متوقف على هذا الظاهر ، فال الأولى تعليقهما بفعل مذوف يفسره فول أي فول وجهك من حيث خرجمت"².

ب/ ما كانت تفسيراً لمفرد ظاهر : انضوى تحت هذا النوع نصف عدد الجمل التفسيرية تقريباً وهي:
الجمل الواردة في الآيات: 49 ، 63 ، 83 ، 84 ، 96 ، 214 ، 233(جملتين) ، 286 . من سورة البقرة .

ج/ ما كانت تفسيراً لجملة : وجاء من هذا النوع جملتين :
الأولى: هي قوله تعالى: "نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ" (البقرة 222) تفسيراً لقوله تعالى: "...فَأُثُرُهُنَّ مِنْ حِيثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ ..." (البقرة 221). قال الزمخشري في هذه الجملة "وهذه من الكنایات اللطيفة والتعريفات المستحسنة"³ ، وفيها تشبيه كني به عن تشبيه آخر .

والثانية: قوله تعالى: "أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ..." تفسيراً لقوله تعالى: "...كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ..." (البقرة 183)، فانتصار أياً ما ليس بالصيام لوجود الفصل بينهما بأجنبٍ، بل مضمر دل الصيام عليه وهو "صوموا"⁴. فوقع حذف في الجملة المفسرة لدلالة المفسر عليه .

وبعد هذه الإشارات التي تخص الجانب التركيبي للجملة المفسرة نخلص في الأخير إلى تسجيل هذه الملاحظات :

1) العناصر التأليفية للجملة التفسيرية يماثل العناصر التأليفية للجملة الاعترافية (تماثل الصيغ النحوية التحريرية: فعل ، فاعل ، مفعول به ...) . أما الأسلوب العام للتفسير فمخالف للأسلوب العام للاعتراض ، ويمكن تحديده كالتالي :

¹ د/خليل أحمد عمادرة ، في التحليل اللغوي - منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد والنفي والاستفهام ، مكتبة المنار-الأردن ، ط 1 ، 1407هـ ، (ص 252...إلى ... 268).

² د/محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم بيانه (194/1).

³ الكشاف(1/266).

⁴ روح المعاني ، الألوسي (2/57).

أسلوب التفسير = ... المفسّر + المفسّر ...

- 2) حواز كون المفسّر مذكورة أو محنوفا ، مفردا أو مركبا .
- 3) بحث الجملة المفسرة خبرية مفسرة لإنشاء ، وقوعها إنشاء مفسرة لخبر .
- 4) وقوع الحذف والتقدير في الجملة المفسرة بالنظر إلى ما تفسّره؛ أي أن تركيب الجملة المفسرة يعتمد في إنشائه وإبداعه على تركيب المفسّر، فيضم فيها ما سلف ذكره فيه، ويحذف منها ما يكون مدلولا عليه فيه لثلا يقع تكرار .
- 5) بحث أكثر الجمل المفسرة جملة طلبية (وهي إما أمر أو نهي أو نداء ...) ففي الجمل السابقة جاء نصف عددها من هذا القبيل .
- 6) غلبة صفة الحكي على الجملة المفسرة .
- 7) عدم وضوح قواعد وضوابط هذه الجملة وكثرة اختلاف العلماء فيها ، ففي كل الجمل التي أشرنا إليها محتملة لوجه إعرابي آخر أو أكثر . وحتى أنه لم تسلم لها أي قاعدة من الاختلاف ، وهذا راجع أساسا إلى أن التفسير مفهوم بلاغي تختلف عقول الناس فيه وفهمهم، والأخذ برأي أي على الشّلوبيين في هذه الجملة يخلصنا من كثير من هذه الاختلافات .

3- الدراسة التركيبية للجملة الموصولة:

من خصائص النظام اللغوي - كما سبقت الإشارة - أنه منح للدلائل اللسانية موقع محدد في السلسلة الكلامية تكفل النظام النحواني بإبرازها من خلال تتبعه لحر كاها ومسارها في تلك السلسلة ، فتوصل من ذلك إلى تمييز موقع الباب النحواني وسلوكي مع هذه الموضع، وقد تبلور نتيجة لذلك مفهوم الرتبة بين منطق الحرية والحفظ واللاحفظ¹.

وإن كنا قد لاحظنا من قبل - في الجملة الاعترافية والتفسيرية - أنه قد خضع لمفهوم الرتبة حتى التراكيب الجملية أثناء حصول تعالقات نحوية ومعنوية فيما بينها لتكوين ما يعرف باسم "النص أو الخطاب" ، ففي تحديد موقع الصلة يظهر مفهوم الرتبة المحفوظة جلياً، لأنها لا تكون إلا بعد الموصول، فإذا قلنا مثلاً " جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به" ، فإننا نعلم من رتبة " يزهو به" أنها هي الصلة لا جملة " يركب الحصان" ، أمّا إذا قلنا: " جاء زيد الذي يركب الحصان يزهو به" صارت هي الصلة ، لا جملة " يزهو به" لأن الوصول تقدمها، ويوضح هذا أكثر في قوله تعالى: " فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ" (البقرة 24)، فجملة: " وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ" والتي هي صلة هنا تصبح جملة نعنيه في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا قُوَا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ" (التحريم 6) ، والجملة الاستئنافية " أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"² هناك تصبح صلة موصول في قوله تعالى " وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ" (آل عمران 131) لتقدم الموصول عليها ووقوعها بعده .

¹ وأقصد بذلك ما أشار إليه د/ تمام حسان من أنواع الرتبة حين حديثه عن الفرق بينها وبين التقديم والتأخير البلاغي، يقول : " ولكن دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نطاقين، أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذاً فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو احتلت معها التركيب باختلالها "[اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207]. واضح من هذا النص أن الرتبة ثلاثة أنواع: الرتبة الحرة حرية مطلقة ، الرتبة غير المحفوظة ، والرتبة المحفوظة، وبخضوع التأخير والتقديم في دراسته لنوعين منها هما : الرتبة الحرة والرتبة غير المحفوظة .

² وهناك من يعدها صلة، فقد جاء في روح المعاني ما نصه: " قيل إنها صلة بعد صلة وتعدد الصلات كالصفات والأخبار كثير بعاطف وبدونه كما نص عليه الإمام المرزوقي ، وإن لم يظفر به السعد ، أو معطوف بمحذف الحرف كما صرخ به ابن مالك وجعله صلة "[199/1] ، وجاء في تفسير القرطبي ما نصه: " وقال السجستاني : هي من صلة التي كما في آل عمران" وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ" (الآية 131) . قال ابن الأباري : وهذا غلط لأن في سورة البقرة قد وصلت بقوله " وَقُودُهَا النَّاسُ" فلا يجوز أن توصل ثنائية، وفي آل عمران ليس لها صلة غير " أُعِدَّتْ" . " 279/1).

فالرتبة - على هذا - هي القرينة الكبرى على تحديد الصلة من جانب أن الموصول هو العَلَمُ الذي يبين بدايتها وموقعها¹، يمكن من خلال ما مر - مع ملاحظة أن الموصول يشغل موقع مختلفة قد يكون في بداية الكلام أو في نهايته أو في وسطه - أن بحد النمط التركيبي العام الذي يحدد الصلة وفق الشكل

التالي:

... كلام ... + حرفاً أو اسمًا موصولاً + جملة الصلة + ... كلاماً ...

التركيب الموصولي

وعليه : إذا كانت جملة الصلة لا تتحدد إلا بالنظر إلى الموصول فهذا يدل دلالة قاطعة على أن أكد الشروط التركيبية التي لا تتحقق للتركيب الموصولي إلا بها هي حضور الموصول مقدماً على الصلة، ولا يجوز سقوطه إلا في النادر².

وبالإضافة إلى هذا الشرط التركيبي الفاعل في إيجاد الصلة هناك خصائص تركيبية أخرى تميزها، ومؤثرات لغوية تؤثر على هذه الخصائص، سأشير إليهما معاً في ثنايا دراسة الأنماط التركيبية فيما سيأتي.

١- أنماط الصلات الواقعية بعد الموصول الاسمي :

تتميز هذه الصلة عن صلة الموصول الحرفي، وعن الجمل الأخرى التي تضاف إلى الأسماء؛ من مثل : الجملة المضافة إلى حيث ، إذن ، إذ ، ... باشتمالها على ضمير يربطها بالاسم الموصول³ ، على اختلاف صوره من ظاهر متصل أو ظاهر منفصل أو مستتر، وقد يحذف في مواضع فيقدر⁴ ، "لأن ما تضمنته

¹ ولها يذهب بعض النحاة إلى عدّهما وكأنهما حزءاً اسم واحد ، يقول ابن مالك في التسهيل : "الموصول والصلة كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأحني إلا ما شد، فلا يتبع الموصول ولا يخرب عنه ولا يستثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها " (231). وانظر أيضاً : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (315/1).

² أما الموصولات الحرافية فلا يجوز سقوطها تماماً إلا "أن" فإنها تضرر في مواضع محدودة ، يرجع السبب في ذلك كما يقول ابن مالك لقوته "أن" في العمل فنصبها الفعل مظاهرة ومصرمة جوازاً ولو معاً ، فنصب الفعل لأن لازمة الإضمار بعد : لام الجحود وحتى ، والسواء، والفاء" . أما بعد لام التعليل فإضمارها على سبيل الجواز ، ولكل حرف من هذه الحروف شروط حتى تضرر قبله ذكرها ابن مالك بعد قوله السابق بالتفصيل وبشهادتها من كلام العرب فيرجع إليها . شرح التسهيل (4/ من 22... إلى 47) ، قد أشار إليها النحاة كثيراً أثناء حديثهم عن المضارع المتصوب بما فيرجع إليها هناك . انظر مثلاً : شرح الكافية (45/4 وما بعدها) ، وإعراب الحمل وأشباه الحمل (ص 121-122) . أما الموصولات الاسمية فقد ذهب البصريون إلا من ذلك، أما الكوفيون فأجازوا حذفه إذا علم، بقولهم قال ابن مالك واستدل على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فمنه قوله تعالى : "... وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ..." (العنكبوت 46)؛ أي : وبالذى أُنزَلَ إِلَيْكُمْ . ليكون مثل قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِ ... " (النساء 136) . أما القياس فإن "أن" الموصولة حذفها جائز مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه لاشتمال هذه الأخيرة على عائد يعود على الاسم . [انظر : شرح التسهيل (1/ 235)، والذي يدل كذلك على هذا الترتيب المحفوظ في التركيب الموصولي أهتم لا يجيزون تقديم أي شيء معمول للصلة على الموصول ، حتى إنه في الصلة الحرافية لا يجيزون تقديم معمول الموصول عليه ، انظر : شرح التسهيل (1/ 237)، و (13، 11/4) ، و (12، 13)]

³ انظر : المصدر نفسه (186/1)

⁴ لا يجوز حذف العائد إلا في مواضع هي : ١- إذا كان متصلة منصوباً بفعل أو وصف .

الصلة من الحكم متعلق بالموصول ، لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه ، أو محكوم به هو أو سببه، فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه ، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه ، ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم أجنبياً عنه ، لأن الجملة مستقلة بأنفسها لو لا الرابط الذي فيها¹ ، ولعل السبب في كونه ضميراً دون غيره من أقسام الكلمة: أن الضمير هو العنصر اللغوي الأكفاء والأحسن تحقيقاً لوظيفة التماسك النصي والترابط الجملي² ، لأن جملة الصلة من شأنها أن تشتمل على ضمير مطابق للموصول يعود عليه ولا يتحقق كمالها إلا به كما يقول بعض الباحثين المحدثين³ ، لأن هذا من شأن كل الجمل.

أما الأنماط التي ظهرت بها في المدونة فيمكن توزيعها على فرعين كبيرين بحسب خلوها من أدوات المعانى أو تقدمها عليها، ويتمثلان في :

أ/ الصلات المنفية : وقد جاء في هذا النوع عدد قليل جداً من الجمل مقارنة مع لاحقه . أحصيت منه قوله تعالى "... مَا لَا تَعْلَمُونَ ..." مكرراً ثلاثة مرات في (البقرة 30 ، 80، و168)، وثلاثة أمثلة أخرى لم تختلف فيما بينها في نطق (لا + فعل مضارع) وإنما اختلفت في العناصر المكملة التي افتتحت عليها، وأرقام آياتها هي (البقرة 87 ، 118، 171). وبقي معنا تركيب آخران كان الفعل المنفي فيهما فعل الكينونة، وهو قوله تعالى: "... عَلِمْكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ..." (البقرة 139) ، وقوله تعالى "... ذلك مِنْ لَمْ يَكُنَّ أَهْلُهُ حَاضِرٍ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ..." (البقرة 196).

ب/ الصلات المشتبة : وبافي التراكيب كلها من هذا القبيل ، وقبل أن أقوم بسرد أنماطها التي جاءت وفقها ينبغي أن أشير إلى أن هذا النوع وسابقه كليهما جاءاً بأسلوب خيري ؛ وهو ما سجله النحاة ضمن الشروط التركيبية اللازم توفرها في جملة صلة الاسم ، وإنما اشترط كونها خبرية لأنه يجب أن يكون

2- إذا كان مجروراً مضافاً إلى وصف .

3- إذا كان مجروراً بحرف جر دخل مثله على الموصول معنى أو لفظاً .

4- إذا كان متبدأً لغير ليس جملة ولا شبه جملة ، ومع غير "أي" يشترط فيه أيضاً طول الصلة.

انظر: شرح ابن عقيل (138/1... 144)، والأشباه والنظائر (2/54... 56) وفيه نظم بديع لتأج الدين ابن مكتوم يحتوي هذه المسائل

¹ شرح الرضي على الكافية (11/3).

² في ذلك بحث قيم للدكتور : د/صباحي إبراهيم الفقي بعنوان : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية ، درس فيه وسائل الترابط النصي ، كان القسم الأكبر فيها للضمير ، بين بالنظر والتطبيق الفاعلية الكبرى له في الترابط والتماسك . أنظر من ص138 إلى ص240 من الجزء الأول . دار قباء للطباعة والنشر د. د.

³ د/ثامن حسان ، البيان في روائع القرآن (2/13) . وربما خلف الضمير الاسم الظاهر شذوذًا كقول الشاعر :

سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

وهو ما لم أعتبر له على شاهد في المدونة المختارة . انظر: حاشية الصبان (1/236)، شرح التسهيل (1/212).

مضموها معلوم الانتساب للموصول عند المخاطب قبل الخطاب ، والجمل الإنسانية بخلاف ذلك^١ ، وهذا يوحي بأهمية اعتبار هذا الشرط في الدراسة الإبلاغية لتعلقه بما هو خارج عن بنية التركيبية ألا وهو المتلقي .

ودخل تخته ثالث أنماط فرعية كبرى ، هي: أنماط صلات جمل اسمية ، وأنماط صلات جمل فعلية ، وأنماط صلات شبه جملة. ويضم كل فرع منها أشكالاً مختلفة العناصر .

بـ-١ــ أنماط صلات جمل اسمية : وهي الصلات التي جاءت جملة اسمية ، أحصي منها ست جمل جاءت وفق الأشكال التالية :

الشكل ١ : مبتدأ + خبرا : وظهر هذا الشكل في ثالث جمل جاء المبتدأ في اثنين منها ضميراً منفصلاً وهو الرابط كقوله تعالى: "... الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ..." (البقرة ٦١) ، وفي الثالثة مضافاً إلى الرابط "...فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ..." (البقرة ٢٤) .

الشكل ٢ : جار و مجرور + مبتدأ : وتميز هذا الشكل عن سابقه بكسر الترتيب المألوف للجملة الاسمية ، حيث قدم الخبر على المبتدأ ثم حذف لدلالة متعلقة عليه ، وهو إما أن يكون اسماء على القول بأحادية النسبة أو فعلاً على القول بأصالحة العمل . والاختلاف في المسألة مشهور^٢ . وأمثلة هذا النمط جملتان هما قوله تعالى: "... الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ..." (البقرة ٢٣٧) ، قوله تعالى: "...الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ..." (البقرة ٢٨٢) ، مكرراً مرتين في الآية نفسها .

الشكل ٣ : لا النافية للجنس + اسمها + جاراً و مجروراً : وورد هذا النمط في تركيب واحد وهو قوله تعالى: "...رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ..." (البقرة ٢٨٦) وقد نسخ بـ "لا النافية" لنفي أدنى قدرة وطاقة عنهم.

بـ-٢ــ أنماط صلات جمل فعلية : ومثل هذا الصنف الغالبية الساحقة حيث بلغ عدد تراكيبه اثنين وعشرين ومئتي تركيب (٢٢٢) ، ويمكن تصنيف أشكال هذه التراكيب وفق الأنماط التالية :

^١ حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/٢٣٧)

^٢ وتكاثرت حجج كل فريق ليقصد من رأيه ويقوى مذهبها، ويعني عن نقلها هنا الرجوع إلى الأصل من مثل (حاشية الصبان (١/٢٩٢) ، وشرح التسهيل (١/٣١٣ ... حتى ٣١٨)، وغيرهما من كتب النحو الأولى. إلا أن الملفت للانتباه هنا هو ما ذهب إليه محمد الأنطاكي وهو من المحدثين من أن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور هو فاعل لهما، لأنهما قد نابا عنه الفعل مستنداً في ذلك إلى قياس هذه الحالة على الحالة التي يتقدم فيها على الاسم اسمُ فعل، فتكون الجملة (جار و مجرور + مبتدأ) شبيهة بالجملة المكونة من (اسم فعل + فاعل) ، على هذا إذا كان اسم الفعل لا يحمل له من الاعراب لأنه نائب عن الفعل ، ففكذلك الجار والمجرور لا يحمل لهما ، لأنهما نابا عن الفعل . انظر: الخيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (٣/٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٠٩) . وهو رأي قريب جداً من رأي بعض النحاة القدامى الذين يرون أن العامل في الاسم هو الطرف نفسه . منهم ابن هشام ، انظر: معنى الليب (٢/٤٣٣) .

١- أنماط الصلات الفعلية المصدرة بفعل ناسخ : وجاء من هذا الصنف ثلاثة عشر مثلاً ، انفرد "كان" بجميعها عدا مثالين، جاء في أحدهما الفعل "جعل" وهو قوله تعالى: "الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً" (البقرة 22). وهذا من أفعال التي تدل على التحول، دخل على الجملة الاسمية "الأرض فراش" ، فتبين ما آلت إليه الأرض بعد ما وقع عليها فعل العمل، وانتصب به الجميع، وفي الثاني جاء الفعل "ظن" وهو من أفعال الشك التي تدخل على الجملة الاسمية فتصير ركيها مفعولين لها أيضاً، لكنها هنا علقت عن العمل بالجملة المصدرية حيث قال تعالى: "قَالَ الَّذِينَ يَظْلَمُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ" (البقرة 249). أما عن اسم كان وخبرها ومكملاهما فجاءت وفق الشكلين التاليين:

- اسم كان (ضمير متصل) + خبراً (جملة فعلية) : دخل تحته سبع جمل ، منها قوله تعالى: "...بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ" (البقرة 10) ..
- اسم كان (ضمير متصل)+جارة ومحوراً : دخل تحته ثلات جمل، منها قوله تعالى: "مِمَّا كَانَ فِيهِ" (البقرة 36).

٢- أنماط الصلات الفعلية المصدرة بفعل مبني للمفعول: بلغ عدد صلات هذا النوع تسعة عشر تركيبة. جاء الفعل في تسعة منها بلفظ "أَتَرِلَ" (البقرة 4، 91، 102، 185..)، وفي موضوعين بلفظ "أُوتِي" كلامها في (البقرة 136). وفي مواضع أخرى مرة بلفظ "رُزِقَنا" (البقرة 25)، ومرة بلفظ "كُتِبَ" (البقرة 183)، ومرة بلفظ: "يُتَوَفَّونَ" مكرراً مرتين (البقرة 234، 238) ... وهي كما نلحظ في معظمها أفعال متعلقة بالذات العلية بجانبها الربوي الذي لم ينكره إلا معاند ومكانير، فهي أفعال معروفة اختصاص الله بها، واتكاء على هذه المعرفة والخصوصية حذف الفاعل، أما قوله تعالى: "... وَمَا أَهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ..." (البقرة 173) فيحتمل أن يكون الغرض من بنائه للمجهول إفاده العموم ؛ أي أن كل مذبح لم يذكر عليه اسم الله فلا يجوز الأكل منه من أي فاعل كان، ويحتمل أن يكون لعدم تعلق الغرض بذكره ، كما في قوله تعالى: "لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحصِرُوا فِي سَيِّئِ الْأَعْمَالِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرِبًا فِي الْأَرْضِ" (البقرة 273)، إذ الموقف موقف بيان مستحقي الزكاة والصدقات لا غير، وهو الغرض الذي نلمسه أيضاً في قوله تعالى: "فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ" (البقرة 59). أما ما أقيم مقامه فهو إما المفعول به، كما في قوله تعالى "أُحصِرُوا" (البقرة 273) وقوله: "يُتَوَفَّونَ" (البقرة 234) ، إما المحروم عند صلاحيته لذلك¹ ، كما في قوله تعالى: "وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ

¹ واشترط النهاة لصلاحيته للنيابة أن يكون مما فيه فائدة ، نحو سير يوم الجمعة ، أما إذا كان مما لا فائدة فيه فلا يصلح ، نحو جلس في دار ولا بد له حتى يكون مفيداً من شروط لخصها محمد محي الدين عبد الحميد في ثلاثة هي :

- أن يكون مختصاً ، بأن يكون المحروم معرفة أو نحوها.
- أن لا يكون حرف الجر ملزماً لطريقة واحدة ، كمذ ومنذ الملزمين لحر الزمان ، وكحروف القسم الملزمة لحر المقسم به.

"البقرة 231) فالكتاب محرور لفظاً مرفوع محلاً ، وإنما الضمير المستتر كما في قوله تعالى: "الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلٍ" (البقرة 25).

أما ما يكمل هذه التراكيب من العناصر فهو لا يختلف عما ورد في الجملة المصدرة بالفعل المعلوم الفاعل بحسب ما يحتاج المخاطب إلى بيانه ، وسيأتي بيان ذلك فيما يلي.

3- أنماط الصلات ذات الفعل المبني للمعلوم : فاق عدد تراكيب هذه الأنماط مئة وتسعين تركيبة (190)، ويمكن توزيعها على أنماط ثلاث :

1) فعل + فاعلا : خمسون (50) تركيبة.

2) فعل + فاعلا + مفعولاً به + مكملات : أكثر من مائة (100) تركيب .

3) فعل + فاعلا + جاراً و مجروراً + مكملات : أربعون (40) تركيبة .

والأفعال الواردة في هذه الصلات كانت بين ماض ومضارع ، والجدول التالي يلخص عدد تواترها في كل نمط دون مراعاة المتكرر منها :

| المضارع | الماضي | |
|---------|--------|----------------|
| 02 | 20 | النمط 1 |
| 11 | 20 | النمط 2 |
| 21 | 24 | النمط 3 |

والملاحظ أنه لم يأت في هذه الأنماط أي فعل بصيغة الأمر، والسرّ في ذلك راجع إلى أن الصلة لا تكون جملة إنشائية، لتأخر حصول معنى هذه الأخيرة حتى بعد الخطاب، والمطلوب في الصلة أن يكون معناها حاصلاً قبل الخطاب، والجملة الطلبية وهي فرع عن الإنسانية، والأمر أحد صيغها لهذا لم يكن له وُرُودٌ.

أما العنصر التركيبي الثاني في هذه الأنماط وهو الفاعل فقد جاء :

- في النمط الأول كله ضميراً، وذلك لقلة العناصر التركيبية مما أدى إلى تحويل الفاعل إلى ضمير لتحقيق الرابط بين الموصول والصلة، وهو إنما متصلٌ كما في قوله تعالى: "...الذين كفروا..." (البقرة 06, 26...) "...الذين تابوا..." (البقرة 160) ، وإنما مستترٌ كما في قوله تعالى: "فَمِنْهُمْ مَنْ ءامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ" (البقرة 253) ، وقوله: "فَبِهِتَ الَّذِي كَفَرَ" (البقرة 258) ، وكان الرابط بالضمير لأنّه الأكثركفاءة في ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

- في النمط الثاني كذلك على شاكلة النمط الأول وخالفه في أمرين فقط هما :

• ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل، كاللام ، والباء ، ومن ، وإذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله . انظر : هامش شرح ابن عقيل (93, 92/2)

1/ لم يكن في جميع الموضع التي كان فيها ضميرا هو الرابط الذي يربط الصلة بالموصول، كما في قوله تعالى: "...وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُون" (البقرة 30)، قوله تعالى: "...اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم..." (البقرة 40).

2/ أما الأمر الثاني فهو مجئه في ستة موضع اسم مستقلا ظاهرا ، وهي قوله تعالى: "مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشَهِّدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ" (البقرة 204)، قوله تعالى : "كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة 275) ، وفي الموضع الثلاث الأخرى (البقرة آ: 76، 187، 228) كان الفاعل المذكور فيها هو اسم الباري جل وعلا .

- وفي الحين الذي ظل فيه النمط الأول محافظا على بنيته (فعل + فاعل) في جميع أشكاله، لزم المفعول به النمط الثاني في جميع أشكاله أيضا يُبيّن صرفيه مختلفة والجدول أدناه يوضحها ويوضح عدد تواتر كل بنية:

| المركب "جملة" | الاسم المفرد | الضمير | | البنية الصرفية |
|---------------|--------------|---------|--------|----------------|
| | | المخدوف | الظاهر | |
| 03 | 34 | 50 | 23 | عدد تواترها |

وما يمكن ملاحظته مما ليس في مقدور الجدول الإفصاح عنه ، ما يلي:

1/ كثرة المفعول به المضمر المخدوف، وقد كان في جميع هذه الموضع هو الرابط، لهذا حاز حذفه لأن الموصول يشير إليه، ولأن السياق اللغوي والمقامي يدلان عليه، وقد نبه النحاة إلى هذه الحالة منهن ابن مالك بقوله: والحدف عندهم كثير منجي.

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب¹.

ويرجع عبد القاهر السبب في ذلك إلى طول الصلة ، فبوجود الاسم الموصول والفعل الذي هو ضرب مثلا وفاعله والهاء الذي هو المفعول به في نحو قولنا: "أهذا الذي ضربته" ، فإذا حذف الهاء كان أقصر قليلا. يقول: "لكون الحذف للطول لم يختاروا الحذف حين يكون الاسم مختصرا، يقولون: "الضاربه أنا زيد" يعني ضربته، ولا يحذفون الهاء فيقولون: "الضارب أنا زيد" ، لأن الضارب اسم مختصرو ليس في طول الذي ضربته"². ومهما يكن فإن هذا الحذف يدل على تفاعل جملة الصلة مع السياق الواردة فيه، بل وينذهب هذا التفاعل إلى حد ما لو فصلت عنه (السياق) لأنهمت دلالتها بسبب غياب مرجعها .

¹ ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، باب الموصول .

² كتاب المقتضى في شرح الإيضاح (317/1).

2/ أن أكثر الموضع التي حذف منها هذا الضمير في خواتيم الآيات ، كما في قوله تعالى: "... فَافْعُلُوا مَا تُؤْمِرُونَ" (البقرة 68)، قوله تعالى: "... وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ" (البقرة 74)، "... مِمَّا يَكْسِبُونَ" (البقرة 79).

3/ أن أكثر الحذف كان مع الموصول " ما " ، فكان خمسة وثلاثين مثلاً معها والباقي تتقاسم الموصولات الأخرى بحسب متفاوتة .

4/ الضمير الظاهر قد يجيء مؤخراً عن فعله وفاعله ، وذلك إذا كان هو وفاعله ضميرين متصلين من مثل قوله تعالى: "الَّذِينَ يُيدَلُونَهُ" (البقرة 181)، قوله "الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ" (البقرة 187)، "الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ" (البقرة 190)، "وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" (البقرة 03). وقد يأتي متقدماً على فاعله ، ذلك إذا كان هذا الأخير اسماً ظاهراً مثل قوله: "مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" (البقرة 204)، قوله: "الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنِّ الْمَسِّ" (البقرة 175).

5/ ظهر المفعول به الاسم ببني صرفية متعددة ، فكان منه الاسم الصريح الجامد نحو: "مَتَّهُمْ كَمَثَلَ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا" (البقرة 17) ، المؤول بالمشتق كما في قوله تعالى: "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ" (البقرة 79). واسم الإشارة في مثل قوله تعالى: "فَمَا جَرَأَءَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ" (البقرة 85)، والاسم الموصول وقد جاء مكرراً ثلاثة مرات، أو لاهن في قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا" (البقرة 29). وثانيهن في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى... ..." (البقرة 159)، وثالثهن في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ" (البقرة 174). وباستصحابه هذا الموصول لصلته إلى حيز الصلة الأولى تصير هذه الأخيرة منصوية على تركيب موصولي آخر. وجاء المفعول أيضاً مصدراً مسؤولاً من الحرف الموصولي وصلته في قوله تعالى: "لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَ الرَّضَاعَةَ" (البقرة 233) .

أما المفعول به الجملة فكان في الموضع الثلاث جملة مقول القول، وهي جملة "آمنا" من قوله تعالى: "... مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا..." (البقرة 8, 200, 201) .

وهذا مع ملاحظة أن تسعه تراكيب تصدرت بفعل دال على معنى الملح والعطاء مما أدى إلى وجود مفعولين فيها، وقد يكون أحدهما ضميراً والآخر اسمـاً كما في قوله تعالى: "الَّذِينَ ءاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ" (البقرة 121، 146). وكما قد يكون الأول ضميراً والثاني اسمـاً موصولاً متبعـاً بصلته كما في قوله تعالى: "فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلِمْكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ" (البقرة 239)، وقد يكون الأول ضميراً ظاهراً والثاني ضميراً مخدوفـاً كما في قوله تعالى: "لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْنَا" (البقرة 32)؛ أي علمـنا، وقولـه: "مَا رَزَقْنَاكُمْ" (البقرة 657، 159)، "وَمَا ءاتَيْنَكُمْ" (البقرة 93، 62).

وإذا كان النمط الثاني لزمه المفعول به في جميع أشكاله، فإن النمط الثالث لزمه الجار والمحرور، واستعمال الجار طريقة من طرق تتيحها اللغة للمتكلم لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، وذلك عند عجز الفعل عن إيصال معناه بنفسه إلى الاسم، فهو بعبارة وجيبة وهو طريق من طرق التعدية، ولهذا عد بعض النحاة المحرور في موضع نصب بالفعل بدليل أنه يجوز العطف عليهم جميعاً بالنصب تقول: مررت بك وزيداً¹، ومنه قوله تعالى: "يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا" (الحج: 23)².

أما المكملات التي جاءت في النمط الثاني والثالث فيلخصها الجدول الآتي :

| معطوف | نعت | ظرف | حال | مفعول لأجله | مفعول مطلق | مضاد إليه | جار ومحرور | مكمل النمط |
|-------|-----|-----|-----|-------------|------------|-----------|------------|------------|
| 00 | 02 | 01 | 00 | 03 | 01 | 14 | 18 | النمط 2 |
| 02 | 00 | 02 | 01 | 00 | 00 | 06 | 05 | النمط 3 |

أما ما يمكن أن تسجيله من الملاحظات حول الجدول فهي :

1/ تعدد الجار والمحرور في النمط الثالث يدل على وجود أكثر من وجه للتعلق كما في قوله تعالى: "وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ" (البقرة 164). فالulk يقع جريانها في البحر ويقع من أجل نفع الناس، ومنه أيضاً قوله تعالى: "فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ" (البقرة 235)، وقد يقع التعدد فيما إلا أنه لا يتعلق بشيء من المكونات الظاهرة للصلة، فيدل على فعل أو اسم مشتق مذوف، يكون حالاً لمعرفة كما في قوله تعالى: "الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّيْئَتِ" (البقرة 65) فتتعلق "في السيئة" بـ "اعْتَدُوا" واضح، أما "منكم" فلا تستقيم تعليقها بـ "اعْتَدُوا"، إلا على تقدير "كائنين" حال مذوفة، منه أيضاً قوله تعالى: "لَمَا احْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ" (البقرة 213)، فالاختلاف ليس من الحق، بل اختلف فيه لكونه من الحق؛ أي "ما اختلفوا فيه كائناً من الحق"، ومنه أيضاً قوله تعالى: "فَمَا حَرَأَءَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ" (البقرة 85)؛ أي كائناً منكم.

2/ المضاف يشكل مع الاسم الذي ينضم إليه مركباً اسمياً، وجاء في النمطين إما مع المفعول به، نحو: "الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ" (البقرة 27). أو مع المحرور، كقوله تبارك وتعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" (البقرة 204). أو مع المفعول لأجله، ومنه قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ" (البقرة 207) هذه هي الصورة الوحيدة في الصلات المحسنة التي يجتمع فيها مكلمين في صلة واحدة، إذا ما استثنينا قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَنَاً" (البقرة 245)، فقد اجتمع المصدر المؤكّد مع تابعه. واسم الاستفهام في هذه الآية الكريمة هو: "من ذا"، أمّا في قوله

¹ انظر : الخصائص (102/1).

² لمزيد من التفصيل والبساط ارجع إلى : إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 275).

تعالى: "مَاًذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" (البقرة 26) فاسم الاستفهام فيها هو "ما" وحدها، أما "ذا" فهي اسم موصول¹.

3/ قلة المكملاًت وندرة اجتماعها في الصلة الواحدة ، مما يدل على بساطة تركيب هذه الأخيرة وخلوها من التعقيد، كما يدل أيضاً على بساطة معناها ووضوحتها .

بـ- 3 - أنماط صلات شبه جملة : وشبه الجملة هو كل تركيب تألف من (جار + مجروراً) أو من (ظرف + مضافاً إليه) . واشترط فيهما النحويون حتى يكونا صلة أن يكونا تامين² ، " والمراد بالتمام هنا هو ما يُفهم عند ذكره متعلقه³ ، ويقدر هذا المتعلق بكون عام مطلق أو وجود عام مطلق أو استقرار أو حصول ، وقد يقدر متعلق خاص إذا دلت عليه قرينة⁴ ، وانختلف النحويون في تقدير هذا المتعلق على فريقين جمعهما ابن مالك في قوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر⁵

إلا أن المختار من القولين في هذه الحالة-حالة الصلة-هو الثاني ؛ أي : الفعل . ويعود ذلك لأمور هي : 1/ أن الغالب في جملة الصلة جملة فعلية، وهذا واضح من الإحصاء السابق حيث تبين من حالاته أن عدد الجمل الفعلية يفوق عدد الجمل الاسمية بـ: ستة وثلاثين مرة، معلوم أن كثرة الاستعمال هي التي تغير الحذف لا قلته، كما أن المصير في التقدير إلى ما له نظير شائع في الاستعمال أولى من المصير إلى ماله نظير قليل .

2/ أن تقدير الاسم يدفع بنا إلى تقدير ثان ، وهو تقدير مبتدأ له ، بينما تقدير الفعل يعني عن التقدير الثاني ويكون الضمير المستتر فيه هو الفاعل وهو العائد ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

3/ أن تقدير الفعل يكون لنا مع شبه الجملة جملة بالإجماع، في حين أن الاسم مع شبه الجملة عند المحققين ليس بجملة، وهذا الموضع موضع جمل لا مفردات، وتقدير ما يؤدي إلى الجملة أكد من غيره، خاصة وأنّ غيره لا يتحقق هذا الغرض .

4/ أن الأصل في شبه الجملة أن تتعلق بالفعل لا بالاسم ، إلا إذا شابه الفعل في تضمنه معنى الحدث ، وعليه فتقدير الأصل أولى من تقدير ما شابه الأصل، لأن الفرع منحط عن درجة الأصل .

¹ وفي المسألة أقوال أخرى ، أكتفي بإدلالك على مواطنها ، لأن الرجوع إلى الأصل أفضل من النقل الجاف. انظر : تفسير البحر المحيط (119/1) ، شرح الكافية (64...64/3).

² انظر : شرح التسهيل (211/1) ، حاشية الصبان (231/1) ، شرح ابن عقيل (121/1)

³ حاشية الصبان (237/1)

⁴ انظر : حاشية الصبان (237/1) ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 295 وما بعدها).

⁵ ألفية ابن مالك ، باب الابتداء .

ومهما يكن ، فإن غاية البحث في هذا العنصر هو تقرير أن الصلة لا تكون إلا جملة تامة المعنى مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، وأنه متى ما ظهرت لنا بشكلها اللفظي أو السطحي أقل من ذلك، فلنعلم أن لها شكلًا باطنًا تماماً ومركبًا تركيبًا، وما تسميتها في هذا الموضوع (في موضع الصلة) يشبه الجملة إلا تسمية نابعة من النظر إلى شكلها اللفظي، و إلا فهي جملة فعلية تامة في بنيتها العميقه .

أما أنماط هذا النوع فواضح مما سبق أنها اثنان :

النحو الأول : وقد ضم هذا النوع ثلاثة أشكال ، اتحدت فيما بينها بالمحافظة على أصل النحو (جار + مجرورا)، واختلفت بعد ذلك في مدى الزيادة عليه أو بنوع الزيادة . وهي:

الشكل الأول : جار + مجرورا : وهو الشكل المحافظ على أصل النحو، ورد منه تسعة تراكيب، منها قوله تعالى: "مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ" (البقرة 255، 286) .

الشكل الثاني : جار + مجرورا + مضافا : وضم ستة تراكيب، منها قوله تعالى: "وَيُشَهِّدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ" (البقرة 204)، ويُدرج ضمن هذا الشكل قوله تعالى: "قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مُّثِلُّو قَوْلِهِمْ" (البقرة 118)، وقوله: "الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ" (البقرة 21)¹ .

الشكل الثالث : جار + مجرورا + جارا + جارا: وجاء على منواله تركيب واحد، هو قوله تعالى: "وَلَهُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" (البقرة 228) ، وقد تعلق الثاني منهما بحال محدود تقديره كائناً بالمعروف أو كائناً بالوجه الذي لا يُنكر في الشرع والعادة .

النحو الثاني : ظرف + مضافا إليه: وأسفر تتبعه عن إحصاء ستة تراكيب ، منها قوله تعالى: "فَجَعَلْنَاهَا كَلَالًا لِمَا بَيْنَ يَدِيهَا وَمَا خَلْفَهَا" (البقرة 66) .

2/ أنماط الصلات الواقعية بعد الموصول الحرفي :

إن المفارقة التركيبية الموجودة بين التركيب الموصولي الاسمي والتركيب الموصولي الحرفي لا تنحصر فيما سبقت الإشارة إليه من أن الموصول الاسمي يتطلب صلة حاوية على عائد ، بينما التركيب الموصولي الحرفي استغنى عن هذا العائد ، بل هناك مفارقة تركيبية أخرى جد هامة ، كان بفضلها التمييز للتركيب الموصولي الحرفي عن باقي التراكيب بما فيها تركيب الموصول الاسمي هي موازاته للمفرد ، هذه الموازاة نابعة من انسياق أحzae في بعضها البعض (الموصول+الصلة) فتؤول إلى مصدر يمكن استبدالهما به .

¹ اختلف النحوويون في "من" الدالة على الظروف كما في هذه الآية ، والتي قبلها على أقوال ثلات :

1/ أنها لا بدء الغاية . 2/ أنها معنى في "3/ أنها زائدة للتوكيد .

وقال صاحب معاني النحو بعد عرضه لهذه الآراء والقائلين بها: "والذي يبدو لي أن الأول هو الراوح ، وليس بمعنى (في) لأن الأصل عدم النهاية ، وليس بزائدة لأن الأصل عدم الزيادة ، وإذا أمكن عدم إخراجها من معناها الذي وضع له فهو الأولى ، ولا تصرف عن معناها الأساسي إلا إذا تعذر إبقاءها عليه ، وأرى أنه يمكن الإبقاء على معنى الابتداء في هذه الظروف " . ثم حل عدداً من الأمثلة موضحاً دلالة "من" فيها على الابتداء . انظر : فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو (201...193) .

ولعل هذه الموازاة بين المصدر والتركيب الموصولي الحرفي توحى بأن المطرد في صلته أن تكون جملة فعلية، ليتسنى تأويلها بمصدر لاجتماعهما في الدلالة على الحدث، وهو ما لمسته فعلا من حلال الإحصاء، إلا ما وجد من الجمل التي بعد "أنّ" ، لأنها لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ، وفي هذه الحالة "إنْ كان خبرها مشتقاً بالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير "بلغني أنك تنطلق" أو "أنك منطلق" "بلغني انطلاقك" ، ومنه "بلغني أنك في الدار" التقدير: استقرارك في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المذوق من استقرار أو مستقر، وإن كان جامداً قدر بالكون نحو "بلغني أن هذا زيد" تقديره "بلغني كونه زيداً"؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبة إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول: هذا زيد، وإن شئت هذا كائن زيداً إذ معناهما واحد¹ . وسأعرض أنماط هذه الجمل مصنفة حسب نوع الحرف الموصولي المصدرة به.

قد سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى أن الحروف الموصولة هي: "أنْ، أنْ، ما، لو، كي" ، إلا إنني لم أُعثر على أي مثال مصدر بالحرف الموصولي "كي" ، أما الموصولات الأخرى فقد جاء توردها بنسب مختلفة ، توضحها الأنماط التالية :

1- **أنماط صلات "أنْ"** : دخلت في جميع أمثلتها على المضارع² فأحلصته لدلالة على المستقبل بعد أن أثرت فيه النصب ، أما عن أنماط تراكيبيها فهي كالتالي :

/1 أن + فعلا + فاعلا: وقد ترتيب وفق هذا النمط اثنا عشر تركيبا جاء الفاعل فيها وفق الأبنية التالية :

- إما ضميرا مستيرا ، مثل قوله تعالى: "أن يعمّر" (البقرة 96)، وقد أكدّ هذا الضمير المستتر بضمير منفصل ظاهر في قوله تعالى: "أن يملّ هو" (البقرة 282).
- إما ضميرا متصلة ، ومنه قوله تعالى: "أن تصوّموا" (البقرة 184).
- إما مركباً إضافياً ، نحو قوله تعالى: "أن تصل إحداهما" (البقرة 282).
- إما مركباً نعتياً ، نحو قوله تعالى: "أن ياتي يوم لا يبع فيه" (البقرة 254).

ويمكن إدراج قوله تعالى: "أن تكونَ تجارةً حاضرةً تُديرونَها بينكم" (البقرة 282) ضمن هذا النمط لأنّ كان اكتفت بمرفوعها الذي جاء مركباً نعتياً متعدد النعت . بخلاف قوله تعالى: "أن تكونَ له جنةً مِنْ تَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" (البقرة 266) فإنّ كان فيه على باهها .

/2 أن + مضارعا + فاعلا + مفعولا به + مكملا: وانتظم على هدي هذا النمط ثانية عشر تركيباً تكتفي الصلة في العموم بالتعدّي إلى المفعول به فقط والذى تداولت صيغته البني التالية :

- اسم مفردا ، نحو: "أن تدخلوا الجنة" (البقرة 214).
- اسم موصولا مع صلته ، كما في قوله تعالى: "أن يَكْتُمْ ما خلق الله في أرحامهن" (البقرة 228).

¹ معنى الليب عن كتب الأعاري (50/1) ، وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشنوي (1/255).

² وهي لا توصل بالمضارع فقط، بل توصل بكل فعل متصرف مطلقاً، كالماضي المتصرف، والأمر المتصرف. شرح التسهيل (1/223).

- حرفًا موصولاً مع صلته ، ومنه قوله تعالى: "أَن يخافُوا أَن لَا يقيِّمَا حدودَ الله" (البقرة 229).
- مركباً إضافياً ، وعليه قوله تعالى: "أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِن قَبْلِه" (البقرة 108).
- أما العنصر التكميلي الذي يظهر في هذا النمط ، فقد تداوله الجار والمجرور كما في قوله تعالى: "أَن تاتُوا الْبَيْوَتَ مِنْ ظَهُورِهَا" (البقرة 189) ، أو الظرف المبين بجهة الحديث وذلك في قوله تعالى: "أَن تَوَلُوا وجوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرُقِ وَالْمَغْرِبِ" (البقرة 177).
- 3/ أن + فعلاً مضارعاً + جاراً و مجروراً: وتألف على مثاله النطري ثانية تراكيب، منها قوله تعالى: "أَن يَطْوِّفَ بِهِمَا" (البقرة 158)، وكما جاء المجرور مرکباً إضافياً في قوله تعالى: "أَن لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" (البقرة 246)، وجاء أيضاً موصولاً اسمياً في قوله تعالى: "أَن تَاخْذُوا مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً" (البقرة 229).
- أما الموضع التي أضمرت فيها "أن" وبقيت صلتها¹ ، فيوضحها الجدول التالي :

| أَن المضمرة بعد | لام التعلييل | حتى | الفاء | لام الجحود |
|-----------------|--------------|-----|-------|------------|
| التواتر | 12 | 09 | 03 | 01 |

- وأنماط هذه الصلات لم تخرج عن الأنماط السابقة .
- 2 - أنماط صلات "أن" : وجاءت كل صلاتها جملًا اسمية، مبتدؤها إما اسمًا ظاهراً غالب عليه اسم الذات الإلهية أو ضميراً متصلًا "بأن" ، وتنوعت أنماطها تبعاً لتنوع الخبر المؤلف لها كما يلي :
- صلات ذات خبر مفرد : وانضم تحته ثانية عشر تركيباً توزعت على الأنماط التالية :
 - مبتدأ+خبر+ مضاف إليه: ورد في خمسة تراكيب، منه قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهُ شَدِيدُ الْعَذَابِ" (البقرة 165).
 - مبتدأ+خبر1+خبر2: ورد في أربعة تراكيب، منه قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" (البقرة 209).
 - مبتدأ+جاراً و مجروراً: ورد في ثلاثة تراكيب، منه قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ" (البقرة 194) وقد تقدم الجار والمجرور في قوله تعالى: "أَنْ لَنَا كُرْكَةً" . (البقرة 167).

- مبتدأ+جاراً و مجروراً+خبر: ورد منه ستة تراكيب، كان المجرور في بعضها اسمًا مفرداً مثل قوله: "أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (البقرة 106)، وفي بعضها اسمًا موصولاً ومنه قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ

¹ وقد أشرت إلى هذه الموضع أشارة خفيفة في بداية الدراسة التركيبية للصلة فليرجع إليها، أما الذي يحسن تنبئه عليه هنا هي الأسباب الحاملة على الإضمار والتي تفهم من التراكيب اللغوية ، يمكن التنويه على ثلاثة منها هي :

- 1/ الاستغناء بدلالة السياق على الاستقبال عن ذكر أن كسياق لام الجحود .
- 2/ استكراه عطف الاسم على الفعل ، حتى لا يكون الاسم في مقابل الفعل كما في اللام وأو والفاء
- 3/ طول الحرف يعني عن ذكر أن كـ : حتى و كـ .

بصير" (البقرة 233)، لم يكن الجار والمحرر متاخراً إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: "أنه الحق من رهم" (البقرة 144).

- صلات ذات خبر مركب : وعدد تراكيبه أحد عشر تركيباً ظهرت بنمطين هما:

- مبتدأ+ خبراً (جملة اسمية منسوبة): تركبت وفقة جملتين لا غير، أو هما قوله تعالى: "بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله" (البقرة 61).

- مبتدأ+ خبراً (جملة فعلية) : مثله باقي التراكيب، منها قوله تعالى: "إن الله يعلم ما تسرون" (البقرة 77).

3 - أنماط صلات "ما" : وتركب وفقة تسعه تراكيب توزعت على ثلاثة أنماط هي :

1- فعل+فاعلاً: مثل "كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" (البقرة 275). و "مَا عَصَوْا" (البقرة 61).

2- فعل + فاعلاً + مفعول به : مثل "كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ" (البقرة 146).

3- فعل+فاعل+جار ومحرر مثل: "كَمَا تَبَرُّوا مِنَا" (البقرة 167).

3- أنماط صلات "لو"¹ : وقد تصدر هذا الموصول جملتين فقط هي:

- قوله تعالى: "لو يعمر ألف سنة" (البقرة 96)، ونمطها التجريدي هو: فعل+فاعل + ظرف + مضافة إليه.

- قوله تعالى: "لَوْ يَرُدُّنَّكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ" (البقرة 109) ونمطها هو فعل+فاعلاً+مفعلاً به + جاراً ومحررًا + مضافة إليه + مضافة إليه + مفعولاً لأجله+جار ومحرر + مضافة إليه.

وإلى هنا تم عرض أنماط الجمل الموصولة الواردة في السورة ، ومنه نخلص إلى ذكر جملة من :

الخصائص التركيبية لجملة الصلة : وأهمها:

1- لا تقع إلا بعد موصول .

2- لا تكون الصلة إلا كلاماً تماماً مفيداً ، فهي جملة مكتملة الركنية كما يقول تمام حسان².

3- تنقسم الصلة إلى قسمين صلة موصول اسمى ، صلة موصول حرفي .

4- قد تحتوي الصلة صلة أخرى تكون عنصراً من عناصرها .

5- بساطة النمط التركيبي للصلة وخلوه من التعقيد والتركيب والحدف إلا نادراً .

6- الغلبة القاهرية للتركيب الفعلي على التركيب الاسمي في الصلة سواء للموصول الاسمي أو الحرفي .

¹ وعلامة مصدريتها أن تصلح في موضعها "أن" ، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على ثمن ، انظر : شرح التسهيل (228/2)

² البيان في رواي القرآن (13/2)

- 8- لا يكون أسلوب الصلة إلا خبريا .
- 7- تقيم صلة ترابطات تركيبية مع التراكيب الواردة فيها بوساطة الضمائر .
- 9- يشترط في صلة الموصول الاسمي وجود ضمير عائد على الموصول يربطها به .
- 10- يتميز صلة الموصول الحرفي بأنها تؤول هي و موصولها بمصدر ينوب عنهم .

(الفصل السادس):

الوظائف الإبلاغية

- (المبتدأ):** 1- الوظائف الإبلاغية للجملة الاعتزاضية .
- 2- الوظائف الإبلاغية للجملة التفسيرية .
- 3- الوظائف الإبلاغية لجملة الصلة .

والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعبه الفروع: فأقل ما في تلك المعاني المجتمعه المتشعبه: أنها بيان من خطوب بها من نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض و مختلفة عند من يجهل لسان العرب.

محمد بن إدريس الشافعي "الرسالة"

لاشك أن الباحث سيرتكب خطئاً كبيراً إذا هو اعتقد أن اهتمام "البيان" بأساليبه وآلياته وأصنافه كان من اختصاص علماء البلاغة وحدهم...، لقد كان مصطلح البيان يشمل كافة الأساليب والوسائل التي تساهم ليس فقط في كل ما به يتحقق "التبليغ": تبليغ المتكلم مراده إلى السامع، وليس هذا فحسب، بل إن "البيان" في اصطلاح الدراسات البينانية "اسم جامع" ليس فقط لكل ما به تتحقق عملية "الإفهام أو التبليغ"، بل أيضاً لكل ما به تتم عملية الفهم والتلقي وبكيفية عامة التبيّن.

محمد عابد الجابري "بنية العقل العربي"

توطئة: لا يمكن للفرد أن يحيا سعيداً، بل لا تتم له الحياة أصلاً إلا في ظل انتماء اجتماعي مستند إلى مؤهلات الفطرية أ美的 الله بها، ومن أهمها على الإطلاق العقل الذي يمثل حقيقته وجوهره، ولا يكفي لحصول هذا الانتماء وجود العقل عند مجموعة معينة من الأفراد، بل لابد من أن تترابط هذه العقول وتتلايق، وبعبارة أوضح وأشمل أن تتوافق .

ولقد رجعت المزية العظمى، والفضل الأكبر في ذلك إلى اللغة من خلال أدائها لهذه الوظيفة على مستوى رفيع بنقلها لمعاني المخزونة في الذهن وتنفيذها للأغراض.

ولست من خلال هذه الإشارة ، أودّ البحث في العلاقة بين الفكر واللغة ، أو عمما إذا كانت الأفكار -أعني المعانى- يمكن لها أن تكون من دون قوالب لغوية، أو أن تلك المعانى والقوالب اللغوية شيء واحد، أو أنّ القوالب اللغوية هي التي تحدد المعانى فلست أريد فعل ذلك، لأنني سأفترض بداية أن كل قالب لغوي يؤدي معنى في المستوى الإبلاغي المألف، في نيته الجهة المرسلة له بإبلاغه للجهة المتلقية، أسميه الوظيفة الإبلاغية.

ومعلوم أن الوظيفة هي العلاقة التي تجمع بين شيئين؛ كما نقول: فلان وظيفته مدرس؛ أي العلاقة التي تجمع بينه وبين المدرسة وهي التدريس... وهكذا حتى عند أصحاب العلوم فإنهم يطلقون الوظيفة ويعنون بما هذا المفهوم، ونلمس هذا في تعبير النحاة المحدثين بـ:"الوظيفة النحوية"؛ ويقصدون بها العلاقة التي تجمع بين العنصر اللغوي وغيره من العناصر بالنسبة لبناء الجملة كله. وعلى هذا يكون المقصود بالوظيفة الإبلاغية العلاقة التي تجمع بين المتلقي أو المتكلم وبين التركيب أو هي التي تجمع بين الناتج التلفظي وبين طرفي الخطاب في ظل ما توفر من إمكانات غير لغوية مساعدة لذلك الناتج في أداء مهمته. أو هي ما يتجسد في اللغة بفعل المتكلم وما ينطبع في الإنسان بفعل اللغة.

وهذه العلاقة لا تقتصر-في الحقيقة- على العلاقة الحاصلة فعلاً عند العملية التواصلية، أو على ما كان في نية المبدع وضعه في التركيب التلفظي، أو على ما فهمه المتلقي سواء أكان موافقاً لغرض المتكلم أم

كان نادا عنه، فهـي تحـمل كل هـذا، بالإضافة إلى كل ما يمكن استـباطـه بالنظر الفـكري في المتـوالـية اللـسانـية في خـضم جـوـّـها الذي ولـدتـ فيهـ، سـواءـ أـكـانتـ ظـاهـرـةـ لا تـحـتـاجـ إلى عـمقـ نـظـرـ أمـ كـانـتـ بـعـيـدةـ غـامـضـةـ لا تستـخـرـجـ إـلـاـ بـالـمـنـاقـيشـ.

وتحـدـيدـ هـذـهـ الـوـظـيفـةـ مـنـ أـهـمـ الـعـوـامـلـ الـمسـاعـدـةـ عـلـىـ تـسـهـيلـ عـمـلـيـةـ الإـبـلـاغـ، وـقـتـيـنـ أـوـاصـرـ الـاتـصالـ الـلـذـينـ عـلـيـهـمـاـ مـبـنيـ الـاجـتمـاعـ، بـجـيـثـ لـاـ تـخـتـلـفـ التـوـاـيـاـ وـالـمـقـاصـدـ، بلـ تـتـحدـ وـتـتـفقـ، إـذـ التـعـرـيـفـ بـهـ يـسـلـبـ منـ الـمـرـسـلـ الـحـرـيـةـ الـشـخـصـيـةـ فيـ تـحـمـيلـ المـادـةـ الـلـغـوـيـةـ بـعـاـ شـاءـ، فـلـاـ يـسـتـعـمـلـهـاـ فيـ غـيـرـ مـاـ هـيـ لـهـ مـنـ الـعـنـيـ،ـ فـيـفـهـمـ الـمـتـلـقـيـ مـنـهـاـ غـيـرـ الـغـرـضـ الـذـيـ أـرـادـهـ، وـبـهـ يـحـفـظـ الـمـتـلـقـيـ مـنـ الـانـحـرـافـ عـنـ مـسـارـ الـفـهـمـ الصـحـيحـ لـلـأـنـمـاطـ الـلـغـوـيـةـ، وـبـلـ وـتـحـفـظـ هـذـهـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ الـمـيـولـ الـفـهـمـيـةـ الـتـيـ تـلـقـيـ بـظـلـلـهـاـ عـلـيـهـاـ قـصـدـ تـحـرـيفـهـاـ نـحـوـ الـوـجـهـةـ الـمـبـتـغاـهـ لـهـ لـاـ مـنـهـ. وـبـهـذـاـ يـتـحـقـقـ لـنـاـ جـانـبـاـ كـبـيرـاـ مـنـ الـتـبـلـيـغـ وـالـإـبـلـاغـ، وـالـفـهـمـ وـالـإـفـهـامـ، الـاقـتـنـاعـ وـالـإـقـاعـ.

إنـ تـحـدـيدـ الـوـظـيفـةـ الإـبـلـاغـيـةـ هوـ عـمـلـيـةـ رـبـطـ كـلـ جـزـءـ مـنـ الـلـغـةـ بـالـغـرـضـ الـفـعـلـيـ مـنـهـ أـثـنـاءـ كـوـنـهـ مـسـتـعـمـلاـ،ـ لـتـكـوـينـ أـفـرـادـ ذـوـيـ كـفـاءـةـ تـوـاـصـلـيـةـ أوـ تـدـاـولـيـةـ،ـ فـيـكـوـنـ بـذـلـكـ التـوـاـصـلـ فيـ أـرـقـىـ مـسـتـوـيـاتـ وـأـسـهـلـ سـبـلـهـ وـأـسـرـعـهــ.

وـالـحـدـيـثـ عـنـ الـوـظـائـفـ الإـبـلـاغـيـةـ لـلـجـمـلـ الـثـلـاثـ أوـ لـغـيـرـهـاـ مـنـ جـمـلـ الـلـغـةـ لـاـ يـتـهـيـ عـنـ الدـحـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ لـكـ سـابـقاـ،ـ إـنـماـ كـانـ ذـلـكـ تـحـرـكـاـ فـيـ الـمـسـتـوـيـ الـأـوـلـ مـنـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـمـعـرـفـةـ بـهـاـ مـنـ خـالـلـ وـصـفـ الـمـسـتـالـيـاتـ الـخـامـلـةـ لـهـاـ وـبـيـانـ أـشـكـالـهـاـ الـبـنـيـوـيـةـ،ـ فـهـوـ تـحـقـيقـ لـمـسـتـوـيـ الـكـفـاءـةـ الـلـغـوـيـةـ،ـ وـهـوـ مـسـتـوـيـ مـهـمـ إـلـاـ أـنـ الـوقـوفـ عـنـهـ لـاـ يـفـيـدـ الـدـارـسـ الـفـائـدـةـ الـمـرجـوـةـ،ـ بـلـ رـبـماـ أـصـيـبـتـ الـدـرـاسـةـ بـالـشـلـلـ إـذـاـ مـاـ قـبـعـتـ عـنـهـ هـذـاـ الدـحـ،ـ لـأـنـهـ اـمـتـلـكـتـ وـسـيـلـةـ الـدـخـولـ فـيـ الـمـسـتـوـيـ الـثـانـيـ؛ـ أـلـاـ وـهـوـ النـظـرـ إـلـىـ التـرـكـيبـ فـيـ ضـوءـ مـاـ يـحـيـطـ بـهـ مـنـ سـيـاقـ لـغـويـ وـغـيـرـ لـغـويـ لـاستـنـاطـاقـ وـظـيـفـتـهـ فـيـ الإـبـلـاغـ وـهـوـ مـاـ أـسـعـىـ إـلـيـهـ فـيـ هـذـاـ الـفـصـلـ الـأـخـيـرـ.

١- الوظائف الإبلاغية للجملة الاعترافية:

لم يترك علماؤنا - علماء البلاغة - هذا النوع من الظاهرة اللغوية غفلاً في طي النسيان، بل درسوه وجعلوه وسيلة من وسائل الإطناب باصطلاح بعضهم، وسيلة من وسائل الحشو باصطلاح آخرين منهم^١، وهو عندهم - في الجملة - ر بما دلّ على الزّيادة فعلاً - كره وذم وانكر ورد ، لأنّه خلا من الفائدة ، ولم يُحُلَّ منه بعائدة^٢ ، ر بما دل على حسن فـ لم يكن حشوا ولم يدع لغوا ، وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول أحسن موقع، ومدرك من الرضي أحزل حظ ، ذاك لإفادته إياك... فيكون مثله مثل الحسنة تأييك من حيث لم ترقبها، والنافعة أنتك ولم تتحسبها^٣ ، وحقيقة أن الواقع الكلامي قد يحتوي على فائض في بعض الأحيان ، لكن تتحقق ذلك في الصياغة القرآنية أمر في غاية الإحالة ، لأن كل دال فيها له مهمة محددة ، بل إن كل حرف له وظيفته في إنتاج المعنى جزئياً أو كلياً .

وما يساعد على فهم الدور الفعال للاعتراض في العملية الإبلاغية رد العملية الاعترافية إلى مصدرها التكويين الأول والفهم الجيد لها على مستوى المتنالية الكلامية، لأنّه مما "لا شك فيه أن الحديث عن إنتاج الدلالة [هي أبرز الوظائفإبلاغية، والوظائف الأخرى روافد إليها] يحتاج منا إلى تصور كلي لتركيب العبارة الكلامية كلها للوصول إلى الدلالة السياقية الكلية التي تسعى الصياغة القرآنية إلى طرحها".^٤.

^١ و الذي يذهب إلى جعله تحت هذا الاصطلاح عبد القاهر الجرجاني بدليل قوله الذي سيأتي بعد هذا بسطر . كما نجد الدمنهوري يقول في نظمه الذي يجمع فيه الحمل التي لها محل والتي لا محل : مفسرة أيضاً و حشوا كذا أنت كذلك في التخصيص نلت به الغنا . و حشوا ؟ أي و اعتراض . انظر : الأشباه و النظائر (30/2).

^٢ عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، تج : محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ (ص ١٩).

^٣ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

^٤ د/فائز القرعان ، دراسات أسلوبية في النص القرآني ، عالم الكتب الحديث ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ (ص ٢٥).

وعليه، ومن خلال الأسلوب العام للاعتراض، يظهر أنّ الموقع الذي يحظى به الاعتراض يكسبه ميزة توصيلية، وينحه وظيفة إبلاغية عامة هامة فضلاً عن وظيفة ثانوية له في كل تركيب خاص، إذ بدخوله في التركيب المعترض فيه يحدث فيه خلخلة وانكساراً وتشويهاً وانتهاكاً للروابط التي يتضمنها نَحُو اللغة، هذا الانتهاك أو التحطيم... "يكسب اللغة عذرِيتها لتكون بُكراً أو ذات قواعد جديدة نابعة من صميمها، فاللغة عندها حين تنتهي¹"، فتنتج فتلة تركيب وصيغاً ومُثلاً جديدة، تعتبر إنزيجاً عن القاعدة العامة، وانحرافاً عن الأصل، بخرقها للمألوف، وعزفها ميلاً عن المعروف.

ولأنه "كلما كان قانون اللغة المعيارية أكثر ثباتاً في لغة ما، كان انتهاكه أكثر تنوعاً، ومن ثم كثرت إمكانات الشعر في تلك اللغة، ومن ناحية أخرى كلما قلل الوعي بهذا القانون قلت إمكانات الانتهاك ومن ثم تقل إمكانات الشعر²" في تلك اللغة، وبالتالي تقل فيها إمكانات الشعور لأنّ الشعر رسالة شعورية أو هو قمة اللغة العاطفية بكلّ ألوانها؛ المفرحة والحزنة، والمسعدة والمؤلمة. وعلى هذا الأساس يتولد عن الانتهاك الاعtrapسي إحساساً أكبر باللغة، تكون معه أكثر فاعلية في متلقيها وأكثر شداً لذهنه، وتعلقاً ببلبه، فتقوى سلطة النص على القارئ، وتقوى الرابطة بينهما، فيروق للقارئ سماع النص، ويطفّل لديه موقعه، ويؤدي إلى وصول المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقراره في الذهن مع وقوع العبارة في الأذن³.

وإذا اتضحت هذا الجانب من الوظيفة الإبلاغية العامة، فإن هناك جانباً آخر مصدره القراءة الخلفية لما وراء هذا الانتهاك، والنظر في الأسباب الحاملة عليه.

إنّ الانكسار والانتهاك اللغوي في سطح العبارة اللغوية (أسلوب الاعتراض)، لا بد أن يكون ناتجاً عن انكسارات أولية سابقة له ولو بزمن يسير جداً، لأننا نعلم أن المتكلم محل صراع بين جاذبية القانون اللغوي العام، وجاذبية وقائع التعبير الفردي والأغراض الخاصة بكل واحد، وخاصة - أيضاً - ل Zukutat الإنسانية هي يشكل نوبات غريبة (أمور غريبة) ونزاعات علمية وعرفية وطبيعية مألوفة (أمور مألوفة).

* مما كان منها محل صراع بين الجاذبيتين فيسبقه أو يتقدمه انكسار ذهني في فكر المتكلم، وهو ما يعرف باسم "الخاطر الطارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو نفي أو تنبية إلى ما يريد

¹ د/حسن ناظم ، البنى الأسلوبية (دراسة في أنشودة المطر للسياب) ، د ط ، 1995 م (ص171).

² المرجع نفسه (ص44).

³ وهنا استسجم القارئ الكريم في فتح قوس أعود به إلى الفرق بين نوعي الاعتراض اللذين سبقت الإشارة لهما، فأقول إنه لما كان الاعتراض بهذا المفهوم - خلخلة تركيبيةً وانتهاكاً لغويًا وخطئًا مقصودًا - كان مفهومه متغيراً بين البالغين والمحظيين مختلفاً فيه، وحتى بين أفراد الفريق نفسه من العلم الواحد، لأنه يعبر عن قيمة أسلوبية و"القيم الأسلوبية هي قيم متغيرة وغير ثابتة" [البني الأسلوبية (ص45)]. بين المتلقين لها، لا اختلاف أدواتهم ونظريتهم ورغباتهم، فيما يكون انتهاكاً عند بعضهم يكون تركيباً مألوفاً وطبعياً عن البعض الآخر، لهذا استوجب على الباحثين اللغويين المحدثين تحديد القوانين الثابتة التي يكون معها الخروج عن التركيب و الصياغة اللغوية اعتراضاً.

المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع¹ ... الخ، أو هو ما يمكن تسميته بـ "الطفرة الذهنية" التي تنشأ عن حركة استدعائية للمعاني التي يقصد المتكلم تبلغها ، كما حصل للشاعر الذي يقول :

إِنَّ الشَّمَائِنَ - وَبُلْعَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَعِيًّا إِلَى تُرْجَمَانٍ²

فالشاعر احتاج إلى التعبير عن كبر سنه فأتاحت له اللغة ذلك بواسطة تراكيبها وأنماطها، إلا أنه يعيش جاذبية نفسية تمثل في رغبته في الدعاء للمخاطب أن يعيشها، فعاشت نفسه تداخلاً للمعاني بعضها في بعض، ظهر على مستوى الصياغة اعتراضاً ، بهذا يكون أسلوب الاعتراض قد منح مستعمل اللغة مساحة أوسع من أجل إبلاغ أكبر عدد ممكن من أغراضه .

* وأما ما كان منها محل صراع بين الترعين فيتقدمه انكسار في الحدث في حد ذاته ؛ لأن يكون مخالفًا لما أُلف من القوانين الطبيعية التي تحكم في الحوادث في العادة، كما في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا - سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ - لَا يُؤْمِنُون" (البقرة ٢٧٦)، فهذا الاعتراض أو الانكسار التركيبي سبقه انكسار حديثي غير مألف تمثل في أن من أُنذر لا يؤمن ، ومعلوم أن الإنسان إذا حذر مما يضره استجاب ، إلا أن هؤلاء الكفار أصرروا على ذلك، فظهر هذا الانكسار والانتهاك للأحداث في الحياة انكساراً وانتهاكاً على مستوى الصياغة . أو لأن يكون الحدث مشكوكاً فيه مضطرباً في علمه³ كقول الشاعر :

وَإِنِّي لَرَامٌ نَظَرَةً قَبْلَ الْيَتِ لَعْلِيٌّ - وَإِنْ شَطَّتْ تَوَاهَا - أَزُورُهَا⁴

والاعتراض في هذه الحالة عمل على تحليلية المراد للمتكلمي أثناء عملية الإبلاغ حتى لا يلقى أي مشقة في فهم محتوى الرسالة، وبعبارة أوضح عمل على جعل معنى الرسالة مألفاً عند المخاطب، لأنها تحمل أمراً غير مألف، ولو لا إبلاغه إياه وفي ذلك الوقت بالتحديد لظنّ بالخطاب ما لا يليق، وربما تعدد ذلك الظن إلى المخاطب نفسه. وربما - وهي أسوأ الحالات - جُنِي من الخطاب عكس ما أريد منه. وخلاصة

¹ د/قام حسان، البيان في روايَة القرآن (116/1).

² والبيت لعرف بن ملجم. عن تحقيق همع الموامع في شرح جمع الجوامع (331/2).

³ بل ويذهب الدكتور أحمد المتوكلي إلى جعل هذه الحالة في مثل هذه الظاهرة مظهراً من مظاهر خارجية الاعتراض واستقلاليته يقول: "يستأثر الحمل الاعتراضي بقوة إنجازية تخصه قد تكون مبادنة للقوة الإنجازية التي تواكب الجملة الرئيسية"، وقد جعل من أبرز أدوار القوة الإنجازية للحمل الاعتراضية إضعاف مدلول الجملة المترضض فيها أو تقويتها يقول: "غير أن الاستقلال التغيمى والتركيبي والإنجازى الذى يميز الحمل المترضض لا يعني أنه يقوم بأى دور بالنسبة للجملة التي يعترضها. ويكون هذا الدور بالأساس فى تقوية القوة الإنجازية للجملة الرئيسية أو العكس من ذلك إضعافها، ومن أمثلة ورود الحمل المترضض مقوياً لقوة الجملة الإنجازية الحمول القسمية أو الحمول الدالة على التأكيد كما في: ما - والله - أذنب خالد ... ومن أمثلة وروده مضعفاً لقوة الإنجازية المواكبة للجملة التي يعترضها الحمول الدالة على الظن كما في : الم قبل - أظن - بكر". الجملة المركبة في اللغة العربية (ص 41).

⁴ والبيت لتوبة بن الحمير . عن تحقيق حاشية الصبان بشرح الأئمّة (238/1).

القول أن أسلوب الاعتراض بهذا المعنى هو إمداد السامع أو من كان بعترفه بالرسالة الكلامية ووسائل فهمها في آن واحد. وهو ما يعبر عنه البلاغيون بالتوضيح.

وبعد أن استبيان الحركة العقلية والحديثة(حركة الأحداث) التي ينجم عنها أسلوب الاعتراض، والوظائف الإبلاغية العامة التي يؤديها آن لنا أن ننتقل إلى تبيان الوظائف التي يؤديها في كل تركيب:
1/- قوله تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا - سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءاَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ - لَا يُؤْمِنُون" (البقرة ٢٧)

يمثل هذا الاعتراض كسرًا للعلاقة الموجودة بين اسم "إن" وخبرها؛ بمعنى أنه هدم لعلاقة عظيمة هي علاقة الإسناد التي هي من أقوى الروابط المعنوية على الإطلاق، لأنه بغيتها يكون الكلام في حكم الأصوات التي ينبع بها غير دالة على معنى كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلا أنه لم يتم هدمها بالكلية، إنما تم انتهاكها فقط وتأجيل الخبر، مما يدل على أهمية هذه الرسالة التي قدمت حتى على أهم ما في الإسناد وهو الفائدة (الخبر)، إلى هنا تظهر لنا وظيفة الاعتراض في أنه يمكن من إبلاغ بعض المعانى وتعجيلها والمبادرة بها في حينها حتى يستعان بها على فهم المقصود من العملية الإبلاغية ، كما يدل في الوقت ذاته على عظم محتوى هذه الرسالة ، ومن أجلها لم تختتم حتى أقوى الروابط التي تألف الكلام.

هاتان وظيفتان من الناحية الشكلية، أمامن الناحية المعنوية، فبالموازنة بين معنى التركيب الاعtrapي ومعنى التركيب المعرض فيه يتبين لنا أن معناهما واحد، لأنه لا يستوي الإنذار وعدمه إلا عند من لا يؤثر فيه الإنذار شيئاً، فهو باق على ما كان عليه قبل الإنذار من الضلال وعدم الإيمان والبعد عن الحق، ومن هذا الوجه فهو تأكيد لمعنى "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يُؤْمِنُون". يقول صاحب البحر الخيط: "وجملة الاعتراض تأكيد جملة إن وخبرها لأن من أخبر الله عنه أنه لا يؤمن استوى إنذاره وعدم إنذاره"¹. في حين ذهب صاحب روح المعانى إلى أنها " كالعلة للحكم لدلالتها على قسوة قلوبهم وعدم تأثيرها بالإذار وهو مقتضى عدم الإيمان "²، ولعل أن المعنى الأول أقرب ، لأن الله تعالى ذكر السبب المانع لإيمانهم واستواء الإنذار عندهم في الآية التي تلي هذه الآية وهي قوله: "خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ" (البقرة ٧).

2/- "فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا - وَلَنْ تَفْعُلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ" (البقرة ٢٤). وقعت هذه الجملة المعرضة بين الشرط وجزاءه، و كما هو معلوم عنهمما ارتبطهما بواسطة الترب الاستعجالي؛ بمعنى أنه إذا وقع الأول منهما حصل الثاني مباشرة، إلا أنه في هذا التركيب المقدس فصل بينهما، لا لأجل أن الجواب يقع بعد مدة زمنية متأخرة عن المدة المألوفة المعهودة،

¹ أبي حيـان (٤٦/١).

² الآلوسي (١/١٣٥).

بل ليبين للمخاطب أنه ليس أمام شرط حقيقي، بل هو أمام حقيقة وملمة أنكرها وخالفها، أو أمام قانون منطقي عقلي حجمه وغفل عنه، لأن معنى الآية بوجود الاعتراض يفصح عن: "أن العاجز أمام الشيء حقه التسليم والإذعان له، وأنتم من العاجزين عن التحدي فهلا استسلمتم وأذعنتم" ، وهذا ما أشار إليه الألوسي بقوله: "والجملة اعتراض بين جزئي الشرطية ظاهراً مقرر لضمون مقدمها، ومؤكد لإيجاب العمل بتاليها"¹، فواضح أن الدور الإبلاغي للاعتراض هنا يمكنُ في إخراج الشرط عن حقيقته إلى تقرير حقيقة لازمة وتوكيد مضمونها ، هذا إذا حملنا الآية على أنها معاة للكفار وتوبخ لهم، أما إذا نظرنا إليها بانتظار أنها تحدي لهم - وهو الوجه الذي يدعمُه السياق - فإن قوله تعالى: "لن تفعلوا" تكون بمثابة "إثارة لهمهم وتحريكاً لنفسهم ليكون عجزهم بعد ذلك أبدع"² و أفعى ، وكأنه سبحانه وتعالى يحملهم على المواجهة ويحفزهم وهم لا ولن يستطيعوا ذلك ، فيكونون من بعد هذا التحدي في منظر ذل وحقارة ، وبهذا أظهر الاعتراض معنى الاستهزاء والسخرية وبيان العاقبة ، من هنا نلحظ أنه لو لا وروده لورد على الكلام ما لا يرد عليه بوجوده ، فوظيفته على هذا هي صرف الأساليب وتحويلها إلى المعانى المقصودة .

بالإضافة إلى هذا، فإنه يؤدي وظيفتين آخرتين باعتبار قائله يَعْلَمُهُمْ هما:

1) - أنه ينبيء عن صفة من صفات الله تعالى انفرد بها هي علمه الغيب، فأخبرهم أن الإتيان بمثل القرآن لا ولن يقع منهم أبداً، ويتربّ على هذا:

2) - أن الاعتراض ضمناً فيه نصح للمتكلمي بعدم الإقدام على هذا الفعل لأنه ليس في مقدوره، فـ"كيف يقدر المخلوق من تراب ، أن يكون كلام رب الأرباب ، أم كيف يقدر الفقير الناقص من جميع الوجوه أن يأتي بكلام الكامل الذي له الكمال المطلق ، هذا ليس في الإمكان ، ولا في قدرة الإنسان"³ ، كل هذه المعانى لم تكن لتكون لو لا هذا التركيب الاعراضي ، قد لا حظنا فاعلية السياق في توجيه الوظيفة الإبلاغية .

¹ المرجع نفسه (198/1).

² تفسير القرطبي (276/1).

³ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن بتفسير كلام المنان (ص67)، وهنا يحسن أيضاً نقل قول أبي جعفر الوراق الطحاوي(ت239هـ) فإنه يلفت بإمامية ذكية إلى الوجه الذي جعل من القرآن معجزة لم يستطع أحد من البشر الإتيان بمثلها حيث يقول: "وأيقنوا [المؤمنون] أنه كلام الله بالحقيقة، وليس بخلق كلام البرية، فمن سمعه فرعم أنه كلام البشر فقد كفر، وذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال "سأصليه سقر"، فلما أوعد الله بسقر، لمن قال "إن هذا إلا قول بشر"، علمتنا وأيقناً أن قول خالق البشر لا يشبه قول البشر، ومن وصف الله تعالى من معان البشر فقد كفر، ومن أبصر هذا اعتبر، عن مثل قول الكفار إنحرر، وعلم أنه بصفاته ليس كالمبشر" [متن العقيدة الطحاوية ضمن مجموعة متون في العقيدة، دار ابن حزم، ط1، 1422هـ (ص110,111)]. من خلال هذا القول يظهر أن السر الذي كان لأجله القرآن الكريم معجزاً يكمن في أنه كلام الله وكلام

3- "... إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا - إِن شَاءَ اللَّهُ - لَمُهَتَّدُونَ" (البقرة 70).

عدنا في هذا التركيب إلى ما سبق أن أفيينا من انتهاءك للرابط اللغوية القوية والتي بدونها لن يكون الكلام، وقلنا إنما لن تنتهك إلا من أجل أمر جلل، قال القرطبي: "وتقدير الكلام وإنما لمهتدون إن شاء الله، فقدم على ذكر الاهتداء اهتماما به"¹، وهذا الأمر الجلل هو تعليق حصول الاهتداء بالمشيئة، تأدبا مع المولى عز وجل في رد الأمر إليه في طلب حصول الخير²، إذ أخبروا بوقوع الاهتداء منهم، وهو ما وضحته الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَشْوِوا لَمَّا بُيَّنَتْ لَهُمْ آخِرَ الْأَبْدِ"³، وربما اعتراض بأن هذا الغرض حاصل حتى وإن تغير موضع هذه الجملة، فيحاجب بأنه وإن حافظ التأخير على هذا المعنى، فإنه لن يحافظ على النمط الموسيقي للأية حتى تنسجم مع غيرها من الآيات السابقة واللاحقة لها. وهكذا بز لنا دور إبلاغي آخر للاعتراض، هو المحافظة على البنية الصوتية للخطاب القرآني المقدس، هي أحد مكونات الخطاب اللغوي التي تدخل في إنشائه والتي لا يستهان بها.

4- "وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْعُوا أُنَثًا - وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ - فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَصْبِهَا" (البقرة 72).

وهذه الجملة وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا العطف تم بالفاء المناسب للأحداث المرتبة المتواترة السريعة التي تسعى بفعل تناميها إلى الوصول إلى النهاية، لكن السارِد لها قد يستوقفه حدث من هذه الأحداث يعلقُ عليه أو يتعرّبه بذكر أمر آخر يترتب عليه لا يدخل في تكوين الأحداث، وهذا الأخير هو ما نلمسه في هذه الجملة الاعتراضية إذ التدارُؤ يعني أن القائل كاتم لفعله زعمًا منه عدم ظهوره، فنبهه المولى -تبارك علمه الذي وسع ذات الصدور فضلا عن الصدور- بأنه سيخرج ما كتم، قال الأولوسي: "وما بينهما (المعاطفين) اعتراض يفيد أن كتمان القاتل لا ينفعه"⁴، هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن الحدين يظهران بعدهما ، إذ لا توجد علاقة بين تدافع القوم أمر القتيل ، وضرب القتيل بعض لحم البقرة ، فيأتي الاعتراض مبينا سبب الجمع بين هذين الحدين ، ذلك بأن الله معلن ما كتمتم تسرون وتدافعونه من أمر القتيل هو الذي أمركم بقوله "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَصْبِهَا" ، قال ابن حرير بن يزيد: "إِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَمَا كَانَ مَعْنَى الْأَمْرِ بِضْرِبِ الْقَتِيلِ بِعَصْبِهَا؟ قَيْلٌ : لِيَحْيَا فَيَنْبئَ نَبِيَّ اللَّهِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالَّذِينَ ادْرَأُوا فِيهِ مَنْ قَاتَلَهُ، إِنْ قَيْلٌ : وَأَيْنَ الْخَبْرُ عَنْ أَنَّ اللَّهَ حَلَ شَأْوِهِ أَمْرَهُمْ

الله لا يماثل كلام البشر، فكان معجزا من هذه الجهة، أما ما ذكر عنه بأن إعجازه بحسن النظم ، أو فصاحة اللفظ ، أو بحمل المعنى وصحته ، أو بإعجاز العلمي ، أو بـ أو بـ ... ، فهذه كلها ما هي إلا خصائص تميز بها كلام الرحمن تقدس في علاه .

¹ تفسير القرطبي (489/1).

² انظر : النهر الماد (143/1) ، وتسير التحرير والتنوير (554/1) .

³ الحديث رواه الطبراني في تفسيره عن ابن حجر (390/1).

⁴ روح المعان (293/1).

بذلك لذلك: قيل: ترك ذلك اكتفاءً بما ذكر من الكلام الدال عليه¹, و بهذا المعنى فالاعتراض جاء لتنسيق أجزاء القصة التي تبدو أحدها غير مترابطة (مفكرة), فهو -إذن- تفكير لربط المفكرة (تفكير الشكل النحوي لربط المعاني). وهذا على القول بأن القتل وقع بعد الأمر الذبح، أما على القول بأن القتل وقع قبل الأمر بالذبح، ثم أمر به لأجل بيان القاتل، فيكون قوله تعالى "وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُتُبْتُمْ تَكْتُمُونَ" كله اعتراضًا بين قوله: "فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ" والمعطوف عليه "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَصْبَهَا", لأنه هو أول القصة.

5- قوله تعالى: "وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى - تِلْكَ أَمَانِيْهُمْ - قُلْ هَأْتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ" (البقرة: 28)، هذا التركيب نوع من الاعتراض البياني لا النحوي لوقوعه بين ادعاءٍ وطلب الدليل على صدقه، وتظهر وظيفة هذا الاعتراض من خلال المعنى الذي يضفيه على التركيب، إذ لو نظرنا إلى التركيب مسقطين إياه، تبين لنا أن أهل الكتابين ادعوا شيئاً، فطلبوها باللحجة والبرهان عليه، دون أن نعرف أن هذا ادعاءً، كما لا نعلم نسبة الصحة فيه، بل يظهر أنه جملة إخبارية عادية، كما أن قوله تعالى: "قُلْ هَأْتُوا بُرْهَانَكُمْ..." يحمل على الأمر الحقيقى لا غير، ييد أن وجود هذا الاعتراض في التركيب يضفي عليه قراءة جديدة، فيتبين من خلاله بطلان ادعائهم لأن الأمانى لا تتحقق لها على الأرض الواقع، بل هي ضرب من السراب الذي يحسبه الظمان ماءاً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، يقول ابن حزير بن يزيد: "أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى 'تِلْكَ أَمَانِيْهُمْ' فَإِنَّهُ خَبَرٌ مِّنَ اللَّهِ تَعَالَى ذَكْرُهُ عَنْ قَوْلِ الَّذِينَ قَالُوا: 'لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ...' أَنَّهُ أَمَانٍ مِّنْهُمْ يَتَمَنَّوْهَا عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا حَجَّةٍ وَلَا بَرَهَانٍ وَلَا يَقِينٍ عَلَمٌ بِصَحَّةِ مَا يَدْعُونَ، وَلَكِنْ بِادْعَاءِ الْأَبْاطِيلِ وَأَمَانِيِ النُّفُوسِ الْكَاذِبَةِ"²، ويعيده قوله أبي حيان "فذلك من الأمانى التي لا تقع بل يستحيل وقوعها"³، وهذا أسلوب من أساليب الحوار في القرآن الكريم لإبطال دعاوى القوم، وما يلاحظ أن هذا الاعتراض أدى دلالتين، باعتبار الجهة المقدمة عليه دلالة الإبطال، وباعتبار الجهة المتأخرة دلالة التعجيز المؤدية إلى السخرية منهم .

6- قوله تعالى: "وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةٍ قُلْ أَتَخَذُنَمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا - فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ - أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة: 80).

والاعتراض هنا واقع " بين متعادلين وتقدير الكلام: أي هذين واقع ؟ اتخاذكم العهد عند الله أم قولكم على الله ما لا تعلمون ، وأخرج مخرج التردد في تعبينه على سبيل التقدير، وإن كان علم وقوع أحد هما ،

¹ تفسير الطري (404/1).

² المرجع نفسه (539/1).

³ النهر الماد (187/1).

وهو قولهم على الله ما لا يعلمون¹ ، واعتراض بينهما بـ"فلن يخلف الله عهده" فيه ترغيب لهم وحثّهم على الأخذ بالأمر الأول الذي لم يحصل منهم حقيقة ، ولو حصل منهم لحصل لهم ما كانوا يتمنونه ، وتأنيب وعتاب على الأمر الثاني الذي هو حاصل منهم فعلا ، لأن تقدير الكلام هو "أقتلتم لا إله إلا الله ولم تشركوا وتكفروا به؟ فإن قلتموها فارجوا بها، وإن كنتم لم تقولوها، فلم تقولون على الله ما لا تعلمون؟"² ، فالاعتراض هنا جاء مزدوج الدلالة كسابقه، باعتباره الجهة السابقة أدى غرض الحث والترغيب ، وباعتبار الجهة اللاحقة أدى غرض العتاب والتأنيب.

7- "ثُمَّ أَتْنُمْ - هَؤُلَاءِ - تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّنْ دِيَارِهِمْ ..."(البقرة 85).

الاعتراض هنا حاصل بجملة "هؤلاء" وسبق أن بينا في فصل الدراسة التركيبة أن لفظة "هؤلاء" إما أنها منصوبة بالنداء أو بالاختصاص، فعلى الأول يكون المقصود بالاعتراض تنبيه المخاطبين على أن يحضرروا أنفسهم أمام أعينهم ليشاهدوا أعمالهم وصفاتهم، فترتسم بذلك صورتهم في أذهانهم ، وعلى الثاني يكون المقصود منه بيان المقصود بالضمير "أنتم" أهم الآباء أم الأبناء؟ وبهذا يتضح لنا أن الدور الإبلاغي للاعتراض تتأثر بالتغيير الطفيف في بنائه التي يتالف منها ولو على مستوىها العميق، حتى إنه يكون مزدوج الوظيفة لكن ليست كالإذوجية السابقة الناشئة بسبب الكلام المعترض فيه، إذ في هذه الأخيرة كانت العلاقة بينهما علاقة حضورية انسجامية. معنى أن الوظيفة الثانية تكون إذا وجدت الوظيفة الأولى، أما العلاقة بين الوظيفتين فيما نحن فيه فهي علاقة غيابية. معنى أن حضور الوظيفة الأولى يفرض غياب الثانية، ولا نسميهما علاقنة تنافرية إلا إذا كان بينها تضاد.

8- قوله تعالى: "وَقَالُوا أَتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا - سُبْحَانَهُ - بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَاتِلُونَ"(البقرة 116).

جاء هذا الاعتراض لتزييه و تبرئه المولى -جلاله- عن الولد المنسوب إليه بكتانا وزورا، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا، قال أبو حيان "تلقاء ربه بالرضاون، وأسدل عليه ستائر الغفران": "ولما كانت هذه المقالة من أفسد الأشياء وأوضعها في الاستحالة أتي باللفظ الذي يقتضي التزييه والبراءة من الأشياء التي لا تجوز على الله تعالى قبل أن يضرب عن مقالتهم ويستدل على بطلان دعواهم وكان ذكر التزييه أسبق لأن فيه ردعاً لمدعى ذلك، وأنهم أدعوا أمراً تره الله عنه وتقديس ثم أخذ في إبطال تلك المقالة..."³، وما أروع ما قال ، ونعود بالله من الجرأة على الله .

¹ المرجع السابق (154/1).

² وهذا قول ابن عباس ، تفسير الطبرى (427/1) .

³ البحر المحيط (362/1).

9- قوله تعالى: "وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، - رَبَّنَا - وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتَنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ، - رَبَّنَا - وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتَّلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " (سورة البقرة 127, 128, 129)، قوله: "رَبَّنَا لَا تُوَاحِدُنَا إِنْ تَسِينَا أَوْ أَخْطُلْنَا - رَبَّنَا - وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا - رَبَّنَا - وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ " (سورة البقرة 286)، وَالحملة المعتبرة هي "ربنا" في الموضع الأربع بين المعطوف والمعطوف عليه ، جاء الاعتراض بها من أجل تكرير النداء لرب الأرض والسماء ، لـ "إظهار الضراعة له ، وإظهار أن كل دعوة من هاته الدعوات مقصودة بالذات ، ولذلك لم يكن النداء إلا عند الانتقال من دعوة إلى أخرى [ففي الآيات الأولى مثلاً] كانت الدعوة الأولى فيه لطلب تقبل العمل والثانية لطلب الاهتداء"¹ ، وبهذا يظهر لنا أن الاعتراض وسيلة من وسائل التكرار المفيد ، لأنه مؤشر من المؤشرات على الانتقال من غرض إلى آخر في الأغراض التي تتدخل فيما بينها ، كما أنه امتداد معنوي لمعنى التركيب وتلذذ بذكر المكرر قصد إظهار التحنن والتلطف له، ومتنهى الضراعة إليه ، والأنس بذكرة.

10- قوله تعالى: "وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ - وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ - وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَمَّا تَبِعُوا قُبْلَتَكَ ..."(البقرة 144 ، 145). قال الآلوسي: "اعتراض بين كلامين جيء به للوعد والوعيد للفريقين من أهل الكتاب الداخلين تحت العموم السابق والمشار إليهما فيما سيجيء قريباً²، وقرأ عامر والكسائي وحمزة "تَعْمَلُونَ" بالباء ، وعلى الوجهين فهو إعلام بأن الله لا يهمل أعمال العباد ولا يغفل عنها³، كما أنه خير يُكَيِّن به عن الجزاء عن سوء صنعهم ، لأن قول القادر ما أنا بغافل عن الجرم تحقيق لعقابه إذ لا يحول بين القادر وبين الجزاء إلا عدم العلم⁴ ، وما نلحظه أيضاً على هذا الاعتراض واتصاله معنى بالكلام السابق فقط، مما يعني أنه اعتراض بالتكامل".

11- "صِبْغَةُ اللَّهِ - وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً - وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ" (البقرة 138).

¹ تفسير التحرير والتنوير (1/719, 720).

² روح المعاني (2/10).

³ تفسير القراطي (2/157).

⁴ التحرير والتنوير (2/34).

والاعتراض هنا بين المعطوف والمعطوف عليه، قام مقام المعرض لهذه الصبغة المُنوه على فضلها المطلق، باعتبار أن ما قبلها منصوب على أنه مصدر مؤكّد، أي: صبّغنا الله بالإيمان صبغة¹، أما باعتبار أن ما قبلها منصوب على الإغراء فيكون هذا الاعتراض تعليلاً للأمر أو جار مجرّاه، قال الآلوسي: "والجملة معتبرة مقررة لما في صبغة الله من التبجح والابتهاج أو جارية مجرى التعليل للإغراء"²، كما نلحظه أيضاً في هذا الاعتراض اتصاله معنى بما قبله للتأكيد، مما يعني أنه اعتراض بالتدليل.

12- قوله تعالى: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلْ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِعَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ - وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلْ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوكُوا وُجُوهَكُمْ شَطَرَهُ..." (سورة البقرة 149، 150)، وهذا اعتراض بين المؤكّد والمؤكّد للحث على زيادة الاهتمام بأمر القبلة وزيادة التحذير من التساهل في أمرها³.

13- قوله تعالى: "إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ - لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ" (سورة البقرة 163). الاعتراض هنا كان بالكلمة الطيبة بين الخبر الأول والثاني، على أن لا معبد بحق إلا الله، تأكيداً لمعنى الوحدة وتنصيصاً عليها لرفع احتمال أن يكون المراد الكمال فقط، أو لنفي أن يكون المراد إله المسلمين فقط كما يتوهم المشركون⁴، فهو هنا قد دخل في حركة توافقية متتابعة مع معنى التركيب لتركيزه على أن يكون توحيد الألوهية توحيداً خالصاً من كل الأوهام والشبهات حتى لا يبقى للعباد حجة يتخللون بها؛ لأن به يكون الإسلام أو ينعدم، وعليه يترتب الجزاء أو ينهدم، باختصار فهو لدفع التوهّم، الذي نص عليه بعض البلاغيين وجعلوه من خصائص التكميل كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

14- قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ - إِنْ تَرَكَ خَيْرًا - الْوَصِيَّةُ لِلَّوَالِدَيْنِ وَالآقْرَبَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ" (سورة البقرة 180). الاعتراض هنا واقع بين الفعل المبني للمفعول مع متعلقه وبين المفعول النائب عن الفاعل، وهو بمثابة قيد في كتابة الوصية، فعلى كل من ترك مالاً لزمه كتابة الوصية. وتفسير هذا الوظيفة التقييدية الذي اكتسح بها التركيب بالاعتراض؛ أن غيابه هو بمثابة غياب جملة الشرط في التركيب الشرطي، مما يبين أن الشرط (هو الاعتراض) أقام علاقته مع التركيب الوارد فيه

¹ وهو المختار عند أبي حيان ، قال : " والأحسن أن تكون منتصباً انتساباً المصدر المؤكّد " [البحر الحيط (1/ 411 ، 412) ، وانظر : النهر الماد (1/ 211)]. وقيل : هي بدل من ملة ، وهو رأي الأخفش والزجاج ، [انظر تفسير القرطبي (140/2)] ، وقد رفضه أبو حيان بقوله : " أما البديل فهو بعيد وقد طال بين المبدل منه و البديل بحمل ومثل ذلك لا يجوز " [البحر (412/1)] ، وقيل : هي منصوبة على تقدير اتبعوا ، أو على الإغراء أي الزموا ، وهو رأي الكسائي [تفسير القرطبي (140/2)]، وقد رفضه أبو حيان أيضاً بقوله " أما الإغراء فتنافره آخر الآية وهو قوله "ونحن له عابدون" إلا إن قدر هناك قول وهو إضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه" [البحر (412/1)]. هذا وقد قرأت الآية بالرفع . وهي قراءة الأعرج وابن أبي عبّلة على أنها خبر مبتدأ مذوق [البحر (1/ 411)].

² روح المعان (498/1).

³ التحرير والتنوير (45/2).

⁴ المرجع نفسه (75/2).

بما يوافق واحدة من علائق ارتباط الشرط بجوابه وهي واحدة من ثلاثة: السبيبية أو التلازمية أو التقابلية^١، واضح هنا أن التقيد تم بعلاقة تلازمية، تلزمت بها معانِي الأجزاء التركيبية (التركيب المعرض فيه + الاعتراض) لتدل بذلك على وجوب تلزيم الأحداث في الواقع، مما جعل كتابة الوصية يتقييد بترك المال، واللاحظ أيضاً على المستوى التركيبـيـ إذا اعتبرنا أن جواب الشرط هو المذكور وليس محدوفاً مدلولاً عليه بالمذكورـ حلول الشرط في وسط الجواب ولم يقدم أو يأخر كما هو معهود عنهـ، والسبب في ذلك راجع أيضاً للعلاقة التلازمية بينهماـ، فلشدة تلزيم كتابة الوصية عند الموت بترك المال وقوهـ وثاقهاـ بهـ فاضـ هذا التلزيم حتى ظهر على مستوى التركيب تدالخلاًـ.

15/ "وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ" وقع اعترافاً في قوله تعالى: "... وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ شَفَقْتُمُوهُمْ وَأَخْرُجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُكُمْ - وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ - وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ..." (البقرة 191)، من أجل تعلييل حكم الأمر بالقتال في الحرم والإحرام والشهر الحرام، وهو اعتراض بالتمكيل لما يتوجه من أن القتال في الحرم قبيح فكيف يأمر به².

16- قوله تعالى: "وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ - وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
الْفَسَادَ - وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقِنَ اللَّهَ أَخْذَنَهُ الْعِزَّةُ بِالاِثْمِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمُ وَلَبِسَ الْمِهَادُ" (سورة
البقرة 205,206)، الله سبحانه وتعالى في هذا السياق يصور لنا صورة المنافق المخادع بالكلام وحسن
المقال حتى يزيشه للسامع ويظنه أنه من الطيب النافع ، وإن كان الله يمتنع هذا ، إلا أن ضرره قاصر على
صاحبه ، ولكن هذا المنافق الحنيث لا يقف عند هذا الحد، بل يسعى في إهلاك الحرج والنسل، هنا وقبل
اكتمال تصوير مشهده ومنظره وضعت علامه ترقيم الاعتراض للوعيد على هذا السلوك النتن الذي
يُبعد ضرره إلى الغير فلا يحتمل تأخير الرد والجزء والوعيد عنه .

17/ "وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ - إِن كُنَّ يُؤْمِنَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدْهَنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا" (البقرة 228). والكلام المعارض هنا هو قوله تعالى: "إِن كُنَّ يُؤْمِنَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" لعله يتبرأ إلى ذهنك أن الغرض منه التقييد كالشرط المعارض سابق، إلا أن ذلك ليس كذلك، بل هو لـ"بيان منافاة الكتمان للإيمان وتحويل شأنه في قلوبهن وهذه طريقة متعارفة يقال "إن كنت مومنا فلا تؤذ أباك"³، فالاعتراض هنا أدى وضيفة الإثارة والتحفيز والمحث.

18 "... وَعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ بِرَدْهَنَ فِي ذَلِكَ - إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَاحًا - وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ..." (البقرة: 228) والمعترض به هنا الشرط أيضاً "إِنَّ أَرَادُوا إِصْلَاحًا" وليس المراد منه كذلك

¹ ایاد یوحشی، البنية اللغوية لرثة الوصي ، ديوان المطبوعات الجامعية-المجاز ، دط 1993. ص 203.

² انظر : وح المعان (75/2).

الجمع نفسه (134/2) ٣

تعليق الرجعة وتقييدها بارادة الإصلاح، لأن الزوج قد حُكم له بحق الرجعة في الطلاق الرجعي حتى ولو لم يكن قصد الإصلاح، "بل المراد التحرير على قصد الإصلاح حيث جعل كأنه منوط به ينتفي باتفاقه"¹.

19/- هنا أيضاً اعترض بالشرط في قوله تعالى: "فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحْلِلُ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا - إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ - وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ" (البقرة 230).

هنا في هذا التركيب لعب الاعتراض دور مقيد ، إذ جعل تراجع الزوجين منوطاً بظنهما إقامة حدود الله تعالى².

20/- واعترض في قوله تعالى : "...وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ - يَعِظُّكُمْ بِهِ - وَاتَّقُوا اللَّهَ..." (البقرة 231). بـ"يعظكم به" بين المعطوف والمعطوف عليه لبيان الحكمة من إنزال الكتاب.

21/- "...وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ - لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالدَّةُ بُولَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَهُ بُولَدِه - وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ..." (البقرة 233)، قال الزمخشري: "وعلى الوارث عطف على قوله: "وعلى المولود له..." وما بينهما تفسير للمعروف معتبر مع العطوف والمعطوف عليه³، ظاهر من التركيب أن الوظيفة الإبلاغية لهذا الاعتراض هي التفسير والبيان⁴.

22/- "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفَوَانَ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَأَبْلَغَ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مُّمَّا كَسَبُوا - وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ - وَمَثَلُ الَّذِينَ يُفَقُّونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَشْبِيتًا مِّنَ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةِ بَرِّيَّةِ أَصَابَاهَا وَأَبْلَغَ فَاتَّ أَكْلُهَا ضَعْفَيْنِ" (البقرة 234-235)، وجاء الاعتراض لبيان أن الحرمان من الخير عقوبة من الله للإنسان بسب فعله السيئ.

وإلى هنا نكون قد أتينا على نهاية استنطاق أهم الوظائف الإبلاغية للتركيب الاعتراضية الواردة في السورة الكريمة، ويمكن أن نحمل أهم النتائج المتعلقة بهذا الجانب فيما يلي:

1/ الاعتراض أسلوب عدواني عن أصل الكلام، لـ"أن" في الأصل في الكلام أن يكون متصلة لأن العلاقات النحوية أو المعنوية والقرائن التي يتضح بها المعنى الكلبي كالرتبة والتضام إنما تتجلّى من خلال

¹ المرجع نفسه (2/134).

² قال عبد الرحمن بن ناصر السعدي "في هذا دلالة على أنه ينبغي للإنسان ، إذا أراد أن يدخل في أمر من الأمور خصوصاً الولايات الصغار والكبار أن ينظر في نفسه فإن رأى من نفسه قوة على ذلك ، ووثيق بها أقدم وإلا أحجم" ، تيسير الكريم الرحمن بتفاسير كتاب المنان (ص 94).

³ الكشاف (1/270).

⁴ وسيأتي مزيد كلام عن هذه الآية وعن هذه الوظيفة في مبحث الدراسة الإبلاغية للجملة التفسيرية.

الاتصال"¹, "لكن الأغراض الأسلوبية أباحت العدول عن هذا الأصل بواسطة اعتراف مجرى الكلام بجملة يتطلبهما الموقف ... غريبة عن سياق الكلام"², ثم جعل ذلك من جملة المقيس عليه , بل ومن جملة الحسن الدال على فصاحة المتكلم وقوه نفسه وامتداد نفسيه كما قال ابن حني رحمه الله³.

/2 سعة الوظائف الإبلاغية لهذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض) : فهي تنتقل من التأكيد والتعظيم والتعجيز ... إلى التعليل والتحقير والتعریض والاستهزاء والسخرية... إلى العتاب والإبطال والتأنيب والتنبیه والاختصاص والبيان والتفسیر... وربما جاء لأجل التزییه، والتحسين... إلى غير ذلك من الوظائف والمعانی الإبلاغية.

/3 الجملة الاعترافية الأكثر إبلاغا والأقوى إبداعا هي التي تتحقق فيها الجمع بين شيئين:
الأول: متعلق بها لا يتعداها إلى غيرها ويتمثل في حسن التضام بين عناصرها أو ما يسميه النحويون "بالاستقامة" ، ويسميه البلاغيون بـ"حسن التأليف" ، لأن "العربية تميّز بقواعد تركيبية لابد من توفرها في التركيب".⁴

الثاني: توفر الاتساق و الانسجام الدلالي بينه وبين التركيب الذي ترد فيه، ومصدرهما الاتصال المعنوي بين الاعتراض وتركيبه.

وهكذا يتحدّ معدن النحو مع جوهر البلاغة، ويتم تضافر نحو الجملة مع نحو النص لتحقيق قوة سبك النص ونسجه⁵. بهذا تسهم هذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض) في جانب كبير من التواصل الإبلاغي وعلى درجة كبيرة من النفعية الجمالية.

/4 تدخل عوامل عدّة في تحديد الوظيفة الإبلاغية للاعتراض وإيضاحها، نذكر منها:
أ- عناصر تعود إلى الاعتراض في حد ذاته منها:

- تضام الاعتراض

ب- عناصر محیطة بالاعتراض منها:

1- فهم العلاقة التي يقيمها مع التركيب المعارض فيه (تبين نوع الاتساق الدلالي الذي يجمعه مع تركيبه).

2- معرفة السياق اللغوي وغير اللغوي للكلام المحتوى على الاعتراض.

¹ د/ثامن حسان ، البيان في روائع القرآن (2/117).

² المرجع نفسه (2/115).

³ كلامه منقول في الفصل الأول أثناء حديثي عن الجانب النظري للجملة المعنية.

⁴ محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى (ص57).

⁵ د/خليل أحمد عمایرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل الغوي) ، دار وائل - عمان ، ط 1. 2003(ص 349 ، 345).

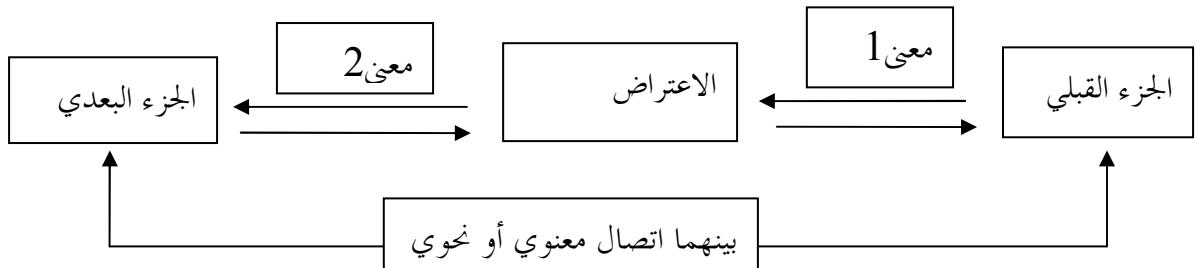
3- معرفة مبدع النص، لأن الاعتراض يتأثر به من حيث إخضاعه القانون اللغوي العام لسيطرة أغراضه الإبلاغية، ومدى تأثره بالنوبات الإنسانية الغربية .

4- معرفة مكان الاعتراض: فتتأثر الدلالة الإبلاغية للاعتراض بنوع العلاقة النحوية أو المعنوية المفكرة تأثرا بالغا، فليس ما كان على حساب العلاقة الاستنادية كالذى على حساب علاقة أخرى كالتبغة بالعطف أو غيره.

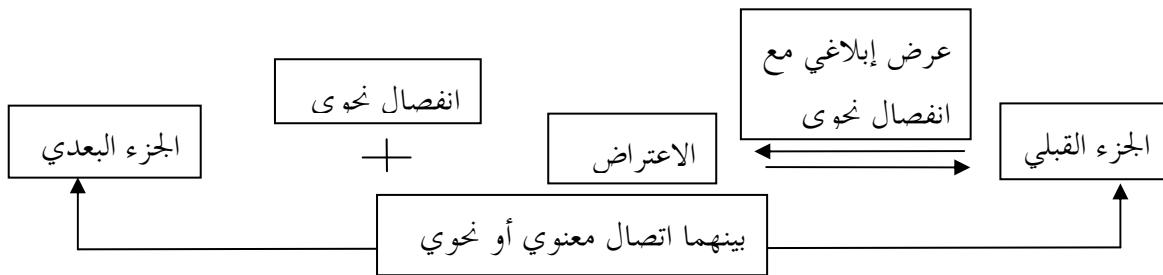
هـ من النتائج التي توصلت إليها من خلال النظر في الأمثلة المحللة سابقا وهي أن كثيرا من الاعتراضات تؤدي وظائفها الإبلاغية المشار إليها سابقا بإحدى الصور ثلاث التالية هي:

أـ الصورة الأولى: يكون الاعتراض فيها هو مركز المعنى ونواته، بل هو البؤرة التي تتفجر من خلالها دلالة المعنى وتأتي أجزاء التركيب المعرض فيه كالسحابة الإلكترونية تحيط بذلك المعنى معطية له خاصية التمييز والانفصال وتكوين الذات، فيكون بمثابة المحور الذي تحيط به الأشياء، ويحدث هذا عادة في الاعتراضات التي يتم فيها هدم الروابط الاستنادية ، أو بعبارة أخرى في الروابط التي تصبح معها أجزاءها بدون ذلك الاعتراض ذات معنى واحد أو ذات معنى معروف شائع . وتمثل لهذه الصورة بقوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " (البقرة ١٦٦)، ونشرع في تحليل هذا المثال بإلغاء مؤقت للجملة الاعترافية، فيبدو التركيب عندئذ بالصورة التالية " إن الذين كفروا لا يؤمنون " كأنه جملة عادية لا تشير أي انتباه بل يمكن الحكم عليها بأنها لا فائدة جديدة فيها من الناحية الإبلاغية، لأن الذين كفروا هم الذين لم يؤمنوا، يَيدَ أنه بحملول الجملة الاعترافية فيها تبعث فيها الحياة المعنوية وتسري بها الحركة الإبلاغية، ففضلاها يتحول التعبير من كونه حاليا من الفائدة الإبلاغية ذات أهمية إلى كونه حاملا لرسالة مهمة، وذلك بالتفاف المعنى البسيط العادي حول معنى الاعتراض الشبيه بالمحور.

بـ الصورة الثانية: أن يكون الاعتراض ثنائي أو ازدواجي الدلالة الإبلاغية ، إذ يكون له مع الجزء الذي يتقدمه (الجزء القبلي) معنى إبلاغي، مع الجزء الذي يتأخر عنه (الجزء البعدى) معنى إبلاغي ثانى، وتمثل هذه الصورة بقوله تعالى: " وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيهِمْ قُلْ هَأُنُّا بُرْهَانُكُمْ إِنْ كُشْمْ صَادِقِينَ " (البقرة ١١١)، فالاعتراض يؤدي معنى الإبطال مع ما تقدمه من الكلام، ومنع التعجيز مع الكلام اللاحق له، فتظهر الازدواجية الدلالية هنا كورقة النقود لها وجهان لكل وجه ميزته وخاصيته؛ ويمكن توضيحها كما يلى :



جـ - الصورة الثالثة: أن يفيد الاعتراض معنى إبلاغي مع الجزء القبلي فقط ، فيكون والحالة هذه أحادي الوظيفة الإبلاغية، فلو قدر نزع الاتصال اللغوي أو المعنوي بين التركيبين المعتبرض بينهما لكان هذا الاعتراض استئنافا حسب قواعد النحوين، وتنزيلاً أو تكميلاً أو تتميماً حسب قواعد البلاغيين، ولكن لما كان ما قبل الاعتراض متصل بما بعده، وهذا الاعتراض مستأنف عما قبله، وافق شرطه شرط الاعتراض فعد منه؛ حسب قواعد النحوين، فسمّي : اعتراضا بالتنزيل، أو اعتراضا بالتكامل، أو اعتراضا بالتميم، حسب شرط كل نوع من هذه الأنواع. ويمكن تحرير هذه الحالة في الرسم التالي :



أما التمثيل لهذه النوع فقد سلف ذكره فيما مضى في التحليل السابق .

6 - التركيب الشرطي أرض خصبة للاعتراض و مسرح فسيح لتمثيله فيه وذلك بصورتين:

الصورة الأولى: بخلول الشرط وسط مكونات الجزاء، وهذه الحالة قد تعبر عن شدة تلامس الشرط والحواب وتلازمهما وقوه ترابطهما في الخارج، فيعبر المدع عن ذلك التلامس والتلازم الخارجي بواسطة تفكيك البنية التركيبية الأولى (التركيب الشرطي كله) والتي تبدو في ظاهرها مفككة وتدمج أجزاءها فيما بينها (تدمج جملة الشرط بين مكونات الجزاء) ، فيتيح في الأخير بنية كلية متتحمة أشد الالتحام ، ومثال هذا قوله تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ – إِنْ تَرَكَ خَيْرًا – الْوَصِيَّةُ لِلْوَالَّدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُتَّقِينَ" (البقرة 180) وقوله تعالى : " قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ – إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ – أَلَا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... " (البقرة 246) . وتحرير هذه البنية هو :

جزء الأول من الجزاء + الشرط اعتراضا + الجزء الآخر من الجزاء .

الصورة الثانية: أن يتصل الجواب معنى أو نحواً بتركيب آخر ويقع الشرط بينهما، وهذه الحالة غالباً ما تدل على أن الشرط قيد في الجواب ، كقولنا "أُؤمر بالمعروف - إن استطعت - وانه عن المنكر" ، تحريرها كالتالي :

جملة دالة على جواب الشرط المذوف + جملة الشرط مذوف جوابها+جملة أخرى متصلة معنويًا أو نحوياً بالجملة الأولى.

وفي ختام هذه الملاحظات التي كانت حول الوظائف الإبلاغية الجملة الاعتراضية، أقول إن الاعتراض هدم علاقات الألفاظ لبناء علاقات معنوية، وتفكيك لروابط التركيب لربط الأفكار ، وتفريق للمبني لجمع المفاهيم والمعنى، فـ" هو تكريس للاضطراب وخلق للتشویش يحتاج البنية التركيبية للغة كيما يؤسس لغةً جديدةً أخرى تطفح بحيوية دفقة، تؤسس قوانينها الخاصةً عن طريق إعلان الثورة على القوانين القديمة أو لنقل القوانين الأصلية"¹، ويرحم الله المرجاني الذي يقول: "وربما رزق الطفيلي ضرفاً [يعني: مكاناً] يحظى به حتى يحُل محل الأضياف الدين وقع الاحتشاد لهم ، والأحباب الذين وثق بالأنس منهم و بهم"²، وكذلك هو شأن الاعتراض .

2- الوظائف الإبلاغية للجملة التفسيرية:

إن الدراسات اللغوية، قدّيمها وحدّيّتها، سهلّها وصعبّها، كلّها وبجميع أشكالها، تسعى سعياً حثيثاً إلى فهم النص وتجليّة مراد الخطاب، وكشف محتوى الرسالة اللغوية، هذا ما سعى إليه الدراسة التركيبية السابقة، حين أقامت فصلاً شكلياً، وحدوداً جغرافية وهمية، وتجزئة نحوية بين العناصر التركيبية للجملة التفسيرية، كل ذلك لأجل أن نفهم عقلياً حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحي (اللغة)، وما

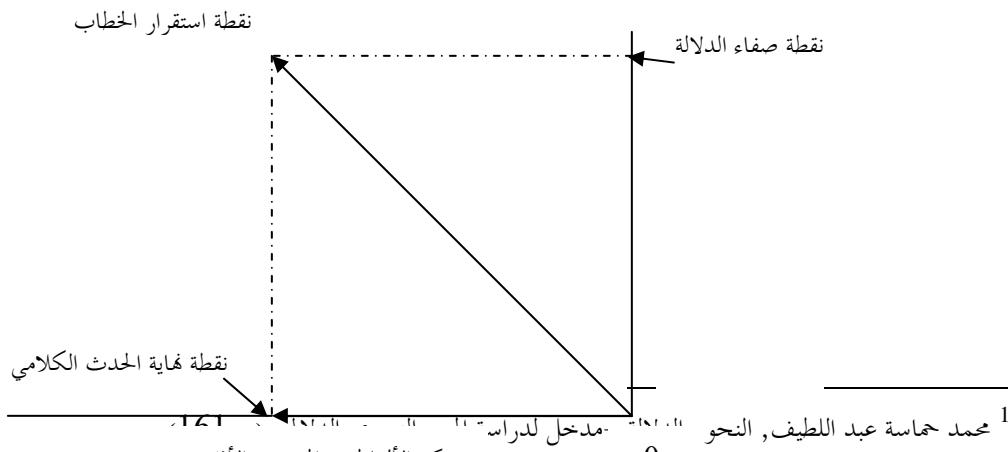
¹ حسن ناظم، البنى الأسلوبية (ص 184).

² أسرار البلاغة (ص 19).

السكين الذي قطعت به وفصلت إلا أشبه بسكن الساحر الذي يخدع المشاهدين بقطع شخص،
وإذا هم يشاهدونه بعد لحظات ينهض وهو سالم.¹

نعم، لقد كشفت لنا التجزئة اللغوية السابقة لهذه الجملة عن حركة اللفظ والمعنى (الدلالة)، والتعریف بها في ظاهرة التفسیر ، فأنیات عن وجود امتداد أفقی للبین اللسانیة أو طابع انتشاری للدلالات ، يتبعه وبعلاقه إنسجامیة أو قل استجاییة للحركة الأفقیة السابقة امتداد آخر للمعنى ، لكن على المستوى العمودی نحو نقطة صفاء الدلالة، هذان الامتدادان يکسبان التعبیر حرکة ثنائیة أفقیة وتصاعدیة في آن واحد . أفقیة للدلالات طالبة أقوی بناها التي تستوفي المطلوب، وتفی بالغرض المرغوب الذي هو إجلاء المعنی ، تصاعدیة بفعل تسامی المعنی نحو الوضوح التام الذي يكون معه الخطاب في نقطة الاستقرار، فتعطی هذه الحركة شکلا عمودیا؛ لأن المعنی واحد لا يتغير.

وهاتان الحركتان تظهران بشكل خطین متعامدین ينطلقان من نقطة واحدة هي نقطة لحظة بداية الإبلاغ أو بداية الحدث الكلامي كل يسير في اتجاهه، فيisman خطأ ثالثا يعتبر منتصف المستوى المحصر بينهما، يمثل تركيب الأسلوب التفسیر (المفسّر + المفسّر)، ونهايته تعتبر هي نقطة استقرار الخطاب الذي يكون معها المعنی في الخط العمودی في نقطة صفاء الدلالة، واللکظ في الخط الأفقی في نقطة نهاية الحدث الكلامي مع اکتمال البین اللسانیة المعبرة عن الدلالة، ويمكن تلخیص ذلك في الرسم التالي:



ولتوسيح هذه الحركة أكثر نأخذ مثلا من الجمل التفسيرية التي تم إحصاؤها، اجتمع فيه: مفسر + مفسر ينقلب بدوره إلى مفسر + مفسرا؛ أي اجتمع فيها مع المفسر جملتان مفسرتان متتابعتان وهو قوله تعالى : "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالَّذِي بُوَلَّهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بُوَلَّهُ" (البقرة 233).

3

2

1

وبعد التأمل في هذا التركيب المقدس وبالاستناد إلى تحزنه اللغوية نميز فيه ثلات مراحل يتدرج عبرها المعنى تبعاً للملفوظ هي:

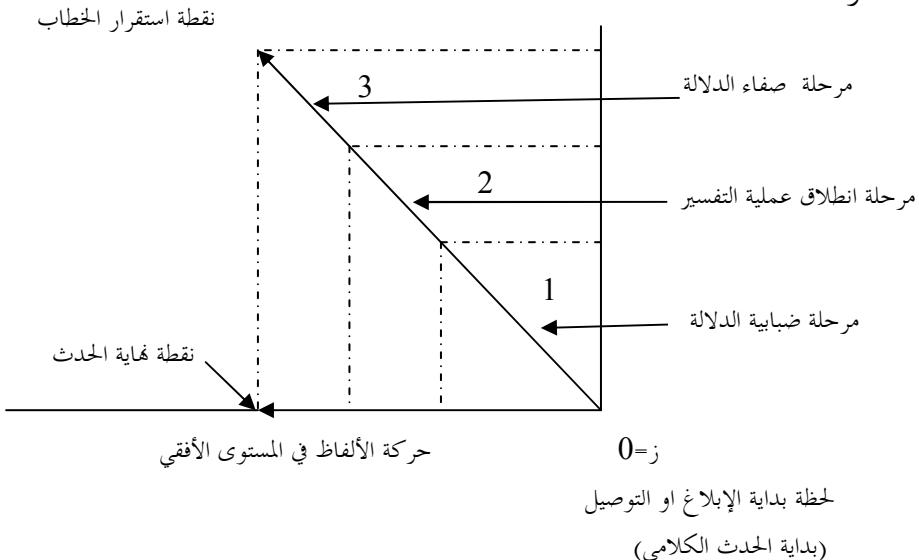
المراحل الأولى : وتظهر في المستوى الأول من الملفوظ ، ويتمثلها قوله تعالى : " وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " (البقرة 233) . ومنها تنطلق العملية الإبلاغية بفرضه تبارك وتعالى على الأزواج حق الرزق والكسوة للزوجات ، وقيد ذلك بالمعروف ، أي " لما يجب لثلها على مثله "¹ ، لكن لما كان في خلقه سيعانه تفاوتا في المراتب والأحوال ، فمنهم الغني والفقير ، والمُوسِع والمقتدر ، تعددت صور المعروف ، فصار لكثرة أجناسه ، وتنوع أحواله ، وتعدد أصنافه غير معروف ، وعندها أصبحت الدلالة بضبابية أسللت الفهم (فسميت هذه المراحلة بمرحلة ضبابية الدلالة) واحتاج بيانها إلى :

المراحل الثانية : ويتمثلها المستوى الثاني من الملفوظ ، وهو قوله تعالى : " لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا" . وفي هذه المراحلة نلمس بداية انطلاق العملية التفسيرية ، وبداية عملية إزالة الضباب " بعلاقة تناسبية طردية بين الملفوظ والمحمول ؛ أي بين الكلم اللفظي والمعنى الدلالي ، فتصبح كل زيادة في اللفظ تقابلها زيادة في المفهوم لدى المتلقى"² ، وبها يتضح لنا نسبيا معنى المعروف المقصود في المراحلة الأولى ، بأنه تكليف كل بقدر طاقته وسعه ، لكن الوسع متغير بحسب حالات النفس البشرية وبحسب الأفراد كغير المعروف ، فاحتاج إلى مساحة وقدر وحد يضبط هم ، فكانت:

¹ تفسير الطبرى (509/2).

² د/ النواري سعودي ، بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص 28).

المُحَلَّةُ التَّالِثَةُ : ويمثلها المستوى الثالث من الملفوظ ، وهو قوله تعالى : " لَا تُضَارَّ وَالَّدَّ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ " ، وهذا يصل التفسير إلى نهايته بواسطة حركة المتالية اللسانية ، وعندها اكتملت الدلالة، وانقشع الضباب، وانحل السراب، واستقر الخطاب، على أنّ المقصود من الوسع أن لا يكون هناك ضرر ولا ضرار فيما فرض من الكسوة والإنفاق، وهذا يصح أن نسمى هذه المرحلة بمرحلة الاستقرار الخطابي، أو صفاء الدلالة، ويمكن تمثيل هذه المراحل الثلاث في الرسم السابق بـ: المرحلة 1، المرحلة 2 ، المرحلة 3 .



-توضيح تدرج حركة المعنى تبعاً للملفوظ في أسلوب التفسير -

إن معرفة هذه الحركة لظاهرة التفسير، يكسبنا سندًا قوياً في فهم وظائفها الإبلاغية، إذ اتضح لنا من خلالها أن التفسير في مثل هذا الأسلوب (أي الجملة التفسيرية) ليس عبارة عن عملية استبدالية متالية لسانية بأخرى، بل هو عبارة عن حركة بنائية تدريجية تراكمية للمعنى الواحد؛ أي هو بناء تركيب على تركيب ينبعق عنهما بناء معنى واضح على معنى محمل. وهذا جانب مهم في فهم الوظيفة الإبلاغية للجملة التفسيرية.

وإضافة إلى هذا ، فقد سبقت الإشارة إلى أن التفسير مقصد أسلوبي أو معنى بلاغي ؛ ذلك يعني أن الوظيفة الإبلاغية لهذه الجملة تحصر في بوتقة اسمها المسماة به ، معنى أنها تقوم بوظيفة التفسير ، والتفسير فقط لا تخرج عنه ، ولعل هذا هو السبب الذي دفع بابن هشام إلى أن يجعل من ضمن قيودها وضوابطها التي تعرف بها وظيفتها الإبلاغية حيث يقول : " هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه " ¹. وكما هو معلوم أن ما يفهم من التركيب من معانٍ إبلاغية يكون بواسطة " الاستعانة بمختلف القرائن السياقية المرافقة ؛ أي في إطار شبكة العلاقات السياقية المحيطة به ؛ أي العبارات والجمل المصاحبة... وهي

¹ معنى الليب عن كتب الأعارات (459/2).

عناصر يحتملها التركيب [مجموعه] من الداخل¹، وعلى هذا الأساس فإن الجملة التفسيرية تقيم من أجل إيجاد الحركة البنائية التدرجية التراكمية السابقة علاقات مع المفسر ينتقل ذهن المبدع عبرها انتقالاً منطقياً اصطلاحياً ، لا انتقالاً اعتباطياً عفويًا ، سعياً منه للوصول إلى نقطة صفاء الدلالة. ولذا فإنه من المهم في الوظيفة الإبلاغية: استنطاق كنه هذه العلاقات ومعرفة طبيعتها فهي العامل الحركي في عملية إنتاج الدلالة وتوليدها، وفي إقامة الحركة البنائية التدرجية للمعنى.

وحتى يكون فهم هذه العلاقة واضحاً في أذهاننا ، لا بد من أن ننطلق في عملية فهمها من أجزائها المكونة لها كل على حدة ، والأجزاء هي الأطراف التي جُمع بينها وهي هنا المفسّر والمفسّر ، وعليه لا بد من فهم دلالة المفسّر في علاقته مع المفسّر على حدة ، وفهم دلالة المفسّر في علاقته مع المفسّر على حدة، ثم نجمع بين هذه الدلالات والعلاقات لنصل إلى العلاقة الأساسية الرابطة بين المفسّر والمفسّر.

ويظهر عند استقراء دلالات تركيب المفسّر الواردة في المدونة ومقارنتها بدلالات تركيب المفسّر أنها دلالات مبهمة أو مجملة ، وعند النظر في دلالات المفسّر في علاقتها مع المفسّر أنها دلالات إيضاحية أو موضحة ، إذن فالعلاقة الناجمة والرابطة بين المفسّر والمفسّر هي ما عرف عند بلاغيينا القدامى بـ: الإيضاح بعد الإيمام² ، والذي يؤكد صحة هذه العلاقة تأكيداً لا مرويّة فيه ولا شك هو الحركة البنائية التدرجية التراكمية للمعنى أو حركة اللفظ والمعنى المشار إليها سابقاً .

إلى هنا نخلص إلى أن الوظيفة الإبلاغية للجملة التفسيرية هي الوظيفة الإبلاغية هذه العلاقة، وإنتاجيتها من إنتاجيتها ، والوظيفة الإنتاجية لهذه العلاقة تعتمد على استحضار المتكلمي إلى رحاب الصياغة وإنشاء علاقة جدلية بينهما ، إذ إن الإنتاجية تأتي على مرتبتين ، المرحلة الأولى هي الإيمام [ضبابية الدلالة] ، والمرحلة الثانية هي الإيضاح [صفاء الدلالة] ، وكلما لها تأثير في عملية الإدراك المصاحبة لعملية التلقي ، فالمراحل الأولى يتولد عنها فاعلية نفسية هي التشوّق إلى إدراك المبهم في صورة واضحة ، أو إزالة الضبابية عنه ، فإذا ارتوى هذا التشوّق بالإدراك والوضوح ، تمكن المعنى تكتنا قوياً في النفس لوجود الرغبة الملحة في ذلك منها ، وحصلت اللذة بالمعرفة ، ويمكن رصد هذه العلاقة الجدلية بتحليلها على النحو التالي:

- الصياغة [المفسّر] : إيمام .

¹ د/النواري سعودي ، بنية الخطاب القرآني في السور الملكية (ص29).

² انظر : عروس الأفراح ، السبكي (121/3) ، المثل السائر ، ابن الأثير (24/2).

- المتلقى : تشوق .

- الصياغة [المفسّر] : إيضاح .

- المتلقى : إدراك كامل + لذة معرفة¹. وبناء على هذا الشكل لتجريدي نقيس بعض

الأمثلة نبين فيها كيفية استحضار المتلقى وإقامة العلاقة الجدلية معه².

| الآية | الصياغة(المفسّر) | المتلقى | الصياغة(المفسّر) | المتلقى | الصياغة(المفسّر) |
|-------|---|---------------------------------------|--|------------------------------|---------------------------------------|
| 83 | وَإِذَا أَخْذَنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ | تشوق لمعرفة هذا الميثاق | وَإِذَا أَخْذَنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ | تشوق لمعرفة هذا الميثاق | إدراك كامل لمضمون الميثاق |
| 96 | وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةً | تشوق لمعرفة كيفية حرصهم على الحياة | وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا | تشوق لمعرفة حرصهم على الحياة | إدراك كامل لصورة حرصهم على الحياة. |
| 214 | أَمْ حَسِبُتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَاتُكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْ مِنْ قَبْلِكُمْ شدة تشوق لمعرفة صفة مثلهم. . | ... | أَمْ حَسِبُتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَاتُكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْ مِنْ قَبْلِكُمْ . | ... | إدراك كامل للمثال وصورته . |

... وهكذا مع باقي الجمل
الأخرى .

ولا شك أنّ قصد المبدع إلى إنشاء هذه العلاقة الجدلية بين خطابه وبين المتلقى ليست على سبيل الصدفة من دون أن يرجى من وراءها وظائف ثانوية تتفرع عن هذه الوظيفة الأساس ، بل سعي صاحبها إلى غاية سعي الجود ، قرطس في هدف لا يصاب إلا بعد الاحتفال والاجتهاد ، خاصة إذا كان النص

¹ انظر : البلاغة العربية قراءة أخرى ، محمد عبد المطلب (ص340، 341)، قال القزويني عن فائدة " الإيضاح بعد الإيهام " أنه يمكن المعنى في النفس فضل تمكن . " فإن المعنى إذا ألقى على سبيل الإجمال والإيهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتسوجه إلى ما يرد بعد ذلك فإذا ألقى كذلك ، تمكن فيها فضل تمكن وكان شعورها به أتم ". كما أنه على حد تعبيره بكلم " اللذة بالعلم به فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعه لم يتقدم حصول اللذة به ألم ، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقى ألم ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى واللذة عقىب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم " جلال الدين القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة (ص186) .

² لعلك تذكر أنه عندما قدمت لك لحة عن الجملة التفسيرية في الفصل الأول ذكرت لك أن بعض الحدثين قد اعتبرها ما كانت جوابا عن سؤال مقدر ، وذلك يبرهن فعلا العلاقة الجدلية بين الخطاب والمحاطب .

صادرا من الذات العليّة، فيكون ومن دون شك أن كل حرف مقصود بذاته، لأنَّ اللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ¹، وعند التأمل في الجملة التفسيرية الواردة في المدونة وما يحيط بها من أنساق لغوية وسياقات مقامية وموضوعية تظهر لنا أن العلاقة الجدلية تولدت عنها ثلاثة وظائف ثانوية هي :

1- **الوظيفة الأولى** : ودارت فحوى هذه الوظيفة على مستوى سياق الآيات التالية: 84,83,63,49 214,125,84,83,63,49 وهي كما نلاحظ كلها سياقات قصصية، فالآيات: تروي أحداث بين إسرائيل وشدة تعديهم على حدود الله ونقضهم للموايثيق ، أما الآية 96 فهي تصوير لشدة حرصهم على الدنيا وأملهم فيها ، أما الآياتان 122، 125 فتصور لنا حياة الأنبياء وشدة حرصهم على الدعوة إلى التوحيد ، أما الآية 214 فهي إحياء لأحداث ظهر فيها صبر المؤمنين الصادقين وشدة تحملهم للأذى ابتغاء رضي رب العالمين . فعملية بعث الأحداث الماضية من جديد في هذه السياقات القرآنية قائمة على إقامة علاقة جدلية بين المخاطب والخطاب من أجل الرمي به في خضم أحضانها، فيعيشها كما لو كانت بين عينيه يشاهدها أو كما لو كان فردا من أفرادها ، إذن فالعلاقة الجدلية تسعى "إلى حمل المخاطب لا على فهم محتوى الرسالة فقط ، بل على تقمص ثوب التجربة المنقوله [إليه] عبر الخطاب كذلك"².

2- **الوظيفة الثانية** : وقد سرت فاعلية هذه الوظيفة على مستوى الآيات الشرفية الآتية : 222، 233 286، وهي آيات كلها في الجانب التشريعي ، فالجملة التفسيرية في الآية الأولى جاءت بيانا وتفصيلا لحكم القصاص، وفي الآية الثانية بيانا للمعروف الذي يجب أن يكون بين الزوجين وأن يكون بقدر السعة التي يت天涯 معها الإضرار والمضاراة ، وفي الآية الثالثة بينت ما يكون داخلا في وسع الإنسان وطاقتة فيحاسب عليه ، أما ما عاداه من خواطر النفس وهو جسها فلا محاسبة عليه ، والجانب التشريعي يتطلب أن يكون واضحًا صافي الدلالة حتى لا يقع فيه اختلاف فهم أو توجيهه ، وحتى لا يبقى للمتلقي معه إلا خيار العمل فقط ، واستحضاره هنا إلى الصياغة لثلا يترك له أدنى سلطة على النص بحيث تُضيق عليه السبيل ، ويمنع حق التصرف الفردي في توجيه الدلالة ، ويحرم من ذوقه الخاص تجاه النص بواسطة حرماته من تحويل أنماط التركيب عبءً مقاصده الأسلوبية الفردية ، فالجملة التفسيرية هنا هي: "تجسيد لعزيمة المتكلم في أن يكسو السامع ثوب رسالته في محتواها من خلال صياغتها"³، أو هي "قوة ضاغطة يسلطها المتكلم على المخاطب بحيث يسلبه حرية التصرف إزاء هذه القوة ، فتصبح بمثابة قائد لفظي للمتلقي"⁴.

¹ جزء من الآية الأحزاب 04، منقوله على الحكاية .

² د/عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ط2، 1982، ص81 .

³ د/محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية، ط1، 1994 م ، ص230 .

⁴ عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب 81.

3- الوظيفة الثالثة: اتضحت معالم هذه الوظيفة على مستوى الجمل التفسيرية الواردة في الآيات 150,149,41,40 ، تضمنت الآيات الأوليان أمراً للمخاطب بلزوم تقوى الله والخشية منه ، أما الآياتان الثانيةن فهما أمران يؤكدان ويشددان أمر القبلة التولية إليها ، فالسياق الآيات -إذن- سياق أوامر وإلزامات تستوجب استحضار المتكلق إلى أجواء الصياغة القرآنية حتى يسمعها ويعيها وتكون منه على بال ، فكان ذلك بواسطة العلاقة الجدلية (إيهام - إيضاح) المتحققة بأسلوب التفسير ، ليكون بذلك الخطاب عامل استفزاز يحرك في المتلقى نوازعه وردود فعله ، ما كان لها أن تستنفر بمجرد مضمون الرسالة الدلالية لولا اصطلاح الخطاب بألوان ريشة هذا الأسلوب¹ ، وكانت معه العلاقة الجدلية بمثابة منشط للذهن ومحرك للانتباه ومحظ للحس ليتوفر عند المتكلق الاستعداد ، ويتهمياً لقابلية الإمداد ، وبعد أن تلقى الفائدة ناقصة مشوبة بالإيهام ، يقع السامع في حيرة وتفكير واستعظام فنجد أنه يذهب كل مذهب في تفسيرها وتبيّن حقيقتها ، ويقلب النظر في محاولة الوصول إلى كنهها ويتشوق إلى معرفتها ، في هذه الأحيان تلقى إليه بالصفاء الذي كان يتمناه ، فتلقاء لها أحفظ ، بها أعني وأكرم . ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها في خاتمة هذه الوظائف هي :

1- فهم حركة الألفاظ فيما بينها في مستوى الصياغة له فاعلية كبرى في فهم وإدراك الوظائف التي تؤديها.

2- إبناء أسلوب التفسير على علاقة (الإيضاح بعد الإيهام) ، وتركه على هديها .

3- لأسلوب التفسير وظيفة إبلاغية رئيسة تمثل في إقامة علاقة جدلية بين الصياغة والمتكلق يتفرغ عنها

بطريقة التوالي وظائف أخرى ثانوية تختلف باختلاف السياق والإطار العام للتواصل .

4- أسلوب التفسير هنا لا يقوم على إلغاء المفسّر ، إنما هو بناء تركيب على تركيب تبثق عنهمـا بناء معنى جلي على معنى مبهم ، وكلـا التركيبـين والمعنيـين مقصودـان .

5- أسلوب التفسير بالنسبة للمبدع أداة للسلطة وللمتكلق أداة للتوجيه .

¹ انظر : المرجع نفسه ، ص 82 .

3- الوظائف الإلاغية لصلة الموصول

بعد أن تحدّث البحث فيما سبق عن البنى اللغوية التي تتألف منها الجملة الموصولة وبعض دلالاتها، وعن الميزات التركيبية التي تميزها عن غيرها والشروط اللغوية التي تحكم في هذه الميزات، وطبيعة العلاقات الشكلية التي تنشأ بين مفرداتها، يأتي الآن للحديث عن الوظيفة الإلاغية التي تبرزها من خلال علاقتها بالسياق العام للصياغة القرآنية وبال موقف التواصلي، أو في إطار جوهر السياقى بنوعيه بادئاً بصلة الموصول الاسمي .

1- الوظائف الإلاغية لصلة الموصول الاسمي :

والقيمة الإلاغية لهذه الجملة تظهر من خلال علاقتين كبيرتين؛ أولاهما علاقتها بما يتقدمها مباشرة وهو الاسم الموصول، واتكاءاً على هذه العلاقة تبثق عنها وظائف إلاغية أخرى ناجمة عن علاقتها بالسياق اللغوي وغير اللغوي اللذين يحويانهما .

وأول هذه الوظائف التي تؤديها الصلة في علاقتها مع الموصول هي "فك الإيمام" أو "دور المفسر للمبهم"، وتقوم هذه الوظيفة على أساس المفارقة القائمة بين الموصول-الذي هو من الأسماء المبهمة¹ أو من الأسماء الناقصة الدلالة؛ لا يتضح معناه إلا إذا وصل بالصلة، فإذا قلت: "جاء الذي" أو "رأيت الذي" لم يفهم المعنى المقصود²، وبين الصلة التي معناها "أنَّ الاسم لا يكون تماماً في أصله ففضلاً إليه ما يتممه ويُجبر نقصه كما تقول: هذا صلة هذا ووصلُه؛ أي يكمله ويزيل نقصه، ألا ترى أنك لو قلت " جاءني الذي" لم يفده شيئاً وكان بمثابة " جاءني جع" من جعفر مثلاً، فإذا وصلته تم الاسم، كقولك: " جاءني الذي عرفته" ، كما أنك أتممت الاسم فقلت: " جاءني جعفر فأفاد" ³ .

هذه الوظيفة هي التي أضفت على الصلة تميزها من حيث المعانى الخاصة المؤلفة لها ومن حيث المعانى العامة؛ فاما من حيث المعانى الخاصة فبتتحديد عدد البنى المكونة لها ومدى ما تفتح عليه من مكملات مما يقصدها المبدع بواسطة خطابه، أما من حيث المعانى العامة أو من حيث الأطر التي تصاغ وفقها المعانى الخاصة، فقد فرضت عليها "أن تكون معهودة المعنى؛ أي معلومة عند المخاطب"⁴، لأنَّ "الغرض منها تحصيل الوضوح للموصول"⁵، أو تعريف الموصول المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ويرى

¹ قال ابن الدهان في الغرّة : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مظهر ، ومضرر ، ومبهم ، والمبهمات هي أسماء الإشارة والموصولات .
السيوطى: الأشباه والنظائر في النحو (48/2).

² انظر : د/فضل صالح السامرائي: معانى النحو (119/1).

³ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (315/1).

⁴ انظر : حاشية الصبان على شرح الأئمّة (234/1) ، ومعانى النحو (122/1).

⁵ شرح التسهيل(187/1)

بعض النحاة أن هذا القيد قاصر فيحكم ذلك باشتراط الخبرية فيها¹، ووجه قصور شرط العهدة يرجع إلى أمرين هما:

- 1/ دفعا لما يتوهم أنها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية²، فيتوهم أنها استفهامية أو تعجبية.
2/ أنه قد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته³، فتكون غير معهودة ولا معروفة، نحو قوله تعالى: "فَعَشِّيهُمْ مِنْ الْيَمِّ مَا عَشِّيهُمْ" (طه: 78). وسيأتي مزيد ايضاح هذين الوجهين.
وعند التأمل في هذه الوظيفة(ايضاح الموصول) نخلص منها إلى :

1- أهمية التركيب الموصولي في عملية الإبلاغ عموما؛ وذلك لما في التدرج في المعلومة بإتباع المبهم المفسر من توفير الجهد على المتلقى في تعامله مع الخطاب، لأن الإيمان عامل محرك للنفس إلى العثور على المراد وتحريض لروح الفضول والاستكشاف، كما أنه وسيلة من وسائل الاستقطاب؛ وذلك بنقله ذهن السامع من عالم السكون والجمود أثناء التقى إلى عالم الحركة الذهنية القائمة على فعل الإثارة التي يسببها الغموض لتنتهي في الأخير بلذة معرفته واتضاحه كما سبق بيان ذلك مفصلا في إبلاغية الجملة التفسيرية، وهذا السلوك يتترجم حقيقة الموضع الذي تحظى به الصلة ويعبر عن استجابة ضرورية لمتطلبات السياق اللغوي بصفة خاصة ولمتطلبات الإبلاغ بصفة عامة .

2- أن هذه الوظيفة توحى ضمنا أن المقصود من التركيب الموصولي على مستوى العملية الإبلاغية جملة الصلة، لأن المفسر ما هو في حقيقة الأمر إلا تمهد إلى ذكر المفسر كما علمنا مما سبق، وقد ذهب بعض النحاة في بيان هذا الأمر وتأكيده إلى أن الأسماء الموصولة بما فيها الحروف إنما احتلت لتكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولو لاها لما جرت صفاتها عليها⁴. فكأنّ العرب "جعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذى هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة، كما جاءوا "بأيٌّ" متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام، فقالوا يائياً الرجل، والمقصود نداء الرجل وأيٌّ صلة⁵، وكما جاءوا "بذِي" التي معنى "صاحب" متوصلين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس "⁶".

أما عبد القاهر الجرجاني فيذهب إلى أنه إنما "جيء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بحملة قد عرفها السامع وبين أن لا يكون الأمر كذلك"⁷، أما حسب رأي بعض المحدثين فإن أصل التركيب الموصولي

¹ انظر : المصدر نفسه (187/1)، وحاشية الصبان (237/1)

² المصدر نفسه (237/1)

³ شرح التسهيل (187/1)

⁴ ابن القيم الحوزية: بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي بيروت-لبنان - ، د ط دت ، (129/ 1)

⁵ والصلة في هذا الموضع مصطلح نحوى يقصد به راقمه الحشو والزيادة ، انظر : الأشيه والنظائر في النحو (53/2) . و عوض حمد القوزي، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث المجري (ص 23، 86، 187) .

⁶ الأشيه والنظائر في النحو (186/1) .

⁷ دلائل الاعجاز (ص 159).

عربي قديم كانت تعرف فيه الجملة بـ: "ال" وما زالت العاميةُ محافظةً عليها فيقولون : "رأيت الرجل الْهَرَب" .¹ معنى : "رأيت الرجل الذي هرب" .

والذي يمكن أن يفضي إليه البحث في هذه النقطة سواءً أخذنا بما سلف من الآراء أو بما تأخر منها، أن الموصولات بنوعيها "يُحَوِّلُانِ" الجملة (وهي الصلة باعتبار ما سيكُون) إلى أن تصبح عنصراً في جملة أخرى²، أو "هي وسائل إعمال الجمل في الجمل" ³. والذي يعزّز هذا التصور، ويثبت هذا الرأي ويقويه أمورٌ ذكر منها:

أحدُهما: ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله السابق من اختصار علم المخاطب عن الموصول في الصلة. ويوضح هذا جلياً عند التأمل والمقارنة بين قوله تعالى: "فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعْدَتْ لِلْكَافِرِينَ" (البقرة 29)، وقوله تعالى: "قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غَلَاظٌ شَدَادٌ" (التحريم 6)، فآية التحرير آية مكية لما نزلت عرفت للمشركين المكذبين النار وفُودُهَا فصار ذلك من جملة الغيب المعلوم عندهم ، فناسب تحذيرهم ثانيةً من النار في آية البقرة ، وهي آية مدنية ، أن تُعرَّف لهم بما علموا عنها؛ من أن وفودها الناس والحجارة⁴ .

ثانيهما : أن الموصول نوع من أنواع الروابط ، خاصة عند إرادة وصف المرجع بصفة تدل على مدحه أو ذمه⁵ فيؤدي دور جسر عبور ، ولا يعني بالربط الذي مرده إلى معنى في التعليق مخصوص ، لا علاقة له رأساً بالحدث عنه فهذا يكون بالأدلة ، إنما يعني به الذي هو في حكم التكرير وإعادة الذكر وهو فرع عن

¹ د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (1/124).

² د/محمد حماسة ، بناء الجملة العربية 199.

³ المرجع نفسه(ص 199) ، انظر : بحث هذا العنصر في كتاب في النحو العربي - نقد وتجيئه - لمهدى المخزومي (ص: 312، 322)، إن كان قد أسرف في تنقص أراء العلماء (النحاة) معتمداً في ذلك إلغاء العامل، فجعل "أن" ، و"أن" ، و"ما" وصلٌ توصل بهن الجملة، ونظر إلى الموصولات الاسمية على أنها أدوات يشار بها إلى أمور ذهنية في مقابلة أسماء الإشارة التي يشار بها في الأمور الحسية . وفي الحقيقة إن هذه النظرة وإن كانت لها فاعليتها في الناحية المعنوية في فهم التراكيب وتصورها، إلا أنه لا ينبغي لنا أن نقصي الآثار التركيبية الناجمة عن هذه الأدوات والأسماء خلال تضامها مع غيرها .

⁴ انظر : ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، دار الجليل- بيروت، دط 1429هـ (ص 19). وقد خالفه غيره من المفسرين في كون أن آية التحرير مكية ، يقول صاحب روح المعاني " وإنما عَرَفَ النار وجعل الجملة صلة ، وأنما يجب أن تكون قصة معلومة، لأن المنكر في سورة التحرير نزل أولاً فسمعوه بصفته، فلما نزل هذا جاء معهوداً فعُرِّفَ وجعلت صفتة صلة وكون الصفة كذلك الخطب فيه حين لما أن المخاطب المؤمنون، وظاهر أنهم سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن في كون سورة التحرير نزلت أولاً مقالاً فتأمل" (199/1)، ذهب صاحب التحرير والتنوير إلى أن "وصفها بالموصول المقتضى علم المخاطبين بالصلة كما هو الغالب في صلة الموصول لتنزيل الجاهل متزلاً العالم بقصد تحقيق وجود جهنم" ، (1 / 345) .

⁵ انظر : د/ تمام حسان ، البيان في روايَة القرآن (1/141)

الربط بالضمير¹ ، ويدلّك على هذا صحة معاقبة ضمير الغيبة له في موقعه ، كما في قوله تعالى : " فَأَزَّلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ " (البقرة 36) ؛ أي : فأخرجهما منها ، وقوله تعالى : " فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاء " (البقرة 59) ؛ أي : فأنزلنا عليهم ، وقوله تعالى : " وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيْهُمْ " (البقرة 111) ؛ أي : لن يدخل الجنة إلا هم... وغيرهن كثير. ويسمى البلاغيون هذه الظاهرة بـ " الإظهار في موضع الإضمار " ، فإذا تقرر هذا عُلِمَ أن الغاية من الجسر : العبور إلى المقصود . والهدف من الرابط المرتبط ، والمقصد والمدفء إنما هي الصلة .

فالصلة هي الحالة للاسم الموصول وهي الداعية إلى إحضاره إلى التركيب ، وعليه فالمعاني التي يؤديها هذا الأخير كلها ما هي في الحقيقة إلا أثر من آثار جملة الصلة .

والصلة هي المتباعدة في استحلاب الموصولات ، واستخدامها وسيلة إلى استخدام الموصولات التي تمنح التعبير درجات متفاوتة ورتبا متعددة وأنماطاً متنوعة بفعل تنوع صيغها واختلاف دلالاتها ، ففيها ما يدل على المفرد المذكر ، وعلى المفرد المؤنث ، وعلى المثنى والجمع بنوعيهما أيضا ، منها ما يدل على العاقل وغيره ، ومنها ما يدل على العموم والخصوص ..² ، إضافة إلى الإنزيادات التي تكون بين هذه الأدوات عن المعاني الأساسية لها بفعل معاقبة بعضها البعض ، هذا كله يفتح مظاهر الشراء اللغوي في وجه المبدع الذي يعمل جاهدا على تحسيد رؤيته للواقع كما هو أو كما يتصوره ، واصطياد ما تحمله من تنوع لتحقيق المهدف الإبلاغي والجملاني ، كما تساعده على تجاوز أطر الصياغية المألوفة حتى لا يتزل بخطابه إلى مستوى التعامل الحيادي الذي قصد تحسidine ، وربما لهذا السبب عدّ بعض اللغويين المحدثين الأسلوب انتقاءاً واختياراً.³

ولا يتضح المقال على وجه الكمال إلا بالمثال ، ففي قوله تعالى : " وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ " (البقرة 04) طلبت الصلة فيه استخدام الموصول " ما " الذي يدل على غاية الإيمان⁴ حتى يكون مدلوها واقعاً

¹ انظر : د/نواري سعودي، بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص 68)، ويدهب الدكتور تمام حسان إلى تقسيم الضمائر إلى نوعين هما: ما يدل على مطلق المخصوص : وهي ضمائر المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة ، وما يدل على مطلق الغائب : ضمائر الغائب وأسماء الموصولة .

انظر : البيان في روائع القرآن (1/137) ، واللغة العربية معناها ومبناها (ص 109) .

² معظم كتب النحو التي تناولت موضوع الأسماء الموصولة أشارت إلى هذه المعاني، إلا إنني أحسن بحث عشرت عليه، وقد درس هذه المعاني بالنظر إلى السياق بنوعيه دراسة قيمة ، هو ما ذكره صاحب كتاب " معاني النحو " الدكتور فاضل صالح السامرائي .
انظر : (1/141، 123).

³ ومن هؤلاء الذين قالوا بما : مارزو ، هوكيت ، قايلانتر ... انظر: عبد السلام المسدي: الأسلوبية و الأسلوب (ص 75 وما بعدها)، وحسن ناظم: البن الأسلوبية (ص 53 وما بعدها).

⁴ انظر : ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد (1/132).

على كل رزق كان حقاً خاصاً لصاحبـه حوله الله إياه بحكم الشريعة على حسب الأسباب والوسائل ، لا على رزق محدد ومعين . أمـا في قوله تعالى: "كُلُّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ" (البقرة 25) فطلبتـ الصلة فيه استخدام الموصول "الذـي" الذي يدلـ "على جعلـه عـنـ المـبـدـأـ مـبالغـةـ أوـ عـلـىـ تـقـدـيرـ مـثـلـ الذـيـ رـزـقـنـاهـ مـنـ قـبـلـ أيـ فـيـ الدـنـيـاـ وـالـحـكـمـةـ فـيـ التـشـابـهـ أـنـ النـفـسـ تـمـيلـ إـلـىـ مـاـ يـسـطـابـ...ـ،ـ أـوـ لـتـبـيـنـ الـمـزـيـةـ وـكـنـهـ النـعـمـةـ فـيـماـ رـزـقـوهـ هـنـاكـ إـذـ لـوـ كـانـ جـنـساـ لـمـ يـعـهـدـ،ـ ظـنـ أـنـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ كـذـلـكـ،ـ أـوـ فـيـ الـجـنـةـ وـالـتـشـابـهـ فـيـ الصـورـةـ إـمـاـ مـعـ اـخـتـلـافـ الطـعـمـ أـوـ مـعـ التـشـابـهـ فـيـ الطـعـمـ .."¹ ،ـ كـلـ وجهـ منـ هـذـهـ الـوـجـوهـ يـدـلـ عـلـىـ رـزـقـ مـحدـدـ مـعـلـومـ عـنـ الـمـخـاطـبـ رـغـمـ عـدـمـ مـعـاـيـنـتـهـ لـهـ .ـ فـأـمـكـنـ بـوـاسـطـةـ استـجـلـابـ الـمـوـصـلـ الـمـتـنـوـعـ الـأـصـنـافـ مـنـ تـنـوـيـعـ مـعـنـ الـصـلـةـ رـغـمـ أـنـ الـقـالـبـ الـصـيـاغـيـ لـهـ مـتـمـاثـلـ .ـ وـمـثـلـ هـذـاـ نـلـفـيـهـ بـيـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ"ـ (البـقـرةـ 228ـ)ـ وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَاحْدُثُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ..."ـ (الـبـقـرةـ 229ـ)ـ فـجـاءـ فـيـ الـأـوـلـىـ بـ"ـالـذـيـ لـأـنـهـ"ـ فـيـ حـقـوقـ النـسـاءـ وـوـاجـبـهـنـ وـهـيـ مـعـلـومـةـ العـدـدـ ،ـ وـفـيـ الثـانـيـةـ بـ"ـمـاـ لـأـنـهـ"ـ فـيـ الـمـهـرـ وـهـوـ غـيـرـ مـحدـدـ الـقـيـمةـ وـلـاـ مـعـلـومـ الـمـقـدـارـ فـجـاءـ لـلـمـحـدـدـ الـمـعـلـومـ بـ"ـالـذـيـ"ـ وـلـاـ هوـ عـامـ بـ"ـمـاـ"ـ²ـ ،ـ وـعـلـيـهـ أـيـضـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُ الْضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ .."ـ (الـبـقـرةـ 16ـ)ـ ،ـ وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ.."ـ (الـبـقـرةـ 86ـ)ـ ،ـ إـذـاـ مـاـ قـوـرـنـاـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ.."ـ (الـبـقـرةـ 102ـ)ـ .ـ وـتـحـتـ رـاـيـةـ الـعـلـاقـةـ الـمـتـبـادـلـةـ فـيـ إـطـارـ التـأـثـيرـ وـالتـأـثـيرـ ،ـ بـعـدـ أـنـ رـأـيـناـ أـنـ استـعـمـالـ الـصـلـةـ يـحـقـقـ جـلـبـ الـمـوـصـلـ ،ـ يـكـنـتـاـ طـرـحـ السـؤـالـ التـالـيـ:ـ مـاـ هـيـ انـعـكـاسـاتـ اـسـتـجـلـابـ الـمـوـصـلـ عـلـىـ الـوـظـائـفـ الـإـبـلـاغـيـةـ لـلـصـلـةـ؟ـ ،ـ وـالـإـجـاـبةـ عـلـىـ هـذـاـ السـؤـالـ أـوـرـدـهـاـ فـيـ نـقـطـيـنـ اـثـتـيـنـ هـمـاـ :ـ

1/ أنـ بـعـضـ الـمـوـصـلـاتـ تـوـسـعـ بـحـالـ الـدـلـالـةـ بـفـتـحـهاـ بـابـ الـقـرـاءـةـ عـلـىـ وـجـودـ مـتـعـدـدـةـ،ـ وـيـنـبـعـ ذـلـكـ مـنـ اـحـتمـالـ بـعـضـهـ لـلـحـرـفـيـةـ أـوـ الـأـسـمـيـةـ ،ـ أـوـ مـنـ اـحـتمـالـهـاـ لـلـمـوـصـلـيـةـ أـوـ شـيـئـاـ آـخـرـ غـيـرـ الـمـوـصـلـيـةـ ،ـ وـمـنـ الـذـيـ يـقـعـ فـيـ كـثـيـرـ مـنـ الـأـحـيـانـ مـحـتمـلاـ لـلـمـوـصـلـيـةـ الـحـرـفـيـةـ وـالـأـسـمـيـةـ "ـمـاـ"ـ ،ـ يـقـولـ اـبـنـ الـقـيـمـ "ـمـاـ الـمـصـدـرـيـةـ وـالـمـوـصـلـةـ يـتـعـقـبـانـ غالـباـ وـتـصـلـحـ إـحـدـاهـاـ فـيـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ تـصـلـحـ فـيـهـ الـأـخـرـىـ ،ـ وـرـبـماـ اـحـتمـلـهـمـاـ كـلـامـ وـاـحـدـ لـاـ يـمـيـزـ بـيـنـهـمـاـ فـيـ إـلـاـ بـنـظـرـ وـتـأـمـلـ"³ـ .ـ فـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ"ـ (ـالـبـقـرةـ 03ـ)ـ يـحـتـمـلـ إـحـدـىـ الـبـنـيـتـيـنـ :ـ الـعـيـقـتـيـنـ التـالـيـتـيـنـ :

¹ الألوسي ، روح المعاني (1/203).

² د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (1/139).

³ ابن القيم الحوزية ، بدائع الفواد (1/143).

أ - "وَمِنْ رَزْقَنَا إِيَّاهُمْ يَنْفَقُونَ" على اعتبار ما وَصْلَةٌ حرفية تكون مع فعلها في تأويل مصدر، وصيغ التركيب بـ "ما+صلة" دون ذكر المصدر مباشرة لاشتماله على الحدث المزود بالزمن فيكون القصد من هذا إلى بيان وقت الرزق وفاعله وذلك حاصل بالصلة الحرفية.

ب - "مِنَ الَّذِي رَزَقْنَا هُمْ يَنْفَقُونَ" على اعتبار أن ما موصول اسمى فيه معنى "الذى" ، فيكون المعنى على هذا الدلاله على عموم الرزق الذي ينفقونه ، وناسب ذلك بنية "ما" المنتهية بألف آخرة فيها مد واتساع في الهواء مشاكل لاتسع معناها في جنس الرزق¹.

وقد جاء هذا الاحتمال واردا في العديد من الآيات، منها: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ" (البقرة 13)²، "فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُدُونَ" (البقرة 59)، "ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكُفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِعِيرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ" (البقرة 61)، "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ" (البقرة 134)، "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ" (البقرة 88)... إلى غير ذلك من الموضع. وقد يعرض للتركيب ما يرجح أحد الوجهين كما في قوله تعالى: "فَإِنَّ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا .." (البقرة 137)، فالمعنى فإن آمنوا مثل إيمانكم وصدقوا مثل تصديقكم فقد اهتدوا ، فالملائكة واقعة بين الإيمانيين³ ، لا بين مؤمنين بهما ، لأنه ليس الله تعالى مثل ، وقد تكون "مثل" زائدة استنادا لقراءة أبي وابن عباس: "فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا" ⁴ ، فتكون على هذا "ما" اسميا موصولا لا غير .

والذى ينبغي أن أشير إليه في ختام هذه النقطة أنه يمكن حمل قوله تعالى: "قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُثْوَرْ بِهِ مُتَشَابِهً" (البقرة 25) على قول من يرى أن "الذى" يمكن أن تكون موصولا حرفا⁵ ، فتكون هي وفعلها في تأويل مصدر. أما ما نخلص به: فإن هذه العاقبة توحى ضمنا بتشابه موجود بين الموصول الحرفي والاسمي يتمثل في أنه يؤتى بهما تَوْصُلا إلى إعمال الحمل في الجمل، وهو ما نص عليه الدكتور محمد حماسة بعد عرضه لبعض الواقع التي تصلاح لهذه العاقبة يقول: "والذى أهدف إليه من هذا كله هو أن هناك علاقة بين الموصول الحرفي والموصول الاسمي من حيث أنهما يحولان الجملة إلى أن تصبح عنصرا في جملة أخرى فالموصولات بنوعيها وسائل إعمال الحمل في الجمل"⁶.

¹ المصدر نفسه (131/1).

² وذلك على تقدير مصدر مخنوف قبل الكاف أي : "عَامِنَا إِيمَانًا كَمَا ءامَنَ النَّاسُ" . انظر : تفسير روح المعاني (154/1) ، تفسير القرطبي(251/1).

³ انظر : تفسير القرطبي (138/3).

⁴ انظر : روح المعاني (396/1)

⁵ وقد أحاج ذلك أبو علي الفارسي والفراء ووافقهم ابن مالك على ذلك . انظر : شرح التسهيل (1 / 218- 220) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 254، 255).

⁶ د/محمد حماسة ، بناء الجملة العربية (ص 199).

2/ أن الموصول مختلف موقعه الإعرابي في الكلام بحسب توظيف المتكلم له، هذا الاختلاف في الموقع يؤدي إلى الاختلاف في الوظائف الإبلاغية لجملة الصلة، قد لوحظ ذلك جلياً في ثلاثة مواقع: موقع الابتداء ، موقع الخبرية، موقع التبعية بالوصف .

أ/ الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول مبتدأ : كان للموصول توافراً ملفتاً للانتباه في هذا الموضع، حيث كان له الترتيب الثاني بعد شغله موضع المحروم بما يقارب الأربعين مرة في المجموع الكلي ، تسنى للصلة من خلال هذا الموضع أداء وظيفتين هما:

١- التمهيد لذكر الخبر: ذلك بيمائتها إلى معناه، وإشارتها إلى فحواه، حتى كان المخاطب يعرفه على وجه الاحتمال لا التحديد ، وهو ما نلمسه في قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " (البقرة ٥٦)، فخبر " إن الذين كفروا " وهو " لا يؤمنون " وهو معنى الكفر تماماً. وعليه فمضمون الصلة هو مضمون الخبر ، فكان ذكرها ابتداء تمهيداً لهذا الخبر وإيحاء عليه . وفي قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (البقرة ٥٤,٥٥)، فالهدایة هي الإيمان بالرسل والكتب المرتلة عليهم وما أخبروا عنه من المغيبات التي منها الآخرة وهو مضمون الصلة. وهذا الغرض الإبلاغي بحده أيضاً في قوله تعالى: " وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ " (البقرة ١٠٢) وقوله أيضاً: " الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتَوَنَّهُ حَقَّ تِلَاقِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكُفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ " (البقرة ١٢١) ... وغيرها من الآيات .

2- تعليق حصول الخبر على حصول مضمونها (بيان أنها سبب في حصول الخبر): وهذه الوظيفة نابعة من دلالة الموصول على معنى الشرط للتشابه القائم بينهما ، خاصة بين "من" الموصولة والشرطية ، "ما" الموصولة والشرطية، فيصدق على التركيب الموصولي مع خبره ما يصدق على التركيب الشرطي من اتصال الخبر بالفاء وتوقف حصوله على حصول مضمون الصلة ، فتكون بمثابة سبب له أو علة ، كما في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ¹ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا

¹ و اختلف في من على أقوال حاصلها :

١/ أن تكون مبتدأة : وعلى هذا فهي محتملة للشرطية وخبرها الفعل بعدها أو الجواب أوهما معا ، أو محتملة للموصولة والخبر جملة "فلهم أجرهم" بعدها والرابط مذوف تقديره "منهم" ، وتفرع عن هذا الإعراب إعراب آخر يرى أن هناك حذف و التقدير : "إن الذين آمنوا فلهم أجرهم عند ربهم وألذين هادوا والنّصارى والصّابرين من آمنَ منهم فلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ" ، لما لم يستقم أن تكون عندهم "فلهم أجرهم عند ربهم" خبر عن "الذين آمنوا" وبه "بعدهم" .

2/ أن تكون بدلاً من "اسم إن"، وفي هذه الحالة لا تكون إلا موصولة.

3/ أن "من آمن" معطوف على ما قبله وحذف منه حرف العطف والتقدير "ومن آمن" وهي على هذا موصولة أيضاً.
ولم يرتفع أبو حيان هذه الوجوه، لأن الوجه الأخير بعيد عن الصواب لأن الإيمان بالرسل يضم الإيمان باليوم الآخر. أما الوجه الأول
والثاني فلا يستقيمان إلا على تغيير الإيمان لغلا يصير المعنى "إن الذين آمنوا من آمن منهم" ومن كانوا مؤمنين لا يقال من آمن منهم،

فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ" (البقرة 62). فيدل على أن نيل الأجر من رب يتوقف على الإيمان بالله واليوم الآخر، ومنه قوله تعالى: "وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَقَّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء" (البقرة 74)، وقوله تعالى: "بَلَى مَنْ² كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ حَطَّيَّاتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (البقرة 81). كما أن الصلة في هذه الحالة تكون مفيدة للعموم، فليس يُراد بقوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً" قوم بعينهم، بل كل من اتصف بذلك.

وقد فرقتُ بين الوظيفتين، وإن كان يبدو أنَّ بينهما تشابهاً وتدخلاً، استناداً لفرق بين الشاهين التاليين وكلاهما من السورة المدروسة: الأول قوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَبِّعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ" (البقرة 262)، والثاني قوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ" (البقرة 274)، فالآية الأولى نزلت في عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما تصدق بماله لجيش العسرة، تخبر بما له عند ربه بعد أن رضي عنه نبيه فمعناها "عثمان الذي فعل وفعل أجره عند ربه"، أما الثانية فنزلت لتحريض المؤمنين الذين استجابوا لرب العالمين على الإنفاق، فمعناها "إن أنفق منافق فله أجره عند ربه"، ومن هنا جاء اقتران الخبر بالفاء كما لو كان الخبر جواباً للشرط³.

بـ الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول خبراً : قد يتقدم الموصول جملة الخبر فيترع عنها الخبرية لتنتقل دلالتها الإبلاغية إلى :

1 - إفادتها قصر جنس المعنى الذي تفيد على المخبر عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه⁴ ، وهذا بحدتها تستعمل في إخبار عن صفات المولى تبارك وتعالى كما في قوله تعالى : "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ..." (البقرة 255)، وقوله تعالى: "إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحِيِّي وَيُمِيتُ" (البقرة 258)، وقد تكون في غير هذا كما في قوله تعالى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ" (البقرة 185) ، وقوله تعالى: "قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوا بِهِ مُتَشَابِهًأ" (البقرة 25)، وقد يكون قصر جنس المعنى لقصد المبالغة كما في قوله تعالى : "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحْتَ تِجَارَتُهُمْ" (البقرة 16) يقول

==والذي اختاره أن تكون بدلاً من المعاطيف الثلاثة ، وكأنه قيل أن الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة ، ومن آمن من الأصناف الثلاثة لهم أجرهم عند ربهم . انظر : البحر المحيط (242,241/1) ، والألوسي ، روح المعان (1/280).

¹ قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور لَمَّا مخففة وهي موصولة " . البحر المحيط (1/264).

² قال الألوسي : " ويحسن الموصولة مجيء الموصول في قسميه " روح المعان (1/306) . وقسماً قوله تعالى : والذين عاملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون " (البقرة 82).

³ انظر : تفسير القرطبي (3/291) ، وثمام حسان ، البيان في روائع القرآن (2/189) .

⁴ انظر : دلائل الاعجاز (ص 144, 145) .

الألوسي": وفيه حصر المسند على المسند إليه لكون تعريف الموصول للجنس بمثابة تعريف اللام الجنسي وهو ادعائي باعتبار كمالهم في ذلك الاشتراك ، وإن كان الكفار الآخرون مشاركين لهم في ذلك لجمعهم هاتيك المساوئ الشنيعة والخلال الفظيعة ، فبذلك الاعتبار صح تخصيصهم بذلك¹، وصح منها أداء هذه الوظيفة لأنها تعرف وتعين الموصول الذي هو الخبر، إذ ليس اعتماد قيمة التعين فيه على "ال" لأنه لو سلمنا بهذا لما صنفت (ما ، من ، أي ، ذو الطائفة) ضمن المعرف ، بل إن ذلك عائد إلى قيمة عرفية وضعية قد منحت لهذه الزمرة (التركيب الموصولي) من قبل مستعملي اللغة من باب أنها تدل عندهم متى استعملت على معلوم لدى المخاطب ، وهي ماهية التعين في المعرف²، والموصول عادة ما يوظف لأجل ما في الصلة من دلالة .

2- كما أن الإخبار بالتركيب الموصولي يسمح بواسطة الصلة بناءً صورة وهمية مُتخيلة للمسند إليه ، وذلك بأنْ تُصوَّر في خاطر مخاطبك شيئاً لم يره ولم يعلمه ، فإذا حصلت صورته في نفسه وقعت ، وتطلع إلى معرفة صاحب تلك الصورة الكاملة العجيبة ، أَجْرَيَتْها له مجرى ما عُلم وعُهد ، وأخبرته بأنَّ المستحق لها هو المسند إليه نفسه لا غيره³ ، كما في قوله تعالى : "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحُتْ تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهَتَّدِينَ" (البقرة: 16)، فالآية تنص على أنْ يضع المتلقى في ذهنه بطريق الاستعارة التخييلية صورة أناس يشترون الضلالَةَ بالهُدَى ، ثم ترشده أن يتأمل حال أولئك المخادعين ، فإنه يَسْتَمِلُي هذه الصورةَ منهم ، ويجدُهم يَؤْدُونَها ناصاً وَيَأْتُونَ بها كَمَلاً ، وقد تكرر مثل هذا التركيب الرباني المعجز في آيتين آخريتين ، الأولى قوله تعالى: "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ" (البقرة: 86) والثانية قوله تعالى: "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ" (البقرة: 175) .

ثم إنَّ هذه الإمكانية في الإبلاغ ليست مقصورة على الصلة الواقعَة في هذا الموضع فقط ، بل كثيراً ما تؤدي الوظيفة نفسها عند وقوعها بعد الموصول المشبه به كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني⁴ ، ومن أمثلة هذا الصنف قوله تعالى: "مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ

¹ روح المعانى (160/1، 161)، وانظر أيضاً : تفسير التحرير والتنوير (1/299).

² التواري سعودي، بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص 194)

³ انظر : دلائل الاعجاز (ص 147) ، وبنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص 271)

⁴ يقول عبد القاهر في أسرار البلاغة : "والجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخل من ثلاثة أوجه :

- أن يكون المشبه به معبراً عنه بلفظ موصول ، وتكون الجملة صلة كقولك أنت الذي من شأنه كيت وكيت كقوله تعالى : "مثلكم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله .." (البقرة: 17) .

- أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له ، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة ." .

- أن تجيء الجملة مبتدأه وذلك إذا كان المشبه به معرفة ولم يكن هناك الذي كقوله تعالى : "كمثال العنكبوت اتخذت بيته" (العنكبوت: 41) . انظر : (ص 86 ، 87) .

وَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُصْرُونَ" (البقرة 17) ، قوله تعالى : " وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلَ الَّذِي يَنْعَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقُلُونَ" (البقرة 171) ، قوله تعالى : " الَّذِينَ يَاكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ .." (البقرة 275) ، فهذا الأسلوب المؤدى بالصلة نحوه هو على تقدير أنك قدرت إنساناً هذه صفتة وهذا شأنه ، وأحلت السامع على ما يعنّ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة، فأعلمه أن المستحق لذلك هو ذلك الذي عرّفته له بواسطة التركيب الموصولي المعهود بصلته المعهودة بالوهم¹ ، حتى كأنك تقول: المنافق مثله مثل الرجل الذي عرفت عنه بالوهم والخيال أنه استضاء بالنار الموقدة حتى إذا ارتفق بضيائهما وأبصر ما حوله مستضيئاً بنوره من الظلمة ، خدت النار وانطفأت فذهب نوره وعاد المستضيء به في ظلمة وحيرة² ، وهو - التركيب الموصولي - أصلاح التراكيب لهذا وأكثر أداء وإبلاغاً في مثل هذا الأسلوب، يقول عبد القاهر: "وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من "الذي" فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك ثم تعبر عنه بالذي"³.

جـ- الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول نعتاً: إن وقوع الموصول نعتاً- ولا يكون إلا لمعرفة طبعاً- ينحر عنه تحويل الصلة من الدلالة على الحالية إلى الدلالة على الوصفية⁴ ، التي ينفرد بها من الناحية التركيبية ، أما من المعنوية فهي باقية للصلة لأن الموصول مبهم الدلالة ليس له منها إلا ما تعطيه له الصلة . ولهذا التحول أثره على المستوى الإبلاغي ، ولبيان ذلك نأخذ قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة 21) ، فجملة "خلقكم" لو سقط منها الموصول قبلها لصارت جملة حالية و لكن المعنى اعبدوا ربكم في حالة كونه خالقا لكم ، أما الآن وقد تم الخلق واسطوى فالعبادة غير لازمة عليكم ، وهذا غير ممكن غير مراد بالأية، بل المراد التزام عبادة الله سبحانه وتعالى مدة الحياة ، إذن فدخول الموصول حول وظيفة الصلة من الدلالة على ملابسة العبادة للخلق إلى وصف الله المعبود بصفة من صفات ربوبيته وهي الخلق، ولهذه النكتة الإبلاغية للصلة شواهد عده منها: قوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا وَلَنْ تَفْعُلُوا فَأَنْقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحَجَارَةُ أَعْدَتْ لِكُفَّارِينَ" (البقرة 24)، قوله تعالى: " وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ" (البقرة 26، 28)، قوله تعالى: " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ..." (البقرة 2، 3) ، قوله تعالى: " اذْكُرُوا نَعْمَتِي الَّتِي أَعْمَتُ

¹ انظر : دلائل الاعجاز (ص 148).

² انظر : تفسير الطبرى (168/1).

³ انظر : دلائل الاعجاز (ص 148).

⁴ هنا استناداً إلى قول النحاة الذي ينص على أن "الجمل بعد المعرف أحوال وبعد التكرارات صفات" ، انظر : مغني الليب عن كتب الأغارب (492/1)

"عَلَيْكُمْ" (البقرة 40، 90) وقوله تعالى: "وَالْفُلُكِ الَّتِي تَحْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ.." (البقرة 164)، وتظهر هذه الوظيفة جلية في قوله تعالى: "لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءٌ مِّنَ التَّعْفُفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ.." (البقرة 273)، إذ لو سقط الموصول لصار الحكم أن لا يعطى هؤلاء الصدقات إلا في حالة الإحصار، حتى وإن كانوا بعده فقراء يستحقونها.

إذن : بعد أن اتضحت لنا بعض الوظائف الإبلاغية التي تقوم بها الصلة في علاقتها مع الموصول، والتأثيرات التي تخضع لها هذه العلاقة ، وانعكاسات ذلك على إنتاج الدلالة. آن لنا أن نطرق بعد هذا إلى تبين الوظائف الإبلاغية لها أيضا في إطار علاقتها الثانية والتي هي مع السياق التي وردت فيه والمقام الذي قيلت فيه.

أول نقطة يحسن بي أن أنطلق منها في إطار هذه العلاقة علاقتها مع المتلقى. وقد مر معنا في عدة مواطن الإشارة إليها، وستتكلّم عنها إن شاء الله تعالى في هذا الموضوع بما يجمع شتات كل ما مر، مضافاً إليه كل ما تيسر جمعه مما له علاقة بالموضوع.

قد أشار النحاة رحمهم الله إلى هذه العلاقة بوضوح تام، وذاك من خلال اشتراطهم في الصلة العلم بها من قبل المخاطب، يقول ابن يعيش: "وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب، لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك... فلذلك لا تقول "جاعني الذي قام" إلا من عرف قيامه وجهل مجئه لأن جاء خبر وقام صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق الا لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله"¹. فابن بعيش رحمه الله من خلال هذا النص يصرح بالعلاقة التي بين المتلقى والصلة والوظيفة الإبلاغية التي تؤديها تبعاً لهذه العلاقة، أما العلاقة فهي أن تكون معلومة عنده. أما الوظيفة الإبلاغية المؤداة فهي تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ، فالمقصود "بالذين كفروا" في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنَّذَرْنَاهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (البقرة 6) جماعة من أخبار اليهود من المنافقين لما نقله ابن جرير بن يزيد عن ابن عباس رضي الله عن الجميع أنه قال: "إن صدر سورة البقرة إلى المئة منها قد نزل في رجال بأعيائهم وأنساهم من أخبار اليهود المنافقين من الأوس والخزرج ، كرهنا تطويل الكتاب بذكر أسمائهم"²، كما أن المخاطبين بقوله تعالى: "وَلَقَدْ عِلِّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبَّتِ" (البقرة 65) يعلمون من هم المعتدون؟ وهم أهل الآية³.

¹ شرح المفصل (154/3)

² انظر : تفسير الطبرى (1/ 141، 142).

³ انظر : تفسير الجلالين (ص10)

إلا أن الوظائف أوسع من هذا ، واللغة دوماً تسعى جاهدة إلى الإحاطة بها بوسائل متنوعة على حد تنوع الوظائف، من ذلك إقامتها مفارقات عما هو مألف فيها و معروف بطريق الانزياح والعدول ، ووفقاً لهذا المنطق تخرج الصلة في علاقتها مع المتلقي عن هذه الوظيفة الرئيسية للدلالة على وظيفتين آخريين هما :

أ/ دلالة على الجنس: وحد الجنس هو ما يدل على نفس الحقيقة الحاضرة في الذهن من غير اعتبار شيء مما صدق عليه من الأفراد¹، فتطلق الصلة ولا يراد بها واحداً بعينه ، بل يراد بها جميع أفراد الجنس وهو ما يعرف عادة بالعموم، كما في قوله تعالى : "الَّذِينَ يُنفِقُونَ أُمُوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ" (البقرة 274) ، وقوله تعالى : "الَّذِينَ يَا كُلُونَ الرَّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبَا.." (البقرة 275) ، وقوله : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ أَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ.." (البقرة 27) ، وقوله تعالى : "وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" وقد جاء في عدة مواضع منها (البقرة 265) ، وقوله : "وَيَعْلَمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ" (البقرة 238)... وقد يراد منها واحداً غير معين من أفراد ذلك الجنس كما في قوله تعالى : "الَّذِينَ يَا كُلُونَ الرَّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ.." (البقرة 275)، فالمقصود واحداً من جنس المصروعين ، ومنه أيضاً : "فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ" (البقرة 249)، وقوله تعالى : "أَوْ يَعْفُوُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ" (البقرة 237)، وقوله تعالى : "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَعَقَّبُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً" (البقرة 171). والقصد من هذه الوظيفة الاقتصار على ذكر ما يعلم المخاطب من حال المتتكلّم عنه.

ب/ دلالة على الإيمان : ويمكن تسميتها بوظيفة التعمية ؛ وذلك بإبقاء الإيمان على الموصول ، وإصباغه بصبغة من الإجمال ، فيترك العنان للذهن الذي يدفعه الإيمان إلى أن يقع في حيرة وتفكير واستعظام ، وإلى أن يذهب في تقديره كل مذهب واحتمال ، وأن يهيم في تصوره إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه التخيّل والخيال ، ولا يُعمَد إلى استعمال هذه الوظيفة إلا لضرب من المبالغة ، فإذا جيء بها في كلام ، فإنما فعل ذلك لأحد الأمرين :

1/ إما لتفخيم الأمر وإعظامه ، وإحالله وإكبارة ، كما في قوله تعالى : "فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ" (البقرة 36)؛ يعني مما كان فيه آدم وزوجه من رغد العيش في الجنة ، ومن سعة النعيم ، ومن تنوع صنوف المسرات والخيرات، وانعدام كل أنواع الحزن والمضرات ، ومهما قدرت وذكرت لم تجد له مع الإصلاح ذوق البلاغة الذي تجده مع الإيمان لذهب الوهم فيه كل مذهب ، إيقاعه على محتملات

¹ انظر : حاشية الصبان على شرح الأئمّة (1/259).

كثيرات . ومنه أيضا قوله تعالى : " وَقَتَلَ دَأْوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَمَهُ مِمَّ يَشَاءُ" (البقرة 251). وعلمه مما يشاء من أصناف العلوم، وفهم مختلف المناطق وتقدير أنواع الصناعات .. و... وغيرها، مما لو قمت بذكرها لم يقم ذلك مقام ما يتراوح إلى الوهم مع الإبهام .

2/ وإنما للتهويل من شأن الأمر، ويمكن حمل قوله تعالى: "فَازَّلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّ كَانَا فِيهِ" (البقرة 36) على هذا الوجه، لأن في قوله تعالى: "مَا كَانَا فِيهِ" إحضاراً لألم هذه الخسارة العظيمة في ذهن السامعين وإثارة الحسرة في نفوسبني آدم أجمعين على ما أصاب الأبوين¹، فيتولد عندهم التخوف من أمر العدو المبين والتحرز من مكره وخداعه المشين ، ومنه قوله تعالى: "قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِلُ الدَّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنَقْدِسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة 30)، ولذلك أن تتصور ما لا تعلمه الملائكة، ويشهد لهذا الغرض وإن لم يكن من المدونة قوله تعالى : "فَعَشَّيْهُمْ مِنْ الْيَمِّ مَا عَشَّيْهُمْ" (طه 78) ، وقد بلغ الإبهام أقصاه فبلغ الأسلوب حدّه من البلاغة وأعلاه ، وأبهى الجمال وأحلاه ، بمحذف الكلمة "الْيَمِّ" في الآية الأخرى وهي قوله تعالى : "وَالْمُوْتَفَكَةَ أَهْوَى، فَعَشَّا هَا مَا غَشَّى" (النجم 54-53) ، إذ الغشيان كان في الآية الأولى من اليم فقط ، أما الآية الثانية فكان عاماً من سائر أنواع العذاب والنكال ، نعود من هذا كلامه ، وذلك نظمه وبيانه ، من اليم عذابه وشديد عقابه . وخلاصة القول في هذا الوجه الأخير أنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الإفصاح أوضح من الإفصاح ، وإبهام الإفاده أزيد في الإفاده .

وعموماً هذه هي أهم الوظائف الإبلاغية التي تؤديها الصلة في علاقتها بالمتلقى لتقوم بوظائف أخرى أثناء دخولها في السياق اللغوي وانضمامها إلى غيرها من التراكيب ذكر منها :

1/- الاختصار وترك التطويل : وذلك إذا اجتمعت عدة أشياء في صفة معينة ، أو في فعل من الأفعال ، وقد المبدع إلى ذكر تلك الأشياء ليخبر عنها ، أتى بها مجتمعة في عبارة مختصرة، معناها يدور حول ما اشتراكوا فيه، وليس شيء أغلب على هذا الضرب المختصر من الصلة يتقدمها الموصول ، كما في قوله تعالى : "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمِنًا" (البقرة 8) إذ لو ذكر في الآية أسماء المنافقين الذين بلغ عددهم ثلاثة مائة من الرجال وبسبعين من النساء لصارت السورة فهرساً للأعلام² ، وفي قوله تعالى : "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً" (البقرة 29) فذكر ما في الأرض يتبع السامع ويؤدي به إلى الملل وإن كان المتكلم قادراً على ذلك ، ومثله قوله تعالى : "... لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ.." (البقرة 255) ، وجاء على هذا الغرض أيضاً قوله تعالى : "وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبَّتِ.." (البقرة 65)، وقوله تعالى : "وَيَقْطَعُونَ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ" (البقرة 27) .

¹ انظر : تفسير التحرير والتنوير (434/1).

² وهو مروي عن ابن عباس كما أشار إلى ذلك صاحب التحرير والتنوير (264/1).

2- التحقيق: ويحصل عموماً بالعزوF عن ذكر مَنْ تعود عليه الصلة إلى أَنْ يُكَنِّي عنه بها متضمنة ما يحيطُّ من قدره ، أو ما يمْقت هو أَنْ يعلم الناس به عن نفسه ، أو بما يكون من الفائض والرذائل عند المتلقين، ويكون ذلك إما بيان حاله كما في قوله تعالى: "قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مُثْلَ قَوْلِهِمْ" (البقرة 113)، ولم يأت في الآية "قال المشركون" تحيراً لشأنهم بكونهم مسلوبـ العلم وأَنْهـم يُصْدرون كلامـهم عن جهلـ، ولا يخفى ما في كلامـ الجاـهـلـ من خـطـلـ . ويشهد لهذا أيضاً قوله تعالى: "قَالَ أَتَسْتَبدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ" (البقرة 61) ، أَدْنـى ؛ أي أَخـسـ ، بيانـاً لـحـقارـةـ ما طـلـبـوهـ في مقابلـ ما هو عـنـهـمـ ، ومنـهـ أـيـضاـ قولهـ تعالىـ: "أَلْمَ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فـي رـبـهـ أـنـ آتـاهـ اللـهـ الـمـلـكـ إـذـ قـالـ إـبـراهـيمـ رـبـيـ الـذـيـ يـحـيـيـ وـيـمـيـتـ قـالـ أـنـاـ أـحـيـيـ وـأـمـيـتـ قـالـ إـبـراهـيمـ فـإـنـ اللـهـ يـاتـيـ بـالـشـمـسـ مـنـ الـمـسـرـقـ فـاتـ بـهـاـ مـنـ الـمـغـرـبـ فـبـهـتـ الـذـيـ كـفـرـ وـالـلـهـ لـاـ يـهـدـيـ الـقـوـمـ الـظـالـمـينـ" (البقرة 258)، فـلـمـ يـذـكـرـ اسمـ نـمـرـودـ، بلـ عـدـلـ التـركـيبـ القرـآنـيـ إـلـىـ ذـكـرـ ماـ يـبـيـنـ حـالـهـ فيـ مـوـضـعـيـنـ بـالـصـلـةـ مـقـدـمـةـ بـالـمـوـصـولـ "الـذـيـ حاجـ اـبـراهـيمـ" ، "الـذـيـ كـفـرـ" وـأـضـمـرـ فيـ الـمـوـضـعـ الـثـالـثـ "قـالـ" ، وـفـيـ مـقـابـلـ ذـكـرـ إـبـراهـيمـ ثـلـاثـ مـرـاتـ بـلـفـظـ اـسـمـهـ تـكـرـيـمـاـ لـهـ وـتـشـرـيفـاـ .

وـإـمـاـ بـيـانـ قـبـحـ فعلـهـ، كـمـاـ فيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ: "فـبـدـلـ الـذـينـ ظـلـمـوـاـ قـوـلـاـ غـيـرـ الـذـيـ قـيـلـ لـهـمـ فـأـنـزـلـنـاـ عـلـىـ الـذـينـ ظـلـمـوـاـ رـجـزاـ مـنـ السـمـاءـ" (البقرة 59)، فـجـيـءـ بـالـمـوـصـولـ وـالـصـلـةـ بـدـلـ أـنـ يـكـونـ فيـ الـآـيـةـ "فـبـدـلـ بـعـضـهـمـ" وـ"أـنـزـلـنـاـ عـلـيـهـمـ" ليـبـيـنـ تـعـالـيـ أـنـ فـعـلـهـمـ ذـلـكـ ظـلـمـ وـأـنـهـمـ قـوـمـ ظـالـمـونـ حتـىـ صـارـوـاـ لـاـ يـعـرـفـونـ إـلـاـ بـالـظـلـمـ ، وـمـنـهـ قولهـ تـعـالـيـ: "وـلـقـدـ عـلـمـتـ الـذـينـ اـعـتـدـواـ مـنـكـمـ فـيـ السـبـبـتـ فـقـلـنـاـ لـهـمـ كـوـنـوـاـ قـرـدـةـ حـاسـيـنـ" (البقرة 65)، فـالـاصـطـيـادـ مـنـهـمـ فـيـ يـوـمـ السـبـبـتـ فـيـ حـقـيقـتـهـ اـعـتـدـاءـ عـلـىـ حدـودـ اللـهـ لـهـذـاـ عـبـرـ بـهـ حتـىـ يـعـرـفـ . وـيـدـخـلـ تـحـتـ هذاـ الغـرـضـ أـيـضاـ قولهـ تـعـالـيـ: "أـفـكـلـمـاـ جـاءـ كـمـ رـسـوـلـ بـمـاـ لـاـ تـهـوـيـ أـنـفـسـكـمـ اـسـتـكـبـرـتـمـ" (البقرة 87) فالـوـحـيـ لـاـ تـهـوـاهـ أـنـفـسـهـمـ وـهـذـاـ بـيـانـ لـقـبـحـ نـيـاهـمـ . وـمـنـهـ أـيـضاـ قولهـ تـعـالـيـ: "وـلـمـاـ جـاءـهـمـ رـسـوـلـ مـنـ عـنـ اللـهـ مـعـدـقـ لـمـاـ مـعـهـمـ نـبـدـ فـرـيقـ مـنـ الـذـينـ أـوـتـوـاـ الـكـتـابـ كـتـابـ اللـهـ وـرـاءـ ظـهـورـهـمـ كـانـهـمـ لـاـ يـعـلـمـونـ" (البقرة 101) قالـ الـأـلوـسيـ: "وـلـمـ يـقـلـ تـعـالـيـ: فـرـيقـ مـنـهـمـ إـيـذـانـاـ بـكـمـالـ التـنـافـيـ بـيـنـ مـاـ ثـبـتـ لـهـمـ فـيـ حـيـزـ الـصـلـةـ وـبـيـنـ مـاـ صـدـرـ عـنـهـمـ مـنـ النـبـذـ"¹ ، وـهـذـاـ يـزـيدـ مـنـ قـبـحـ فـعـلـهـمـ وـشـنـاعـتـهـ . وـبـنـقـيـضـ هـذـاـ المعـنـيـ تـأـيـيـدـ اـيـضاـ : لـ

3- التعظيمـ : وـذـلـكـ بـأـنـ يـكـونـ فيـ العـدـولـ إـلـىـ الـصـلـةـ فيـ ذـلـكـ السـيـاقـ فـضـلـ مـرـيـةـ يـرـفـعـ بـهـ الحـدـثـ عـنـهـ ، فـفـيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ: "وـالـذـينـ يـوـمـنـوـنـ بـمـاـ أـنـزـلـ إـلـيـكـ وـمـاـ أـنـزـلـ مـنـ قـبـلـكـ وـبـالـآخـرـةـ هـمـ يـوـقـنـونـ" (البقرة 4) عـدـولـ عـنـ ذـكـرـ الـكـتـبـ بـأـسـمـائـهـاـ إـلـىـ الـصـلـاتـ لـدـلـالـةـ عـلـىـ أـنـ فـعـلـ الـإـيمـانـ قدـ تـكـرـرـ مـنـهـ بـتـكـرـرـ الإنـزالـ ، إـذـ لـوـ قـيـلـ يـؤـمـنـونـ بـالـقـرـآنـ وـالـتـورـاةـ وـالـإـنجـيلـ لـتـوـهـمـ أـنـ الـإـيمـانـ حـصـلـ مـنـهـ مـرـةـ وـاحـدـةـ دـفـعـةـ وـاحـدـةـ ، لـكـنـ ذـكـرـ الـصـلـاتـ أـبـرـزـ أـنـ الـإـيمـانـ مـنـهـ مـتـكـرـرـ ، وـهـذـاـ فـيـهـ مـزـيدـ مـدـحـ لـهـمـ وـتـنـوـيـهـ عـلـىـ عـلـوـ شـأـنـهـمـ . وـعـلـيـهـ قـوـلـهـ

¹ رـوـحـ الـمعـانـيـ (336/1).

تعالى: " قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ" (البقرة 61) ، فوصفت الصياغة القرآنية المنسوبة إلى المتحول عندهما بالخيرية ولم تلفظهما باسمهما لأجل التنويه على هذه الخيرية . ومنه أيضا قوله تعالى : " خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا " (البقرة 93) تعظيمًا لشأن التوراة بأنها من عند الله تعالى . وعليه قوله تعالى: " فَاعْفُوا مَا تُؤْمِنُونَ " (البقرة 68) ، فموسى عليه السلام في مقام حث بني إسرائيل على الاستجابة إلى ما يدعوههم إليه من الأمر بذبح البقرة ، وبعد أن ذكره لهم صفتها وذكر سنّها أمرهم بالذبح ، ولم يكتف بقوله "فاعفوا" مرجحاً الضمير إلى ما تقدم ذكره ، بل عبر عن المفعول به بالوصول مع الصلة التي قصد بها تعظيم الذبح في نفوسهم وبيان أنه أمر من الله لابد من مباشرته والإتيان به.

4- تطعيم السياق بعنصر الزمن : وشاهد هذا قوله تعالى: " ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ" (البقرة 3,2) قال صاحب التحرير والتنوير: "احتلت في الإخبار عنهم بهذه الصالات الثلاث صيغة المضارع الدالة على التجدد إذانا يتجدد إيمانهم بالغيب وتجدد إقامة الصلاة والإنفاق ، إذ لم يكونوا متصفين بذلك إلا بعد أن جاءهم هدى القرآن" ¹ ، ومعنى تجدد إيمانهم استمراره وعدم دخول الشك عليه والريبة . وقال أيضا رحمة الله في قوله تعالى: "الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ" (البقرة: 04) "إن فائدة الإitan بالوصول هنا دون أن يقال "الذين يؤمنون بك من أهل الكتاب" الدالة بالصلة على أن هؤلاء كانوا آمنوا بما ثبت نزوله من الله على رسليهم دون الخلط بتحريفات" ² . ويدخل تحت هذا الغرض قوله تعالى: "الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ.." (البقرة 27)، فالآلية في أحجار اليهود الذين شهدت عليهم أنبياؤهم بأنهم نقضوا العهد غير مرة، وهم قد اعترفوا على أنفسهم بذلك، فناسب أن يجعل النقض صلة لاشتهرارهم به ³ ، سيما حضور المضارع الذي يعلن صراحة عن حصول ذلك منهم في أوقات متعددة من الزمن ، وهذا فيه زيادة تشنيع عليهم ، ولعل أن هذه الوظيفة هي السبب في كون مجئ جميع الصالات فعليةً ماعدا ستًا منها .

5- تقرير معنى التركيب الوارد فيه : يمكن أن نصف هذه الوظيفة بالإنتاجية التراكمية للمعنى ، لأن الصلة في هذه الحالة تلعب دور مؤكّد من المؤكّدات ، ويكون تأكيدها بزيادة في التصوير كما في قوله تعالى: " الَّذِينَ يَا كُلُّونَ الرَّبِّا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرَّبِّا " (البقرة 275) فإن ذكر الكلمة الم vrouع في هذا المقام لا تفي بالغرض كما يفي به التصوير الناجم عن الصلة .

¹ الطاهر بن عاشور (1/239).

² المرجع نفسه(1/238).

³ المرجع نفسه (1/367) ، وانظر أيضًا : تفسير الطبرى (1/220).

وقد يكون تأكيدها بكونها دليلاً وحججاً تعضد ما ذكر في التركيب المحتوى عليها، كما في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة 21) فقرن سبحانه وتعالى بين الأمر بعبادته وإثبات الخلق له . لأنه يلزم على كل من أقر بربوبية الخالق أن يقر له بالألوهية ، فكل من أقر بأن الرزق النفع من الله لزم أن يطلبه منه ، وكل من أقر أن البلاء والضر من الله لزمه أن يلحّ في التعوذ منها إليه، فذكر الروبيبة التي من مفرداتها الخلق تقرير لمسألة وجوب القيام بالعبادة . جاء بهذه الوظيفة أيضاً قوله تعالى : "وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمانكُمْ" (البقرة 143) فأخبر تعالى أن توليه القبلة كانت ثقيلةً شاقةً على الناس إلا على بعضهم ، ذكرهم الله تعالى ووصفهم بما يؤكّد فعلاً أنهم استسلموا وأذعنوا وانقادوا لكل أمر بما فيه التولية وهو وصف الهدى، والهدى توفيق من الله لفعل المأمور واجتناب المحظور، رزقناها الله .

6- **تجنب التكرار والإعادة :** ونلمس هذا الغرض في قوله تعالى : "وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنَ نَصِيرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا ثَبَتَ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلَهَا وَقَثَائِهَا وَفُؤُمَهَا وَعَدَسَهَا وَبَصَالَهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ" (البقرة 61) ، فاستغنى التركيب القرآني عن إعادة ذكر الأطعمة بالصلة والموصول "ما سألكم" ، أما في قوله تعالى : "أَفَقُوْمُونَ بِيَعْصِ الْكِتَابَ وَتَكْفُرُونَ بِيَعْصِ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا حِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ" (البقرة 85)، فاستغنى التركيب بالصلة وحدتها عن إعادة الذكر ، إذ التقدير "فما جزاء من يومن ببعض الكتاب ، ومن يكفر ببعض ...".

7- **المحافظة على التجانس الإيقاعي :** للفواصل خاصة وللنظم القرآني عامة ، وهذا أحد العوامل التي لا يستهان بها في إثارة المتكلمي ، الرفع من شأن عملية الإبلاغ وقوية الصلة بين الخطاب والمخاطب ، لأنه من ناحية أولى يجلب السمع أولاً ليتبعه الفكر ثانياً، وأنه من ناحية أخرى ظاهرة صوتية ؛ والظاهرة الصوتية إحدى مكونات الخطاب ، ولا وجود للشيء على كماله وتمامه إلا بوجود جميع أجزائه . يقول أبو عبد الله الزركشي منها بفضل هذه الظاهرة : "اعلم أن إيقاع المناسب في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكداً جداً ؛ ويؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً" ¹.

لنا أن نلاحظ هذه المرايا فيما لو وضعنا مكان "بِمَا كَانُوا يَكَدِّبُونَ" بـ"كـذـبـهـم أو بـنـفـاقـهـم" في قوله تعالى: "يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ، فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَيْمَمٌ بِمَا كَانُوا يَكَدِّبُونَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ" (البقرة 9،10،11)، أو مكان "تُومرون" الضمير في قوله تعالى : "أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنَّ أَكُونَ مِنْ

¹ أبو عبد الله محمد بن هماد الزركشي: البرهان في علوم القرآن ، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، 1391 هـ .(60/1)

الْجَاهِلِينَ, ... فَافْعَلُوا مَا ثُوَّرُونَ, ... صَفَرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنَهَا تَسْرُّ التَّاظِرِينَ" (البقرة 67، 68، 69) ، أو "القاتل" مكان "ما كنتم تكتمون" في قوله تعالى: "... وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ, ... وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كَنْتُمْ تَكْتُمُونَ, ... لَعْلَكُمْ تَعْقُلُونَ" (البقرة 71، 72، 73).

8- **إقامة التقسيم والتفريق بالصلة** : وهذا الوظيفة تقوم أساساً على إقامة علاقة تناقض بين صفتين قوامها التضاد بين العناصر الواردة في كل واحدة منها ، ففي قوله تعالى: "وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ مَنْ بَعْدِهِمْ جَاءُهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنَّ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ.." (البقرة 253)، فاعليه الفعل اختلفوا تنتهي إلى جعل الذين تتحدث عنهم الصياغة القرآنية فريقين ، وقد ارتبط إظهار كل فريق بنعنه بصفته الخاصة به. والانقسام الحاصل بينهم هو الذي يحدد صفة كل فريق في علاقته أو مقابلته مع الفريق الآخر .

فالقسم الأول : هم الذين مالوا إلى سبيل الرسل ، ويمثلهم قوله تعالى: "من آمن" .

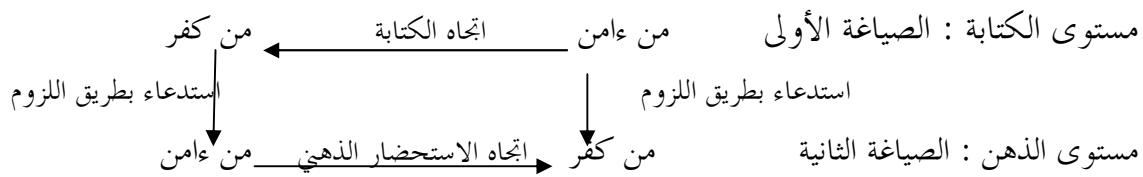
والقسم الثاني : هم الذين مالوا عن سبيل الرسل ، ويمثلهم قوله تعالى: "من كفر" .

وعلاقة التضاد بينهما واضحة ظاهرة ، وعلى هذا جاء قوله تعالى: "قَالَ اللَّمَّا أَقْلَلَ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبَدِّلُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ" (البقرة 33) ، وقوله تعالى: "قَالَ أَتَسْتَبْدُلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ" (البقرة 61) ، وقوله تعالى: "أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ" (البقرة 77) ، وقوله تعالى: "وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقِلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ" (البقرة 143) ، وقد تتنامي علاقة التضاد بين بين الصلتين لشمل أكثر من وحدة لغوية كما في قوله تعالى: "فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَأَثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَتَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى" (النازعات 37...41) ، أو يشمل كل ماله علاقة بالصلتين ، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" (البقرة 26) ، وقوله تعالى: "رَبِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آتَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ" (البقرة 212) ، وبهذا التنامي والتعدد للمتضادات يدخل التركيبان تحت دائرة التقابل ، مع ملاحظة أن بعض الأجزاء يقوم فيها التقابل على ما يفرزه السياق من دلالة عامة كقوله "فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ" في مقابل "فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" .

إن هذا التزاوج للمتضادات والتقابلات من خلال الصلات له أثر بالغ، ووظيفة فعالة في عملية إنتاج الدلالة، من جهة أن اجتماع الضدين يعطي حركة المعنى فاعلية قوية في البروز ، ونشاطا زائدا لظهور ، كما قيل :

وَالضَّدُّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضَّدُّ وَبِضَدِّهَا تَسْمَىُ الْأَشْيَاءُ .

إذ بفعل ذلك ينশطر التركيب إلى جهتين الأولى تثبت معنى والأخرى تسير في الاتجاه المعاكس ؛ أي تذكر ضده، وكما هو معلوم أن ذكر المعنى يوجب العلاقة اللزوم استحضار ضده في الذهن ، وعليه فإذا قال تعالى في الصلة الأولى: "من ءامن" حضر في الذهن بطريق اللزوم معنى الكفر قبل مجئه في تركيب الصلة الثانية ، ثم إذا ذكر لفظ "كفر" فيها ، فإنه يستدعي معنى ءامن حتما في الذهن ، فالثنائية (ءامن / كفر) الحاصلة من الصفتين المذكورتين تتولد عنها على المستوى الذهني ثنائية مقابلة هي (كفر / ءامن) ، وكأنه تولدت لنا صياغة ثانية معاكسة للصياغة الأولى في الاتجاه موافقة لها في المعنى ، على النحو التالي :



وهذا يعني أن معنى الصياغة القرآنية المحتوى على هذه الظاهرة المتحققة بواسطة الصفتين **يُعرضُ على** المتلقى مرتين،مرة في اتجاه الكتابة ومرة عكس اتجاه الكتابة ، فيتضمن بهذا حتمية وصول الدلالة إليه ، بإعطاء ذهنه مدة أطول في **تَشْرُّبها** ، فهي عملية شبيهة بعملية التكرار التي تسعى إلى توسيع مجال انتشار التأثير على المتلقى ، لذا نجد هذا الأسلوب يستعمل في السورة في مواقف النصح والإرشاد (البقرة 61, 253)، والتبشير والتخييف(البقرة 143,33)، والوعيد والوعيد (البقرة 77) ، وهي مواقف كلها تحتاج إلى إطباب القول وإعادة المعانى بصورة مختلفة.

إلى هنا وبعد أن أشارت الفقرات السابقة إلى أهم الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الاسمي في علاقتها مع غيرها والعوامل المؤثرة على تلك الوظائف ينتقل الحديث بنا إلى النوع الثاني .

2- الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الحرفى :

إن الأداة الإجرائية التي يمكن من خلالها تبيين الوظائف الإبلاغية لهذه العُضيَّة اللغوية تقوم على معرفة الجوانب الفارقة أو المفارق الإبلاغية التي تكون بينها وبين ما يخلفها استبدالياً على المستوى العمودي في البنية الأساسية لها أو لنقل في البنية الموازاة لها على المحور العمودي حتى لا تنفر من ذلك أنوف الوصفيين. ومعتمد هذا الإجراء يقوم على ما تصوره النحويون وصرحوا به في كتبهم من أن صلة الموصول الحرفى جملة مصدرية، لقيامها مقام المصدر المافق لها¹، فقوله تعالى مثلاً : "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لِكُمْ" (البقرة 184) جملة بنيتها بنية الجملة الاسمية : مبتدأ+ خبر ، لكن منطوقها أو البناء الفعلى عبر عن المبتدأ بجملة فعلية "تصوموا" سبقها الحرف الموصولي أو قُل الحرف المصدرى "أن" ، تمنت ب بواسطته أن تكون في هذا المكان ، كما جعلها آيلة إلى مفرد هو المصدر (صيامكم) يمكن استبدالها به ، ويشهد لهذا قراءة "والصيام أو الصوم خير لكم" ².

وبناءً عليه ، فكل بناء أو تركيب موصولي حرفى يعد مصدراً في البنية الأساسية ، اعتماداً على الحضور التقديرى لذلك المصدر الأصلي ، وهو حضور مفترض ، يشهى استحضاره استحضار المترافق للصورة الذهنية للأشياء التي تقتضيها الرسالة وتؤول إليها بعد تلقىها ، فكذلك مُحلل الأبنية يتمثل ما تقتضيه الأبنية وتؤول إليه من هيأكل تحريرية وذهنية .

إن هذه الرؤية التفسيرية لهذا البناء تفتح مجال الدراسة الإبلاغية لهذه الصلة من جانب البحث والنظر في علة اختيار المبدع ما اختار من البنى ، وما عدل إليه من التراكيب لأنه في تعامله مع اللغة يتراوح أو ينفر إلى ما يؤدي غرضه من العملية الإبلاغية ، و إلى ما يسهم إسهاماً كبيراً في إنجاح حركته الإبلاغية ³ .

¹ انظر على سبيل المثال : شرح التسهيل (188/1)

² قال أبو حيان في البحر الخيط (38/2) " وقرأ أبا الصوم خير لكم " ، هكذا تَقَلَ عن ابن عطية . ونقل الزمخشري أن قراءته "والصيام خير لكم" انظر: الكشاف (226/1).

³ ويقول محمد حماسة مبيناً أهمية البنية العميقية للجملة في بيان معناها : " ويرغم أن البنية المقدرة توجه التحليل التحوى ، نجد أن البنية الظاهرة تغيد معنى لم يكن ليتحقق مع غيرها ، ففي الآية " أن تصوموا خير لكم " على سبيل المثال نجد أن "أن تصوموا" مع أنها مقدرة بالصوم تضيف معنى آخر آتياً من صيغة الفعل... ، وهذا يؤكد أن البنية السطحية تشتراك مع البنية العميقية في إمداد الجملة بدلائلها ، فالتحويل في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنيّة الجمل ، ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب " كتاب : من الأنماط التحويلية في التحوّل العربي ، دار غريب- القاهرة ، دط ، 2006 ، (ص65) .

يقول أيضاً بعد أن ذكر التفسير التركيبى الذي أعطاه ابن عييش للتمييز بنوعيه مبيناً الإمكانيات التي جاءت في التحوّل والتي تخدم الفكرة السابقة خدمة كبيرة يقول: " وهذا النص [يعني نص ابن عييش] يكشف لنا جانباً من التحويل في العربية يختلف عن نظيره فيما بعد ، وهو أن الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحثة أو تحريرية حالصة لا يتكلم بها ، بل قد تكون أيضاً من الجمل التي يمكن استعمالها ، ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلتف وكترة الاستعمال كما أشار سيبويه ، أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه أيضاً... ، وقد يكون الغرض من التحويل القصد ألى المبالغة و التأكيد ، وهذا معنى يضاف إلى معنى الجملة الأصلي المعدول عنها أو المحوّل منها ، وهذه الأغراض التي يفیدها التحويل سبقت بما نظرية التحوّل العربي التحويلي بزمن غير بعيد، =

خاصة إذا كان المتكلم قد أحاط بذلك علما وبما يناسب أحوال المخاطب وظروف السياق أو ما يناسب وضعية الاتصال وموقفه كما هو الحال - ولا حال غيره - في الآيات القرآنية .

وأول مفارقة يمكن اعتبارها في خضم هذا الإجراء وهذه الرؤية أن هذا موقف من المواقف التي تقف فيها الكلمات المتعددة ترکيبيا (الجملة) موقف الكلمة الواحدة دلالة ، هذا يعني أن اللغة تقدم للمبدع طاقة زائدة وفياضة في أداء وظيفته الإبلاغية تظهر من خلال :

١- فتح المجال في وجه المبدع نحو إحضار العدد الكافي من الممثلات الصرفية المختلفة بتوزيعها المتنوعة لأداء عملية الإبلاغ على أتم الوجه وأكملها ، فبها(الجملة المصدرية) يتسع التعبير بـ"الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم التفضيل فتفيد كل صيغة دلالتها من الحدوث والدوار والثبوت والتكتير والتفضيل وغيرها"^١ من المعانى التي تدل عليها هذه الصيغ أيضا معونة سياقها اللغوى ، ومثال هذا قوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فَمَا فَوْقُهَا" (البقرة ٢٦) ، فاستجلاب الفعل المضارع دلّ بصيغته على أن ضرب المثال من الله تعالى تعدد وتكرر فوق بالبعوضة وبما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت فيه مثلا ؛ وهو الحقاره والسفالة والندالة أو بما و بما زاد عليها في الحجم^٢ . وكما أن في قوله تعالى : "يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّيْلَةِ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ" (البقرة ٤٧، ١٢٢)، أثر الفعل فضلّ بصيغته مقارنة مع مصدره بين لا يحتاج إلى ايضاح . في قوله تعالى : "مَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكُونَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ" (البقرة ١٠٥)، استعمال صيغة يتّل يدل على أن أهل الكتاب والمشركون لا يودون نزول أدنى شيء من الخير مهما كانت قيمته، إضافة إلى أنه يمكّي واقع نزول القرآن. أما في قوله تعالى : "الَّذِينَ يَظْنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ" (البقرة ٤٦)، فقد جاء في الصلتين باسم الفاعل لدلالة به على الاستقبال . أما في قوله تعالى : "وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (البقرة ٢٣١) وقوله تعال : "وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (البقرة ٢٤٤) وقوله تعال : "قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (البقرة ٢٥٩) فقد حيء في صلاحتها بالصفات المشبهة لدلالة على ثبوت هذه الضفافات على الدوام في الذات المقدسة...

وذلك أن تشومسكي كان أول الأمر يعتقد أن البنية العميقية هي التي عليها كل الاعتماد في إمداد الجملة معناها الأساسي ، ثم عدل إعطاء البنية السطحية والعناصر التحويلية بعض الأهمية في إمداد الجملة بالمعنى ، وأنها تشارك البنية العميقية في تحديد الدلالة ، ثم أصبح أخيرا وبتأثير من بعض زملائه وأتباعه يدافع عما يسميه النظرية النموذجية الموسعة ، وفيها يرى الاعتماد على البنية السطحية في التفسير الدلالي للجملة " المرجع نفسه (ص ٢٨, ٢٩) ، ونقلت هذا النص على طوله ، لأبين أن أفقنا للهرم القديم الشامخ واعتباينا له فقدنا دقة النظر فيه ، والتباه لما يحتويه - كما قال المؤلف نفسه في المقدمة (ص ٧) - ، وليسقصد من ذلك بيان أن النحاة قد سبقوا إلى ذلك وإن كان هذا حاصلا فعلا .

^١ د/فضل صالح السامرائي ، معاني النحو (٣/١٥٠).

^٢ انظر : الكشاف (١/١١٥, ١١٦)

وبهذه الصلة أيضاً يتسعّى تميّز الفاعل من المفعول من نائب الفاعل ، " لأن ذكر المصدر يمثّل الجمل ، لأنّه يحتمل الفعل الذي نسب إلى فاعله ، والفعل الذي فعل ، والفعل الذي فعله ، وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك ¹ . وانظر في قوله تعالى: "أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِه" (البقرة 108) ، إن استبدال الجملة المصدرية "ما سُئلَ مُوسَى" بال المصدر "سُؤالَ مُوسَى" يوهم بأنّ القوم أرادوا سؤال رسولهم السؤال الذي سأله مُوسَى لا سُؤاله هو . ومثله أيضاً قوله تعالى : "الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ.." (البقرة 146) إذ الإitan بال مصدر "كمعرفة أبناءهم" يوهم أن المعنى أنّ أهل الكتاب يعْرِفونَ النبي كما يعْرِفونَ أبْنَاءَهُمْ ، وربما سبق هذا الفهم إلى الذهن قبل المعنى المقصود من الآية الكريمة .

وبهذه الصلة أيضاً يتسعّى استعمال الجمل الفعلية والاسمية ، الكبرى والصغرى ، المؤكدة بطرق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة والمثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة وغيرها مما لا يتّسّى إلا بهذه الصلة . وإليك المثال التالي يوضح لك الأمر جلياً كيف أن المعنى الواحد "يسري ضرب محمد" يمكن التعبير عنه بتراتيب متعددة يُنسِّي وسطها أوّلها وآخرها وسطها :

- | | |
|------------------------------------|----------------------------|
| 21- يسري أنّ محمدًا إنه ضارب . | 1- يسري أنّ محمدًا ضرب |
| 22- يسري أنّ محمدًا إنه لضارب | 2- يسري أنّ محمدًا يضرب |
| 23- يسري أنّ محمدًا إنه هو لضارب | 3- يسري أنْ ضرب محمد |
| 24- يسري أنّ محمدًا ضرّاب | 4- يسري أنْ قد ضرب محمد |
| 25- يسري أنّه محمد ضرّاب | 5- يسري أنْ قد يضرب محمد |
| 26- يسري أنْ محمد ضرّاب | 6- يسري أنْ محمد ضرب |
| 27- يسري أنّه ضرّاب محمد | 7- يسري أنْ محمد يضرب . |
| 28- يسري أنْ ضرّاب محمد | 8- يسري أنّه محمد ضرب . |
| 29- يسري أنّ محمدًا إنه ضرّاب | 9- يسري أنّه محمد يضرب |
| 30- يسري أنّ محمدًا إنه لضرّاب | 10- يسري أنّه قد ضرب محمد |
| 31- يسري أنّ محمدًا إنه هو الضرّاب | 11- يسري أنّه قد يضرب محمد |
| 32- يسري أنّ محمدًا أضراب | 12- يسري أنّ محمدًا سيضرب |
| 33- يسري أنْ محمد أضراب | 13- يسري أنْ سيضرب محمد |
| 34- يسري أنّه محمد أضراب | 14- يسري أنّه سيضرب محمد |
| 35- يسري أنْ محمدًا إنه أضراب | 15- يسري أنّه محمد سيضرب |
| 36- يسري أنّ محمدًا إنه لأضراب | 16- يسري أنّ محمدًا ضارب |

- 37- يسرني أنّ محمدًا إنّه هو أضرب
 38- يسرني أنّه أضرب محمد
 39- يسرني أنّ محمد مضروب
 40- يسرني أنّه محمد مضروب¹
- 17- يسرني أنّه محمد ضارب
 18- يسرني أنّه ضارب محمد
 19- يسرني أنّ محمدًا ضارب
 20- يسرني أنّ ضارب محمد

هذا وما تزال صور أخرى لهذا التعبير²، وهي كما ترى كلها مع موصول واحد هو "أنّ" الدال على معنى التوكيد، فإذا كان بدله موصول آخر ، دلت هذه التراكيب على معانٍ أخرى غير التي تكون مع الأداة السابقة، وهكذا تتكرّر دلالات هذه الجملة، بما يكشف للمتلقي ليس عن المعنى فقط ، بل حتى عن خصائص الجمال وجمال الخصائص في استعمال اللغة عن طريق الجملة دون المفرد ، إذ "الأدب ليس إلا توسيعاً لبعض خصائص اللغة واستعمالاً لها ولا يمكن أن يكون غير ذلك"³.

2- المساعدة على ترتيب النسيج النصي ، بما يتحقق قوة ترابط المعاني الجゼئية بالمعنى العام المراد توصيله، وذلك من خلال تكثيف البؤرة المركزية له الناتجة بواسطة إقامة ارتباطات أفقية بين الجمل، إما في حدود المبني الجملي للجملة البؤرة لأن الجملة الموصولة عبارة عن عنصر في جملة مركبة، وجميع الموضع التي وردت فيها جملة الصلة تصلح مثلاً لهذا النوع من التكثيف البؤري، لكن اختار منها قوله تعالى: "بِسْمَ"

¹ د/فضل صالح السامرائي : معانٍ التحو (3/101، 102، 103).

² اذكر منها : 41- يسرني أنّ محمدًا قد ضرب ، 42- يسرني أنّ محمدًا قد يضرب ، 43- يسرني أنّ محمد قد ضرب ، 44- يسرني أنّ محمد قد ضرب ، 45- يسرني أنّ محمد قد يضرب ، 46- يسرني أنّ محمد لم ضروب ، 47- يسرني أنّ محمد هو المضروب ، 48- يسرني أنّ محمدًا أنه هو المضروب ، 49- يسرني أنه مضروب محمد ، ...

³ د خليل أحمد عمادرة : المسافة بين التنتظير التحوي والتطبيق اللغوي (ص 97)

⁴ وختلف في "ما" الواقعه بعد بنس على أقوال حاصلها على ضربين هما :

أ - ليس لها موضع من الإعراب : 1/ ذهب إليه الفراء وقال هي مع بنس كاما هي مع كلما .

2/ نقل المهدوي وابن عطية عن الكسائي أنها مصدرية والمصدر المؤول فاعل ، واعتراض على هذا بأن بنس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير ، كما يرد هذا الوجه عود الضمير "به" على ما والمصدرية لا يعود عليها الضمير.

ب- لها موضع من الإعراب ، وخالف أهي في موضع

1/ في موضع نصب : عند الأخفش على أنها تميز والجملة بعدها صفة لها وفاعل بنس مضمر مفسر بما ، وأن يكفروا بدل منه وبه قال الفارسي . ومن ذهب إلى أنها في موضع نصب الكسائي في قول ثان له ، إلا أنه قدر بعدها ما أخرى موصولة هي المخصوص واشتروا صلتها وأن يكفروا بدل .

2/ في موضع رفع : وهو قول سيبويه على أنها فاعل لأنها معرفة تامة والمخصوص مخدوف وعزى هذا إلى الكسائي أيضا ، وذهب الكسائي و الفراء في قول آخر إلى أنها موصول اسمى ، وهو أحد قولي الفارسي . يراجع : أبو حيان ، البحر الحيط (304,305). والألوسي، روح المعاني (321/322)، وبه بعض المحدثين أن بنس وما جرى مجرها ألفاظ(أدوات) جاءت ==

اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكُفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِعِيًّا أَن يُنَزِّلُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادَه... "(البقرة 90) ويتوسع هذا التكثيف أكثر في قوله تعالى: "وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ... "(البقرة 229).

وإما أن يحصل التكثيف البوري في حدود الحجم الموضوعي بما يدعم الوحدة الموضوعية له ، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَّحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَخْذِنَا هُرُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ"(البقرة 67)، إن استبدال الحملتين المصدريتين "أن تذبحوا" و "أن أكون من الجاهلين" بما يختلفهما في أداء وظيفتهما ، يؤدي إلى قتل الروح الحوارية التي تطغى على الآيات، فيؤدي هذا بدوره إلى إضعاف الصلة الترابطية بين هذه الجمل وتبعاً لذلك تضعف الصلة الترابطية للوحدة الموضوعية ؟ حيث ينبعث في النفس الإحساس بانفصال هذه الجمل ، وهذا النوع من التكثيف لا يُؤْبَهُ لَهُ إِلَّا إِذَا فُقدَ .

3- إعطاء الحركة الانتشارية للمعنى بانتشاره في ألفاظ عدة على طول السلسلة الكلامية ، مما يؤدي إلى إثارة عمق المعنى وتشعبه في مخزون السامع ، فتعطي هذه الميزة صلابة أكثر للأطر اللغوية في أداء وظيفتها التي هي الإبلاغ بنجاح تام.

وإن كان يظهر للقارئ الكريم بأن هذه الفوائد الإبلاغية متحققة بأي تركيب جملي سواء أكان موصولاً حرفيًا أو غير ذلك ؟ ، فيُحاب بنعم ، لكن لا يخفى عليه بأن أي تركيب مهما كان نوعه لا يخرج عن كونه لغة ولغة هدفها الإبلاغ الذي يتحقق بصور مختلفة من تراكيبها، هذا ما أدى إلى اشتراكاتها في بعض المهام ، كما لا ينسى أيضاً أن هذا الإبلاغ يكون بشحن مختلفة في هذه الصور ، والصلة أو الجملة المصدرية من أبلغ التراكيب التي تؤدي الوظائف السابقة، ولا يتصور بأنها تقتصر عليها فقط، بل لها وظائف أخرى ، منها :

1- إفاده الدلالة على الزمن : وأشار إليها عدد من النحاة¹ ، وقد رأينا أن هذه الوظيفة كانت مهمة كل الجمل التي سبقت دراستها، مما يدفع بالذهن إلى السؤال عن الكيفية التي يساهم بها الزمن في العملية الإبلاغية وفي إبلاغ المعنى، بعبارة أخرى ما هي الكيفية التي يُسْهِمُ بها الزمن في بناء المعنى داخل اللغة وداخل ذهن المتلقى ؟ لعل ما يمكن قوله بخصوص هذا ما يلي :

إذا كان الإنسان يأخذ من اللغة ، بوصفها حيزاً ، ترتيب ما يقال من الأحداث وما يجري من الأفعال ، فإنه منها يأخذ أيضاً ، بوصفها إنجازاً ، زمن تلك الأحداث . وبهذا يتتسنى له تحقيق عملية تحسيد المعنى في ذهنه وفكره، وغياب أحدهما يؤدي إلى صعوبة ذلك وأحياناً إلى استحالته، لأن الإنسان يعيش بين

لتأكيد الذم ، وهي في هذه الآية داخلة على الموصول و صلته . انظر : خليل أحمد عمادرة ، المسافة بين التنظير النحوی والتقطیق اللغوی (ص 239, 240, 241).

¹ السيوطي ، الأشباه والنظائر(240/2) ، وابن القيم ، بداعي الفوائد(1/92) .

هاته الثنائية (زمان، مكان) متشبث بها لا يمكنه أن ينفصل عنها ، إذ بما يهتمي تصوّره إلى وجود الكلام والمعنى الكامن فيه .

والزمن - كما هو معلوم - ذو طبيعة متحركة ، غير مستقرة ، والفعل هو الحدث المزمن، أو قل هو المعنى المقترب بالزمن ، مما يوحى بأن الزمن هو المسؤول عن حركة الثابت والذي هو الحدث (المعنى)، فيتحول الإحساس بهما ، وهذا بدوره يعني أيضاً أن الزمن هو الذي يعطي المعنى إحساساً بالوجود من خلال الحركة التي يضفيها عليه¹، وإحساساً بالتميز والتنوع من خلال تنوعاته ، لأنه تنقسم قسمين حسب نظر النقاد إليه² :

أ- زمن حركة الأحداث: وهو العامل المحرك للمعنى أو الأحداث، لأن المعانٍ تكتسب الحركة في إطاره، وتنعدم منها بانعدامه ، فعلم بدهة عند قراءة قوله تعالى :"... وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ" (البقرة 47) أن فعل التفضيل تم واستقر من دلالة المضى، وهو ما نلمسه أيضاً من قوله تعالى :"... أَنَّ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ" (البقرة 257) ، وقوله تعالى :"... كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِ" (البقرة 108)، وعلم من قوله تعالى :" أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ " (البقرة 108) وقوله تعالى :" أَنْكُمْ سَتَذَكُّرُونَ هُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاخِدُوهُنَّ سِرًا " (البقرة 235)، وقوله تعالى "... أَفَتَطْعَمُونَ أَنْ يُومِنُوا لَكُمْ و... " (البقرة 75). أن فعل السؤال والذكر والإيمان لم يبدئ في الحركة بعد من دلالة الاستقبال.

ب- زمن السرد : وهو المحرك لعملية الإبلاغ لأنه يسعى إلى وضع المتلقى الغائب عن الحدث في الصورة الحقيقة للحدث، فهو زمن يتزاوج في ولادته عملية الإرسال والاستقبال مع السياق؛ أي هو نتاج عملية التواصل بواسطة الخطاب، كامن في البنية اللغوية الناتجة عن علاقة تشتبك فيها القوالب الصرفية في علاقات تبين حدوث الحدث، وتبيان جهته فتجعل له زمناً سواءً أكان زمن النطق أم سابقاً عليه أم منتصراً به نحو غذه³ ، فيحيى بذلك ما مات من الأحداث استرجاعاً، كما في قوله تعالى: " ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ " (البقرة 61)، وقوله تعالى " وَدَ كَثِيرٌ مِّنَ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُرِدُونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ... " (البقرة 109)، وقوله تعالى: " عَلَمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَأْنُونَ أَنفُسَكُمْ " (البقرة 117)،... وغيرها من الآيات، أو يُفعَل ما لم يُفعَل منها استباقاً أو ترتيباً أو على سبيل الاستمرار وهو الأكثر. ففي قوله تعالى: " بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ " (البقرة 90)، دل على أن فعل الاشتراك قد حصل منهم ولذا جاء فعله ماضياً، وهذا الاشتراك حصل بالكفر ولا يزال هذا الكفر مستمراً ولهذا جاء فعل الكفر مضارعاً مسبوقاً

¹ وقد لخصت معنى هذه الفقرة والتي قبلها في مقال " اللغة بين الإنسان والتفكير " لـ: د خليل أحمد عمادرة ، انظر: المسافة بين التنظير النحواني والتطبيق اللغوي ص(321...327).

² انظر: د: خليل الموسى، قراءات في الشعر العربي المعاصر. منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط ، 2000 (ص 22).

³ انظر : خليل أحمد عمادرة ، المسافة بين التنظير النحواني والتطبيق اللغوي ، (ص324).

بالماضي. ومثل هذا قوله تعالى: " وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌ" (البقرة 216)... وهكذا يتحقق السرد والحكاية وال الحوار وغير ذلك، في النصوص المنقولة، يعيشها المتلقى كما لو كانت أمامه. هذه هي الفاعلية التي يولدها الزمن بضربيه في الحمل خاصة، وفي الخطاب عامة .

2- الاختصاص : تُخصِّصُ الصلة تعلق ما قبلها بنفس الحدث المضمنة له ، نافية عنه العموم الذي ينشأ من استعمال المصدر مكاحنا، فهي "تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين من الإشكال، وتخلص من شوائب الإجمال، وبيانه أنك إذا قلت" كرهت خروجك" ، "أعجبني قدومك" احتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهياته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن كيفيات، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت "أعجبني أن قدمت" كانت أنْ على الفعل بمثابة الطبائع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان"¹. أما مثال هذا من الآيات القرآنية فتلمسه واضحاً جلياً في قوله تعالى: "أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِ.." (البقرة 108) و معناه: أتریدون أيها القوم أن تسأّلوا رسولكم من الأشياء نظير ما سأّل قوم موسى موسى من قبلكم²، ومفاده التهـي عن إحداث أسئلة كالأسئلة التي وجهـت إلى موسى عليه السلام والتوبـيـخ على ذلك³ ، أما لو قيل: "أَمْ تـريـدون سـؤـالـ رسـولـكمـ كـسـؤـالـ مـوسـىـ مـنـ قـبـلـ" ، لاصطـبغـ الكلـامـ بـصـفـةـ العـمـومـ ، لـاحـتمـالـ المعـنـيـ السـابـقـ ، وـاحـتمـالـ أيـضاـ أـهـمـ وـبـخـواـ عـلـىـ أـهـمـ أـرـادـواـ سـؤـالـ رسـولـهمـ بـالـصـفـةـ وـالـهـيـةـ الـيـ سـئـلـ بـهـ مـوسـىـ عـلـيـ السـلامـ وـشـتـانـ بـيـنـ الـعـنـيـنـ ، فـالـأـوـلـ وـاقـعـ فـيـ التـوبـيـخـ عـلـىـ نـفـسـ الـحـدـثـ "الـمـسـأـلـةـ" ، أما الثـانـيـ: فالـعـتـابـ فـيـ مـحـتـمـلـ الـوقـوعـ عـلـىـ هـيـةـ السـؤـالـ وـصـفـتـهـ مـعـ أـنـهـ جـائزـ ، وـمـحـتـمـلـ الـوـقـوعـ عـلـىـ السـؤـالـ لـعـدـمـ جـواـزـهـ ، وـمـقـصـودـ الـثـانـيـ . وـهـذـاـ جـيءـ بـالـصـلـةـ بـدـلـ المـصـدرـ ، وـأـتـتـ الصـلـةـ لـهـذـهـ الـوـظـيـفـةـ أـيـضاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ "عـلـمـ اللـهـ أـنـكـمـ سـتـذـكـرـوـهـنـ وـلـكـنـ لـأـ تـوـأـدـوـهـنـ سـرـاـ" (البقرة 235). إذ لو جاء فيه بـدـلـ الصـلـةـ وـالـمـوـصـولـ المـصـدرـ لـاحـتمـالـ أـنـ تـكـوـنـ عـلـةـ إـبـاحـةـ التـعـرـيـضـ هـيـ عـلـمـ اللـهـ بـالـذـكـرـ فـيـ حـدـ ذـاـهـ ، أـوـ أـنـ تـكـوـنـ عـلـتـهـ عـلـمـهـ بـصـفـتـهـ مـنـ جـهـرـ وـسـرـ ، أـوـ أـنـ تـكـوـنـ عـلـمـهـ بـكـمـيـتـهـ مـنـ قـلـةـ وـكـثـرـةـ ، إـلاـ أـنـ إـبـاحـةـ التـعـرـيـضـ حـاـصـلـةـ بـمـجـرـدـ الذـكـرـ فـقـطـ فـضـلـاـ عـنـ الـقـلـةـ أـوـ الـكـثـرـةـ ، أـوـ السـرـ أـوـ الـجـهـرـ . وـمـنـهـ أـيـضاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: " وـلـأـ يـحـلـ لـكـمـ أـنـ تـاخـذـوـاـ مـمـاـ آتـيـمـوـهـنـ شـيـئـاـ إـلـاـ أـنـ يـخـافـاـ إـلـاـ يـقـيمـاـ حـدـودـ اللـهـ" (البقرة 229)، فأـفـادـ الـإـتـيـانـ بـالـصـلـةـ هـنـاـ حـرـمةـ أـخـذـ أـدـنـىـ شـيـءـ مـنـ الـمـهـرـ ، مـهـمـاـ قـلـتـ قـيـمـتـهـ .

¹ ابن القيم ، بدائع الفوائد (93,92/1).

² انظر : تفسير الطبرى (532/1).

³ انظر : تفسير القرطى (68/2).

واستناداً لهذا الوظيفة التي تقوم بها الصلة، فَسَرَ بعضهم قراءة النصب في "البر" من قوله تعالى: "لَيْسَ الْبِرُّ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" (البقرة 177). قال الألوسي بعد عرضه للقراءتين: "وَوَجْهُ الْأَوَّلِ" (يعني قراءة النصب) أن يكون خبراً مقدماً... وَحَسْنَ ذلك أن المصدر المؤول أعرف من المخل باللام، لأنه يشبه الضمير من حيث أنه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرف أحق بالاسمية، ولأن في الاسم طولاً، فلو روعي الترتيب المعهود لفاس تجاوب أطراف النظم الكريم¹، بل وبعضهم اختارها على قراءة الرفع، يقول السيوطي: "أَنْ وَصَلَتْهَا لَهُ شَبَهٌ بِالْمَضْمُرِ فِي أَنَّهُ لَا يُوَصَّفُ ، وَلَذِكْ اخْتَارَ الْجَرْمِيَّ فِي الْبَرِّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "لَيْسَ الْبِرُّ أَن تُولُوا وُجُوهَكُمْ" النصب لأنَّه إِذَا اجتمع مضمر ومظهر، فالوجه أن يكون المضمر الاسم لأنَّه أذهب في الاختصاص".³

وإلى هذا الحد فقد اتضحت لنا المخطات الإبلاغية الكبرى التي أوصلنا إليها قطار تركيب الصلة الحرافية في سياقه الإبلاغي ، كما اتضحت لنا بعض الوظائف الجانبية الأخرى الناشئة عن طريق التولد والتداعي عن المخطات السابقة، وما زال الكثير منها لم يتم الكشف عنه، إما لعدم وروده في السورة ، وإما لقصور الذهن عن إدراكه وتصوره، والوصول إليه، وحسبي من ذلك الإشارة التعقيدية، وتعيين نقطة الانطلاق، والوصف العام للطريق والإدلال على معالمه لمواصلة السير - لمن أراد - إدراك عدد آخر من هذه المخطات الإبلاغية، ولا أقول لإدراكتها جائعاً، لأن المعنى شيء يصعب على قوة البشر المحدودة الإحاطة به، وإحصائه جائعاً، مهما كتب الفرد وتكلم، وسطر ورقة .

أما ما يمكن تسجيله من ملاحظات تتعلق بهذا الجانب، فهي:

1) أن كلاً الصلتين تعتبران أسلوباً عدولياً، ولست أعني بالعدل، العدول عن قاعدة مطردة، أو أصل مفترض في الاستعمال كما هو معلوم ومحظوظ في عرف النهاة، بل أعني به عدول المتكلم عن أساليب لغوية فصيحة إلى أخرى أفسح منها بالنظر إلى سياق محدد مع جواز تداوّلها لنفس الموضوع . ففي صلة الاسم عدول عن التصريح بالذات، وفي صلة الحرف عدول عن التصريح أو التعبير بالمصدر، وهذا يعني وجود جدلية داخلية أو حوار داخلي في ذهن المبدع أفرز في مرحلة تالية له التعبير بهما اختياراً منه وانتقاءاً ، لخدمتهما الغرض العام من العملية الإبلاغية.

2) اشتراكهما في التسمية راجع إلى اشتراك الحروف والأسماء في الوظيفة العامة لهما ، والتي هي وصل الجمل بالجمل ، كما أن الوظيفة الإبلاغية لهما تتأثر بنوع الحرف أو الاسم الموصولي.

¹ روح المعان (45/2).

² هكذا في الكتاب وربما يكون الصواب : لهما

³ الأشباء والنظائر في النحو (240/2)

3) اعتماد صلة الحرف في إبراز وظيفتها على إستراتيجية الإيضاح المباشر، ولذا كان من بين وظائفها التخصيص، بينما تعتمد صلة الاسم الإيضاح بعد الإيمان .

4) يعتمد في تعين الوظيفة الإبلاغية لصلة الحرف على تدخل عملية الحضور والغياب ، وذلك بإحضار الصلة وتغيير الخلفية اللغوية لها (المصدر) الناجمة عن التأويل بواسطة السبك والتي تختلفها وتعقبها عن طريق الاستبدال، ثم ملاحظة الإنتاجية الدلالية الرائدة التي يفيدها المحضر في حدود سياقه الذي يعمل على منح تلك الإنتاجية الرائدة أو يطلبها ، لأنه ربما انقلب السياق على الصلة فصارت معه إلى فساد الإفادة أو نقصها، كما لو وضع بدل " حذر "، "أن يحدروا " في قوله تعالى: "...يَجْعَلُونَ أَصْبَاهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ" (البقرة 19)، ولذلك أن تمثل بما شئت مما ورد في السياق القرآني بالمصدر. وهذا يعني أنه يشتراك في منح القيمة الإبلاغية لصلة الحرف (السياق+عملية الحضور والغياب).

5) أن استعمال صلة الاسم له بعد تداولي ، يتمثل في كشفها عن معرفة مشتركة بين طرق الخطاب(مبدع/ملتقطى، باث/مستقبل، مرسل/مرسل إليه) والتي هي شرط أساسى، بل هي "الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل، إذ ينطلق المرسل منها في إنتاج خطابه، كما يعول عليها المرسل إليه في تأويله ، حتى يتمكن من الإفهام والفهم والإقناع والاقتناع"¹ ، كما أنها تعتبر هي "المرجع الذي تلتقي عنده أذهان طرفي الخطاب في مرحلة الخطاب وتأويله"² ، بما يضمن أن المرسل إليه "سيتأول الخطاب تأويلاً صحيحاً، وسيفهم القصد دون عناء"³ .

6) الحضور المكثف لهما في المدونة خاصة ، وفي الكلام عامة ، مما يدل على أهميتهما في الإبلاغ والتواصل، لأن الأشكال المهمة في الإبلاغ هي أكثر الظواهر اللغوية التي يمكن أن تقدم للمبدع تنوعاً بفعل اختلاف أنماطها ومكوناتها، وثراها بفعل قوة حضورها، ولهذا رأينا أن هما العديد من المعاني المتشبعة والمتكاثرة خاصة صلة الاسم، مما حال دون وضع تصور للخطبة الإبلاغية لها مثلما فعل في الجملة التفسيرية والاعتراضية.

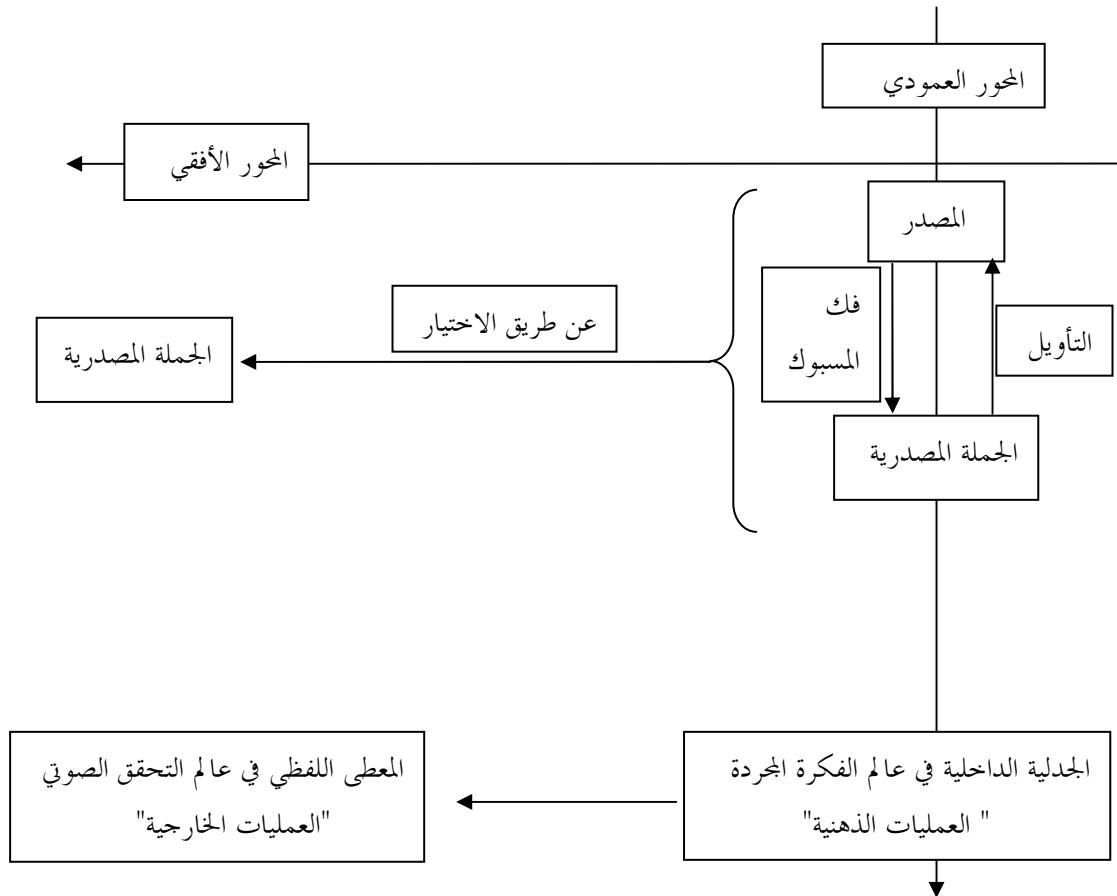
7) يشتراك في إظهار الجملة المصدرية على مستوى الناتج التلفظي عمليتان هما :
عملية التحويل : بين البنية العميقية أو الأساسية (المصدر) والبنية السطحية في المhor العمودي .

عملية الاختبار : بين المستوى الذهني والمستوى الملفوظي في المhor الأفقي
توضيح هاتين العمليتين على المورين في الرسم التالي :

¹ د عبد المادي بن ظافر الشهري: إستراتيجيات الخطاب - مقاربة تداولية لغوية- (ص 49) .

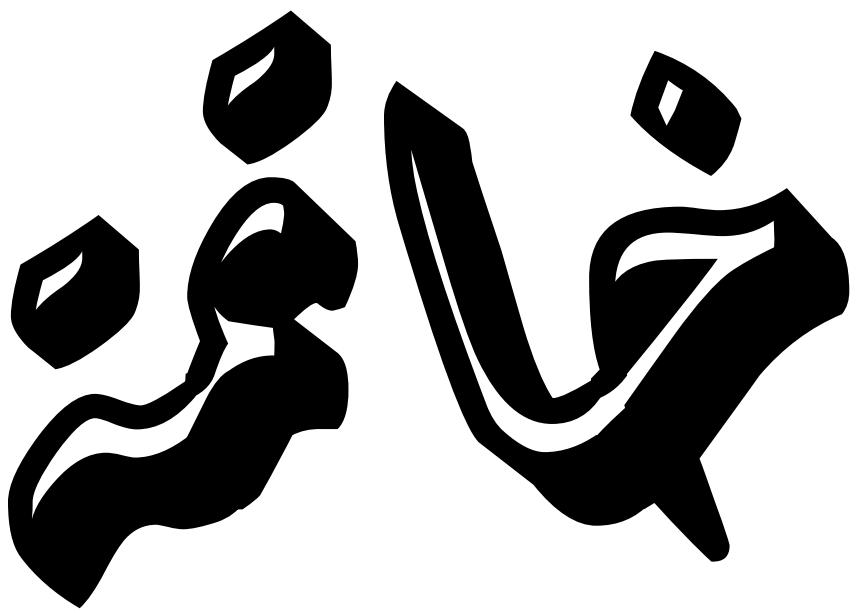
² لمراجع نفسه ص 52 .

³ لمراجع نفسه ص 50 .



أما الذي يتحكم في توجيه هذه العمليات كلها فهي الوظيفة الإبلاغية أو الغرض الإبلاغي المتواхи من العملية الإبلاغية .

8) تَدْخُل عملية الاختيار في إحضار الصلتين يدل على أن لهما فاعلية عظمى في أداء الغرض العام من الإبلاغ، وعلاقة متبينة به ووطيدة ، بل ويدل على قصدية المتكلم لذلك ، ويتبين هذا من خلال ربط الوظائف الإبلاغية للصلات بالغرض العام من التركيب ، وربما كانت الصلة هي التي مؤدية لهذا الغرض العام .



وبعد هذا ، فها قد وصل البحث إلى نهايته ، وقد سعى فيه صاحبه إلى الكشف عن الوظائف التي تؤديها الجمل الثلاث في الإبلاغ ، معتمداً في ذلك على جهود النحاة مدخلاً ومنطلقاً ، وعلى جهود البالغين والمفسّرين زاداً ومتاعاً ، وعلى آراء المحدثين سنداً ومقوماً، جامعاً بين تلك الآراء مؤلفاً بينها مرتبة لها، فاستارت له محطاتٌ معرفية ولغوية ومنهجية، كانت في نظره قبل البحث حالكةَ الظلام، أو مشوبةً بالإيهام .

وإن ذكر بعض هذه المحطات قد يكون عسيراً جداً ، ذلك لامتزاجها بالدراسة امتزاجاً متماهياً متناهياً ، والتصاقها بالتحليل إلى الحد الذي لا يمكن معه تحديد حدودها ورسومها إلا بتحليل آخرٍ مماثلاً للأول ، خاصة منها ما يتعلق بالفصل الأخير ، وهذا من طبيعة الدراسة التطبيقية ، فلا يمكن أن يتوصل إلى مثل هذه المحطات إلا بقراءتها في مظاهمها التي وردت فيها في البحث ، أما البعض الآخر منها؛ وهي ما يتعلق بالجمل الثلاث سواء تركيبياً أو وظيفياً فقد أثبتته عند نهاية دراسة كل جملة ، تسهيلاً على القارئ فهمها لقربها من موردها ، وتيسيراً على طالب المثال الرجوع إليه ، أما ما تعلق من المحطات بالدراسة اللغوية عامة وموضوع الجمل المحلية وغير المحلية ، فيذكر منها :

1/- لم يستعمل النحاة في بداية دراستهم مصطلح الجملة ، واستعملوا بدلاً منها مصطلح الكلام ، يدل هذا على وعيهم بأن الدراسة اللغوية لابد أن تنطلق من الصورة التي تجتمع فيها كل مستويات اللغة ، ولا يمكن الفصل بين هذه المستويات إلا شكلياً وإجرائياً ، بل ولا بد أن تنطلق الدراسة منها مجتمعةً ، وترجع إليها وهي مجتمعةً ، ولا يمكن لغير هذا المنهج أن يكون ناجحاً وهادفاً . ولهذا أُسْتَحْسِن في تعليم التلميذ اللغةَ أن يُيدَّأ فيها معه بتحفيظه إياها ، ثم الانتقال به إلى دراستها ثانياً.

2/- رأى البحث أنَّ الدراسة اللغوية الصحيحة الساعية إلى سبر حقيقة النظم ، وبيان كيفية رصفه وصور تأليفه ينبغي أن تنطلق من الجملة بمفهوم مبدئي مفاده: " أنها ذلك الشكل المصغر والبسيط لكيان واسع ومعقد ومركب هو اللغة، تتألف من عنصرين يمثلان حجر الزاوية فيها هما : المسند والمسند إليه بينهما علاقة إسناد، وقد يتعلّق بأحدّهما أو كليهما عناصرٌ أخرى تسمى فضلات .

3/- الإعراب المحلي إجراء تحليلي يسند إلى :

أ/ معاقبته للعلامة الإعرائية وإلى نظرية العامل: حيث التزم النحاة -رحمهم الله- بأن لكل عامل معمول، وبأنَّ لكل مؤثراً لابد له من مؤثر، وغياب المؤثر والمعمول فرض اللجوء إلى الإعراب المحلي

حفاظاً على محل التأثير، فنشأ عن ذلك بينه وبين العالمة الإعرابية علاقة تنافي، فوجود أحد هما يستدعي غياب الثاني ؛ لأن كليهما أثر ناجم عن مؤثر واحد لا يمكنه أن يوجد هما معاً في آن واحد، أو لا يمكنه أن يوجد إلا واحداً منهما في الوقت والمكان الموجود فيه.

ب/ النظام اللغوي وتأرجحه بين الاطراد والخروج عنه (ولا أقول الشذوذ لأنه لا يمكن وصف اللغة بالشذوذ)، فالاطراد يبعث في ذهن الناظر في اللغة والدارس لها الاستثناء بظاهرة لغوية معينة، والألفة لها؛ كمحيء الخبر مفرداً مثلاً، وعند غياب هذا المألوف يلحداً إلى إعادة الاعتبار له ضمناً بالإعراب المحلي حتى يحفظ ذلك الاطراد .

٤- يحكم على الجملة بعدم المحلية استناداً إلى :

- أ/ أنها لم تقع في مكان المفرد ، أي وقعت في مكان خاص بالجمل .
- ب/ أنه لم يمكن تأويلها بالمفرد .
- ج/ أنه لم يسلط عليها أي عامل .

٥- حصول اختلاف بين النحوة أنفسهم في تطبيق المبادئ السابقة على المادة اللغوية ومرد ذلك إلى :

- أ/ خروج بعضهم عن هذه المبادئ إلى افتراض مبادئ أخرى كما فعل ابن هشام في الجملة التفسيرية .
- ب/ الاختلاف في فهم المادة اللغوية ، مثل ما حصل في الجملة التفسيرية .
- ج/ عدم اطراد المادة اللغوية للجملة التي لا محل لها من الاعراب بنمط عام موحد .

٦- الحكم على الجملة بعدم المحلية هو حكم عليها بالانفصالية النحوية والاستقلالية التركيبية ، وهذا لا يعني بالضرورة الانفصال المعنوي ، بل لابد من الترابط المعنوي بين الجملة غير المحلية والتركيب الذي ترد فيه حتى يكون هناك تالف وانسجام ، وإلا عُدَّ الكلام كلـه كمجموعة من القطع الميكانيكية ذات الأشكال المختلفة ، لا يُكون اجتماعها شيئاً مفيداً ، وقد اختلفت صور هذا الترابط بحسب نوع الجملة ، ففي الاعتراضية كان الارتباط فيها بوظيفة من الوظائف الإبلاغية التالية : التأكيد ، والتحسين ، والتفسير ... الخ ، أما التفسيرية فارتبطت بإزالتها للإيهام ، وكشفها عنه ، أما صلة الموصول الاسمي فرابطها المعنوي هو تعين الموصول وتحديده ، وربما اجتمع مع هذا الرابط المعنوي في الجملة الثلاث رابط لفظي كان في الغالب ضميراً يجيء على مذكر سابق ، وقد نجده يلزم الجملة غير المحلية في جميع أحوالها كلـهـ كـلـزـومـهـ صلة الموصول الاسمي ، حتى إنه إن لم يظهر فيها قدر .

7- لقد خلص البحث من الدراسة التركيبية للجمل الثلاث إلى نتيجتين هما :

أ/ قلة الشروط التركيبية الضابطة لأنماط هذه الجمل - باستثناء صلة الموصول الاسمية - مقارنة مع الجمل التي لها محل من الاعراب ، فهذه الأخيرة لا تأتي إلا وفق أنماط معينة وبشروط محددة وذلك واضح جدا عند المقارنة بين الجملة الاعترافية والجملة الحالية.

ب/ وهذه النتيجة الثانية متربة ترتبها حتميا على سابقتها ، إذ إنّ قلة الشروط التركيبية الضابطة لأنماط فتحت المجال نحو التنوع النمطي لهذه الجمل وثراءه ، مما يوحي إيحاءاً بـأنّ هذا النوع من الجمل يمثل الوحدات اللغوية الكبرى في اللغة التي يُشار إليها التحليل التجزئي أو التقطيعي ، ويتمثل أيضاً - وفي الوقت نفسه - الوحدات اللغوية الكبرى في اللغة التي تمثل وحدة معنوية دنيا في الإبلاغ أو الخطاب أو النص ، ويزيد هذا الإيحاء يقيناً الانفصالية والاستقلالية للثان تمتاز بهما هذه الجمل .

8- قد لاحظ البحث أثناء تبعه لأفكار الموضوع في متون الكتب حصول امتزاج مفاهيم البلاغيين مفاهيم النحاة فيه ، كما حصل ذلك في الاعتراض ، فيتبدّل إلى الذهن من النظرة الأولى أنها مواطن تضارب وتناقض ، أو هي مواطن اختلاف في الدراسة اللغوية العربية القديمة ، إلا أنها في حقيقة الأمر على العكس من ذلك ، بل هي مواطن تكامل واستدراك ، وذلك لأنّ عمل البلاغي الذي محور انشغاله المعنوي ، يُعدّ تكميلاً لعمل النحوي الذي محور انشغاله رصد حركة الكلمات وتبيّن العلاقة النحوية ، مما يدفع إلى القول بضرورة العمل على التمييز بين هذه المفاهيم ، والعمل أيضاً على جعلها متسجمة متكاملة في منهج واضح المعالم ، بــأنّ الأسس ، سهلِ التناول .

9- لقد بان للبحث في مسيرته أن العنصر الأكثر وظيفة هو الأفضل والأرجح في الاستعمال ، وعليه فأهم جزء فاعل في نجاعة العملية التواصلية ونجاحها هو إدراك الوظيفة الإبلاغية ، التي اصطلاح عليها بأنّها فعل اللغة أو هي العلاقة التي تجمع بين التركيب وطيف الخطاب في ظل الظروف المحيطة بهما ، فإذا راكها يعني امتلاك مشترك للمعنى.

10- ومن مفهوم الوظيفة الإبلاغية نعلم أنه لابد لفهمها من النظر في شروط العملية التواصلية ، واعتبار آليات العملية الإبلاغية والتي منها :

- أ/ الإدراك الجيد للأداة التواصلية (اللغة) .
- ب/ معرفة طيف الخطاب (المرسل - المتلقى) .

ح/ معرفة السياق اللغوي وغير اللغوي مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصر اللغوي .

بالإضافة إلى بعض الأدوات الإجرائية الأخرى والتي ر بما رجع إليها الفضل والمزية في مواطن محددة في الكشف عن الوظيفة الإبلاغية أذكر منها :

أ/ الإسقاط: وهو حذف التركيب غير المحلي من الكلام ، والنظر إليه بدونه وملاحظة أثر غيابه عنه، كما فعل ذلك مع الاعتراض .

ب/ التأويل: وهذا الإجراء نص عليه النهاة -رحمهم الله تعالى-، وهو نتيجة حتمية لما تصوروه من أن للتركيب أصلاً يرجع إليه، وقد لاحظنا ذلك في تحليلهم لصلة الموصول الحرفي.

ج/ العاقبة: وتعرف أيضاً بالاستبدال أو التعويض؛ وهي إجراء قائم على إمكانية تداول أكثر من تركيب لغوي واحد للمكان الواحد، كمارأينا ذلك في صلة الموصول الاسمي.

وكل هذه الإجراءات الثلاثة تعتمد إجراء المقارنة إجراءاً ثانياً أو مرحلة تالية، للاحظة الفرق موجود بين ما هو كائن فعلاً وبين ما آلت إليه الرسالة الكلامية بعد تطبيق أحد الإجراءات السابقة على مستوى العملية الإبلاغية.

11/- لقد اتّضح للباحث من خلال استقرائه بعض الأعمال اللسانية الحديثة التي عالجت الموضوع مباشرة أو عالجت بعض أجزائه المتصلة به ، أو التي عالجت بعض المسائل اللغوية المتصلة بالبحث عموماً أمراً هما :

أ/- ضرورة العمل على الاستفادة من مناهج الدراسات اللغوية الحديثة في فهم الدراسة النحوية القديمة، وتفسيرها تفسيراً يوضح أصولها التي انبنت عليها ، والخلفيات التي استندت إليها ، وهذا لا يدل على نقص الدراسة النحوية العربية في الإعراب عن ذلك ، بل يدل على سلامتها وقوتها حيث إنها استطاعت أن تضم أفكاراً جديدة وتسوّبها لتسير نحو الأفضل ، كما ينص على ذلك مبدأ التراكمية في العلم ، إذ لو لم تكن تسير في طريق العلمية لما أمكنها أن تقبل ذلك ، بل وتجاوزت في العديد من المسائل المنهاجَ اللغويةَ الحديثةَ .

ب/- أما الأمر الثاني فهو تابع للأول لأنّه قيد له ، وينص على مبدأ الحذر في الاستفادة من هذه المنهاج فينبعي للباحث أن يتسلح بالمعرفة العلمية الصارمة ، وأن يلتزم بضوابطها وشروطها التزاماً شديداً، وأن يعلم أنَّ ليس الجديد هو الصحيح، وإنما الصحيح هو الجديد وإن كان مُوغلاً في القدم، وقد قيل "لا يمكن تحكيم مبدأ طارئ على نموذج سابق إلا بمقدار المشاركة في الكشف عن خواصه ، وما تحويه من عناصر الموافقة والمشاركة".

أَمّا أَبْرَزَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْبَحْثُ مِنْ مَلَاحِظَاتٍ فَهِيَ : إِذَا كَانَتِ الْدِرَاسَاتُ الْلُّغُوِيَّةُ قد حَدَّدَتِ الْوَحْدَةَ الْإِفْرَاضِيَّةَ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّقْطِيعِ النَّصِيِّ وَهِيَ الْجَملَة، فَإِنْ هَذَا الْبَحْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ - وَبِشَيْءٍ مِنَ الْحَذْرِ النَّاشِئِ مِنْ ازْدَوْاجِ نَفْصَانِ شَمْوَلِيَّةٍ فِي التَّطْبِيقِ وَنَفْصَانِ فِي الْعِرْفِ - أَنَّ النَّحُو الْعَرَبِيِّ قد أَمْدَنَا وَمِنْ خَلَالِ الْجَملِ الَّتِي لَا مَحْلٌ لَهَا فِي الإِعْرَابِ بِجَمْعِ وَصَفَاتِ الْجَملَةِ الَّتِي يُمْكِنُ اعْتِمَادَهَا كَ " وَحْدَةٍ وَظَبْفِيَّةً " تَسْتَعْمِلُ فِي التَّحْلِيلِ الْخَطَابِيِّ الْأَسْلُوْيِّ، الَّذِي تَقْوَدُنَا فِي النِّهايَةِ إِلَى دراسَةِ الْمَعْنَى بِشَكْلٍ وَافِ وَدَقِيقٍ وَوَاسِعٍ النَّطَاقِ. وَهَذَا يَسَاعِدُ - وَبِشَكْلٍ اِيجَابِيٍّ وَفَعَالٍ - عَلَى الْاِنْتِقَالِ بِالدِّرَاسَةِ الْلُّغُوِيَّةِ إِلَى الْمَرْحَلَةِ النَّفْعِيَّةِ الَّتِي تَحْقِقُ مِبْتَغِيَاتِ الْمَرْءِ مِنَ الْلُّغَةِ، وَذَلِكَ بِالْعَمَلِ عَلَى جَعْلِهَا أَدَاءً طَيْعَةً فِي يَدِ مُسْتَعْمِلِيهَا بِضَبْطِ كَيْفِيَّاتِ الْاِسْتِعْمَالِ، وَفِي يَدِ مُتَلَقِّيَّهَا بِضَبْطِ حَدُودِ الْفَهْمِ وَالْتَّأْوِيلِ وَالْتَّفْسِيرِ ، مِنْ خَلَالِ تَلْكَ الدِّرَاسَةِ الْوَاسِعَةِ وَالْدَّقِيقَةِ وَالْوَافِيَّةِ لِلْمَعْنَى. كُلُّ ذَلِكَ لِإِيَجادِ مَعْرِفَةٍ مُشْتَرِكَةٍ لِلْلُّغَةِ بَيْنَ أَفْرَادِهَا، وَلَعِلَّ أَنَّ الرَّسُولَ الْحَبِيبَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَشَارَ إِلَى فَائِدَةِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ بِقَوْلِهِ: "مَنْ تَعَلَّمَ لُغَةً قَوْمٍ أَمِنَ شَرَّهُمْ" .

هذا وفي الأَخِير أَقُولُ مُعْتَذِراً: إِنْ تَكَنْ زَلْتَ بِي الْكَلْمَ، أَوْ أَحْطَأَ بِي الْفَهْمَ، فَحُسْبَنِي مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْمَحاوِلَةِ وَسَلَامَةِ الْقَصْدِ وَمَا اسْتَفَدَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَوَائِدِ الْبَحْثِ إِلَّا أَنِّي ازْدَدَتْ عِلْمًا بِهَذِهِ الْلُّغَةِ الطَّيِّبَةِ لِكُفَى بِذَلِكَ شَرْفًا لِي، وَاللَّهُ نَسْأَلُ أَنْ يَحْمِو وَيَغْفِرُ الزَّلَلَ ، وَأَنْ يُوفِّقَنَا لِأَحْسَنِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَقَ وَأَنْعَمَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْزَزُ وَأَعْلَمُ وَأَكْرَمُ .

- القرآن الكريم - دروس ورسائل عن نافع -

قائمة المصادر والمراجع

- 1- ابن آجروم (محمد بن محمد بن داود الصنهاجي): متن الآجرمية، ويليه نظمها لشرف الدين العمريطي، دار الفكر دط ، دت .
- 2- إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبياته ، مؤسسة الرسالة-بيروت ، ط 3 ، 1403هـ .
- 3- إبراهيم عبادة : الجملة العربية -دراسة نحوية لغوية - ، دار المعارف الإسكندرية ، دط ، 1983م.
- 4- إبراهيم عمر سليمان زبيدة : حركة تحديد التحو و تيسيره في العصر الحديث ، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا ، ط 1 ، 2004 .
- 5- أبو فارس الدحداح: معجم إعراب الألفاظ و الحمل في القرآن الكريم، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1999م.
- 6- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تج: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، دط 1995
- 7- أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، ط 07 ، 1997 .
- 8- أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ ، ط 1، 1987م.
- 9- الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي-بيروت ، ط 4 ، 1405هـ .
- 10- البيضاوي (ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر) : أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، دار الجليل-بيروت، دط 1429هـ
- 11- تمام حسان : • الأصول - دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط 1982 .
 - البيان في روائع القرآن ، عالم الكتب-القاهرة ، ط 2, 1420هـ .
 - اللغة العربية معناها و مبنها ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1418هـ .
- 12- ابن تيمية (أبو العباس أحمد بن عبد الحليم): كتاب الإيمان ، تج و ضبط ومراجعة : صديق جمال العطار، دار الفكر-بيروت، دط، 2003م.
- 13- الجرجاني (عبد القاهر): • أسرار البلاغة، تج: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية-بيروت، ط 1، 1419هـ.
 - دلائل الإعجاز ، شرح وتعليق : محمد أنسجي، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط 3, 1420هـ .
 - كتاب المقتضى في شرح الإيضاح ، تج : كاظم بحرى المرجان، المطبعة

- الوطنية عمان ، دط ، 1982 م.
- 14- الحرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف) : التعريفات ، تحرير: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط 1، 1405 هـ .
- 15- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : • الخصائص ، تحرير: محمد علي النجار ، عالم الكتب-بيروت ، دت دت .
- كتاب اللمع في العربية، تحرير: فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت، دط، 1972 م.
- 16- أبو حامد الغزالي : معيار العلم في فن المنطق ، قدم له وعلق عليه: علي بو ملحم ، دار الهلال-بيروت ، ط 1 ، 1993 م .
- 17- حسن ناظم ، البين الأسلوبية (دراسة في أنشودة المطر للسياب) ، دط ، 1995 م
- 18- أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف الغرناطي): • ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحرير ودراسة وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الحانجى-القاهرة، ط 1، 1418 هـ.
- تفسير البحر الحيط، دار الفكر ، ط 2 ، 1398 هـ .
- النهر الماد من البحر الحيط، تحرير: د ، عمر الأسعد ، دار الجليل، ط 1، 1995 م.
- 19- خالد بن عبد الله الأزهري : موصل الطالب إلى قواعد الإعراب(شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)، تحرير: د/عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة-بيروت ، ط 1 ، 1996 م.
- 20- ابن خلدون (عبد الرحمن) : مقدمة ابن خلدون المسماة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، دار الفكر-بيروت ، ط 1 ، 1423 هـ .
- 21- خليل أحمد عماد : • في التحليل اللغوي- منهج وصفي تحليلي وتطبيقيه على التوكيد والنفي والاستفهام، مكتبة المنار-الأردن ، ط 1 ، 1407 هـ .
- المسافة بين التنظير النحواني والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحواني والتحليل اللغوي) دار وائل-عمان ، ط 1. 2003 م .
- 22- خليل الموسى : قراءات في الشعر العربي المعاصر ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط ، 2000 م.
- 23- رابح بوحوش : البنية اللغوية لبردة البوصري ، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر ، دط 1993 م.
- 24- الرازي (محمد بن أبي بكر) : مختار الصحاح ، ضبط و تخريج و تعليق : مصطفى ديب البغا ، دار الهدى-الجزائر ، ط 4 ، 1990 م.
- 25- الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمدبن الفضل) : مفردات ألفاظ القرآن ، ، تحرير: صفوان عدنان داوودي،دار القلم-دمشق والدار الشامية- بيروت ، ط 2 ، 1318 هـ
- 26- رضي الدين محمد بن الحسن الإسترباذى: شرح الكافية في النحو، لابن الحاجب، تصحيح و تعليق:

- يوسف حسن عمر (دط) ، 1393هـ.
- 27- الزبيدي (الشيخ عثمان بن مكي التوزري) : الحلل على نظم المحرادية في الجمل ، المطبعة التونسية ، دط ، 1347هـ
- 28- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : الإيضاح في علل النحو ، تتح: مازن المبارك ، دار النفائس، ط 5 ، 1406 هـ
- 29- الزركشي (أبو عبد الله محمد بن بهادر) : البرهان في علوم القرآن ، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، 1391 هـ
- 30- الزمخشري (الإمام محمود بن عمر) : • الكشاف عن حقائق غوامض التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط مصطفى حسين هيكل، دار الكتاب العربي بيروت، ط 3 ، 1408هـ.
• المفصل في صنعة الاعراب، تتح: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط 1 ، 1420هـ .
وتح : د/علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ط 1 ، 1993م.
- 31- السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي) : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تتح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية ، بيروت ط 1 ، 1422هـ
- 32- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، ط 03 ، 1383هـ.
- 33- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبر) : الكتاب ، تتح : عبد السلام محمد هارون، دار الجليل بيروت ، ط 1 ، 1411هـ .
- 34- السيد أحمد الماشي : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع ، ضبط : د. يوسف الصميلي . المكتبة العصرية-بيروت ط 1 ، 1420هـ
- 35- السيوطي (حلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال): • الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له:
فائز ترحيبي ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط 2 ، 1417هـ ،
• تفسير الحالين بهامش المصحف الشريف (معه حلال الدين محمد بن أحمد المخلبي) مكتبة الصفا- القاهرة ، ط 1 ، 2004 م .
- الاقتراح في علم أصول النحو، تتح: أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة،القاهرة، ط 1 ، 1396هـ
- همع الهوا مع في شرح جمع الحوامع ، تتح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية-القاهرة ، دط دت
- 36- شوقي ضيف : تجديد النحو ، دار المعارف ، دط دت .
- 37- صبحي إبراهيم الفقي : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع دط دت
- 38- الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج
شواهده : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط 1 ، 1418هـ .

- 39- طاهر سليمان حمودة : أسس الإعراب و مشكلاته ، الدار الجامعية-الإسكندرية ، دط ، 2000
- 40- الطبرى (أبو جعفر محمد بن حرير بن يزيد) : تفسير الطبرى المسمى جامع البيان فى تأویل القرآن ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط 3 ، 1420 هـ ،
- 41- الطحاوى (أبو جعفر الوراق الطحاوى) : متن العقيدة الطحاوية ضمن مجموعة متون فى العقيدة ، دار ابن حزم ط 1 ، 1422 هـ
- 42- عباس حسن ، النحو الوافى ، دط دت .
- 43- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، دار المعنى-(م.ع.س) ، ط 1، 1419 هـ .
- 44- عبد السلام المسدي ، الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب ، ط 2 ، 1982 م .
- 45- عبد العزيز محمد بن يوسف المادى: التعليقات الوافية على شرح الأبيات الشامية للمرادى، المعروف بنحو الجمل ، شرح وتح دراسة : مختار بوعناني ، دار الفجر ، وهان ، دط ، 1990 م.
- 46- عبد القادر المهيри : نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1993 م.
- 47- عبد المادى بن ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب-مقارنة لغوية تداولية-دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت، ط 1 ، 2004 م.
- 48- عز الدين مجدوب : المنوال النحوي لعربي – قراءة لسانية جديدة – ، دار الحامى و كلية الآداب و العلوم الإنسانية-تونس ، ط 1 ، 1998 م.
- 49- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن): شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تج: محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث-القاهرة ، دط ، 2005 م.
- 50- العكىرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): اللباب في علل البناء والإعراب، تج: عازى مختار طليمات، دار الفكر-دمشق ، ط 1 1995 م.
- 51- عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث المحرى ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط 1 ، 1401 هـ.
- 52- فؤاد زكريا : التفكير العلمي (سمات التفكير العلمي) ، عالم المعرفة ، العدد 3 ، مارس 1978 م.
- 53- فاضل صالح السامرائي : • الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر-بيروت ، ط 1 ، 1422 هـ • معانى النحو ، دار الفكر-عمان ، ط 1 ، 1420 هـ.
- 54- فايز القرعان : دراسات أسلوبية في النص القرآني ، عالم الكتب الحديث ، ط 1، 1425 هـ.
- 55- فتحي عبد الفتاح الدجنجي: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح-الكويت، ط 1، 1398 هـ
- 56- فخر الدين قباوة : • إعراب الجمل وأشباه الجمل ، دار الأوزاعي بيروت ، ط 9 ، 1406 هـ ،

• التحليل النحوی أصوله وأدله ، الشركة المصرية العالمية لونجمان ، ط 1 ، 2002م

57- محمد بن يعقوب الفيروزآبادی ، القاموس المحيط، علق عليه : نصر المورینی ، دار الكتب العلمية-بيروت ،
، ط 1 ، 1425 هـ .

58- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) : الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي ، تج: عبد الرزاق
المهدي دار الكتاب العربي-بيروت ، دط 2006 م

59- القرموطي (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار إحياء العلوم ، بيروت ،
ط 4 ، 1998 م

60- ابن القيم الجوزية(أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي): بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي بيروت-
لبنان- ، د ط دت .

61- مازن المبارك : النحو العربي : العلة نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، ط 03 ، 1401 هـ

62- ابن مالك(محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي) : شرح التسهيل ، تج: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد
بدوي المختون ، هجر للطباعة والتوزيع ، ط 1 ، 1410 هـ .

63- محمد الأنطاكي ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشروق العربي ، ط 3 دت .

64- محمد حماسة عبد اللطيف: • بناء الجملة العربية ، دار غريب-القاهرة ، (دط) ، 2003 م.
• العالمة الإعرابية بين القديم والحديث ، دار غريب ، 2001 .

• النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى اللغوي الدلالي - ، دار الشروق ، ط 1 ، 1420 م.

• من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، دار غريب ، دط 2006 م.

65- الشیخ : محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها، الناشر : المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح،
ط 2 ، 1380 هـ

66- محمد طاهر الحمصي ، من نحو المباني إلى نحو المعاني ، دار سعد الدين للطباعة والنشر-دمشق ، ط 1 ،
1424 هـ .

67- محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير و التنوير ، الدار التونسية للنشر والمكتبة الوطنية الكتاب الجزائري ،
دط 1984 م .

68- محمد عبد المطلب : • البلاغة العربية -قراءة أخرى -، الشركة المصرية العالمية ، ط 1 ، 1998 م.
• البلاغة والأسلوبية ، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية ، ط 1 ، 1994 م .

69- محمود أحمد نحّلة : مدخل إلى دراسة الجملة ، دار النهضة العربية-بيروت ، دط ، 1988 .

70- محی الدین الدرویش: إعراب القرآن و بيانه دار ابن كثير ، ط 9 ، 1424 هـ .

71- مصطفى حميدة ، نظام الربط و الارتباط في تركيب الجملة ، شركة المصرية العالمية للنشر ؛ لونجمان ،

ط 1 ، 1997م

72 - ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم الأننصاري الإفريقي) : لسان العرب ، دار صادر بيروت ، ط 1، 1997 .

73 - مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد و توجيه - ، المكتبة العصرية-بيروت ، ط 1، 1964م

74 - نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عالم المعرفة العدد 9 ، سبتمبر 1978م.

75 - ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأننصاري) : • شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
تح: عبد الغاني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق ، ط 1 ، 1984 م

• شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ط 2،
1418هـ

• معنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، تح: محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية-بيروت ، دط
1411هـ

76 - ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل ، عالم الكتب-بيروت ومكتبة المتنى-القاهرة ،
دط دت.

✿ الرسائل الجامعية

77 - التواري سعودي : بنية الخطاب القرآني في السور المكية [رسالة دكتوراه دولة في اللغة]-دراسة وصفية تحليلية-،
إشراف : د/بلقاسم لياريير ، جامعة الأمير عبد القادر ، 1425هـ

فهرس عام للموضوعات

| | |
|--------------------------------------|--------|
| المقدمة..... | [أ- ح] |
| المدخل: من تكزّرات فكريّة..... | 09 |
| الفصل الأول: الجملة والإعراب..... | 28 |
| الفصل الثاني: الدراسة التركيبية..... | 55 |
| الفصل الثالث: الوظائف الإبلاغية..... | 98 |
| الخاتمة..... | 144 |

فهرس تفصيلي للموضوعات

| | |
|---------|---------------------------------------|
| [أ-ج] | المقدمة |
| [21-01] | المدخل |
| 02. | 1- مفهوم الجملة : |
| 02. | 1-1- عند القدامى |
| 02. | 1-1-1: لغة |
| 03. | 1-1-2: اصطلاحا |
| 03. | أ- المظهر الأول |
| د | مفهوم الجملة عند سيبويه |
| 03. | ب- المظهر الثاني |
| 04. | مفهوم الجملة عند ابن جني و الزمخشري |
| 05. | ج-المظهر الثالث والرابع |
| 05. | مفهومها عند ابن يعيش |
| 05. | مفهومها عند الرضي وابن هشام |
| 06. | • الملاحظات المستخلصة من العرض السابق |
| دين | 2- عن الملاحظات |
| 09. | 1- ملاحظتهم |
| 10. | 2- ملاحظتهم ومناقشتها |

| | | |
|---------------|---|--------|
| الاتجاه | آراء و مناقشة | شة رأي |
| 30..... | | |
| 33..... | 3- قراءة في التعبير التحليلي " لا محل لها من الإعراب " | |
| 34..... | 4- الأسس والمبادئ المعتمدة في الحكم على الجملة بعدم المخلية | |
| 34..... | المبدأ الأول | |
| 36..... | المبدأ الثاني والثالث | |
| 37..... | 5- الجمل التي لا محل لها من الإعراب..... | |
| 37..... | أسباب الاختلاف النحوية في عددها | |
| | عددتها | |
| 38..... | | |
| 40..... | التناول النظري للجمل الثلاث من خلال المبادئ المعتمدة..... | |
| | 1_ الجملة | |
| 40..... | الاعتراضية..... | |
| 44..... | 2_ الجملة التفسيرية..... | |
| 48..... | 3_ جملة الصلة..... | |
| [100-52]..... | الفصل الثاني | |
| 53..... | توطئة | |
| 55..... | 1_ الدراسة التركيبية للجملة الاعتراضية | |
| | النحو | |
| 55..... | نحو الاعتراض | |
| 55..... | 55..... | |
| 55..... | النحو التأليفي لما قبل وبعد الاعتراض | |
| 56..... | النحو التأليفي لتركيب الاعتراض..... | |
| | آخر تلاف الفهم في تحدي | |
| 57..... | الاعتراض..... | |
| 58..... | الاعتراض النحوبي..... | |
| 58..... | الاعتراض البياني | |
| 59..... | الفرق بين الاعتراض و التكميل والتذليل والتميم..... | |
| 61..... | الفرق بين الاعتراض البياني و النحوبي | |
| | أنماط الاعتراض | |
| 63..... | | |

| | |
|----------------|---|
| [165-160]..... | فَيْلَكُمُ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ. |
|ام | فِيهِ |
| 166..... | لِلْمَوْضُوعَاتِ. |
| -167]..... | فَهِيَ تَفْصِيلٌ لِلْمَوْضُوعَاتِ. |
| | [172] |

سيرة الطالب العلمية :

اليزيد بن الحير بلعمنش من الذين تفتقـت زهرة حيـاتهم في الـ 10 جوان 1981 بقرية أولاد حـزـنة بلدية خليل التابعة لـولاية سطيف سابقاً ، ولـولاية برج بوعريـج حالياً ، رـتع في رـياض مدارسها المـرـحلة الـابـتدـائـيـة ، وـاتـقـلـ بـعـدـها إـلـىـ أـكـمـالـيـةـ الشـفـاءـ ، وـلـكـنـ معـ تـغـيـرـ الـظـرـوفـ وـتـطـوـرـ الـأـحـوالـ غـادـرـ القرـيـةـ رـفـقـةـ أـهـلـهـ إـلـىـ بـلـدـيـةـ خـلـلـ وـهـنـاكـ أـتـمـ تـعـلـيمـهـ الـأـكـمـالـيـ ، وـسـجـلـ بـثـانـوـيـةـ بـرـقـاصـدـ عـلـيـ فيـ شـعـبـةـ عـلـومـ الـطـبـيـعـةـ وـالـحـيـاةـ ، وـرـغـمـ تـفـوـقـهـ فيـ الـمـوـادـ الـعـلـمـيـةـ – الـرـيـاضـيـاتـ وـالـفـيـزـيـاءـ وـالـعـلـومـ – بـشـكـلـ لـفـتـ اـتـبـاهـ الـأـسـاتـذـةـ وـالـزـمـلـاءـ إـلـاـ أـنـ كـانـ يـحـسـ بـمـيـلـ عـظـيمـ وـجـاذـبـيـةـ كـبـيرـةـ نـحـوـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ خـاصـةـ بـعـدـ تـأـثـرـهـ بـفـصـاحـةـ عـلـمـاءـ الـشـرـيـعـةـ وـقـوـةـ فـهـمـهـ لـهـ مـنـ خـلـالـ تـبـعـهـ لـخـطـبـهـ وـدـرـوـسـهـمـ فيـ الـأـشـرـطـةـ وـالـكـتـبـ ، وـنـاـ هـذـاـ إـلـاـ حـلـقـةـ مـعـهـدـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ بـجـامـعـةـ سـطـيفـ ، آمـلاـ فيـ أـنـ يـحـصـلـ لـهـ بـعـضـ عـزـ الـعـرـبـيـةـ شـهـادـةـ الـبـكـالـورـيـاـ سـجـلـ بـمـعـهـدـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ بـجـامـعـةـ سـطـيفـ ، وـشـهـادـةـ الـبـكـالـورـيـاـ . وـشـرفـهـ .

وـبـعـدـ أـنـ أـتـمـ بـالـمـعـهـدـ المـذـكـورـ مـرـحـلـةـ لـيـسـانـسـ ، كـتبـ اللـهـ لـهـ النـجـاحـ فيـ مـسـابـقـةـ الـمـاجـسـتـيرـ بـأـنـتـةـ فيـ ثـالـثـ مـحاـولـةـ لـهـ بـعـدـ قـسـنـطـيـنـةـ وـالـجـزاـئـرـ كـلـهاـ فيـ نـفـسـ السـنـةـ ، وـبـذـلـكـ اـقـتـحـمـ سـرـحـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ ، فـكـانـتـ أـوـلـ بـكـورـةـ لـهـ هـذـهـ الرـسـالـةـ الـمـوـضـوـعـةـ بـيـنـ أـيـديـنـاـ تـرـجـوـ تـصـحـيـحاـ وـتـصـوـيـباـ لـلـأـخـطـاءـ ، وـإـثـرـاءـ وـتـكـمـيـلاـ لـلـمـعـارـفـ وـالـأـفـكـارـ وـالـآـرـاءـ ، مـنـ الـأـسـاتـذـةـ الـفـضـلـاءـ ، وـالـأـخـوـةـ الـزـمـلـاءـ .

درـسـ الطـالـبـ سـنـوـاتـ قـلـيلـاتـ فـيـ كـلـ مـنـ الـطـورـيـنـ الـابـتدـائـيـ وـ الـأـكـمـالـيـ . وـهـوـ يـأـمـلـ بـعـدـ هـذـاـ مـنـ اللـهـ الـعـلـيـ الـقـدـيرـ أـنـ تـكـونـ مـسـيـرـتـهـ الـعـلـمـيـةـ مـبـارـكـةـ طـيـبـةـ نـافـعـةـ لـلـدـينـ وـالـجـمـعـ ، وـأـنـ يـخـدـمـ لـغـةـ الـقـرـآنـ خـدـمـةـ نـافـعـةـ .

محمَّدُ بنُ عبدُ اللهِ